عادل رضا

# ثورة الجنوب

تجربة النضال
وقضايا المستقبل

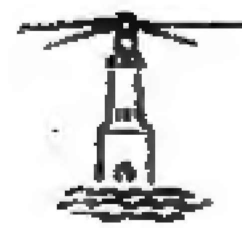
# ثورة الجنوب

تجربة النضال .. وقضايا المستقبل

# ثورة الجنوب

## تجربة النضال .. وقضايا المستقبل

تأليف
عادل رضا



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل -- القاهرة ج.ع.م

بسم الله الرحمن الرحيم

[قَاتِلُوهُم يُعَذِّبْهُم اللهُ بأَيديكُمْ ويُخْزِهم ويَنْصُرْكُمْ عَليْهِم ويَشْفِ صُدورَ قَوْمٍ مُؤْمنين ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلوبِهِم ويَتوبُ اللهُ عَلى مَنْ يشاءُ ; واللهُ عليمٌ حكيمٌ ] (١)

صدق الله العظيم

---

(١) سورة التوبة . آية ١٣ و ١٤

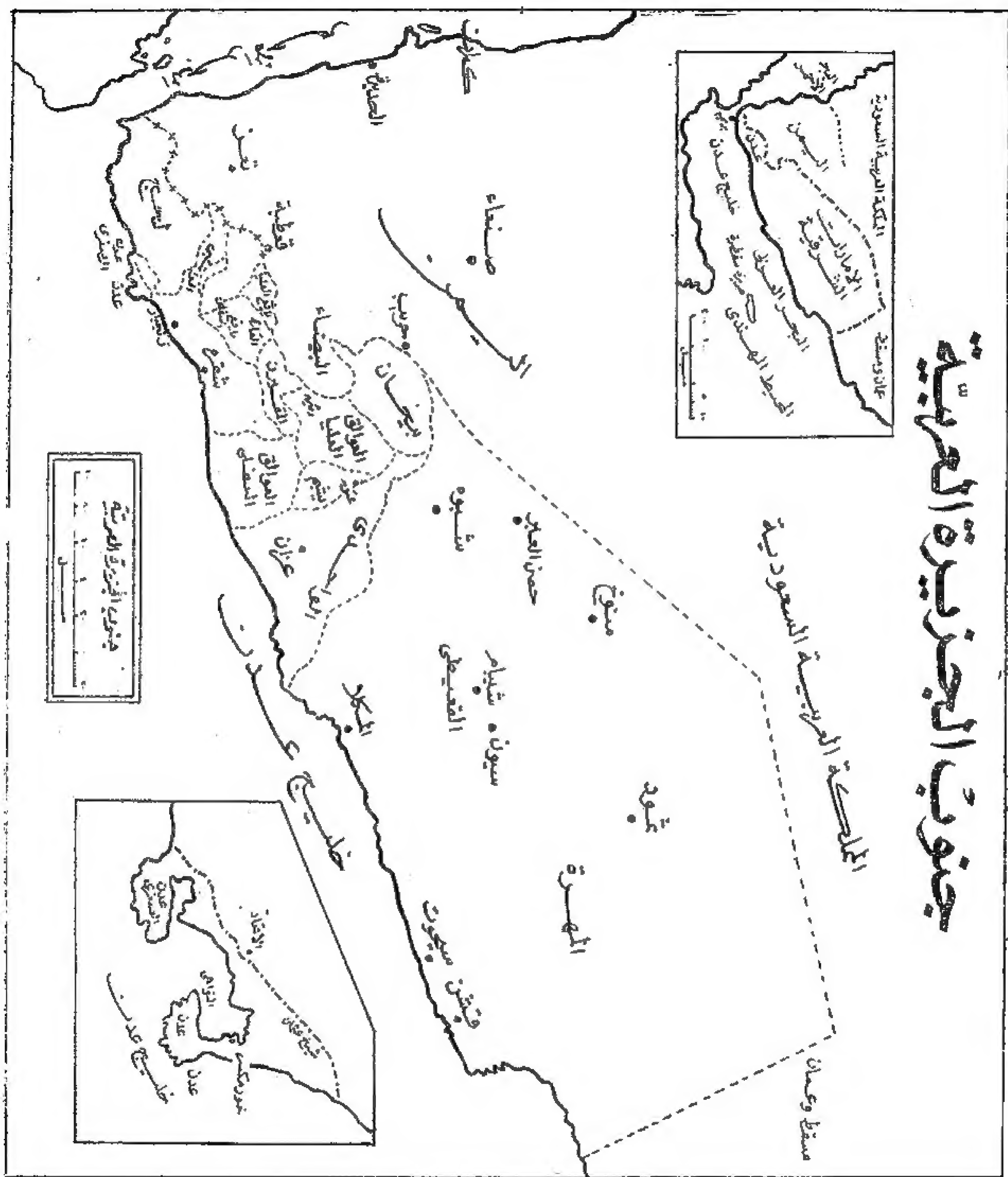
# الإهــداء

- إلى أولئك المناضلين الأبطال من رجالات ثورة الجنوب ، الذين ركبوا الخطر ، وحملوا رؤوسهم على أكفهم دفاعاً عن الحرية والكرامة ، حتى أثبتوا للعالم كله أن ثورة ١٤ أكتوبر ليست انتفاضة عفوية ، وليست تمرداً قبلياً كما زعمت بريطانيا ، وإنما هى امتداد طبيعى للثورة العربية الشاملة ، وتعبير مادى عميق وتجسيد واع مخلص للأحاسيس والآمال التى تجيش فى صدور أبناء الأمة العربية من المحيط إلى الخليج .

- إلى جيل الثورة المعاصر ، والطلائع الثورية والصفوة الاشتراكية التقدمية .

أقدم هذه الوقفة السريعة حول ثورة الجنوب اليمنى ، إعزازاً وتقديراً لبطولاتهم ، وعملهم الدائب فى دفع الثورة المستمرة على أرض الجنوب المناضل إلى أرضية صلبة ، ومناخ خصب للبناء والاشتراكية والتقدم .

المؤلف


جنوب الجزيرة العربيّة
المملكة العربية السعودية
مسقط وعمان
اليمن
صنعاء
الحديدة
تعز
لحج
عدن
قعطبة
البيضاء
بيحان
العوالق العليا
العوالق السفلى
عزان
شقرة
زنجبار
المكلا
خليج عدن
شبوه
حصن العبر
سيون
شبام
القعيطى
منوخ
ثمود
المهرة
قشن
سيحوت
الواحدى
بيحان
حريب
الإمارات الشرقية
البحر العربى
المحيط الهندى
خليج عدن
البحر الأحمر
خورمكسر
التواهى
الاتحاد
عدن الصغرى

# تصدير

هذه الدراسة حول قضية الثورة فى الجنوب اليمنى لا يمكنها أن تدعى الأسبقية فى دراسة تطورات هذه القضية التى احتلت أخبارها عناوين الصفحات الأولى فى معظم صحف العالم فى السنوات الأخيرة ، كذلك فهى لا تستهدف مجرد تقديم المعلومات السياسية والتاريخية حول هذه الثورة ، وذلك لأن مثل هذه المعلومات متوافرة إلى حد بعيد ، ويمكن لمن أراد الرجوع إلى الدراسات العديدة التى تناولت هذه الأمور بإفاضة وإسهاب ، بل يمكن الرجوع فى ذلك إلى النشرات الإعلامية ، وغيرها من مصادر المعلومات ، فلقد اهتم ببحث ودراسة مثل هذه الموضوعات كثيرون، وتناولوا معظمها بكثير من التوضيح . وقدموا فيها دراسات لا يمكن لمنصف أن ينكرها ولكن — والحق يقال — فإن عدداً غير قليل من الكتاب الذين تعرضوا لمعالجة قضية الجنوب تجاهلوا بعض الحقائق الهامة بدوافع ذاتية أو ميول حزبية أو إقليمية كما سيلى ؛ والبعض الآخر — خدمة للمخططات الاستعمارية — سبح فى الأجواء المضللة التى أطلقتها بريطانيا حول « ثورة الجنوب » ، ولكن ذلك لا يعنى أبداً تجاهل تلك المعلومات . أو عدم الالتفات إليها ، بل العكس هو الصحيح . فلا بد من الاعتماد على تلك المعلومات كلما دعت الحاجة إلى ذلك فى سياق البحث . ولكن بالمناقشة والتحليل المنطقى والنقد البناء . وأقول منذ البداية إن النظرة التى تعرضها هذه الدراسة مستمدة إلى حد كبير من تلك المصادر المشار إليها ، ومن الاتصال المباشر برجالات الجنوب وزعمائه وقادة الفكر السياسى والعقائدى ، وتجارب المناضلين الحقيقيين فى الثورة المسلحة .

قد يختلف معنا البعض فى الرأى أو الاستنتاج ، ولكن لا نحسب أن أحداً منهم سوف يختلف فى أن هذه الدراسة لا تجامل أحداً ولا تحابى أحداً ،

ولا تنحاز إلى هذه الفئة أو تلك ، وإنما تستهدف إبراز الحقيقة ، والحقيقة المجردة التي قد توضح الجوانب الإيجابية والسلبية ، التي رافقت مسيرة الحركة الوطنية في الجنوب ، والهدف من ذلك كله هو الإسهام في معطيات الثورة وإبراز قضية الجنوب من جميع جوانبها ، وهي أيضاً مساهمة متواضعة في محاولة لبلورة طبيعة مشاكل المستقبل ، ومحاولة لإيجاد صيغة ملائمة للحلول المقترحة لها بعيداً عن التنديد بأحد أو التقليل من دور أية فئة وطنية ، وما نرجوه من الجميع أن يعتبروا هذه الدراسة مجرد تعبير عن وجهة نظر ذاتية ، بقدر ما يرجى صوابها يفترض أيضاً خطؤها . ولسنا ندعي الحكمة ولا الأستاذية في فهم أبعاد الثورة ومنطلقاتها ، ولكنها محاولة نرجو أن تكون منطلقاً لمحاولات أكثر جدية وجرأة . وأيضاً أكثر صواباً وعمقاً . كذلك فإن ما نرجوه ، أن يتقبل جميع الإخوة والأصدقاء من أبناء الجنوب ، قادة وشعباً ، هذه الدراسة بصدر رحب ، وألا يعتبروا ما سيرد فيها من نقد أو تحليل لبعض جوانب السلبيات نقداً شخصيًّا . إنما هو تعبير أمين وصادق عن إيماننا بالحقيقة التي ذكرها فولتير :

« قد أختلف معك في الرأي ولكني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقك في الدفاع عن رأيك ».

لهذا الاعتبار ، انطلقت هذه الدراسة التي يشتد الشعور يوماً بعد يوم بضرورتها وأهميتها للقارئ العربي ، الراغب في معرفة المزيد حول تجربة ثورة الجنوب ، والاستفادة من دروسها التي طرحت مناخاً خصباً للعمل الثوري ، وأضافت جديداً إلى الثورات التحررية في دول العالم الثالث ، لا سيما وأن ما جرى ويجرى الآن فيها ، يكاد يكون خافياً على الكثيرين ، وبالتحديد فإن هذه الدراسة سوف تركز على معالجة الأمور التالية :

أولا : قصة الثورة المسلحة في الجنوب منذ أن انطلقت من ردفان في الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣ ، حتى أصبحت تشمل جميع مناطق الجنوب ، والأوضاع التي قامت للتصدى لها ، والأهداف التي سعت لتحقيقها ، بعد

أن توافرت الأداة الثورية التى استطاعت أن تتصدى للواقع القائم ، واستجلاء التجربة التى مرت بها الثورة منذ بدايتها ، ثم ملامح المرحلة الحالية التى تمر بها ، وكيف يمكن مواجهتها مواجهة علمية وموضوعية ، مستفيدة فى ذلك من تجارب ثورية كثيرة مرت بها بعض الشعوب التى ناضلت من أجل التحرر فى الوطن العربى وفى آسيا وإفريقيا .

ثانياً : عرض القضايا والمشاكل التى تعترض مستقبل الثورة فى الجنوب ، عرضاً علمياً وتفسير معطياتها ، والنظر — بموضوعية كاملة — فى انعكاساتها بالنسبة للمستقبل ، أثناء فترة الانتقال التى تعتبر من أخطر الفترات التى تواجهها الثورة فى عهد الاستقلال .

وبعد :

فإن الثورة فى الجنوب ، وقد قطعت شوطها الأول من الكفاح والنضال ضد الاستعمار ، وأنهت وجوده ، وأسقطت ركائزه ، وحققت أهداف المرحلة الماضية ، إن الثورة فى الجنوب تبدأ اليوم لكى تواصل المسيرة والاستمرار لتحقيق أهداف الثورة القادمة ، التى تبدأ اليوم من نقطة الصفر ، لتخط الجهاد الأكبر بالوعى والحكمة وبالوحدة الوطنية ، بعد أن خطت أهداف المرحلة الماضية بالدم وبالتضحيات .

إن الجهاد الأكبر يبدأ اليوم فى الجنوب ، وإن النضال المستمر يبدأ مع هذه اللحظات ليحدد من هم الثوريون الأصلاء ؟ وأين مواقعهم ؟ وما هى مسئولياتهم؟ ومن هم المزيفون ؟ وكيف يمكن أن ينتهى بهم الحال ؟

إن المرحلة الراهنة فى الجنوب ، تعكس مع انتصارها أبعاداً جديدة وفهماً جديداً على ثوار الجنوب ، أن يكونوا عند مستواها ، وأن يتناسوا خلافاتهم ، وأن ترمى كل المصالح الذاتية والحزبية فى جانب ، لتضع فى

الجانب المقابل ، مصلحة الشعب وأهداف الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة واستمرارها ، وفى التغيير الكبير .

وفق الله أبناء الجنوب إلى طريق الصواب ، ونهج العدل والحق ، صوب منطلق ثورى تقدمى ، وثورة اشتراكية تحقق للإنسان العربى عزته وحريته وسيادته على أرضه .

عادل رضا

● لقد أثبتت التجربة — وهى ما زالت تؤكد كل يوم — أن الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى إلى المستقبل . . إن الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع إليه .

● إن الثورة هى الوسيلة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ، ومن الرواسب التى أثقلت كاهلها ، فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ، ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا ، وإنما لا بد على القوى الوطنية أن تصرعها وأن تحقق عليها انتصاراً حاسماً ونهائياً .

( الميثاق الوطنى )

(ج . ع . م .)

# القسم الأول

## تجربة النضال

# الباب الأول
## مقدمات الثورة

## مدخل

عندما تحدد جماهير الشعب ، أى شعب ، لنضالها أهدافاً ، وتهب لتحقيقها ، فإنما هى تفعل ذلك لتحطم العقبات التى تعترض طريق تحررها ، وهذه العقبات هى فى الوقت نفسه دعائم أو أسس المجتمع الذى تعانى فى ظله الجماهير . وعندما تهب الجماهير لتحطمها فإن هذا يعنى فى الوقت نفسه أنها تهب لتحطم الأوضاع والعلاقات الاجتماعية السائدة ، والتى لا تتفق ومصالحها ، ولكنها تحطمها لتقيم مكانها أوضاعاً وعلاقات اجتماعية جديدة تتفق ومصالحها ، وتطلق العنان لجهودها من أجل بناء المجتمع الجديد . الثورة إذن عملية أساسها التغيير ، تغيير المجتمع من الوضع الذى يثور عليه إلى الوضع الذى يرضى به .

## الأوضاع التى استهدفها التغيير الثورى

**والسؤال الآن :**

ما هى الأوضاع التى استهدفها التغيير الثورى والتى قامت الثورة للإطاحة بها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ؟

من البديهيات أن الثورة المسلحة قامت فى الجنوب المحتل اقتناعاً بأن الظروف التى ساعدت على بقاء الاستعمار وتثبيته فى المنطقة ، هى ظروف تنطلق من البنية الاجتماعية ومن التركيب الشعبى ، الذى أفرز طبقات من الشعب لها مصالحها الاقتصادية المرتبطة أساساً بوجود الاستعمار . ونعنى بهم

مجموعة السلاطين ، وهم من الفئات الإقطاعية والرجعية التى ارتبطت مصالحها أصلاً بالاستعمار ، وحافظت على هذه المصالح بالحماية الاستعمارية التى نتجت عن الاحتلال البريطانى ، ولقد وجد الاستعمار فى هذه الفئة الإقطاعية والرجعية مبتغاه ، فعمل على تقويتها ، وعلى ضرب الشعب بها لأنها تعتبر الركيزة الأساسية لحماية مصالحه وأغراضه السياسية والاقتصادية والعسكرية فى المنطقة .

ولقد ظلت فئة السلاطين الإقطاعية العميلة ، وبحكم مصالحها ، هى السند القوى والحليف المخلص للاستعمار البريطانى فى منطقة الجنوب اليمنى . كان الاستعمار يجد فيها دعامة له ، وكانت هذه الفئة تجد فى الاستعمار قوة يحميها .

وإلى جانب هذه الفئة العميلة ، استطاع الاستعمار — حفاظاً على مصالحه الاقتصادية — أن يخلق طبقة جديدة من كبار الرأسماليين الأجانب فى المنطقة والذين أخذت مصالحهم تتسع يوماً بعد يوم من خلال حركة النشاط الاقتصادى الاستعمارى .

ولقد ساعدت التطورات السياسية التى مرت بمنطقة الجنوب مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن تتجه بريطانيا فى إنشاء مصالح اقتصادية عديدة ، ولا سيما بعد أن حصلت كثير من البلاد على الاستقلال ، فعمدت بريطانيا إلى إنشاء مشروع القطن فى منطقة « الفضلى » و « يافع السفلى » و « لحج » . وكذلك امتد حتى شمل المنطقة الشرقية إلى جانب بناء مصافى البترول فى « البريقة » ، وبناء قاعدة عدن بعد جلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط .

كل هذه الأحداث أنعشت طبقتى السلاطين وكبار الرأسماليين الأجانب . وكان لابد لهذه الوضعية الاقتصادية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية أن توجد بالضرورة على الصعيد الاجتماعى مصالح أكثر تمشياً عن ذى قبل خاصة بين كبار الرأسماليين الأجانب والسلاطين ، وأدى هذا إلى توثيق الارتباط بين

مصالح الاستعمار ومصالح طبقة السلاطين والرأسماليين الأجانب .

وكان طبيعياً أن تنبثق الثورة لتطرح أهدافها واضحة ومحددة فى التحرر من الاستعمار البريطانى عسكرياً ، وذلك برفع قواعده العسكرية التى تعتبر المنطلق الأساسى لضرب الحركات التحررية فى المنطقة ، ونقطة وثوب للقضاء على كل الحركات التحررية إلا فى منطقة الجنوب وحدها ولكن لضرب كل حركة تحررية فى آسيا وإفريقيا ، وبالتالى أصبحت مركزاً قوياً لحماية المصالح الاستعمارية ، وقهر الشعوب وصولا لتحقيق أهداف الاستعمار فى استنزاف ثروات المنطقة وابتزاز خيراتها ، وجعل المنطقة سوقاً مفتوحة لتصريف المنتجات الأجنبية .

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الأهداف التى قامت الثورة من أجلها فى أهداف ثلاثة :

**أولا : القضاء على الاستعمار البريطانى بوجهه السياسى وبكل مخلفاته وركائزه بالمنطقة ، وإسقاط الحكم السلاطينى الإقطاعى الرجعى العميل .**

لقد ظلت منطقة الجنوب اليمنى واقعة تحت نفوذ سيطرة بريطانيا على امتداد ١٢٩ عاماً ، وكانت السيطرة تتمثل فى أن الحكم البريطانى هناك بيد المندوب السامى البريطانى الذى يجمع فى يده كل مصائر الجنوب ، فهو الذى يعين الحكام ويعزلهم . وهو الذى يرسم حدود إمارة جديدة أو يقسمها ويوزعها على من يشاء ومتى أراد ، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ ويلغيها ، وهو الذى يقرر إجراء انتخابات للمجلس التشريعى فى عدن ، وهو الذى يحدد من يرشحون وهو الذى يعزلهم . وباختصار فإنه هو المتصرف فى جميع شئون الجنوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .

ولقد استطاع الاستعمار أن يقسم منطقة الجنوب اليمنى إلى سلطنات ومشيخات وإمارات ، حتى بلغ عددها أكثر من عشرين وحدة سياسية وبالرغم

من فرض الاستعمار للاتحاد الفيدرالى عام ١٩٥٩ ، إلا أنه أبقى على سلطات الحكام فى إماراتهم وسلطناتهم ، ولم يتحقق من الاتحاد إلا الشكل مضطراً أمام تطورات ثورية عاشها الوطن العربى عام ١٩٥٨ إبان قيام الوحدة بين مصر وسوريا ، ولمواجهة نمو الوعى القومى منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، ونجاحها فى تحطيم الحكم الملكى الرجعى ، وإقامة نظام ثورى اشتراكى وحدوى . واشتداد استغلال المستعمر لجماهير الشعب ، وضراوة وظلم الحكام والسلاطين ، الذين عملوا على استنزاف قوات الشعب وخيراته ، ونهب موارد البلاد واعتبارها دخلا خاصاً لهم يبنون بها القصور ويشترون بها السيارات والجوارى وينفقونها فى كباريهات لندن وباريس وواشنطون .

**ثانيا : إنهاء الوجود العسكرى ، وذلك بتصفية القواعد العسكرية التى أقامها الاستعمار بالمنطقة لدعم وجوده وحمايته .**

لقد كانت السيطرة العسكرية البريطانية تتمثل فى وجود القاعدة العسكرية الضخمة فى عدن وفروعها فى بعض إمارات الجنوب . وهذه القاعدة كانت برية وبحرية وجوية، وكان هناك اعتقاد كبير بوجود مخازن أسلحة ذرية فيها .

ولقد اتضح بجلاء أن بريطانيا الاستعمارية حتى بعد هذه المدة من تاريخ استعمارها ، ترفض بإصرار أن تسلم بحقوق الشعب الأساسية ، وتجلو عن المنطقة وهى مستميتة ومتشبثة فى بقائها مستعمرة للجنوب المحتل ، برغم مقاومة جماهير الشعب العربى فى الجنوب للوجود الاستعمارى ، وبرغم قرارات الأمم المتحدة التى نصت بوضوح على ضرورة إنهاء الاستعمار البريطانى فى الجنوب ، وتصفية قاعدته الحربية العدوانية فى عدن ، والتى تهدد الشعب العربى فى الجنوب ، وتهدد فى الوقت نفسه سلامة وأمن شعوب شرق إفريقيا وغرب آسيا ، بل تهدد السلام العالمى نفسه .

ولبريطانيا من وراء تشبثها بهذه المنطقة أهداف محددة ، يأتى فى مقدمتها أن

بريطانيا جعلت من عدن و بقية المنطقة قاعدة حربية ضخمة « شرق السويس » كجزء من استراتيجيتها الحربية العالمية ، أو بعبارة أدق كجزء من استراتيجية حلف الأطلنطى العسكرى ، ولقد جعلت بريطانيا فى عدن قيادة قواتها البرية والبحرية والجوية لكل الشرق الأوسط [١] .

وفى عام ١٩٦٢ ، وعند زيارة وزير الدفاع البريطانى فى عدن ، سئل فى مؤتمر صحفى عما إذا كانت عدن قد أصبحت قاعدة ذرية ، كان جوابه بأن عدن الآن مستعدة للدفاع ضد أى هجوم ذرى عليها .

وفى جواب وزير الدفاع البريطانى هذا ، اعتراف ضمنى بأن عدن أصبحت فعلا إحدى القواعد الذرية البريطانية ، وفى نفس السنة أشارت الصحف البريطانية إلى أن عدن تعتبر إحدى المحطات الأربع العالمية لخزن القنابل الذرية والهيدروجينية البريطانية ، والثلاث قواعد الأخرى هى بريطانيا نفسها وقبرص وسنغافورة .

وفى أوائل السنة نفسها ( ١٩٦٢ ) ، وعلى وجه التحديد فى ١٦ يناير ١٩٦٢ ، وأثناء زيارة وزير الحرب البريطانى « جون بروفيمو » لعدن ، صرح فى مؤتمر صحفى عندما سئل عما إذا كانت قاعدة عدن الحربية مزودة بالأسلحة النووية — صرح يقول بالنص : « إنه من غير المعقول أن يهمل المرء الاستراتيجية لأية قاعدة عسكرية » ، وفى نفس هذا المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير الحرب البريطانى آنذاك ، صرح « بأن بريطانيا لن تتخلى إطلاقاً عن قاعدتها الحربية فى عدن ، وأن الحكومة البريطانية تنفق ملايين الجنيهات من أجل تحسين قاعدتها » .

وفى شهر يونيو سنة ١٩٦٤ أكد وزير الخارجية البريطانية المستر بتلر فى مجلس العموم البريطانى تصميم بريطانيا على البقاء فى قاعدتها الحربية فى عدن .

---

( ١ ) راجع كتيب أضواء على الثورة فى جنوب اليمن تأليف فيصل عبد اللطيف الشعبى « منشورات الجبهة القومية » ١٩٦٥ .

وقال إن قاعدتنا فى عدن مهمة ليس فقط فى مضمار التزاماتنا الدفاعية عن الخليج وفى المنطقة ، بل مهمة أيضاً كحلقة اتصال للدفاع عن الكومنولث والغرب عبر العالم كله .

ولقد دلت الأحداث على أن الاستعمار البريطانى قد جعل من هذه القاعدة الحربية العدوانية فى عدن قاعدة وثوب تهدد سلامة وأمن الوطن العربى ككل . ولا شك أن فى استعمال قواته البحرية التى كانت مرابطة فى عدن فى عام ١٩٥٦ ضد مصر أثناء العدوان الثلاثى الغاشم أكبر دليل على ذلك . وكذلك ما حدث فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ لضرب ثورة عمان ، وما حدث أيضاً من تمردات فى شرق إفريقيا ، ذهبت قوات بريطانية من هذه القاعدة للحفاظ على المصالح البريطانية والنفطية هناك .

وأخيراً فإن تدفق القوات البريطانية من عدن لاحتلال واحة البريمى يطرح دليلاً آخر على نية بريطانيا العدوانية فى استعمال هذه القاعدة العسكرية كمركز عدوان استعمارى .

ومنذ أن قامت ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ، والاستعمار البريطانى يستغل قاعدته العسكرية فى عدن لمحاولة ضرب ثورة اليمن ، وذلك بحشد قواته على مناطق حدود الجمهورية العربية اليمنية وتهريب الأسلحة من فروع القاعدة العسكرية فى بيحان والضالع ومكيراس . بل وصل الحد بالاستعمار البريطانى إلى أن يسلط قواته الجوية فى هذه المنطقة لقصف مدينة « حريب » فى أراضى الجمهورية العربية اليمنية ، واستعمل مدفعيته الثقيلة فى فروع القاعدة العسكرية فى مكيراس لقصف مدينة « البيضا » فى الجمهورية العربية اليمنية .

زد على ذلك أن القاعدة الحربية الاستعمارية فى عدن هى التى تحمى الوجود الاستعمارى فى بعض مناطق الخليج العربى .

وباختصار شديد . فإن القاعدة الحربية الاستعمارية الضخمة تعتبر

ولا شك إحدى القواعد الحربية الاستعمارية الرئيسية التى يعتمد عليها الغرب فى المحافظة على وجود إسرائيل ركيزة الاستعمار فى الوطن العربى .

**ثالثا : استرداد ثروات المنطقة التى استنزفها الاستعمار ، واستغلها عشرات السنين لصالح شعب الجنوب وتقدمه .**

تعتبر عدن ثالث ميناء فى العالم تمر به شهريًّا حوالى ٦٠٠ سفينة كبيرة تتجمع فيها جميع البضائع الإنجليزية ، ثم يعاد توزيعها بعد ذلك على أنحاء الجزيرة العربية وشرق إفريقيا ، ولقد استغل الاستعمار البريطانى هذا الميناء إلى حد بعيد ، وبالذات فى إعادة تصدير بضائع شركاته ، وحصوله على الموارد الضخمة من العملات الصعبة .

أما البلاد نفسها فلا تستفيد من هذا الميناء أى شىء بالرغم من ضخامة دخل هذا الميناء ، وإن كان دخل الميناء غير معروف حتى الآن بدقة وعلى وجه التحديد .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الشركات التجارية الكبرى ومنها — على سبيل المثال لا الحصر — شركات ( ألبس ) و ( لوك توماس ) و ( سيفوون رايز ) و ( ميتشل كوتى ) و ( كورى برذرز ) وغيرها من الشركات الأوربية بيدها كل التوكيلات التجارية الكبرى ، مما جعل هذه الشركات بيدها السلطة الفعلية فى عدن بل الجنوب كله . وشركة مصافى الزيت هى الأخرى مظهر من مظاهر الاستغلال الاقتصادى ، فهذه الشركة أنشئت فى عام ١٩٥٥ عندما أعلن الدكتور مصدق تأميم بترول إيران بقصد تكرير البترول القادم من إمارات الخليج العربى ، وقد تكلفت حوالى ٥٢ مليون جنيه إسترلينى غطتها الشركة فى خلال عامين فقط . أما فى الإمارات ، فالاقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة بالوسائل البدائية . ولقد وجد الإقطاع مع وجود الاستعمار إذ أخذ السلاطين فى انتزاع أملاك المواطنين بالقوة معتمدين على حماية الاستعمار لهم ، ويتركز الإقطاع فى العائلة الحاكمة فى كل من :

لحج — الفضلى — يافع السفلى — العواذل ، وأدخلت زراعة القطن إلى الإمارات عام ١٩٤٧ م تحت إشراف إدارة الزراعة البريطانية فى عدن مما ضاعف من ثراء السلاطين وجشعهم فى اغتصاب الأراضى الزراعية من المواطنين .

ولقد عمل الاستعمار البريطانى منذ احتلاله للمنطقة على استغلال ثرواتها الطبيعية إلى أبعد حد . ولا سيما الثروة البترولية التى تأكد وجودها فى المنطقة ( ثمود وحضرموت ) ، وكذا بقية المعادن والثروة الزراعية ، ولا سيما القطن الجيد الطويل التيلة الذى يزرع فى مشاريع ( أبين ) و ( لحج ) و ( أحور ) وكثير من المناطق فى الجنوب ، ويحتكر الاستعمار تسويقه إلى الشركات البريطانية بأقل الأسعار . كما استهدف الاستعمار البريطانى فى الوقت نفسه حماية معامل تكرير البترول الضخمة فى البريقة بعدن الصغرى التى أنشئت عام ١٩٥٣ م . وكلف إنشاؤها اثنين وخمسين مليون جنيه كما قلنا ، واعترفت الصحافة البريطانية بأن الأرباح غطتها فى ظرف سنتين .

هذا إلى جانب حماية شركاته الاحتكارية فى المنطقة ، وجعل المنطقة سوقاً رابحة لتصريف منتجاته وسلعه كما هى عادة الاستعمار دوماً والذى يهدف بالدرجة الأولى الكسب من مستعمراته على حساب الشعوب المستعمرة واستغلال الإنسان للإنسان .

* * *

من هذا العرض السريع يتبين لنا أن الاحتكارات البريطانية فى المجال الاقتصادى كانت تتمثل فيما يلى :

١ — أن عدن منطقة ترانزيت هامة للتجارة البريطانية ، لأن معظم البضائع التى تصل لعدن لا تستغرقها سوق عدن ، بل يعاد تصديرها من جديد إلى مناطق أخرى كاليمن والصومال والسعودية والحبشة [1] .

٢ — أهم مرفق للاستغلال البريطانى فى عدن هو ميناء عدن ، وتديره هيئة

---

( ١ ) الآن الحبشة قللت من الاعتماد على ميناء عدن وكذلك الصومال .

تسمى ( أمانة ميناء عدن ) ، وهذا الترجمة غير صحيحة ، وفى اللغة العربية ليس لها مرادف ، ولهذا تترجم كلمة Trust بأنها عبارة عن مجموعة شركات تستثمر مرفقاً معيناً بصورة احتكارية .

وهذا هو واقع ميناء عدن ، مجموعة من الشركات الاحتكارية ، عبارة عن ست أو سبع شركات تقوم بعملية تمويل البواخر بالوقود والماء والفحم ، وتقوم بعمليات الشحن والتفريغ ، وتحقق من وراء ذلك أرباحاً طائلة . ودخل الميناء يذهب إلى خزائن الاحتكارات البريطانية ولا يدخل منه شيء للخزانة العامة للحكومة المحلية ، لأنها فى نظر بريطانيا هيئة قانونية ومستقلة ومنفصلة عن الحكومة ، وإذا عرفنا أن هناك ما لا يقل عن خمسمائة سفينة تدخل الميناء كل شهر ، أمكننا أن نتصور الأرباح الطائلة التى تجنيها الشركات البريطانية من هذا الميناء .

٣ — هذا إلى جانب أن هناك سبعة بنوك بريطانية تقوم بعملية الاستغلال على أبشع صورة [١] .

**وسائل الاستعمار فى تثبيت وجوده وبقائه فى الجنوب :**

هذه باختصار شديد الأوضاع التى قامت الثورة للإطاحة بها ، وحتى يؤمّن الاستعمار وجوده فى هذه المنطقة الهامة من الوطن العربى اتبع وسائل ومخططات عدة .

كيف ؟ ؟ . .

أولا : لجأ — طوال فترة احتلاله للمنطقة — إلى قمع الانتفاضات الثورية بقوة الحديد والنار ، مستعملا سلاحه الجوى لقصف القرى والمدن ، وما من منطقة فى الجنوب إلا وقد تعرضت للعدوان الاستعمارى الغاشم ؛ فكل المناطق تعرضت للقصف الجوى البريطانى فى فترات معينة من تاريخ الاستعمار البريطانى

( ١ ) راجع منشورات الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ١٩٦٥ .

فى الجنوب المحتل ، وكان الاستعمار يهدف من وراء ذلك إلى القضاء التام على روح المقاومة الوطنية فى مهدها .

ثانياً : لجأ إلى سياسة خنق الحريات العامة ، واعتقال المواطنين بالجملة ، وضرب الحركة العمالية ، وإغلاق الصحف الوطنية ، وحرم إضراب العمال ، وحكم الشعب حكماً بوليسياً ، ولا سيما فى مدينة عدن نفسها التى كان الاستعمار البريطانى يتشدق بأنها تتمتع فى ظله بمستوى ديمقراطى رفيع .

ثالثاً : لجأ إلى سياسة إغراق المنطقة بالهجرة الأجنبية إلى عدن التى تهدد مصالح أبناء البلاد الشرعيين .

رابعاً : وعندما وجد المد التحررى الثورى التقدمى قد أصبح يطل على هذه المنطقة المحتلة ، هب محاولا استباق هذا المد ، فصنع كيانات وحدوداً زائفة فى محاولة لاستقطاب المد الشعبى ، وتخدير الجماهير وإلهائها عن تفاعلها مع المد التحررى الذى تجسد وقتها فى وحدة مصر وسوريا ، فأخرج ما أسماه ( اتحاد الجنوب العربى ) ، وطوره حسب مخطط مدروس ومرسوم إلى دويلة عميلة تقع تحت سيطرته من جميع نواحيها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ليحقق من وراء إقامة هذه الدولة المزيفة رغبته فى استمرار وجوده وبقائه فى المنطقة بصورة تبدو دستورية مشروعة ، وذلك بفرض معاهدات واتفاقيات كالمعاهدة التى فرضت على هذا الاتحاد المزيف فى عام ١٩٥٩ م .

وهنا لا بد من وقفة قصيرة نحاول من خلالها أن نجيب عن الأسئلة الآتية :

ما هو هذا الاتحاد ؟ وما هى مهمته ؟ ولماذا أصر الاستعمار البريطانى على إقامته ، وهو المعروف بعدائه للوحدة ؟ وهل هو خطوة فى طريق الوحدة ؟ أم تكريس للتجزئة ؟ وهل هو دفعة لكفاح أبناء المنطقة التحررى ضد الاستعمار ؟ أم عقبة فى طريقه ؟

لقد تصدى للإجابة عن التساؤلات السابقة عدد غير قليل من أبناء الشعب ، وبعض التنظيمات الحزبية الأخرى ، ونكتفى هنا بما ورد ( بالكراس )

# جنوب الجزيرة العربيّه

## اتحاد الامارات المزيفة



الذى أصدرته حركة القوميين العرب فى اليمن بعنوان ( اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية ) .

**ماذا جاء فيه ؟**

إنه يقول إن فهم البواعث التى حدت ببريطانيا لإقامة الاتحاد وأهدافه التى تتوخاها بريطانيا من ورائه ، لايمكن فصلها عن المعاهدة التى تربط الا تحاد ببريطانيا ، ومن العبث مناقشة الاتحاد وبواعثه إلا من المعــاهدة ، فبريطانيا أقامت الاتحاد بناء على هذه المعاهدة .

فما هى بالتحديد بواعث وأهداف الاستعمار البريطانى من إقامة هذا الاتحاد ؟

**الاتحاد المزيف وسيلة لتثبيت نفوذ الاستعمار السياسى :**

إن نمو الوعى القومى واشتداد النضال العربى الهادف لتحرير الوطن العربى كان قد امتد منذ مدة إلى حركة التحرر القومى فى الجنوب اليمنى ، وتمثل فى الانتفاضات الشعبية المسلحة المتكررة ، وفى نشاط الهيئات الوطنية المختلفة ، وجاءت التطورات القومية التى تمخضت عن قيام الجمهورية العربية المتحدة ( مصر وسوريا ) والتنسيق الأولى الذى تبعها متمثلا فى اتحاد الدول العربية (كمحاولة من حكام اليمن لمجاراة المد الشعبى النضالى المتعاظم) ، لتخلق فى جنوب الجزيرة العربية وضعاً جديداً سواء بالنسبة لحركة التحرير وإمكانياتها ، أو بالنسبة للاستعمار الإنجليزى ومخططاته .

وجد الإنجليز أن تنفيذ ميثاق ( اتحاد الدول العربية ) ، وقيام الحكام فى اليمن بالتزاماتهم فى هذا الاتحاد ، يؤدى إلى نتائج خطيرة تهدد مصالحه ووجوده ، فهى تؤدى إلى إخراج اليمن من عزلتها ، وتدفعها إلى المساهمة فى معركة التحرير القاسية التى يخوضها الشعب العربى فى جنوب اليمن ، ويؤدى

ثانياً إلى نشوء جيش قوى يستطيع أن يدافع عن مملكة اليمن – قبل قيام الثورة – أمام تهديدات الإنجليز المتكررة ، فضلا عن أن مثل هذا الجيش يهدد وجود الاستعمار فى اليمن المحتل ، ويؤدى ثالثاً إلى تطوير الأوضاع الداخلية فى المملكة اليمنية ، الأمر الذى يستغله دوماً أعوان الاستعمار لتبرير بقاء الاستعمار فى اليمن المحتل .

وكان الاستعمار البريطانى يخشى حال تنفيذ حكام المملكة اليمنية التزاماتهم فى الاتحاد أن تصل الروح الجديدة التى تسرى فى جسم الجمهورية العربية المتحدة إلى هذا الجزء من الوطن ، وأن يكون الاتحاد جسراً تعبر عليه القيادة العربية الرسمية لتدفع النضال العربى فيه . كما كان يخشى المد الشعبى النضالى العظيم الذى سيولده قيام دولة اتحادية ، تنصب على حدود المنطقة التى يحتلها بالقوة .

كان لابد للاستعمار الإنجليزى أن يضع مخططاً جديداً لمجابهة هذه التطورات الهامة ، وجاء ( الاتحاد ) الفيدرالى الكاذب بين الإمارات (كمشروع ) والمعاهدة الاتحادية الاستعمارية ( كنصوص ) يعبران عن هذا المخطط الجديد الذى يستهدف تثبيت ركائز الاستعمار الإنجليزى ، وتعميق سيطرته السياسية فى المنطقة ، فالاتحاد ليس إلا تجميعاً للقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار وتكتيلها للوقوف بقوة السلاح الإنجليزى فى وجه التيار الشعبى التحررى المتعاظم من جهة ، وفى وجه تطور حركة القومية العربية عامة من جهة ثانية . إن الاستعمار يرى فى هذا الاتحاد مجرد وسيلة لإيجاد إدارة واحدة تشرف على الإمارات يرأسها الحاكم الإنجليزى وتسيرها المعاهدة الاستعمارية . إدارة لها صفة «الشرعية» تستطيع أن تتدخل فى كافة شئون الإمارات بدرجة أكبر من السابق ، وتنسق كافة أوضاعها بما يخدم مصالح الاستعمار والرجعية المرتبطة به ، فالاستعمار الإنجليزى يسيطر على سياسة الاتحاد سيطرة تامة . فقد نصت المعاهدة الاتحادية[1] على أنه « سوف تتصرف المملكة المتحدة ويكون لها المسئولية

( ١ ) راجع القسم الأول من المادة الثانية من المعاهدة .

الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الولايات الأخرى وحكوماتها والهيئات الدولية . وسوف لن يدخل الاتحاد فى أية معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقات أخرى مع أية ولاية أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة » .

ومعنى هذا النص أنه يجعل للاستعمار الإنجليزى السيطرة التامة على السياسة الخارجية للاتحاد ، وهو يحظر على الاتحاد عقد أية اتفاقية بغير إذن بريطانيا ، أو إجراء أية مراسلات كذلك يمنعه حتى من الاتصال بأية هيئة .

إن بريطانيا تحاول تمويهاً أن تضفى على الاتحاد « صفة شرعية جديدة قائمة بذاتها . . . ثم تسليه كل سلطة مهما كانت بسيطة . . . »

**وتقول المادة الخامسة :**

« سوف يقبل الاتحاد ويعمل على إنجاز أية نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أية قضية متعلقة بسياسة الاتحاد» ومعنى هذا النص أن سياسه الاتحاد ليست إلا ظلا للسياسة الإنجليزية ، والاتحاد ملزم بإنجاز أية قضية تتعلق بالمخططات الاستعمارية الإنجليزية . إن تعبير «سوف يقبل الاتحاد ويعمل» وتعبير « سوف تتصرف المملكة المتحدة» وتعبير « سوف تشمل صاحبة الجلالة البريطانية الاتحاد برعايتها» كل هذه التعابير تحرم الاتحاد حتى من حق المشورة ، وتجعل أية نصيحة بمثابة أمر على الاتحاد أن ينفذه دون نقاش .

إن هذه النصوص توصل إلى الاعتقاد الجازم بأن الاستعمار البريطانى لا يعتبر علاقته مع ( الاتحاد ) علاقة بين طرفين أو بين دولتين مهما كانت هذه العلاقة غير متكافئة — بقدر ما يعتبر مواد المعاهدة بمثابة تنظيمات تنظم شئون ( الدولة البريطانية ) ، فقد حظرت المعاهدة فى أحد نصوصها على حكومة الاتحاد حق الاتصال بالحكومة البريطانية مباشرة ، وألزمتها بأن تتصل « عن طريق الشخص

الذى يشغل وظيفة الحاكم العام والقائد العام لحمية عدن أو من ينوب عنه ».

والمعاهدة تحيل حكام الاتحاد إلى مجرد موظفين لدى الحاكم العام الإنجليزى عليهم أن يتصلوا بحكومة صاحبة الجلالة عن طريقه ، ولا يحق لهم تجاوزه . وهذا النظام لم يكن موجوداً من قبل إذ كان لكل إمارة الحق فى الاتصال بالحكومة البريطانية مباشرة . فالاتحاد قد حد من الاستقلال الداخلى الذى كانت تتمتع به كل إمارة ولو شكليًّا على الأقل .

ويبدو أن بريطانيا كانت تريد توسيع الاتحاد فى المستقبل ، وكما أنها جعلت لنفسها الحق فى استمرار التحكم بهذه السياسة فى المستقبل ، فالمادة السادسة من المعاهدة لا تسمح بقبول الإمارات ضمن الاتحاد ( بدون موافقة المملكة المتحدة أولا على ذلك ) .

وبموجب هذه المادة ، يصبح للاستعمار الإنجليزى الحق فى أن يقبل فى الاتحاد الإمارة التى يشاء ، ويرفض الإمارة التى يشاء إذا وجد أنه لا يضمن انصياعها التام لإرادته .

ولقد نصت المعاهدة أيضاً على نقطتين أخريين هامتين جعلتا الاتحاد بمثابة ( مقاطعة إنجليزية ) بحتة .

**النقطة الأولى :**

أن حاكم عدن الإنجليزى هو الحاكم العام للاتحاد . فهو الذى يتصرف فى كل شئون الاتحاد ، وهو المكلف بمراقبة إدارة أمور الاتحاد حسب نصوص المعاهدة . ويكفى أن نعرف أن رئيس الاتحاد الأعلى إنجليزى لنعرف مدى الإهانة الكبيرة التى ينطوى عليها هذا الاتحاد .

**والنقطة الثانية :**

أن المعاهدات القديمة التى كانت بريطانيا عقدتها مع حكام الإمارات على انفراد قبل الاتحاد لم يبطل مفعولها بعد قيام الاتحاد وعقد المعاهدة الجديدة .

فتلك المعاهدات العجيبة التى احتوت التزامات خيالية يوضحها النص بأن يلتزم السلطان وأقر باؤه وخلفاؤه من بعده و إلى الأبد مقابل بضعة جنيهات سنوية بالخضوع التام لبريطانيا ، وأن يعمل على تأمين خطوط مواصلاتها وحماية مصالحها . . إلخ ، إن هذه المعاهدات التى لا يقبلها أى منطق نصت معاهدة الاتحاد فى المادة السابعة على استمرار سريان نصوصها ومفعولها .

## الاتحاد المزيف وسيلة لتثبيت التغلغل الاستعمارى الاقتصادى :

وهذا الاتحاد يهدف أيضاً إلى تسهيل الاستغلال الاقتصادى للمنطقة ، والتحكم فى خيراتها وثرواتها وتحويلها إلى سوق استهلاكية كبيرة للبضائع الإنجليزية ، وتعد أراضى إمارات الاتحاد من الأراضى الزراعية الخصبة ، فضلا عن احتوائها على عدد من المعادن والخامات الهامة . فزراعة القطن مثلا تتسع بسهولة ، وبريطانيا تعمل على احتكار القطن لصالحها نظراً لأهميته الحيوية بالنسبة لمصانعها . وقد فكرت بريطانيا فى ذلك بعد أن قوبل مشروع استغلال القطن الذى قدمته بالمعارضة الشديدة وعن طريق هذا الاتحاد فى تنظيم زراعته ، ونقله تحت إشراف إدارة واحدة تسيرها كما تشاء ، وبالشكل الذى تريد ، إلى جانب المعادن والخامات الهائلة ، مثل اليورانيوم الذى يجرى استخراجه بعيداً عن أنظار أصحاب الحق فيه دون مقابل ، وأخيراً البترول الذى اكتشف وجوده فى مناطق متعددة على الساحل الجنوبى لجزيرة العرب .

ولاشك أن قيام هذا الاتحاد الذى يسيطر عليه الاستعمار الإنجليزى سيطرة تامة يسهل إخضاع المنطقة لإدارة استعمارية رجعية ، تحولها تدريجيًّا إلى مزرعة للقطن تمون مصانع ( لانكشاير )و(مانشيستر )فى إنجلترا و يسهل عملية الاتفاق الشكلى مع حكومة الاتحاد المزيف لاستخراج المعادن والبترول وعملية نقلها إلى عدن بحماية هذه الحكومة ، وبأقل نسبة من الضرائب كما يحول منطقة الاتحاد إلى مركز تصريف لمصنوعات الاستعمار الإنجليزى .

**الاتحاد المزيف وسيلة لتثبيت السيطرة العسكرية للاستعمار :**

تحتل عدن والإمارات مركزاً استراتيجياً عظيم الأهمية بالنسبة للاستعمار الإنجليزى ومخططاته ، سواء بالنسبة لدوام سيطرته على اليمن المحتل نفسه أو عمان والخليج العربى أو على موارد النفط فى شرق الجزيرة العربية ، أو بالنسبة لدوام سيطرته على مستعمراته فى إفريقيا ونفوذه فى بعض أنحاء آسيا .

وإن ملحق المعاهدة الذى ( له المفعول كجزء من المعاهدة الحاضرة ) يتركز كله حول الشئون العسكرية ، ويمكننا أن نعرف بوضوح من دراسة هذا الملحق الأهداف العسكرية التى يتوخاها الاستعمار الإنجليزى من وراء إقامة هذا الاتحاد المزيف ، والمهمة العدوانية التى يعده لها فى هذه المنطقة من الوطن وفى خارجها . لقد جاء ملحق المعاهدة ليعكس بوضوح مخططات الاستعمار العسكرية محلياً ( فى اليمن المحتل ) وعربياً ( فى الخليج العربى وكافة أنحاء الوطن ) وعالمياً فى ( إفريقيا وآسيا ) .

كيف ؟

**( فالاتحاد ) ومعاهدته وسيلة لتدعيم الاستعمار فى اليمن المحتل :**

فقد نص ملحق معاهدة الاتحاد على أن يكوّن الاتحاد جيشاً وحرساً وطنياً لصيانة الأمن الداخلى ، وتشرف بريطانيا على إنشاء الجيش وتدريبه وتمده بالقادة والمدرسين ، كما نص الملحق على أنه « يحق لبريطانيا أن تتخذ أية خطوة ترى أنه مرغوب فيها للدفاع والأمن الداخلى للاتحاد » إن هذين النصين يحددان بجلاء : كيفية تكوية جيش الاتحاد ومهمته . فالاستعمار الإنجليزى هو الذى يشرف على تكوين الجيش . وهو الذى يشرف على تدريبه ، وهو الذى يتولى قيادته . وقد أرادت بريطانيا من وراء ذلك أن تقيد الجيش بمثل هذه القيود لمنعه من أن يكون قوة تحريرية ثورية تسهم فى معركة التحرر التى يخوضها شعب الجنوب ضد الاحتلال الأجنبى .

أما مهمة هذا الجيش فإن التعبيرات الواردة فى المعاهدة «صيانة الأمن الداخلى للاتحاد » « الدفاع عن الاتحاد » تحددها بوضوح .

بالطبع المقصود بصيانة الأمن الداخلى إخماد انتفاضات القبائل الثائرة ضد السيطرة الاستعمارية الإنجليزية ، والقضاء على نشاط الهيئات الوطنية التى يخشى الاستعمار الإنجليزى من نموها ، والمقصود « بالدفاع عن الاتحاد» الدفاع عن مصالح الاستعمار الإنجليزى وتحكمه واستغلاله ضد كل من يحاول تصفية نفوذه وسيطرته ، أى ضد الشعب العربى فى هذه المنطقة .

**الاتحاد ومعاهدته مؤامرة على حركة التحرر القومى العربى وعلى حركة التحرر الإنسانى :**

تلك كانت الخطوة الأولى التى ضمنها الاستعمار الإنجليزى لتثبيت سيطرته العسكرية . أعطى لنفسه منها حق احتلال الاتحاد والتدخل السافر فى شئونه وقمع كل حركة معارضة باسم ( صيانة الأمن ) و( الدفاع ) .

أما الخطوة الثانية ، فقد أعطى لنفسه فيها الحق فى استخدام الاتحاد كقاعدة استعمارية عسكرية يثب منها على مناطق أخرى ، واستخدام جيش الاتحاد أداة لضرب النضال التحررى .

فقد نصت المعاهدة على أن : يوضع قسم من الجيش الاتحادى ، وقسم من الحرس الوطنى تحت تصرف بريطانيا « للخدمة خارج الاتحاد وتحت إشراف ضابط من قوات صاحبة الجلالة » .

**فالاتحاد على هذا الأساس يصبح قاعدة لضرب حركة التحرر الإنسانى :**

فبموجب هذا النص تستطيع بريطانيا أن تستخدم جيش الاتحاد وحرسه الوطنى لضرب انتفاضات القبائل المسلحة وكل نشاط وطنى فى الإمارات الأخرى .

وبموجب هذا النص يستطيع الاستعمار الإنجليزى أن يستخدم جيش الاتحاد لضرب الثورة العربية البطولية فى عمان ، أو أية حركة وطنية تحررية فى الخليج العربى كافة ، وبموجب هذا النص يستطيع الاستعمار الإنجليزى أن يستخدم جيش الاتحاد كقوة متحركة يوجهها إلى أى مكان فى الوطن العربى . إلى جزيرة العرب وإلى اليمن وإلى الأردن . ومما يدل أيضاً على أن الاتحاد ، على هذا الأساس ، قاعدة لضرب حركة التحرر الإنسانى ما يأتى :

إن عبارة استخدام جزء من جيش الاتحاد ( خارج الاتحاد ) يمكن أن تتسع لتشمل كافة أرجاء جنوب الجزيرة العربية والخليج العربى ، وتتسع لتشمل أى جزء من الوطن العربى ، وتتجاوز الوطن العربى إلى أى جزء من العالم .

وعلى هذا الأساس يمكن لبريطانيا أن تستخدم جيش الاتحاد لضرب الحركة الوطنية الملتهبة فى مستعمراتها فى إفريقيا ، أو لتدعيم نفوذها فى بعض مناطق آسيا . وهذه هى الخطوة الثانية من المهمة التى حددها الاستعمار الإنجليزى ( للاتحاد ) وجيش الاتحاد . أن يكون جسراً يعبر عليه إلى الأجزاء الأخرى .

**والاتحاد ومعاهدته قاعدة عسكرية للاستعمار العالمى عامة :**

وأما الخطوة الثالثة فقد أعطى الاستعمار الإنجليزى لنفسه فيها الحق فى استخدام أراضى الاتحاد وجيشه لمجابهة أية تطورات عربية أو دولية قد تستدعى تعاوناً استعمارياً عالمياً .

فقد نصت المعاهدة على « السماح لقوات بريطانيا وحليفاتها العسكرية باحتلال أراضى الاتحاد » . وعلى دولة الاتحاد أن تقدم لها كافة المساعدات وتضع تحت تصرفها جميع أراضى الدولة ومرافقها ، وتوفر لها الراحة التامة وحرية التنقل والقيام بأية عمليات تجدها هذه القوات ضرورية لمصلحتها .

فالاستعمار الإنجليزى له حق احتلال أراضى الاتحاد ومرافقه والاتحاد الذى جعلته المعاهدة السابقة قاعدة للاستعمار الإنجليزى أصبح الآن قاعدة لحلفاء الاستعمار الإنجليزى أيضاً .

وللاستعمار وحلفاؤه الحق فى القيام بأيه عمليات ، والاتحاد بعد ذلك ملزم بتقديم كافة المساعدات ، وعندما سأل أحد الأمراء حاكم عدن الإنجليزى عن مدى انطباق هذا النص على جيش إسرائيل ،أجابه الحاكم بكل تحد : « هل تتدخل فى سلطاتى الخاصة ؟ »

**الاتحاد بهذه المعاهدة خطوة نحو فصل عدن عن الوطن العربى :**

لقد كان لعدن دوماً أهمية خاصة فى نظر الاستعمار الإنجليزى ومخططاته ، فهى من الناحية العسكرية ميناء استراتيجى بالغ الخطورة يتحكم فى مدخل البحر الأحمر ، وهمزة الوصل بين قوات الاستعمار فى الساحل الجنوبى لجزيرة العرب وإفريقيا ، وهو من الناحية الاقتصادية مركز هام لتكرير البترول ، لذلك كان الاستعمار الإنجليزى يعمل ويخطط منذ أمد طويل لفصل عدن عن جسم الوطن العربى وقطع صلاتها بالعربية .

وكانت المؤامرة التى يدبرها الاستعمار تقوم على تشويه عروبة عدن بفتح أبواب الهجرة الأجنبية إليها بشكل مدروس يؤدى إلى خفض نسبة السكان العرب من جهة ، والعمل على عزلها عن بقية الإمارات من جهة أخرى ، كمحاولة لإيجاد كيان متميز خاص بها ، ومجلس تشريعى خاص ، ومحاولة إدخالها فى الكومنولث البريطانى من جهة ثانية ، وكان الاستعمار يأمل أن يكون الاتحاد دفعة له فى هذه المؤامرة ، وذلك بأن يكون حاصراً يفصل عدن عن بقية الإمارات ويعزلها عن الوطن العربى ويقطع علاقاتها الوثيقة بالحركة الوطنية فى الإمارات ليتفرغ لمتابعة مؤامرته البشعة .

* * *

هذه باختصار معاهدة الاتحاد وهذا هو ملحق المعاهدة . ارتباط تام بالاستعمار الإنجليزى ، وخضوع مهين لسيطرته السياسية والعسكرية ، وعقبة جديدة تضعها بريطانيا فى طريق الوحدة العربية إذ من البديهيات التى أثبتها تاريخ النضال الطويل ضد الاستعمار أن الاستعمار والرجعية هما السند الحقيقى والرئيسى للتجزئة ، لأن التجزئة هى الدعامة الرئيسية للاستعمار والرجعية ، وأن الاستعمار الذى أوجد التجزئة وعمقها على مر السنين لا يمكن أبداً أن يقوم على تحطيمها لأنه يعلم تماماً أنه إنما يحطم سنده الأول وينبوع قوته الأكبر ، والرجعية التى ربطت مصالحها بقيام الحدود فى الوطن الواحد ، لا يمكن أبداً أن تسير خطوة جدية واحدة لاقتلاع هذه الحدود ، لأنها تدرك أنها إنما تقتلع كياناتها ومصالحها التى ترعرعت وتبلورت فى واقع الكيانات الهزيلة وارتباط دوامها .

وللحقيقة وحدها أسجل وباختصار شديد أن الشعب العربى فى الجنوب المحتل هو الذى أفشل هذه المؤامرة البريطانية المكشوفة .

ولكن : هل اكتفت بهذا القدر وتوقفت عند هذا الحد ؟ ! لقد عملت بريطانيا على تنفيذ مؤامرة مكشوفة أشد ضراوة .

**مؤتمر لندن اللادستورى فى يونية سنة ١٩٦٤ م**

وأقصد بالمؤامرة مؤتمر لندن اللادستورى الذى بدأ اجتماعه فى ٩ يونيو ١٩٦٤م واستمر حتى أوائل يوليو سنة ١٩٦٤ م على مستوى السلاطين والمستوزرين وبرياسة وزير المستعمرات نفسه ( دانكن ساندز ) كانت تهدف أصلا إلى تعميق المعاهدة الاستعمارية التى ذكرناها منذ قليل ، وأيضاً كانت تستهدف سلخ مناطق من مدينة عدن نفسها سلخاً نهائياً ، وجعلها تحت سيطرتها المباشرة إلى وقت غير محدد لأغراض قاعدتها الحربية البريطانية ، وقد دلت قرارات هذا المؤتمر اللادستورى الفاشل على أن بريطانيا ما زالت عند موقفها القديم ، وتمسكها بإصرار لإخضاع المنطقة لسيطرتها ، وإن أعطتها حكماً محلياً ذاتياً

مزيفاً يسيطر عليه العملاء من السلاطين والمستوزرين ، ولم يكن مؤتمر لندن اللادستورى إلا تعبيراً مكشوفاً عن آخر مراحل السياسة البريطانية التى تريد بريطانيا التوصل إليها عن طريق تثبيت مشروعها الاستعمارى القديم فى خلق دولة حكومة الاتحاد الفيدرالى المزيف ، وإعطاء هذا الاتحاد المزيف استقلالا مزيفاً تضمن بريطانيا بواسطته المحافظة والإبقاء على كافة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ونفوذها السياسى ، وأن قضية الاستقلال التى تحدث عنها الاستعمار ، وذكر أنها بحثت فى هذا المؤتمر لم تكن سوى إحدى المؤامرات السياسية التى حاول الاستعمار طرحها كمحاولة لضرب الثورة الشعبية وتمييع أهدافها الأصلية ، ولقد حاول الاستعمار بعد أن بدأت فعلا معركة التحرير المسلحة ضد وجوده تجميع كل العناصر العميلة والانتهازية ليجعل منها أدوات تسير الحكم مستقبلا تحت ظل الاستقلال المزيف .

ونظراً لأهمية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التى للاستعمار البريطانى فى المنطقة ، فإن موقف الحكومة البريطانية لم يتغير نتيجة لذهاب حكومة المحافظين والمجيء بحزب العمال إلى الحكم . وجدير بالذكر أن المندوب البريطانى فى الأمم المتحدة وفى عهد حكومة العمال أصر على رفض حكومته لقرارات لجنة تصفية الاستعمار التى أدانت الاستعمار البريطانى وألزمته بإعطاء الشعب حريته وبتصفية القاعدة العسكرية الاستعمارية . وكل ما طرأ على السياسة البريطانية بمجيء حكومة ولسون هى محاولتها التوجه نحو بعض التجمعات والأحزاب السياسية بدلا من السلاطين ، ولهذا فإنها دعت هذه الأحزاب والتجمعات إلى مؤتمر جديد يعقد فى لندن فى بداية عام ١٩٦٥ بهدف طرح مسألة إيجار القاعدة العسكرية مقابل منح استقلال شكلى للمنطقة بحيث لا يؤثر على جوهر المصالح الاستعمارية .

ولقد كان واضحاً أن الاستعمار البريطانى بحكم المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التى تربطه بالمنطقة غير مستعد لأن يتجاوب مع الأمانى الشعبية فى

التحرر التام وتصفية القواعد العسكرية ، بل يعمل على التثبيت والتمسك بوجوده فى المنطقة .

ولم يكن أمامه إلا أن يعمد إلى خنق الإرادة الشعبية وقمعها بالقوة مستعملا قوانين جائرة ؛ منها الإبعاد وإغلاق الصحف التى كانت تفتح صفحاتها للوطنيين ، وتحريم الاضرابات وإعلان حالة الطوارئ بشكل دائم .

## إذن ما العمل ؟

وما هى الأساليب التى يمكن أن تتصدى لهذه الخطط الاستعمارية ؟

بدون استطراد طويل ، أدرك الجميع بأنه لابد من مواجهة الاستعمار بمنطق نضالى ثورى ومسلح أكثر جدية وأعمق فهماً .

ولقد كانت الثورة المسلحة التى نهجها الشعب العربى فى الجنوب وليدة تحليل موضوعى لطبيعة الاستعمار والقوى التى دعمها الاستعمار وأفرز بعضها بالضرورة كمعطيات للأوضاع التى صنعها فى المنطقة .

ولقد توصلت قوى الثورة من خلال تقييمها العلمى للاستعمار ونظرتها الموضوعية له إلى حقيقة علمية أيضاً ، فاعتبرت الاستعمار ليس وجوداً عسكرياً فحسب ، وإنما هو وضع متكامل له مخططاته الاقتصادية والعسكرية والسياسية وله معطياته الاجتماعية والفكرية كذلك .

وعن طريق هذه النظرة العلمية للاستعمار ، استطاعت قوى الثورة أن تحدد أهدافها منذ البداية ، وأوصلتها إلى قناعات فكرية زادتها إيماناً بضرورة اتباع الثورة المسلحة ، فالاستعمار ليس وجوداً عسكرياً ولا سلطة سياسية فقط ، بل هو وجود متكامل يشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومعنى ذلك أن التحرر من الاستعمار لا يعنى التحرر من وجود القوة العسكرية

أو السلطة السياسية ، وإنما هو تحرر من هيمنته على اقتصاد المنطقة ولا سبيل إلى ذلك إلا بالثورة .

فالمعركة لا تستهدف فقط إخراج القوات البريطانية ، وإنما تستهدف أيضاً أن يسيطر الشعب على خيراته وثرواته بنفسه ، وأن يتحرر من كل المصالح الإقطاعية الرأسمالية المستغلة .

إذن فمضمون المعركة حدد بالضرورة اتباع أسلوب النضال المسلح .

## توافر الأداة الثورية

**وهنا سؤال هام :**

كيف توافرت الأداة الثورية التي استطاعت بجرأة وشجاعة أن تتصدى للواقع القائم ؟

لقد كانت الأوضاع السيئة التي خلقها الاحتلال البريطاني دافعاً للجماهير المناضلة وللقوى الثورية فيه للتفكير في أداة ثورية ترتفع بأساليب نضالها إلى مستوى الضراوة والعنف الاستعماري ، واقتناعاً من الجماهير الواعية بأن الأساليب السياسية التقليدية التي نهجتها بعض الأحزاب آنذاك في مواجهة الاستعمار غير كافية للتصدي للقوى الإمبريالية في المنطقة ، والإطاحة بالأوضاع الشاذة والقهرية التي نتجت عن الاحتلال والسيطرة الاستعمارية .

كيف ؟

بحكم انحصار الأحزاب السياسية في عدن ، ولعدم جدية بعضها في توسيع نشاطها للعمل داخل الإمارات والالتحام برجال القبائل ، إلى جانب ضعف المستوى التنظيمي لها ، اقتصرت هذه الأحزاب على الأساليب السياسية السلمية ابتداء بالمذكرات والعرائض والملتمسات والإضرابات والدعاية على مستوى الوطن العربي وانتهاء برفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة .

صحيح أنه لا يمكن لمنصف أن ينكر أن هذه الأساليب قد حققت بعض المكاسب للقضية ، فقد ساعدت على توضيح حقيقة الاستعمار ، وربط المواطنين بالقضية العربية ككل بعد أن كان كل واحد ينظر إلى قضية إمارته فحسب ، كما استطاعت أن تلفت أنظار الرأى العام العربى والعالمى إلى قضية الجنوب .

ولكن كانت هناك نقط ضعف بارزة ، أهمها أنه فى الوقت الذى نجحت فيه الأحزاب فى تعريف الشعب فى المنطقة على قضيته ، لم تستطع أن توفر له الأداة الثورية التى تنظم صفوفه ، وتقوده لمواجهة الاستعمار والحكم السلاطينى العميل ، وساعد الاقتصار على هذا الأسلوب على بذر بذور اليأس فى نفوس بعض المواطنين نتيجة لفشله فى تحقيق أى انتصار كبير على الاستعمار . ولقد تنبه الاستعمار إلى نقاط الضعف فى هذا الأسلوب ، فكان ينحنى للعاصفة التى تثار عند إصداره أى قانون أو إجرائه لأية انتخابات ، أو فرضه لأى مشروع كالاتحاد المزيف مثلا . . . ومتى شعر بأن الأحزاب قد استنفدت ما لديها من طاقات فى الإضرابات أو المظاهرات مضى بهدوء يكمل مخططه ، واثقاً من أن الأحزاب لم يعد فى مقدورها أن تذهب إلى أكثر من البيانات أو الإضراب. مثلا المجلس التشريعى الذى تقاطعه الأحزاب يصدر قوانينه فلا تهتم الأحزاب لوضع مخططات لرفض هذه القوانين والتشريعات باعتبار أنها صادرة عن مجلس لا تعترف به .

ولقد أدى هذا الأسلوب المقتصر على سياسة الرفض السلبى إلى الاستسلام لمنطق الأمر الواقع لدى بعض الأحزاب . وفعلا وقبل قيام الثورة بأشهر سادت نغمة قوية فى أوساط الأحزاب السياسية تقول : « طالما وأنا نقبل قوانين المجالس التشريعية التى نقاطعها . فلماذا لا ندخل إلى المجلس ونعمل على الإصلاح من الداخل ؟ » .

وهناك نقطة هامة وهى أن معظم الأحزاب السياسية فى عدن لم تحاول أن تخرج بعملها عن إطار عدن ، وتركت القبائل فى الإمارات دون توعية وكانت

التجربة الوحيدة التى حاولت أن تخرج عن إطار عدن تجربة رابطة أبناء الجنوب ؛ ولكن يؤخذ على الرابطة أنها حاولت أن تُدخل العمل الوطنى إلى الإمارات بواسطة الأمراء والسلاطين . الأمر الذى أبعد قطاعات من الشعب منها .

بعد ذلك . . كان طبيعياً أن تنهض القوى الثورية، انطلاقاً من الاقتناع الشعبى لإيجاد صيغة جديدة للعمل الثورى ، وبديلا ثورياً لهذه الأساليب السياسية التقليدية ، فبدأت تحفزات من الجماهير الشعبية ومن العناصر الثورية الشابة الواعية فى المنطقة، وظهرت محاولات لإيجاد تنظيمات سرية صغيرة أخذت طابع العمل السرى ، ونهجت أساليب أكثر ثورية وأكثر جدية فى رفض الأساليب السياسية التقليدية ، والدعوة إلى أسلوب العمل المسلح كأسلوب وحيد وجاد لمجابهة أساليب الاستعمار القهرية ، والارتفاع إلى مستوى العنف الذى سلكه الاستعمار لضرب الشعب . لكن الدعوة لاقت بعض النتوءات من قبل الأحزاب السياسية التقليدية وبعض الشخصيات التى لها نزعات فردية مما دفع التجمعات السرية الجادة والشخصيات الوطنية ومن بينهم الشهيد الشيخ ( راجح ابن غالب ليوزه ) بصفته الشخصية وثقله القبلى فى ردفان إلى أن يجتمعوا فى دار السعادة بصنعاء ، وأن يصدروا بياناً عن هذا الاجتماع يحددون فيه أهداف النضال كخطوط عريضة ، وفى مقدمتها مكافحة الاستعمار وتصفية قواعده العسكرية ووحدة التراب اليمنى والعمل على استرداد ثروات المنطقة . . .. إلخ ، وذلك بأسلوب النضال المسلح كطريق وحيد للتحرير ضمن إطار جبهة للتحرير تؤمن بأسلوب النضال المسلح ، وقد فتحت فى هذا الاجتماع الدعوة مرة أخرى للعناصر والتجمعات السياسية والأحزاب للدخول فى إطار هذه الجبهة والإيمان بالأهداف والمبادئ التى حددها بيان المجتمعين ، حتى تظهر القوة الوطنية مجتمعة قوة متماسكة ترهب الاستعمار ، وتحدد أهداف النضال بعيداً عن المكاسب والمصالح الفردية والحزبية .

ومن هذه الفترة التى أعقبت هذا الاجتماع وتشكيل الجبهة القومية ، كان

لا بد من وضع التقديرات الموضوعية، ووضع الخطة الاستراتيجية للثورة و إكمال الحصول على الإمكانيات المهيئة لنجاح الثورة واستمرارها ، ولكن الاستعمار البريطاني حين وصل إلى علمه تجمع هذه القوى ومشاركة راجح بن غالب فى هذا التجمع ، إلى جانب مشاركته فى الثورة اليمنية ، وجه إنذاراً إلى قبائل ردفان طلب فيه تسليم السلاح ، ودفع الغرامات المالية التى فرضها عليهم ، مما دفع الشيخ راجح إلى أن يرفض و بشكل قاطع مطالب السلطات الاستعمارية و يتحداها الأمر الذى دعا السلطات البريطانية إلى إرسال قوات ضخمة مدعمة بالمصفحات والدبابات والطائرات لقصف قرى ردفان وتأديب قبائلها، مما أثار الشيخ راجح ابن غالب ودفعه إلى الدخول فى معركة مسلحة مع القوات البريطانية بدأت فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م معلناً فى ذلك اليوم انطلاق الثورة المسلحة واندلاعها فى ردفان ، مما جعل الجبهة القومية أمام أمر واقع ، فأعلنت مباشرة قيام الثورة المسلحة ، وأسرعت فى رصد الإمكانيات وحساب التقديرات الممكنة لاستمرار الثورة ونجاحها . وساعد على ذلك وجود القوات العربية فى اليمن وترحيبها بتفجير الثورة واستعدادها لإمدادها بكل الإمكانيات الممكنة لاستمرارها ونجاحها .

وخلق هذا الموقف الذى لم يكن فى الحسبان اهتماماً كبيراً ودعماً هائلا من المسئولين العرب والمسئولين اليمنيين ، واتجهوا بكل قواتهم لدعم ثورة ردفان بقيادة الجبهة القومية آنذاك ، وفتحت كل الإمكانيات المادية والمعنوية لدعم الثورة وفى نفس يوم تفجر الثورة فى الجنوب كان الشيخ راجح بن غالب لبوزه قد استشهد ، وانتقل إلى رحاب ربه مسجلا صفحة مشرقة فى تاريخ ثورة الجنوب كتبها بدمه الذكى الطاهر ، وأصبحت ثورة ردفان شعلة للثورة الشاملة فى ربوع جنوب اليمن كله . وإذا كان لمنصف أن يقول شيئاً فإننى أقول للحق وللتاريخ إن الشيخ راجح بن غالب لبوزه ، لم يكن ملتزماً بولائه إلا لقضية الثورة ولها وحدها . فالولاء لم يكن ولاء حزبياً ولا نزعة قبلية فردية، بل كان إحساساً عميقاً بالمعاناة التى يعانى منها شعب الجنوب كله من ظلم المستعمر وقهره وتسلط

عملائه وركائزه واستبدادهم على شعب المنطقة. ولسوف يُسجل للشيخ راجح بن غالب لبوزه أنه وهب نفسه لقضية الجنوب ومن أجل خلاص شعبها راضياً ليحمل الشعلة من بعده كل أبناء الجنوب ، مخلدين اسمه وتضحيته فى قلوبهم .

## إطار الثورة وأداتها

هذه هى البداية لثورة الجنوب عرضنا لها بإنصاف وأمانة ، ومنها يتضح لنا أن الثورة المسلحة التى انطلقت فى ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ م لم تكن وليدة تذمر عفوى من الأوضاع القائمة ، أو نتيجة لمواقف مرتجلة لا تستند إلى أية قاعدة علمية وموضوعية فى فهم طبيعتها وفى توجيهها وقيادتها من قبل القوى الثورية فى المنطقة .

لقد كانت الثورة المسلحة وليدة تحليل موضوعى لطبيعة الاستعمار وطبيعة القوى الاجتماعية التى دعمها الوجود الاستعمارى ، وأفرز بعضها بالضرورة كمعطيات للأوضاع التى صنعها فى المنطقة . والثورة التى انطلقت فى الرابع عشر من أكتوبر على هذا الأساس ثورة الجماهير ، وثورة الشعب لأن الجماهير هى الوقود الذى يغذى الثورة ، والجماهير هى صاحبة الثورة ، وهى وحدها وعليها و بها قامت الثورة واستمرت ، ومن البداية سيكون تقديرنا بأن الثورة لم تكن محسوبة على هذا الأساس لصالح تنظيم حزبى بقدر ما كانت الجماهير هى الثورة وبها قامت وعلى أكتافها استمرت وبتأييدها كسبت النصر الكبير على الاستعمار .

وإذا كان لابد من تحديد قيادة لهذه الثورة باعتبار أن كل ثورة لابد لها من طليعة ، فإن التجمعات السرية والعناصر الوطنية البارزة المستقلة من رجالات الجنوب قد انطلقت من خلال تكوين الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل

سابقاً . ونعنى بذلك الفترة التى سبقت انطلاق الثورة وأثناءها من الفترة بين أغسطس سنة ١٩٦٣ م ومروراً بيوم تفجر الثورة ، وهو ١٤ أكتوبر إلى الثانى عشر من يناير سنة ١٩٦٦ م كانت الجبهة القومية هى الإطار الطبيعى الذى قاد هذه الثورة فى هذه الفترة . وبعد ذلك التاريخ ابتداء من ١٣ يناير ١٩٦٦ م ، وهو اليوم الذى اندمجت فيها الجبهة القومية بتنظيماتها ومنظمة تحرير الجنوب بواجهاتها والعناصر الوطنية المستقلة بثقلها وعناصرها الوطنية البارزة فى إطار تنظيم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل التى ساهمت فى النضال تحت هذا الاسم [1] .

## الاستعمار وكيف واجه الثورة

**والسؤال الآن هو :**

كيف واجه الاستعمار هذه الثورة ؟ وما هى الوسائل والأساليب التى استخدمها لإجهاضها؟ وكيف استطاعت الثورة أن تشمل المنطقة كلها وتغطيها؟

من البداية تصور الاستعمار أن الثورة الشعبية المسلحة فى الجنوب ليست إلا تمرداً قبلياً من السهل ضربه والقضاء عليه . وحاولت أجهزة الإعلام البريطانية فى كل من لندن وعدن أن تصور الثوار بالمتمردين والخارجين على القانون ، وتابعت هذه النغمة بشكل مكثف ، وكانت تصف الثوار وتصورهم للعالم بأنهم حفنة من الإرهابيين ، والمتمردين والعصاة على الإدارة البريطانية ، وأعلنت أجهزة الإعلام وقتها أن القوات البريطانية قد توجهت إلى ردفان لتأديب هؤلاء العصاة والمتمردين ، ولكن الاستعمار فجأة وبدون حساب أو تقدير تأكد له عكس هذا التصور عندما أثبتت الطلائع الثورية فى ردفان وقيادات القبائل

---

( ١ ) لنا عودة إلى التفاصيل وتقييم التجربة الثورية فى خلال الفترة الزمنية المحددة لكل منهما بصرف النظر عن حجم ودور كل من هاتين الجبهتين .

بقيادة الشيخ لبوزه أنها أكبر وأعرق من تصورات الساسة البريطانيين ، وفجأة تغيرت الصورة عندما ظلت الطلائع الثورية صامدة أمام القوات البريطانية البرية والجوية أياماً معدودة بدون توقف ولا تقهقر ، وبالفعل عززت بريطانيا القوات البرية بالمصفحات والدبابات إلى جانب الطائرات التى كانت تشن هجوماً عنيفاً ليل نهار على مركز تجمع الثوار وقرى ردفان بدون استثناء ، فقصفت القرى وأبادت الزرع ودمرت بيوت الله وأحرقت الزرع والنسل وشردت مئات الأسر العربية الآمنة من القرى . ولقد تعرضت منطقة ردفان بالذات لحصار التجويع ، حتى الإبل والحيوانات لم تسلم من الشراسة الاستعمارية ، لقد تصورت بريطانيا الحيوانات شياطين حمراء[1] ، فكانت تقصف الحيوانات متصورة أنها آدميون ، ولقد نشرت الصحف وقتها صوراً بشعة للجمال التى وجدت فى الأودية تائهة ، وهى عبارة عن هياكل عظمية لا لحم فيها .

علاوة على ذلك فقد استخدمت بريطانيا قنابل « النابالم » لضرب معنويات الشعب وقهر إرادته ، وأرسلت كتائب بين وقت وآخر من رجال الكوماندوز التى استجلبت خصيصاً من قواعد بريطانيا فى ألمانيا الغربية وقبرص وبريطانيا نفسها.

ولكن بالرغم من بشاعة هذه الأساليب التى استخدمها الاستعمار البريطانى لإجهاض الثورة ، فإنه لم يستطع إخماد جذوة النضال والثورة فى قلوب الجماهير والطلائع المناضلة ، بل على العكس دعمت الثورة وزادتها قوة وشمولا .

ولقد قامت بريطانيا بعد ذلك بتشريد أهالى ردفان والضالع إلى يافع السفلى وغيرها من الإمارات ، بل إلى اليمن فى الشمال ، وجعلتهم يعيشون فى العراء بكل المعانى التى تدل عليها هذه الكلمة ، كانوا يفترشون الأرض ويلتحفون السماء . أسر كثيرة تائهة فى الجبال والوديان بعد أن فقدت رجالها ، ولقد وجدت على سبيل المثال جثث للسيدات الحوامل وسط المياه بشكل يعجز القلم عن تصويره ، ولقد نقلت وكالات الأنباء إلى جميع أنحاء العالم أخباراً وصوراً تروى بشاعة

---

(١) كانت تطلق هذه التسمية على الثوار .

وجرم الأساليب الاستعمارية التى لم تراع قيماً ولا مواثيق ولا قوانين دولية ، وسمع العالم كله الكثير عن بشاعة العنف الاستعمارى وإرهاب الشعب بهدف قمع ثورته وإجهاضها فى مهدها .

ولكن كان العكس تماماً هو ما يحدث . لقد عمقت الثورة جذورها فى قلوب الجماهير ، فالتف الشعب من حولها يؤيدها ويؤازرها ويقدم للثوار كل عون ودعم ، ولقد تحولت بيوت المواطنين فى جميع المناطق إلى ملاجئ للثوار ليلا ونهاراً ، وكان الثوار يمرون بين القرى أثناء هجماتهم التى اتخذت طابع حرب العصابات ، وأثناء عودتهم يجدون أن كل أسرة قد أعدت لهم كل ما يحتاجون إليه من قوت ضرورى . يساعدهم على الحياة واستمرار النضال بدون مقابل ، لأن الثوار كانوا يظلون أكثر من ثلاثة أيام متوالية بدون طعام أو ماء أحياناً ، ويعيشون على أعشــاب الأرض ، بعد أن قام الاستعمار بتسميم مياه الشرب .

ومن الأساليب البارزة التى استخدمها الاستعمار لتشويه الثورة وقتلها ولقهر معنويات الثوار ، أنه كان يرمى علب السجاير من الطائرات مليئة بالمفرقعات ووسائل التدمير لكى تنفجر عند التقاطها ، ولكن المواطنين كشفوا هذه اللعبة من البداية ، فأصبحوا يحذرونها بعد أن أصابت عدداً كبيراً من الأبرياء .

ولقد استخدم الاستعمار أيضاً حرب التجويع ، وقطع المواصلات بين المناطق المجاورة ، وقد قام بالفعل بقطع المواصلات بين ردفان والمناطق المجاورة لها كالضالع ، وكذلك بين منطقة ردفان ومدينة عدن ، وفرض حصاراً كبيراً على المنطقة . وباختصار جعل الشعب يعيش فى سجن كبير ، وقد سبق أن ذكرنا أنه سمم الأودية التى تجرى فيها المياه فى محاولة إجرامية بشعة لقتل مئات السكان .

ولعلنا لم ننس بعد الأساليب المشهورة التى لجأ إليها الاستعمار البريطانى لجلب المرتزقة الأجانب لمحاربة ثوار الجنوب . لقد كان ينشر فى الصحف

البريطانية صوراً للحياة الممتعة فوق جبال الجنوب. من هذه الصور مثلا نشرت الصحف البريطانية ثلاجة فوق أحد الجبال فى ردفان مليئة بعلب البيرة وجميع المشروبات الروحية لتدعو المرتزقة إلى قضاء سهرة على الطبيعة بين جبال الجنوب الخضراء والقمر الساطع فى محاولة لإغراء الجنود المرتزقة[1] بالذهاب إلى عدن محاولين إيهامهم بأن الأصوات البريطانية التى كانت تصور عدن بأنها جحيم للبريطانيين كاذبة وخرجت هذه الصورة تدعو إلى ( جنة عدن ) بدلا من ( جحيم عدن ) .

ولعله من المناسب أيضاً أن نشير إلى ذلك الحادث الغادر الذى وقع فى ماوية وننقل فى السطور التالية تفاصيل هذا الحادث كما جاءت فى حديث للأخ عوض العرشانى، أذيع[2] فى صوت العرب وقتها بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٤م .

أيها الإخوة المناضلون :

قبل أيام سمعتم ذلك الحادث الغادر الذى وقع فى ماوية ، والذى نتج عنه استشهاد ثمانية عشر مناضلا من إخوتكم — سقطوا على مذبح الحرية — خارج ميدان القتال ، وهم فى طريقهم إلى جبهات المعركة ، عندما انفجر لغم غادر وضعته أيد عميلة استعمارية فى سيارة كانوا يستقلونها داخل الأراضى اليمنية . ولقد سمع العالم بتلك المشاركة الوجدانية التى شارك بها شعب اليمن الحر إخوة له عندما شيعت جنازة الشهداء فى تعز ، وأعلن أكثر من ستة آلاف مواطن من أبناء تعز وأبناء الجنوب احتجاجهم واستنكارهم لهذه الأعمال الاستعمارية الغادرة التى تتكرر مرة بعد أخرى ضد مناضلى الجبهة القومية على أرض اليمن المستقل . . ولقد طالب الأخوة اليمنيون السلطات المسئولة والرئيس السلال بالتحقيق فوراً ، وتصفية البلاد من المخربين والمندسين وعملاء الاستعمار الذين امتد

---

( ١ ) وهم خليط من المرتزقة من فرنسا وألمانيا و بعض البلاد الأفريقية .

( ٢ ) كان الأخ عوض العرشانى عضواً فى الجبهة القومية قبل الدمج ومن أبرز العاملين فى شئون الإعلام آنذاك فى مكتب الجبهة القومية فى القاهرة .

نشاطهم و بصورة ملموسة من عدن والعواذل و بيحان إلى البيضاء وماوية ، ولقد مر هذا النبأ على الرأى العام مروراً عابراً كأى نبأ عادى . ولقد تقبله رجال الجبهة القومية لتحرير الجنوب قبولا ينطلق من الإيمـــان العميق بتبعات الحرية وتضحياتها ، ولكن أثره رغم كل ذلك سيظل يعصر القلوب الثائرة و يمدها لفترة طويلة بطاقات بركانية تشعل النار بعنف وقوة على العملاء والمندسين والمخربين والدجالين حتى و إن كان أولئك قد تظاهروا بالرجوع .

ذلك لأنه يصدق فيهم قوله تعالى :

( ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطراً ورئاء الناس ويصدون عن سبيل الله . . والله بما يعملون محيط ) .

**فماذا تعنى تلك الأعمال الغادرة المتكررة على أحرارنا وأبطالنا خارج ميدان القتال :**

إن أول ما تعنيه هذه الأعمال الغادرة ، هى أن الاستعمار يهدف إلى خلق جو من عدم الثقة والاستقرار بين حكومة اليمن وبين قيادة الجبهة القومية ليصيد عصفورين بحجر واحد ، وهو يعنى ثانياً الإساءة إلى الثورة العربية فى اليمن والتقليل من هيبتها وإساءة الفهم بها كى يبرر بذلك منطقه القائل : إن ثورة اليمن لا تستطيع أن تحمى نفسها .

**وهو ثالثا :** يهدف إلى زعزعة الروح المعنوية التى وجدت بين صفوف الثوار وبين الشعب المناصر للثورة . حتى يحقق من وراء ذلك الهدف « انقلاب الثورة وتساقط أعضائها ، وقطع حبل الصلة لمن تحدثه نفسه مستقبلا بالانضمام إليها » .

**وهو رابعا :** يهدف مع عملائه وأذنابه إلى التشكيك ببعض قيادات الجبهة ورجالاتها الشرفاء المخلصين كى يخلق ما يسمى بالحرب النفسية ضد الثورة من الداخل .

ولكن الاستعمار . . وعملاءه يصيدون فى الماء العكر ، فقد نسى الاستعمار أو تناسى أن رجال الجبهة القومية — مدركون كل الإدراك الألاعيب الاستعمارية

وهم يعلمون مسبقاً أن أعمالاغادرة من هذه ستتكرر إذا لم تتخذ إجراءات ثورية وصارمة ، وتطهير شامل ضد من يثبت بالدليل تآمره وتعاونه من الاستعمار .

وثوار الجبهة القومية — يدركون دورهم بالتحديد داخل اليمن المستقل ، وسيعملون بطرقهم الخاصة على كشف هذه العصابة الجاسوسية التى هى امتداد بديهى لشبكة الجاسوسية الفرعية فى العواذل ، والتى توصلت تحريات الثوار وترصدهم إلى كشفها وكشف عملائها بالتفصيل والتدقيق والتى قد عرفها شعبنا وعرف ما تم من تطورات أخيرة بشأنها .

وسيعرف شعبنا فى القريب العاجل أسماء جديدة لعملاء جدد — كانوا غير معروفين — وهم معروفون الآن لدى الجبهة القومية — وما يقومون به من دور قذر لتنفيذ مؤامرات المستعمر ضد الثوار خارج ميدان المعركة .

إن ثوار الجبهة القومية لتحرير الجنوب وفدائييها يعلمون أن المعركة تتطلب الكثير من التضحيات ، وهم يعملون لمعركة بعيدة المدى ، ويخططون من واقع النضال اليومى استراتيجية المعركة وأبعادها . ولم يكن فى تصورهم من البداية أن المعركة ستنتهى عند تحقيق حلول وسطى ، ذلك أن المعركة والثورة بكل ما يفهم من معنى لها وجدت لتبقى وتستمر — وستستمر ، حتى يتحقق لشعب الجنوب التحرر التام وجلاء القاعدة الحربية العدوانية عن أرض الوطن جلاء تامًّا دون قيد أو شرط ، وتصفية الوجود الاستعمارى تصفية كاملة وإلى غير رجعة .

ولم يكن فى تقدير الثوار الرئيسى أنهم سيقابلون حرباً غادرة خارج حدود المعركة وميدان القتال برغم احتمال ذلك .

ومن هنا فإن استراتيجية الجبهة القومية بدأت من نضالها اليومى تستقى تجربة جديدة وحيوية ، وأضافت بوعى إلى تنظيماتها واستراتيجيتها تقديراً جديداً وتكتيكاً متجدداً لمواجهة هذه المعركة .

إن مجندى رجال الجبهة القومية فى معاركهم مع الاستعمار لاينسون فى أية لحظة من لحظات نضالهم أنهم أصحاب رسالة أولا : وهم فى رسالتهم وفى حربهم

مع العدو يحاربون حرباً شريفة فى ميدان القتال ، ولكن العدو وعملاءه يحاربون الثورة اليوم حرباً غير شريفة . . وفى ميدان غير ميدان القتال .

ومناضلو الجبهة القومية ثانياً يمثلون روعة العنف والبسالة مع العدو ، ولكنهم إنسانيون فى معاملتهم لأسرى الحرب ، وفى المقابل فإن الاستعمار وعملاءه يمثلون أقذر صورة فى البشاعة والوحشية فى معاملتهم غير الإنسانية للثوار ولأسرى الحرب ، وأمامنا صورة واضحة لذلك ؛ ما قام به العميل المأجور فضل بن محسن نائب سلطنة الحواشب فى الأيام الأخيرة من تمثيل بشع بجثة أحد الفدائيين بقطع رأسه وأطرافه والتمثيل بها بعد إلقاء القبض عليه فى إحدى المعارك كأسير حرب .

لقد تمادى العملاء المعروفون منهم والمجهولون ، وبدءوا يرتكبون حماقات أبشع وأفظع من حماقات العدو ، لأنهم بحكم ظروفهم ينفذون أوامر ذلك العدو ضد إخوانهم فى العروبة والدين . وهم فى حماقاتهم تلك إنما يعملون لتحقيق مصالحهم وأغراضهم ، وحفاظاً على مناصبهم دون أن يحسبوا لتلك الأرواح البريئة الطاهرة أدنى حساب ، فهم خارجون عن العروبة وعن الدين .

وإذا كانت معركة التحرير التى تقودها الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل موجهة وبصورة أساسية ضد الوجود الاستعمارى وقواعده — إلا أن شعبنا فى المنطقة بدأ يحس وبتذمر وضيق لا مثيل لهما من وجود هؤلاء العملاء ، فهم يشكلون خطراً عليه وعلى حريته وعلى ثورته ، ومن هنا فإن المعركة وظروفها وملابساتها قد فرضت على الثوار والفدائيين دوراً أساسياً فى اجتثاث العملاء والقضاء عليهم أينما كانوا وحيثما وجدوا ، والشعب كل الشعب مجند اليوم فى كل مكان فى المنطقة لأن يوجه ضربته القاضية إلى أولئك اللئام والجبناء والغادرين

وأما شهداؤنا الأبرار فإنهم قد رحلوا للقاء ربهم راضين مستبشرين ، لأن فى استشهادهم حياة لشعبهم وأمتهم ، وعزة لأجيال قادمة من بعدهم ستواصل المسير نحو الهدف من حيث انتهوا .

* * *

وبعد :

فمن هذا السرد يتضح أن أساليب الاستعمار كانت تتركز فى الوسائل الآتية :

١ — حرب التجويع ( الحصار الاقتصادى ) .

٢ — حرب الإبادة ( تسميم المياه واستخدام النابالم ) .

٣ — تشريد المواطنين من قراهم ، وإخلاؤها بطريقة العنف والإرهاب الذى كان يأخذ طابع الإبادة للقرى وإحراق المزارع وقتل الإنسان والحيوان .

٤ — استخدام علب السجائر لإبادة المواطنين وإرهابهم .

٥ — استجلاب المرتزقة للجنوب بطريقة الإغراء لضرب الثورة .

ومع ذلك كله كانت الثورة مستمرة . وكانت هناك العقول والسواعد التى تعمل جنباً إلى جنب لوضع استراتيجية مدروسة لشمول الثورة وتغطيتها للمنطقة كلها ، وحتى لا يكون هناك لبس ، فقد سبق أن أوضحنا الظروف التى رافقت قيام الثورة قبل اكتمال وضع الاستراتيجية المتكاملة لقيام الثورة . لكن الثورة رغم ذلك كله لم تكن عفوية ، ولم تكن تمرداً قبلياً ، بل إن الظروف عجلت بقيامها ، والظروف أيضاً ساعدت على تثبيتها وبقائها .

وجنباً إلى جنب مع استمرار الثورة ، واستمرار السواعد القوية وصمودها حاملة المدفع الرشاش بعنف وإيمان وتضحية وبطولة نادرة يسجلها التاريخ لشعب الجنوب ، كانت العقول المفكرة من أبناء الجنوب سائرة فى إكمال مخطط الثورة العسكرى والشعبى والسياسى .

ويمكن القول بأن الخطة قد اكتملت بعد فترة من قيام الثورة ، وإن كانت هناك جوانب من النقص والسلبيات ، إلا أنها كانت بالضرورة وبحسب مقتضيات الموقف القائم تتناسب مع ظروف تلك المرحلة ومقتضياتها .

وبصراحة وهذا رأيى كإنسان تابع أحداث الثورة عن كثب ، أسجل أن

وجود الجمهورية العربية المتحدة فى اليمن قد أسهم إسهاماً كبيراً فى مساندة ثوار الجنوب عمليًّا فى المعركة القائمة ضد الاستعمار البريطانى بوضوح وبقوة وأمام العالم كله .

ولا يمكن لمنصف أن ينكر أن الوجود العربى قد شارك منذ البداية وبعيداً عن التفاصيل، مشاركة فعالة فى دعم الثورة وشمولها، ومن أجل مصلحة شعب الجنوب وإيمانا بأن قضية الحرية كل لايتجزأ ، وأن مسئولية النضال القوى تفرض على العرب جميعاً واجبات كبيرة لامَنّ فيها ولا حساب ولا مصلحة من ورائها إلا مصلحة الثورة نفسها ، لأن أهداف النضال العربى للأمة العربية كلها أهداف واحدة، وتخلص أى شعب عربى من الاستعمار معناه دفعة ثورية للنضال العربى وتحقيق لأهداف القومية العربية .

وبهذه المناسبة أيضاً أسجل أن الجمهورية العربية اليمنية برغم مشاكلها المتعددة التى قابلت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر من البداية كانت مركز انطلاق للقوى الثورية فى الجنوب وسنداً قويًّا للمجاهدين الأحرار من أبناء الجنوب.

ولقد تعرضت الجمهورية العربية اليمنية فى سبيل دعم ثورة الجنوب لمتاعب كثيرة من قبل الاستعمار البريطانى فى الجنوب ومن القوى الرجعية المناوئة للثورة فى الشمال .

ووقتها عرف العالم الكثير عن المؤامرات التى تمت داخل أرض اليمن من القوى الرجعية ، ومن أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية .

وهنا :

لابد من وقفة قصيرة عند هذا السرد لكى نكمل السؤال المطروح عن كيفية شمول الثورة لكل منطقة الجنوب .

وهنا أيضاً نسجل إنصافاً للحقيقة ، أن الاستراتيجية العسكرية بدأت تتبلور من حيث حسابات التقديرات الدقيقة لخطة الثورة عسكريًّا ، اعتباراً من الفترة التى لحقت شهر يونيو سنة ١٩٦٤ م . حيث بدأت الثورة تتخذ طابع الشمول

العسكري والترسيخ الشعبي ، والبلورة السياسية لأهداف الثورة ، ومنطلقاتها الفكرية والعسكرية والسياسية داخلياً وخارجياً ، فاستطاعت الثورة بعد أن شملت منطقة الضالع ودثينة[1] العواذل ، الفضلي ، استطاعت بعد هذا أن تنتقل إلى منطقة الصبيحة فى سلطنة لحج ، ثم بيحان فالواحدى ، فالمنطقة الشرقية ثم يافع السفلى ، وبعدها مباشرة استطاعت أن تشغل العدو بمناوشات فى المناطق الشرقية . علاوة على تركيز الثوار على مدينة عدن باعتبارها القاعدة المباشرة والهامة للوجود البريطاني ، والمنطلق الفكرى الذى تتركز فيه وكالات الأنباء العالمية والحركة الثقافية والتى ظهرت منها ضربات الثوار ، وبرزت الثورة التى اتخذت طابع حرب العصابات ، مستخدمة وسائلها وأساليبها فى ضرب الأهداف والمراكز والمؤسسات والركائز البريطانية . وعدن المدينة « المستعمرة » للأهمية ذاتها ، كانت مركزاً حيوياً للثوار ، لأن أجهزة الإعلام البريطانى والسياسة البريطانية نفسها حاولت أن تضرب ستاراً كثيفاً على أخبار المعركة والثورة ، لكنها فى النهاية أرغمت نتيجة للضربات المباشرة التى كان يقوم بها الثوار علنية فى وضح النهار . . . أرغمت بريطانيا نفسها على الاعتراف بعنف الثورة وبوجودها ، واضطرت وكالات الأنباء الأجنبية رغم الحظر الذى فرض عليها أن تطير عمليات الثوار إلى كل أنحاء العالم الذى عرف بعد ذلك أن ما حدث فى الجنوب ليس كما يتصور الاستعماريون تمرد قبائل ، وإنما هو ثورة شعبية عارمة منظمة ومدروسة وقائمة على حسابات وتكتيكات الحرب الثورية الشاملة ، ولقد ساعد على شمول الثورة ونموها الوعى الشعبى الصارم الذى كان من البداية السند الحقيقى والفعلى لاستمرار الثورة وتثبيتها .

وبرغم إيمانى بأن الثورة من البداية كانت قائمة على تعاطف الجماهير ، إلا أنها تنظيمياً كانت تتخذ طابعاً حزبياً منغلقاً على نفسه ، برز هذا الطابع عملياً فى صفوف الثوار حيث كانت هناك مميزات للعناصر الملتزمة حزبياً ، وإهمال

---

(١) المنطقة الوسطى وهى المعروفة بدثينة .

للعناصر الثورية غير الملتزمة إلا للثورة وحدها ، وهى تشكل الأغلبية العظمى ، وبرز هذا فى الأيام الأخيرة على المستويات العسكرية والسياسية داخلياً وخارجياً ، ورغم أننى من البداية أحرص على المنطق الموضوعى والتحليل العلمى ، إلا أن الحقيقة يجب أن تقال إنصافاً للحقيقة نفسها [1] . ولا يعنى هذا أن السلبيات التى رافقت العمل الثورى ، كانت رغم حساسيتها وخطورتها عائقاً لانطلاق الثورة . بل إن الثوار — على اختلاف اتجاهاتهم وهويتهم الوطنية — كانوا ملتزمين التزاماً ضرورياً مجرداً لنجاح الثورة واستمرارها ، مع العمل على نقد هذه السلبيات ، ومحاولة تصحيحها من الداخل ، رغم محاولات البعض استقطاب المناضلين وشغلهم بالعمل الثورى ، وصرف أنظارهم بطريقة أو بأخرى عن الاهتمام بالالتفات إلى هذه السلبيات وإلى تلك الأساليب .

ولا شك أن الثورة عمقت مجراها فى نفوس المناضلين ، كل المناضلين من يحمل منهم السلاح ، ومن يعلن بالكلمة شرف التضحية ، والفداء ، ومن أجل قضية الثورة ، وبفضل التجاوز مؤقتاً عن هذه السلبيات لحين سنوح الفرصة المناسبة والملائمة لفرض أوضاع تعمق الولاء الكلى لقضية الشعب ولأهدافه ومطالبه الأساسية .

## موقف الأحزاب والهيئات السياسية من الثورة

يبقى بعد ذلك واستكمالا لخطة البحث أن نطرح سؤالا أجد من البداية أنه من الضرورى طرحه لاستكمال الصورة التى رافقت قيام الثورة .

هذا السؤال هو :

أين وقفت الأحزاب والهيئات السياسية من الثورة . . ؟ وما هو موقفها من

---

(١) التفاصيل والأمثلة على ذلك متعددة ولنا عودة إليها فى مجال آخر بإذن الله .

البداية ؟ وكيف تعاملت مع الثورة مداً وجزراً ؟ .. سأحاول هنا أن أجيب عن هذا السؤال مبدئياً بشكل إجمالى لاستكمال خطة البحث أولا :

منذ الطلقة الأولى التى فجرت الثورة فى ردفان بقيادة الشيخ راجح بن غالب تحت لواء الجبهة القومية وما قبل ذلك . أى فى الفترة التى سبقت انطلاق الثورة . وهى الفترة الزمنية المحددة التى تم على أساسها تشكيل الجبهة القومية من التنظيمات السرية والعناصر الوطنية ، كانت الأحزاب السياسية تتخذ « طابع الهروب » من الدعوة إلى النضال المسلح ، وعدم التخلى عن مواقفها فى المناداة بأساليب السياسة التقليدية ، والإصرار على رفض أسلوب النضال المسلح ، باعتباره الأسلوب الوحيد الذى يضطر السلطة الاستعمارية أن تلبى مطالبَ جماهير الشعب وأهدافه وآماله .

من البداية وقفت بعض هذه الأحزاب موقف المعارض لأسلوب الثورة المسلحة ، وصورت الثورة من البداية بأنها ( تمردات قبلية عفوية ) سرعان ما تخمد !!!

وبهذا المنطق الغريب مضت الأحزاب السياسية تردد هذه النغمة .

لقد تصورت الأحزاب السياسية التقليدية أن الثورة لن تستمر ، شأنها فى ذلك شأن أية انتفاضات قبلية سابقة ، وصدرت منشورات وتصريحات من هذه الأحزاب ( تخطئ ) أسلوب النضال المسلح وتعتبره وبالا ودماراً على شعب الجنوب .

وحددت بعض هذه الأحزاب مواقفها علنية من الثورة من البداية ، وإنصافاً للحقيقة وللتاريخ ، أذكر وبدون مجاملة أو تقليل من قدر الآخرين ، أن المنطق الذى خرج من هذه الأحزاب وحدد هويتها كان غريباً علينا ، وعلى كل المراقبين المتابعين للقضية ، وكذلك على الشعب العربى كله . وكنت وقتها على اتصال دائم بكل هذه الأطراف الوطنية المتعددة على شتى تناقضاتها ، واختلافاتها الفكرية ، وتكويناتها الطبقية ، وبذورها الاجتماعية ، وكنت على إدراك بدور وحجم كل منها شعبياً ، إلا أن الاعتبارات الوطنية والشعارات التى كانت ترفعها هنا وهناك ،

كنا نتوخى أن تحمل فى طياتها نيات سليمة ، رغم المواقف الصارخة التى جعلت المراقبين فى حيرة من تحديد موقف قطعى من هذه الأحزاب فى البداية ، لأن المجادلات التى كانت تثار ، كانت تعطى أملا فى أن هذه الأحزاب رغم مواقفها فى الماضى وتاريخها الوطنى الذى يتفاوت دوره وحجمه ومداه . هذه الاعتبارات هى التى جعلت المراقبين والمتابعين للأحداث فى البداية ، يقفون موقف المستغرب من هذه الأحزاب السياسية إزاء الثورة المسلحة .

وعلى سبيل المثال ، أذكر من هذه الأحزاب ، حزب الشعب الاشتراكى ، ورابطة أبناء الجنوب العربى ، وبعض الشخصيات السياسية والقبلية التى كانت آنذاك فى اليمن لاجئة هرباً من اضطهاد الاستعمار البريطانى .

كانت هذه الأحزاب بالذات تقف من أسلوب النضال المسلح موقف المعارض والمهاجم فى أحيان كثيرة . وبعيداً عن الحساسيات ، أريد أن أسجل أن حزب الشعب الاشتراكى كان قد صرح زعماؤه بوجهات نظرهم فى أسلوب النضال ، وأن الأسلوب السلمى بدون إراقة دماء يعد الأسلوب الأسلم لمواجهة السياسة الاستعمارية واصفين الثورة بأنها انتفاضة عفوية وتمرد قبلى سرعان ما يخمد .

وصدرت منشورات [1] عن حزب الشعب تضمنت تصريحات فى غاية الخطورة تقول : « إن حزب الشعب الاشتراكى مع إيمانه الأكيد بأن إجلاء المستعمر عن بلادنا واجب مقدس فهو :

- لا يؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها .
- لا يوافق على تخريب الأرض حيث يمكن بناؤها وزرعها .
- يعتبر النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار ، من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل ، وليس لإحراز انتصار عسكرى حاسم

---

(١) راجع كتيب ( هذا هو موقفنا ) مطبوعات مكتب التوجيه والنشر لحزب الشعب الاشتراكى .

على غرار انتصار دولة على دولة ، أو دول على دول في حرب من الحروب .

- يرفض الوصول إلى المجد الحربى الرخيص على حساب دماء وأرواح الأحرار من القبائل فى ردفان ويافع والضالع ودثينة والحواشب دون أن يقدم للقبائل وقطاعات الشعب الأخرى تخطيطاً لما يمكن أن يضمن تحقيقه .
- يرفض أن يرمى بالأرواح والممتلكات فى حرب إقلاق لا حرب تحرير فاصلة دون سيطرة كاملة للنضال ودون معرفة بتفاصيل العمليات وأبعاد المعركة ، وقبل أن يستفيد الشعب من ظرف دولى قائم يحقق للشعوب المضطهدة أمانيها فى الحرية والتقدم .

ولكن ورغم هذه التصريحات فلا يمكن لمنصف أن ينكر أن حزب الشعب قد ساهم فى البداية بنصيب وافر لا بأس به فى الحركة الوطنية .

أما حزب ( رابطة أبناء الجنوب العربى ) وهو منطلق من انطلاق إقليمى جنوبى ، ومن بيئة طبقية اجتماعية معينة ، فقد وقف موقفاً صريحاً يعادى الأسلوب المسلح ، ويشكك فى جدواه ، ويحلل تحليلات معينة مبعثها أن وعى الجماهير الشعبية العريضة فى الجنوب قد تجاوز منطلقاتها الفكرية التى تنادى بأن الجنوب جنوب عربى ، وأن اليمن شعب متخلف عن شعب الجنوب ، وبالتالى فإن وحدة التراب اليمنى نظرية خرافية لأنه لا يوجد شىء اسمه طين يمنى متميز بملامح وسمات وخصائص وصفات عن التراب العربى . ويعتبرون هـذا الموضوع موضوعاً جدلياً نظرياً لا طائل تحته ولا جدوى إطلاقاً من إثارته ، هذا رغم الكتابات العديدة لمحمد على الجفرى رئيس الحزب فى النشرات والمحاضرات عن تاريخ الجنوب وارتباط الجنوب بالشمال تاريخياً .

وباختصار فإن أهداف هذه الرابطة كانت تلتقى من الناحية الفكرية على الأقل من حيث وحدة التراب اليمنى مع الفكرة التى تغذيها الاتجاهات السياسية التقليدية وهى أن الجنوب جنوب عربى ليس من حيث شكل التسمية ، ولكن من حيث

الجوهر والمحتوى والدلالات التي كانت تروج لها هذه الأفكار وترمى إلى تعميقها فى المنطقة ، وهى عزل الشعب العربى فى الجنوب عن الشعب العربى فى شمال اليمن ، وهما جزء متكامل من حيث الطبيعة ، ومن حيث الظروف التى رافقت تاريخ المنطقة فى الفترات التاريخية المتلاحقة .

كانت الرابطة تشجب أسلوب النضال المسلح ، وتعتبره خطراً يهدد الجنوب بالدمار .

أى أن هذا المنطق ، وإن اختلف من حيث الشكل عن منطق حزب الشعب الاشتراكى ، إلا أنه من حيث المحتوى يؤدى إلى طريق واحد .

بهذا تكون هذه الأحزاب قد وقفت موقفاً معارضاً ورافضاً لأسلوب النضال المسلح [1] .

ولكن وبرغم الفجوة التى خلقها هذا المنطق فى صف الحركة الوطنية ، والتى كان ينبغى أن تكون عاملا من عوامل الدفع لسير النضال بقوة وبشدة ، لو تماسكت هذه القوى من البداية ، والتحمت ووحدت أسلوبها النضالى . إلا أن ذلك كله لم يثن الثورة المسلحة عن طريقها الذى سلكته من البداية . ولم يعرقل مسيرتها رغم المعوقات والمشاكل التى خلقتها هذه التطورات وهذه الطعنات فى ظهر الثورة فى بداية مولدها .

أما الأحزاب السياسية الأخرى مثل حركة القوميين العرب والبعثيين والشيوعيين ، رغم حجم كل منها ودوره ، فقد ساهمت إلى حد ما فكريًّا فى تعميق أسلوب النضال المسلح فى أوساط الجماهير فى المنطقة ، وإن كان حزب البعث فى الجنوب قد التزم بخط حزب الشعب الاشتراكى مضموناً ومحتوياً وسلوكاً .

وبذلك نكون قد حددنا فى محاولة لفهم طبيعة القوى التى كانت تشكل الحركة

---

(١) لقد سبقنا التسلسل الموضوعى للبحث ونرجئ التفاصيل إلى مجال آخر ندرس فيه كل ذلك بالتحليل والتفصيل وبالأدلة .

الوطنية فى الجنوب ، الدور الإجمالى لمواقفها من قضية الثورة ، وأسلوبها الجاد الذى طرأ على تطورات الحركة الوطنية فى جنوب اليمن .

مع ملاحظة أننا قد أغفلنا دور الأحزاب الأخرى ، مثل الحزب الوطنى الاتحادى وهو الحزب المنشق عن الجمعية العدنية الذى يتزعمه عبد الرحمن جرجره وحسين على البيومى ، والحزب الدستورى وهو أيضاً منشق عن الجمعية العدنية ويمثله اللقمانيون ، لأن هذه الأحزاب من البداية كانت تعمل ضمن مخطط استعمارى وتعليمات تصدر من دار المندوب السامى لزعمائها ، وهى أحزاب لا تضم أكثر من شخصيات مؤسسيها .

# الباب الثانى

## المراحل التى مرت بها الثورة وتجربتها النضالية

نستطيع بادئ ذى بدء ، أن نستعرض بإيجاز وبتركيز المراحل التى مرت بها الثورة الشعبية المسلحة فى الجنوب ، محددين خطتنا فى البحث فى مرحلتين أساسيتين :

**المرحلة الأولى :**

وهى مرحلة الجبهة القومية ودورها فى قضية الثورة .

**المرحلة الثانية :**

وهى مرحلة قيام جبهة التحرير ودورها فى قضية الثورة وذلك :

مع تحليل موضوعى للفترات التاريخية التى عاصرت ظروف قيام ودور كل منها .

**أولا : المرحلة الأولى « الجبهة القومية » :**

وتحت هذا العنوان يمكن أن نحدد الدور الذى لعبته بالفترة التى سبقت ظروف قيامها ، من أواخر عام ١٩٦٢ م إلى ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ م ، وهى فترة من الضرورى توضيحها بإبراز الدور الذى لعبته بشكل مجرد وموضوعى ، وفى هذا الصدد نستطيع تقسيم هذه الفترة الكلية إلى فترتين فرعيتين هامتين على النحو التالى :

**الفترة الأولى :** وهى التى سبقت قيام الجبهة القومية من ديسمبر سنة ١٩٦٢م إلى ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ م .

**الفترة الثانية :** من ١٤ أكتوبر حتى قيام جبهة التحرير .

**أولاً الفترة الأولى : من ديسمبر سنة ١٩٦٢ إلى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م :**

وفى هذه الفترة كانت الثورة عبارة عن تيار نظرى فحسب . ولم تكتمل لدى الثورة بعد أية خطة نظرية مدروسة كما أسلفنا فى المقدمة لاستراتيجية الثورة ومخططها العسكرى والسياسى والشعبى فى هذه الفترة التى سبقت قيام الجبهة القومية ، ونعنى بها أواخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ م ، كان حزب الشعب الاشتراكى ،وهو الحزب السياسى الوحيد الذى أنشئ فى ذلك الوقت — قد برز على أنقاض رابطة أبناء الجنوب ، وحاول بالفعل عن طريق الفرص التى أتيحت له فى الشمال أن يبرز ( دعاويا ) بشكل كاد يطغى على ماسواه من الحركات الوطنية ، نتيجة لأن زعماء هذا الحزب هم أيضا من زعماء الحركة العمالية التى تعتبر المؤتمر العمالى منطلقاً للقاعدة الشعبية ، مع ملاحظة أن المؤتمر العمالى لم يكن ملكاً لتيار بعينه فى المنطقة ، بل يعتبر منطلقاً لكل الفئات والتيارات الوطنية فى جنوب اليمن المحتل . إلا أنه بحكم بروز زعماء حزب الشعب الاشتراكى على قمة هذا المؤتمر، استطاعوا أن يوجدوا مناخاً شعبيًّا مهيئًا لبروزه واستمراره .

وكان طبيعيًّا أن تدرك القوى الوطنية —كما ذكرنا أن أساليب النضال السياسى ووسائله التقليدية لم تعد كافية لمواجهة مخططات الاستعمار وأساليبه الإرهابية والتعسفية . ذلك أن الإضرابات والعصيان المدنى والاحتجاجات والمظاهرات وإن كانت مجدية فى فترة من الفترات إلا أنها لا تحقق مطالب الشعب وأمانيه .

وفى خلال هذه الفترة تمت لقاءات بين القوى الوطنية فى « صنعاء » ، دعا إليها بعض رجالات القبائل البارزين ، وممثلون من ضباط الجيش الاتحادى الذين أتاحت لهم الظروف أن يلجأوا إلى الشمال ، وممثلون عن حركة القوميين العرب ، مع ملاحظة أن الحركة فى ذلك الوقت لم يكن لها بروز واضح بالمنطقة بقدر ما كانت أساليبها سرية ، وكذلك أشخاصها مجهولين إلا بعض الشخصيات والعناصر التى عرفت منها .

واستطاعت هذه العناصر والشخصيات أن تتزعم الدعوة لاجتماع القوى الوطنية فى (دار السعادة بصنعاء)، وذلك فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٣ م، وفى هذا الاجتماع الذى حضره أكثر من ألف شخص من القبائل ومن الجنود ومن الضباط الأحرار وممثلى حركة القوميين العرب، استقر الرأى على تشكيل لجنة تحضيرية لتقوم بإعداد مشروع ميثاق فى صيغة (نداء) إلى الفئات الوطنية، لكى تلتقى فى جبهة واحدة. أطلق عليها فى البداية جبهة تحرير الجنوب (اليمنى المحتل) وبالفعل انتخب المجتمعون لجنة تكونت من ١١ عضواً، تم اختيارهم من الحاضرين وكان من أبرزهم السادة قحطان الشعبى، وناصر السقاف، والمرحوم عبد الله المجعلى، ومحمد على الصوماتى، وثابت على المنصورى، والمرحوم محمد أحمد الدقم، وبخيت مليط، وأحمد عبد الله العولقى، وعيدروس حسين قاضى، وعلى محمد الكاظمى، وعبد الله محمد الصلاحى.

وعقدت اللجنة التحضيرية عدة اجتماعات توصلت بعدها إلى إعداد مشروع ميثاق تمت الموافقة عليه فى ٨ مارس سنة ١٩٦٣ م، وأقره الحاضرون من رجالات القبائل والضباط والجنود الأحرار وممثلى القوميين العرب.

ويتكون الميثاق من مقدمة ومن نقاط عريضة حددت الأهداف والمبادئ التى تناضل القوى الوطنية من أجلها، وقد أذيع هذا البيان فى حينه.

ونظراً لأهميته التاريخية، نرى من الضرورى إيراد نصّه كاملا لأنه يعبر عن فترة تاريخية معينة وبصرف النظر عن قوته أو ضعفه.

وفيما يلى نص البيان القومى لجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل: (مقدمة الميثاق — البيان).

« يمر نضالنا القومى فى الجنوب اليمنى المحتل بمرحلة دقيقة وحاسمة، وبعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ م الظافرة فى الشمال اليمنى، وتحطيم شعبنا لأغلال الذل والعبودية التى فرضها عليه الرجعية لتعيق انطلاقته، ولتبقيه

على حالته من التخلف والتأخر المزريين ، وبعد وجود قاعدة النضال التحررى فى الشمال اليمنى وهى الحليف الطبيعى الذى افتقدته الحركة الوطنية الثورية فى الجنوب اليمنى خلال نضالها الطويل .

أصبح من الضرورى والمحتم على الهيئات العاملة بجد فى الحقل الوطنى فى الجنوب أن تعمل للتلاؤم مع طبيعة الظرف الجديد الذى طرأ على الساحة فى اليمن ، حتى تستطيع إعداد نفسها إعداداً ثورياً لتحمل مسئولية تحرير الجنوب اليمنى ، فالهيئات التى انبعثت من صفوف الكادحين سواء فى الحقل أو فى المصنع أو العائشين تحت أكواخ البؤس التى صنعتها القوى الاستعمارية والرجعية طيلة ١٢٥ عاماً ، هذه الهيئات التى قامت للتصدى للواقع السيئ الفاسد الذى يعيشه شعبنا ، ولتمثيل طليعته فى زحفه المقدس نحو تحرير الجنوب اليمنى ووحدة إقليم اليمن ، والسير قدماً نحو الوحدة العربية الاشتراكية .

أصبحت مطالبة اليوم أكثر من أى يوم مضى بإحداث تعديل فى واقعها التنظيمى وأسلوب نضالها وطريقة تعاملها مع بعضها .

وإن معركة تحرير الجنوب اليمنى تكسب طابعها القاسى من خلال ما تعانيه بالنسبة للاستعمار الغربى والبريطانى منه على وجه الخصوص .

فالمشاريع الاستعمارية التى يطرحها الاستعمار ويفرضها بالقوة على الشعب كالاتحاد الفيدرالى المزيف ، وضم عدن إليه بالرغم من الموقف الشعبى الجبار ، والمعبر بصدق عن رفض الشعب لهذه المشاريع التى لم تكن إلا وسيلة للحفاظ على مصالح الاستعمار ، والإبقاء على الرجعية العميلة المحلية . ولقد اكتسبت المنطقة من خلال تطور الاستراتيجية العالمية أهمية خاصة جعلتها إحدى القواعد الذرية التى يعتمد عليها الاستعمار الغربى فى سياسته العدائية ضد الشعوب ، واتخذت بريطانيا من عدن قيادة لقواتها البرية والجوية والبحرية فى الشرق الأوسط . بل إن الأهمية الاقتصادية للمنطقة أخذت فى الازدياد ، فإلى جانب

أن أهمية عدن كميناء عالمى تضاعفت بوجود البترول فى ثمود بحضرموت ، الأمر الذى جعل شركة الاستعمار الأنجلو أمريكى تشترك فى استغلاله من خلال (بان أمريكان) ، بل إن الغرب وبريطانيا اتخذا من المنطقة نقطة وثوب وقاعدة عدوانية لضرب حركتنا الثورية فى الشمال اليمنى ، كما اتخذتها بريطانيا عام ١٩٥٦ م من نقاط الاعتداء الثلاثى الغاشم على الشقيقة مصر . وفى سبيل تلك الأهداف نجد الاستعمار البريطانى يلجأ إلى خنق الإرادة الشعبية وقمعها بالقوة ، بزج الوطنيين فى السجون ، وإبعاد المئات من أبناء الشمال والإمارات عن وطنهم عدن ، وحرمانهم من حقوقهم الشرعية ، وحرمان العمال من حقهم الطبيعى فى الإضراب للدفاع عن مصالحهم إلى غير ذلك من أساليب الكبت والبطش ، إلى حد وصل فيه إلى جلد المسجونين السياسيين ، كل ذلك حتى ينفذ مخططه الرامى إلى تكوين الاتحاد الفيدرالى المزيف . . دولة ذات كيان يدفع بها إلى المجال الدولى ليعيق بذلك سرعة تحقيق وحدة الإقليم ، وبالتالى إبعاد الجنوب عن الركب العربى المتحرر .

بل من المنتظر أن يعمد الاستعمار إلى منح الاستقلال الشكلى لهذه الدويلة مستقبلا فى سبيل تعميق تجزئة الإقليم اليمنى والوحدة العربية الاشتراكية وبعد أن يتيح الفرصة لدعاة الانفصالية والتجزئة ليأتوا إلى الحكم ، وليضمنوا بالتالى مصلحته ومصالحهم التى لا تتوافر إلا فى بقاء تجزئة الإقليم اليمنى ، لذلك فالشعب يناضل من أجل وحدة الإقليم ، بعيداً عن الحدود الاستعمارية والرجعية المحلية لتحقيق وحدة خالصة من أى وجود استعمارى .

أما الأشكال الاتحادية الاستعمارية ، فما هى إلا مصيدة لامتصاص النقمة الشعبية ، ومحاولة لصرف الشعب عن نضاله لوحدة الإقليم اليمنى إلى نضال يثبت تجزئة الإقليم تحت شعار الاتحاد .

إن الاستعمار والرجعية اللذين وقفا موقف العداء من ثورة الشعب فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ م ، لن تهدأ مؤامراتهما ضد الجمهورية العربية اليمنية حتى

تقضى الثورة على أوكار الرجعية فى الجزيرة العربية وعلى المصالح الاستعمارية فى الخليج والجنوب اليمنى . وسوف يعملان بكل جهدهما للتآمر عليها من الداخل والخارج فى محاولة يائسة محمومة لصرفها عن أمانى الشعب فى أن تكون ثورة عربية وحدوية اشتراكية ، ومما يؤسف له أنه فى الوقت الذى تقف فيه القوى المعادية لشعبنا هذا الموقف المستميت للقضاء على ثورته ، تقف أطراف القضية الوطنية متباعدة متناثرة فى عملها ، لا يربطها أى مخطط أو فهم موحد لطبيعة المعركة وطبيعة المرحلة التى تمر بها قضيتنا الوطنية ، وهذا الموقف وإن لم يقصد فإنه أداة مساعدة تطيل من بقاء الاستعمار فى وطننا ، وتؤخر يوم انتصاراتنا فى المعركة للتحرر والوحدة .

وإن إدراكنا للمسئولية الخطيرة التى تتحملها الهيئات الشعبية المخلصة المؤمنة بوحدة الإقليم اليمنى وبالوحدة العربية الاشتراكية ، يجعلنا نستشعر ضرورة الارتفاع إلى مستوى ضراوة المعركة ، وذكاء الأسلوب الذى تتبعه الجبهة المعادية للشعب .

وحتى تعمل على تحقيق نصر حاسم عليها ، وحتى نتمكن من أن نلعب دورنا فى حماية الجمهورية العربية اليمنية والثورة فيها فى مرحلة البناء ودعم مخططها الثورى العربى التحررى ، ونسهم فى حمايتها من أية نكسة قد تقوم بها الرجعية والاستعمار والانتهازية والشيوعية المحلية المتربصة لها ، فإن كل ذلك لا يكون إلا بإقامة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل ، تعمل على تخطيط وتوحيد الجهود المبذولة لنصب كافة الإمكانيات والطاقات المبذولة فى عمل موحد قيادة وخطة ودعاية . وإننا لنأمل أن تلتقى جميع الهيئات والقبائل المؤمنة بوحدة الإقليم اليمنى والوحدة العربية الاشتراكية فى جبهة تحرير الجنوب ، حتى تحقق هذه الأهداف .

إن العمل لقيام هذه الجبهة النضالية الموحدة ، لهو المحك العملى لصدق كل فئة وجديتها فى نضالها .

وعلى هدى من هذه الاعتبارات ، رأينا ضرورة البدء فى السير خطوة أولية لتكوين مكتب سياسى يضم رجال المعركة المسلحة ، واضعين هذا الميثاق القومى

والتزامه ليعطي الدليل المادي على إمكانيات تحقيق توحيد أطراف الحركة الوطنية المخلصة ، آملين فى الوقت نفسه أن تستجيب له الفئات ذات الاتجاه القومى الاشتراكى ، والمؤمنة بتحرير الجنوب ووحدة الإقليم . وأن نعمل معاً على تطوير الجبهة حتى تكون جبهة نضالية قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة .

## نص الميثاق القومى
## لجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل

**أولا : على المستوى المحلى :**

١ — تؤمن جبهة تحرير الجنوب بأن عدن والإمارات ( الشرقية والغربية ) وجزر فوريا كوريا — وكمران وميون والجزر المقابلة لساحل اليمن ، أجزاء من اليمن ، فتحرير الجنوب بما فيه تلك الجزر مطلب حيوى تشتد فيه متطلبات المعركة العربية فضلا عن كونها مطلباً شعبياً .

٢ — لا تعترف جبهة تحرير الجنوب ، وتقاوم كل شكل اتحادى استعمارى مزيف فى منطقة جنوب اليمن يهدف إلى جعلها مركزاً للنفوذ البريطانى وقاعدة لقواته ونقطة عدوانية فى سلسلة الأحلاف الغربية . لذلك فالنضال من أجل مكافحة هذه الأشكال الاستعمارية وتصفية القواعد وإنهاء الوجود الاستعمارى ذاته ، هى المهمة الأساسية لجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل .

٣ — لا تعترف الجبهة بأية معاهدات للحماية أو الاستشارة أو أى نوع من المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع السلاطين والمشايخ العملاء أذناب الاستعمار فى جنوب يمننا .

٤ — نؤمن بأن الثورة والوضع الثورى فى الجمهورية العربية اليمنية هما ثمرة تجارب الشعب العربى فى اليمن ( شمالا وجنوباً ) ، لذلك فإن على الجبهة مهمة التفاعل مع الثورة وقاداتها ، وتسخير كافة إمكانياتها وطاقاتها لمساندة الثورة والدفع بها فى مخططها العربى الثورى التقدمى وحمايتها من أية نكسة قد

تقوم بها الانتهازية وفلول الرجعية وأعداء القومية العربية .

٥ — ونتطلع الآن إلى أن تكون الجمهورية العربية اليمنية قاعدة للنضال فى الجزيرة العربية ، وأن تسهم مع الجمهورية العربية المتحدة فى تحمل مسئولية دعم النضال العربى التحررى ، ويقع على عاتقها بصفة خاصة مسئولية الإسهام والمساندة لنضال الشعب فى الجنوب اليمنى المحتل .

**الثروة المعدنية والزراعية :**

٦ — الجنوب اليمنى ملك للشعب العربى ، لانعترف بأية اتفاقية أو حقوق امتيازية تعطى للشركات الأجنبية من قبل الاستعمار البريطانى فى عدن والإمارات أو من قبل السلاطين للاستعمار البريطانى ، فالشعب وحده هو صاحب الحق فى ذلك .

٧ — نؤمن بأن تعبئة الجماهير الشعبية وإعدادها إعداداً ثورياً هى الطريقة المثلى لمواجهة المستعمر والرجعية المحلية فى جنوب اليمن ، وللارتفاع بالجماهير الشعبية إلى مستوى المعركة ، ونؤمن بأن أية معركة تحررية تقوم يجب أن يسبقها توحيد القوى العاملة ضمن الخط القومى العربى الاشتراكى ، لذلك تترك جبهة تحرير الجنوب اليمنى الباب مفتوحاً لهذه الفئات للانضمام إليها لتقويتها لتصبح جبهة نضالية وموحدة وذات اتجاه اشتراكى تقدمى تستطيع أن تسير بالنضال إلى النهاية .

**ثانيا على المستوى القومى :**

١ — نؤمن بوحدة الأمة العربية ، وضرورة العمل على تجسيد ذلك بالنضال من أجل وحدة عربية اشتراكية .

٢ — بما أن الجنوب جزء من الشمال يكونان اليمن الواحد ، فمن الطبيعى أن يكون اليمن جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية ، لذلك فتحقيق الوحدة العربية بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة شىء ضرورى وطبيعى .

٣ — لا تؤمن جبهة تحرير الجنوب اليمنى بسياسة المهادنة مع الرجعية العربية ومع العناصر المخربة الهدامة ، لذلك فهى تدعو وتعمل فى آن معاً إلى فتح النار على هذه الفئات لسحقها وتقويضها نهائياً ، والله ولى التوفيق ... ! (انتهى)

وأول ما يلاحظ على البيان أنه لم يكن متكاملا ، على الرغم من أن الاجتهادات كانت وقتها مهيأة إلا أنه لم يأت بجديد، وببلورة واضحة لتحديد الأوضاع التى من أجلها يطلب من الجماهير القيام بالإطاحة بالأوضاع الاستعمارية ، كان البيان يعبر عن مرحلة معينة من مراحل التفكير الثورى ، إلا أنه لم يكن متكاملا فى منطلقاته الفكرية والاجتماعية ، ولم يباور الأساليب والاستراتيجية للعمل الثورى الذى تتهيأ الجماهير لنهجه .

ولكن بصرف النظر عن أى تقصير وارد فيه ، إلا أنه كان يعبر وبحق عن تحفز واستعداد للعمل وللنضال، ولكن مع بعض القصور فى الاستراتيجية والخطة وعدم الوضوح النظرى المتكامل .

وهذا يؤكد أن حركة القوميين العرب فى ذلك الوقت لم يتكامل لها المستوى الضرورى من الوضوح الفكرى ، رغم مشاركة قيادة إقليم اليمن لحركة القوميين العرب فى صيغة البيان، ورغم أن شعاراته كانت تعبر عن أهداف حركة القوميين العرب :

هذا . ولقد حدث من جهة أخرى أن رفض حزب الشعب فكرة قيام هذه الجبهة وكان يردد بالفعل « أن أى شخص يريد أن يشارك فى المعركة، عليه أن ينضم لحزب الشعب أولا » وكان هذا الحزب — كما أسلفنا — يرفض فكرة النضال المسلح ، وكان هذا فى مقدمة الأسباب التى دعت رجالات القبائل والجنود والضباط الأحرار يلتفون حول حركة القوميين العرب لأنها بادرت فى ذلك الوقت بإصدار بيان رحب بفكرة النضال المسلح . . .

بعدها طالب المجتمعون من الرئيس اليمنى عبد الله السلال وقتئذ فى مذكرة وجهت له ، حملها إليه وفد يمثل قطاعات القبائل والجنود والضباط الأحرار وممثلو حركة القوميين العرب ، طلبوا منه السماح بفتح مكتب للجبهة فى صنعاء ، وقد استجاب السلال لمطالبهم ، فأمر بفتح مكتب لجبهة تحرير جنوب اليمن

المحتل[1] وأمر فى نفس الوقت بإغلاق مكتب حزب الشعب الاشتراكى ، لأن الجميع يجب أن يعملوا فى إطار الوحدة الوطنية ، ولكن فى الوقت الذى أمر فيه الرئيس السلال بفتح مكتب للجبهة وإغلاق مكتب حزب الشعب ، حصلت معارضة شديدة لقرار الرئيس السلال من قبل بعض الوزراء اليمنيين ، وبعضهم من أنصار حزب الشعب ، وعارضوا فكرة إغلاق مكتب حزب الشعب الاشتراكى ، واستمر حزب الشعب فاتحاً مكتبه ، وظلت الجبهة بدون مكتب لها . ولاقت فكرة تجمع الوطنيين فى جبهة واحدة صعوبات كبيرة من بعض المسئولين اليمنيين – آنذاك ، الذين وقفوا وقتها معارضين أى تجمع وطنى بعيداً عن حزب الشعب الاشتراكى ، غير أن الظروف هيأت لأبناء الجنوب فرصة أخرى للاجتماع فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٦٣ م ، وصدر على أثر هذا الاجتماع بيان رسمى بقيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، وشكلت قيادة للجبهة مكونة من ٦ ممثلين عن قطاع القبائل و ٦ ممثلين عن حركة القوميين العرب . وواجه قيام هذه الجبهة نفس المتاعب والضغوط من بعض الضباط فى الجيش اليمنى ومن بعض الوزراء فى الحكومة اليمنية نتيجة « لعلاقاتهم الشخصية مع شخصيات حزب الشعب الاشتراكى» .

ولكن أحداث ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م وهى التى حدثت – كما أسلفنا – من خلال الملابسات والظروف التى رافقت قيام الثورة كانت مخرجاً للجبهة القومية من تلك الضغوط التى كانت تواجهها من بعض وزراء حكومة اليمن .

وللحقيقة نسجل أن الثورة كما أسلفنا لم تكن كلها حصيلة استراتيجية مسبقة بقدر ما كانت الحوادث والظروف هى التى لعبت دوراً بارزاً فى استفادة حركة القوميين العرب من أحداث ١٤ أكتوبر بين قبائل ردفان والسلطات البريطانية ، فاستغلتها الجبهة القومية وأعلنت فى بيان لها اندلاع الثورة المسلحة وأنها هى المسئولة عن أحداث ١٤ أكتوبر ، وكان ذلك فى مناورة حزبية ذكية

---

(١) اتخذت هذا الاسم من البداية .

لوضع القوى المعادية لأسلوب النضال المسلح وبعض الوزراء اليمنيين وبعض العناصر البعثية والشيوعية التى كانت على خلاف معها فى موضع ضعيف، وقضت على معارضتهم لقيام الجبهة القومية، وكان من حسن الحظ أيضاً أن جاء تفجر أحداث ١٤ أكتوبر أثناء وجود بعض كبار المسئولين العرب فى صنعاء، وطلبت الجبهة القومية منهم تدعيمها بالسلاح والإمكانيات الضرورية لاستمرار الثورة، فوافق المسئولون العرب على إمداد الجبهة ببعض المتطلبات على أن يدرس موضوع المساعدات والدعم فى القاهرة .

وبعد ذلك وبالفعل عززت جبهة ردفان ببعض الإمكانيات المؤقتة لتقوية الجبهة واستمرارها .

ونظراً للخلاف الذى كان حاصلا بين بعض رجالات قبائل ردفان حول من يتولى قيادة الجبهة بعد مصرع الشيخ راجح بن غالب، أرسلت الجبهة ممثلاً عنها ليتولى قيادة الجبهة وهو الشيخ عبد الله المجعلى، وتحولت الفكرة من فكرة الولاء لبعض الشخصيات القبلية إلى الولاء لقضية الثورة أولا وأخيراً، واقتنع جميع رجالات قبائل ردفان بممثل الجبهة القومية الذى أشرف على قيادة جبهة قبائل ردفان، حتى ترسخت مفاهيم الولاء للثورة وذابت كل الخلافات الجانبية بين قبائل الشمال المناضلة .

**ثانيا : الفترة الثانية : من ١٤ أكتوبر حتى قيام جبهة التحرير فى ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ م**

وفى هذه الفترة التى أعقبت تفجر ثورة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م، كان لا بد من توسيع قاعدة الثورة، وبلورة مفاهيمها الفكرية، وشمول الثورة إلى مناطق الجنوب كله، ووضع استراتيجية محكمة تحدد منطلقات الثورة الفكرية والسياسية والعسكرية، وبدأت الجبهة عمليًّا فى محاولة لامتصاص النقمة الشعبية ضد الأحزاب السياسية، وأن تستقطب بعض الحركات والتجمعات السرية التى ظهرت فى المنطقة قبل قيام الثورة المسلحة، وكان من أهدافها العمل على

ضرورة تبلور أسلوب النضال المسلح والإيمان به باعتباره الأسلوب الوحيد الحاسم لمجابهة المد الرجعى الاستعمارى ، والارتفاع إلىمستوى ضراوة الاستعمار وشراسته فى قهر الشعب وكبته .

كانت هناك بعض التجمعات السرية التى بدأت تتخذ طابع وأسلوب العمل السرى ، والتى بدأ مولدها حديثاً بعد ثورة اليمن ، وبالذات من بداية عام ١٩٦٣ م مثل جبهة الإصلاح اليافعية ، والجبهة الوطنية ، والمنظمة الثورية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، وتنظيم الضباط الأحرار ، والجبهة الناصرية ، وبالفعل استطاعت الجبهة القومية أن تستقطب جبهة الإصلاح اليافعية التى اقتنعت بفكرة الثورة المسلحة ، وأعلنت انضمامها للجبهة القومية ، ثم انضمت إلى الجبهة القومية ( الجبهة الوطنية ) ، وهذه الجبهة استقطبت الكثير من العناصر الوطنية ، وكانت تنادى قبل تفجر الثورة بقيام ثورة مسلحة فى الجنوب ، وكانت عناصرها خليطاً من كل التجمعات الوطنية من حركة القوميين العرب ، وحزب الشعب الاشتراكى ، وبعض المستقلين ، وكان حزب الشعب الاشتراكى فى تلك الأيام فى موقف حرج ، عندما انضمت بعض عناصره إلى الجبهة . وكانت قيادة هذا الحزب مصممة على رأيها التقليدى فى أن تحل القضية بالأساليب السياسية ، إلا أن حزب الشعب رغم ذلك التناقض وذلك الحرج الذى وقع فيه من جراء انخراط بعض أعضائه فى هذا التجمع ، عمل على محاولة الاستيلاء على قيادة الجبهة الوطنية فرمى بكثير من عناصره لقيادة هذا التجمع ، وكان من أبرزهم عبد الله على عبيد ، وفى الوقت نفسه سارعت حركة القوميين العرب لنفس الغرض محاولة الاستيلاء على قيادة هذه الجبهة ، فرمت بكثير من عناصرها للاستيلاء على القيادة ، ومن أبرز عناصرها فى ذلك الوقت ( عبد القادر أمين ) .

وفى تلك الأثناء حدث صراع بين حركة القوميين العرب وحزب الشعب الاشتراكى ، تمكنت فى أعقابه حركة القوميين العرب من إقتناع الجبهة الوطنية بالانضمام إلى الجبهة القومية ، بعد أن سيطرت عناصرها على قيادة هذه الجبهة

أى الجبهة الوطنية ، فانضمت إلى الجبهة القومية فى ديسمبر عام ١٩٦٣ .

وهنا استطاعت الجبهة القومية أن تتوسع تنظيماً بعد أن انخرطت فيها الجبهة الناصرية ، ثم المنظمة الثورية لتحرير الجنوب ، وتنظيم الضباط الأحرار فى الجيش وهذه التجمعات الثلاثة ليست فى الحقيقة إلا أجنحة من حركة القوميين العرب ، خلقتها خصيصاً لتضخم صورة الجبهة القومية فى نظر المسئولين فى اليمن وغيرها ، رغم أن الجبهة الناصرية كانت تضم بعض العناصر المستقلة ، وعن طريق هذه التجمعات السرية الصغيرة ، استطاعت الجبهة القومية أن تتوسع باعتبار أن الحزبية كانت بأساليبها الضيقة تتناقض معظمها مع حركة القوميين العرب . وهذا الوضع أدخل فى نفوس الجماهير الخوف من كلمة الحزبية نفسها ، ولذلك بدأت حركة القوميين العرب تتخذ من هذه التجمعات وسيلة للتوسع بين صفوف الشعب ، وكانت حركة القوميين العرب تستهدف من تلك التجمعات الالتفاف من حول الأحزاب السياسية التقليدية وحصر توسعها وانتشارها واحتوائها ، وبالتالى تفويت غرض هذه الأحزاب من فرصة للنيل من حركة النضال المسلح والتشكيك بها ، لأن حزب الشعب الاشتراكى وحزب الرابطة فى ذلك الوقت بدءوا يشنون حملات قوية ضد القوميين العرب وضد حركة النضال المسلح بقصد التشكيك والبلبلة ، ناشرين سمومهم بأن حركة النضال المسلح لا تضم إلا حركة القوميين العرب ، التى تريد أن تفرض وجودها الحزبى على شعب المنطقة ، وكمحاولة لعدم تمكين الأحزاب السياسية من الطعن فى حركة النضال المسلح كان تشكيل هذه التنظيمات الثلاثة إلى جانب جبهة الإصلاح اليافعية والجبهة الوطنية بالإضافة إلى حركة القوميين العرب وقطاع القبائل قوة كبيرة ، أصبحت بعدها الجبهة القومية مكونة من ٧ تنظيمات سرية استطاعت بالفعل أن تتوسع وأن تتغلغل فى صفوف الجماهير وتقطع دابر التخرصات والادعاءات التى كانت تشكلها قيادات الأحزاب السياسية ضد حركة النضال المسلح .

وإنصافاً للحقيقة وللتاريخ ، واستناداً إلى معلوماتنا الوثيقة المستقاة من مصادرها الأكيدة ، أستطيع أن أؤكد أنه فى بداية عام ١٩٦٤ كان تنظيم حركة القوميين العرب فى الجنوب كله لا يتجاوز ١٢٥ عضواً[1] . وبعد قيام الجبهة القومية واندلاع الثورة المسلحة ، توسع التنظيم بشكل كبير ، ذلك لأن العناصر المثقفة فى المنطقة التفت من حولها وأيدتها بتعاطفها وبأفكارها ، مما ساعدها على الانتشار بغض النظر عن الذين كانوا ينتمون إلى أحزاب معينة .

## الأساليب التى اتبعتها بعض قيادات الجبهة القومية أثناء مسيرة الثورة

يؤخذ على جانب من قادة حركة القوميين العرب فى الجبهة القومية أنهم كانوا يتبعون أسلوباً مزدوجاً داخل إطار الجبهة القومية لتحقيق هذا التوسع ؛ فالاسم الشكلى هو الجبهة القومية بينما يعملون على بناء تنظيم حركة القوميين العرب فى الوقت نفسه . وهو الهدف الأساسى الذى برز أمام الكثيرين مؤخراً .

وهنا ملاحظة هامة ، وهى أنه إذا ذكرنا أن جانباً من قيادة الجبهة القومية كانوا يتبعون طريقة مزدوجة أثناءمسيرة الثورة ، فلا يعنى ذلك تقريراً لهذا الكلام أو تأكيداً له ، أو أنه يعبر عن رأينا ، ولكنها حقيقة برزت من خلال النقاش مع بعض أبناء الجنوب ، الذين ذكروا لنا أن جانباً من قيادة الجبهة والتى هى قيادة الإقليم لحركة القوميين العرب فى المنطقة ، كانوا يضعون الشاب المنتمى إلى الحركة فى وضع معين ، بينما يضعون الشاب الآخر الذى يضع انتماءه وولاءه لحركة الثورة المسلحة فى وضع آخر .

كيف ؟

---

(١) راجع تقرير حركة القومية العرب لعام ١٩٦٥ .

من الأمثلة على ذلك كان الشاب المتفرغ من شباب حركة القوميين العرب يتمتع بامتيازات معينة لا يتمتع بها سواه وعلى سبيل المثال كانت الحركة تصرف للشاب المتفرغ لحركة القوميين العرب إذا ما تخلص من وظيفته مبلغ ثلاثين جنيهاً إسترلينيـًّا ، أى ٦٠٠ شلن ، بينما الشاب الذى ينتمى إلى الجبهة القومية فقط باعتبارها إطار الثورة مهما كانت ثقافته ومستواه تصرف له مرتباً لا يزيد على ٢٠ ريالا كأى جندى فى صفوف جيش التحرير .

**مثال آخر :**

كان بعض الشباب المنتمين إلى حركة القوميين العرب وهم لا يعملون شيئاً سوى حضور اجتماعات الغرف المغلقة يحظون بكل المميزات الأدبية التى لا يحظى بها سواهم من الشباب المنخرطين فى الجبهة القومية ، والذين يعطون ولاءهم للثورة المسلحة وللشعب ، بينما يتحمل هؤلاء الشباب غير المنتمين إلى حركة القوميين العرب مسئولية أكبر من الشباب المنتمين إلى الحركة ، فالمؤتمرات التى كانت تعقد فى الخارج كان يرسل إليها بعض الشباب المنتمى إلى حركة القوميين العرب والملتزم تنظيميـًّا ، بينما مستواه الفكرى أقل عن سواه ممن لا ينتمى إلى هذه الحركة .

**مثال ثالث :**

إن كثيرين من الشباب الذين أعطوا ولاءهم للثورة وللشعب فى إطار الجبهة القومية ، كان بعضهم يعمل فى حقل معين من حقول الفكر والإعلام ، وكانت جهوده تستغل استغلالا كبيراً ، بينما يحرم من أية مميزات أدبية ضمن إطار الجبهة ، وكانت عوامل التشكيك وأساليب الهمس تسرى فى صفوف الملتزمين للتنظيم للتشكيك فى بعض العناصر المثقفة وغير الملتزمة حزبيا ، فى محاولة لعزلهم عن القواعد الشعبية فى الجبهــة ، وتصفية جهودهم وأعمالهم والتقليل

من أهميتهم . كذلك فإن المراكز القيادية فى جميع المستويات السياسية أو العسكرية لا يمكن أن يتولاها إلا من مر بتجربة حزبية فى تنظيم حركة القوميين العرب ويعطى ولاءه لها .

وخلقت هذه التصرفات قدراً من المعارضة والاستنكار بين قواعد الجبهة القومية كان يمكن أن يؤدى إلى نتائج خطيرة ، كان المتتبعون وقتها لمسيرة النضال المسلح يتوقعون أنها ستحدث هوة فى بنية الثورة ومسيرتها ، لكن إيمان الجميع من مناضلى الجبهة القومية بضرورة استمرار الثورة وتصاعدها .

كان يطرح عليهم هذا الإيمان التجاوز عن هذه الأخطاء إلى حين سنوح الفرص المناسبة لتغيير هذه الأوضاع الخاطئة ، وانتشال الثورة إلى الأفضل والأحسن فى سبيل المحافظة عليها واستمرارها إلى نهاية الشوط الذى بدأت مسيرته فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م .

لكن هذه السلبيات التى ذكرناها باختصار شديد لا يمكن أن تشوه صورة الثورة المضيئة وجوانبها الإيجابية التى تبلورت فى الفترة من عام ١٩٦٤ إلى أوائل عام ١٩٦٥ م ، حيث كان لدى الجبهة القومية فى ذلك الوقت إحدى عشرة جبهة قتال مفتوحة على العدو ، وكانت بالفعل تهز الوجود البريطانى وتقض مضاجعه ، مما دفع السلطات البريطانية لأن تعلن عام ١٩٦٥ م أن الجبهة القومية جبهة إرهابية ، وبالتالى يجب محاربة أعضائها فى كل مكان .

# عام ١٩٦٥ م

وكان عام ١٩٦٥ ، بالنسبة للجبهة القومية هو العام الذى يمكن أن نسميه بعام الوضوح الفكرى والمنطلق الحقيقى للثورة من الناحية السياسية والعسكرية .

**أولاً : من الناحية السياسية :**

كان واضحاً أن الاستعمار بدأ يتحرك عام ١٩٦٥م بشكل مكثف لإيجاد دولة عميلة للجنوب ، يأتى على رأسها السلاطين فى محاولة لضرب الثورة المسلحة ، وكان طبيعيًّا أن تلعب حكومة المحافظين لعبتها الاستعمارية فى استغلال كل الظروف لضرب الثورة سياسيًّا ، وبدأت تدعو إلى مؤتمر لندن .

## مؤتمر لندن اللادستورى الأول ١٩٦٤ م

وقد أرادت بريطانيا فى هذا المؤتمر أن تبحث ما أسمته مصير القاعدة العسكرية فى عدن وضرورة الاحتفاظ بها بإيجار سنوى ، وكانت حكومة المحافظين تحاول بذلك أن تحتوى قرارات الأمم المتحدة ، ولقد أوقفت فعل جميع القرارات التى صدرت لصالح قضية الشعب العربى فى الجنوب ، فدعت إلى عقد مؤتمر لندن اللادستورى فى ٩ يونيو سنة ١٩٦٤ ، وهذا المؤتمر الذى حضره السلاطين فقط من ممثلى حكومة الاتحاد ، فشل من الداخل نتيجة للخلافات التى حدثت من داخل المؤتمر بين السلاطين أنفسهم ،حيث كانت بريطانيا تحاول احتواء الثورة المسلحة . وفى نفس الوقت حماية ظهرها من الخلف بإيجاد حكومة عميلة تحقق أهدافها وأطماعها ، ولكن المؤتمر بفضل وعى شعب الجنوب ولهيب الثورة وانسلاخ بعض السلاطين منه ومنهم السلطان عبدالله الفضلى ، بصرف النظر عن حسن أو سوء نيته أو خوفه من الثورة . . . إلخ ، ولقد فشل هذا المؤتمر دون أن يحقق أهداف الاستعمار وأطماعه ، وذلك نتيجة للخلافات فى وجهات النظر بين سلاطين الاتحاد ومستوزرى عدن ، حول وجود رئيس للدولة و رئيس للوزراء ،

وعندما جاءت مناقشة هذه الأوضاع ، بدأ المؤتمر يصطدم بمقاومة السلاطين لأى اتجاه للانتقاص من صلاحيتهم ومسئولياتهم فى الحكم ، كما برز تخوفهم من أن تفرض بريطانيا شخصاً منهم بالذات رئيساً للدولة، وتكشف للسلاطين بأن بريطانيا فى سبيل المحافظة على مصالحها ، ليس لديها من مانع للتضحية ببعض مصالحهم ، وشعر بعضهم بالفعل بأن بريطانيا قد أخلّت بالتحالف المصلحى الذى طالما جمعهم طوال هذه السنوات .

وانفجر المؤتمر من الداخل كما قلت بانسحاب السلطان الفضلى، ولم يكن أمام بريطانيا وعملائها إلا أن يسارعوا فى لفلفة المؤتمر ويطلقوا بياناً طويلا جاء فيه [1] :

١ — إعادة تشكيل دستور الاتحاد بصورة تضمن استقلالاً مبكراً للاتحاد .

٢ — إقامة مجلس وطنى ينتخب أعضاؤه بنظام الاقتراع المباشر حيثما أمكن ذلك، وأية ولاية ترى أن نظام الاقتراع المباشر لا يمكن تطبيقه عليها بسبب قيام الأنظمة القبلية سيسمح لها بانتخاب أعضائها بنظام الاقتراع غير المباشر.

٣ — نص على قيام مجلس ولايات ويتألف من ممثل واحد لكل ولاية .

**٤ — وضع عدن :**

عبر أعضاء الوفود عن رغبتهم بأنه ينبغى إثارة وضع عدن الدستورى مع الولايات الأخرى فى الاتحاد ، وعليه فقد التمسوا بأن ترفع السيادة البريطانية بأسرع ما يمكن ، على شرط أن تستمر بريطانيا فى ممارسة السلطة التى تدعو إليها الضرورة فى حالة الدفاع عن الاتحاد والقيام بالتزاماتها العالمية . وقد أعلن وزير المستعمرات البريطانى موافقة الحكومة على هذا الالتماس .

**٥ — الاستقلال :**

طلب أعضاء الوفود موافقة بريطانيا على إعطاء الاستقلال للاتحاد ، والاستمرار فى تقديم المساعدات للدفاع عنه ، وقد طالبوا بأن تعقد الحكومة البريطانية بأسرع ما يمكن مؤتمراً الغرض منه تعيين تاريخ الاستقلال ، ويجب

---

(١) راجع كتيب مؤتمر لندن الخيانة الذى أصدره فيصل الشعبى — منشورات الجبهة القومية .

ألا يتعدى عام ١٩٦٨ م، عقد اتفاقية دفاعية تبقى بريطانيا بعدها فى قاعدة عدن للدفاع عن الاتحاد والقيام بالتزاماتها العالمية .

عقد هذا المؤتمر ، ومعركة التحرير التى انطلقت من ردفان منذ ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ م ما زالت ناشبة ، ولم تستطع القوات البريطانية إخمادها . بل إنه فى أثناء عقد المؤتمر ، أمكن مد المعركة إلى ( دثينة ) فى المنطقة الوسطى على بعد ١٢٠ ميلا شرقى ردفان ، كما قامت قوات الفدائيين بسلسلة من التفجيرات داخل القاعدة الحربية فى عدن ذاتها .

وكانت بريطانيا نتيجة لازدياد المعارك المسلحة فى الجنوب وللإحراجات الدولية التى تمثلت فى قرارات الأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ م ، تضغط على ضرورة وصول المؤتمر إلى إعلان قيام ( دولة الجنوب العربى ) ، وتحديد موعد للاستقلال حتى تجد بذلك نوعاً من التأييد الدولى ، وتنصرف بعده لمواجهة الثورة بالتعاون مع عملائها الذين سيجدون فى تحديد موعد الاستقلال فرصة لكسر حدة الثورة وإمكان القضاء عليها .

## مؤتمر لندن الثانى ١٩٦٥ م أو مؤتمر الخيانة

ثم جاءت حكومة ويلسون فى أواخر عام ١٩٦٤ م لتعلن عن مؤتمر دستورى ثان فى لندن فى ٢ مارس سنة ١٩٦٥ م ، ووسعت تمثيل هذا المؤتمر بحيث يضم إلى جانب سلاطين الاتحاد المزيف والمستوزرين فى حكومة عدن الاستعمارية ، ممثلين عن جميع المنظمات السياسية التى لم تشترك فى الثورة المسلحة ومن بينهم حزب الشعب الاشتراكى ورابطة أبناء الجنوب ، وقد أكد مستر جرينوود وزير المستعمرات البريطانية آنذاك بأن الهدف من هذا المؤتمر هو الوصول إلى تقرير مستقبل الجنوب بالطرق السياسية ، وكان واضحاً أن بريطانيا أو حكومة العمال تسلك نفس المنطلق الذى سلكته حكومة المحافظين السابقة ، فكانت مصممة على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية بموافقة الحكومة

العملية ، وقد أكد المستر جرينوود وقتها بأن إيجار القاعدة متروك للمؤتمر الدستوري الثاني الذي كان محدداً له يوم ٢ مارس سنة ١٩٦٥ م والذي وصفته الثورة وقتها بمؤتمر لندن للخيانة ، باعتبار أن هذا المؤتمر كان يشكل خطراً مباشراً على الثورة المسلحة ، وكذلك اتضح أن بريطانيا تستهدف التمهيد لقيام دولة موحدة للجنوب العربي ، وقد تأكد هذا من التصريحات الهامة التي أدلى بها جرينوود في ذلك الوقت.

وقد بدا واضحاً أن حكومة ويلسون كانت تستهدف نفس الأغراض التي استهدفتها حكومة المحافظين سابقاً ، فحكومة ويلسون كانت ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وكانت تصر على الاحتفاظ بالقاعدة العسكرية بإيجار ، وكانت تعمل على إيجاد دولة موحدة للجنوب العربي !

وهذا التحرك الاستعماري على المستوى السياسي ، أوجد لدى الثورة مناخاً كبيراً للتحرك على كافة المستويات ، فعملت الثورة على إحباط مؤتمر لندن للخيانة ، وعززت مقاومتها لمؤتمر الخيانة بعمليات عسكرية جريئة وسط القاعدة البريطانية في عدن ، وأردت الكثير من ركائز الاستعمار ، وعممت حركة المقاومة في كل مناطق الجنوب علاوة على التعاطف والتأييد الشعبي في الداخل والخارج لمواقف الجبهة ، مما كان له الأثر الكبير في إخفاق مؤتمر لندن قبل أن يبدأ ، واستطاعت الثورة بفضل نموها وتعاظمها أن تستصدر قرارات إيجابية لصالح قضية الجنوب من الأمم المتحدة في ٥ نوفمبر ١٩٦٥ أبرزها ما يلي :

١ ــ شجب محاولات بريطانيا لإقامة نظام حكم في المنطقة غير ممثل للشعب .

٢ ــ حق الشعب في ممارسة حق تقرير المصير وفي الحرية من الحكم الاستعماري ، وشرعية جهوده لنيل الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العام لحقوق الإنسان .

٣ ــ تعتبر أن استبقاء القواعد العسكرية في المنطقة عائقاً كبيراً لتحرر شعب المنطقة من السيطرة الاستعمارية وخطراً على أمن وسلامة المنطقة .

٤ ــ تسجل أن العمليات العسكرية ضد شعب المنطقة ما زالت مستمرة من قبل السلطة القائمة بالإدارة .

٥ ــ تحث المملكة المتحدة على إلغاء حالة الطوارئ، وكل القوانين التى تقيد الحريات ، والإقلاع عن الأعمال الوحشية ضد الشعب ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

٦ ــ تلفت نظر مجلس الأمن للحالة الخطيرة فى المنطقة نتيجة الأعمال العسكرية البريطانية ضد شعب المنطقة .

* * *

وبالرغم من قرارات الأمم المتحدة ، فإن بريطانيا ظلت ترفض الاستجابة للقرارات ، وتحجب تعاونها عن لجنة تصفية الاستعمار . وتعد هذه القرارات نصراً كبيراً للثورة ، إذ لأول مرة تؤكد هذه القرارات الحق لشعب المنطقة فى ممارسة حق تقرير المصير وفى الحرية من الحكم الاستعمارى . ووقتها أكد قحطان الشعبي قطب الجبهة القومية أن هذه القرارات لا تعنى أكثر من تأييد سياسى يبدد أكاذيب الاستعمار ، ولكنها ليست سوى حبر على ورق ، وقال إن رصاص الفدائيين هو السبيل الحاسم الذى يخلق الحل الطبيعى لمسألة الجنوب المحتل ، واستناداً إلى موقف الجبهة القومية الثابت ومنطقها الفعال ، تعاظمت أعمال الفدائيين فى نواحى عدن واستطاع رجال جيش التحرير وضع الكمائن على طوال جبهات ردفان والفضلى والحواشب والضالع ؛ كما استطاع ثوار حضرموت اغتيال الكولونيل ( جراى ) قائد جيش البادية هناك .

## مؤتمر الجبهة القومية الأول

وفى الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يونيو عام ١٩٦٥ عقد المؤتمر الأول للجبهة القومية ، وفى هذا المؤتمر أقرت عدة قرارات هامة منها :

- إقرار الميثاق الوطنى للجبهة القومية .

- إصدار لوائح داخلية .
- التأكيد على استمرار الثورة المسلحة ؛
- اعتبار منظمة التحرير أداة غير ثورية يجب تصفيتها[1] .
- العمل على بناء جيش تحرير منظم وموحد ؛
- الاهتمام بالعمل الشعبي الداخلي ، وإقرار القيادة الحالية للجبهة القومية .
- وفي هذا المؤتمر أقر ميثاق العمل الوطني ، وكان بمثابة دفعة سياسية بلورت مفاهيم الجبهة السياسية والفكرية .

غير أن بعض العناصر الوطنية تأخذ على هذا المؤتمر عدة ملاحظات أبرزها :

- أن المؤتمر لم يشكل تشكيلا ديمقراطيًّا كاملا للقوى المناضلة في الجبهة بقدر ما كان اختياره على أساس الارتباط التنظيمي الحزبي فحسب .
- أن ممثلي جبهات القتال تم اختيارهم على أساس الموالاة لخط حركة القوميين العرب ، باستثناء بعض العناصر التي جيء بها من بعض المناطق لتغطية هذا الاختيار الحزبي .
- كانت القرارات قد أعدت سلفاً ، ولم تحظ بمناقشة دقيقة ، إلى جانب أن ميثاق الجبهة قد أعد وأقر دون مناقشة ديمقراطية حقيقية ، لتجنب بعض الثغرات وبعض النواقص التي وردت في الميثاق باعتباره ميثاقاً للعمل الوطني .
- كان المفروض أن الميثاق الوطني يناقش مع جميع القواعد لدراسته تمهيداً لإقراره .

وهذه الملاحظة لم تكن واردة ، وقد تجاهلت قيادة الجبهة القومية هذه الملاحظة الهامة عن قصد ، معللة ذلك بتبريرات واهية وأيًّا كان الأمر فقد كان هذا المؤتمر — في تقديرنا — دفعة سياسية نحو بلورة مفاهيم الجبهة القومية ومنطلقاتها . أما فيما يتعلق بميثاق الجبهة القومية فإن لنا عليه عدة ملاحظات نبرزها في هذا الحيز الضيق في النقاط التالية :

---

(١) المقصود هنا بمنظمة التحرير ، وهي التي سيأتي الحديث حولها ، المنظمة التي شكلت من حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب وبعض السلاطين .

أولا : أن الميثاق لم يبلور بوضوح منهاج العمل الوطني وأساليبه ، وإنما طرح صورة تحليلية لمفاهيم سياسية وفكرية عامة .

إن هذا التحليل الفكرى والسياسى كان يمكن أن يقدم فى غير هذا المجال ، وفى هذا الصدد يرى القارئ فى مقدمة الميثاق سرداً تاريخياً موجزاً وغير متكامل لظروف المنطقة حتى عام ١٨٣٩ وما بعدها ، وهو سرد فى رأيي لا يعطى للقارئ الذى يجهل تاريخ المنطقة أية فكرة متكاملة فى هذا الصدد . هذا إذا صح وضع مثل هذا السرد التاريخى فى هذا المجال[1] .

وقد حاول واضعو ميثاق الجبهة فى هذا الصدد محاكاة تجربة ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة ، والميثاق الوطنى لجبهة التحرير الجزائرية ، ولكنهم لم يقدموا صورة واضحة فى هذا الصدد ، ذلك لأن كثيراً من تجارب النضال المحددة فى منطقة الجنوب لم تحدد بوضوح رغم ذكرها إجمالا تحت عنوان « المقاومة الشعبية للاحتلال »[2] .

هذا إذا صح وضعها فى هذا المجال ، ولكنها فى رأيي جاءت غير متكاملة وغير متناسقة من حيث المنطلق شكلا وموضوعاً ، وإن كان الميثاق قد وفق فى تقييم المقاومة الشعبية من حيث التحليل الفكرى لتجربة النضال الوطنى فى الجنوب ، حيث حلل فشل المقاومة الشعبية أو الانتفاضات التى لم تؤد دورها الإيجابى فى معركة النضال الوطنى ملخصاً فشل تجربة النضال فى ثلاثة أسباب رئيسية :

١ ـ عدم توفر القيادة الثورية الأصيلة .

٢ ـ وجود حكم إقطاعى رجعى متخلف فى شمال اليمن .

٣ ـ انحصار الحركة الوطنية فى عدن ، وعدم امتدادها إلى مختلف مناطق الجنوب .

**ثانياً : يؤخذ على الميثاق أنه لم يحدد هوية وطبيعة الهيكل التنظيمى للبنية التنظيمية الهرمية داخل الجبهة :**

---

(١) انظر صفحات ٩ و ١٠ و ١١ من الميثاق الوطنى للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل .

(٢) انظر من صفحة ١٢ إلى صفحة ٢٣ من الميثاق الوطنى للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل .

وهذه ثغرة تؤخذ على ميثاق العمل الوطنى للجبهة إذا ما قورن بميثاق جبهة التحرير الجزائرية الذى بلور بوضوح البنية التنظيمية وتقسيماتها ، علاوة على أن الميثاق جاء خالياً من توضيح اللوائح التى تحدد طريقة العمل وأساليب الربط التنظيمى التى وردت فى ميثاق جبهة التحرير الجزائرية ، وإذا صح محاكاته لميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة ، فإن هذا الأخير قد أوضح بشكل محدد ، الجوانب العامة لتأتى بعد ذلك اللوائح السائدة فى الجمهورية العربية المتحدة تطبيقاً له باعتباره دليلا للعمل الوطنى وللسياسة العامة للشعب العربى فى الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثاً : وبقدر ما وفق الميثاق فى مجال تحليل الطبيعة الاستعمارية ، إلا أن التكرار وعدم الوضوح الكامل قد رافق هذا التوفيق عند تناوله لطبيعة الحركة الوطنية . من بعض الزوايا التى ورد بها خلط مكرر عند تحليل الحركة الوطنية[١] .

ومع تقديرى للتحليل الفكرى لبنية الحركة الوطنية وطبيعة تكوين الأحزاب السياسية وتصنيفها ، إلا أنه بالغ من وجهة نظر حزبية معينة فى تضخيم الصورة لطبيعة الحركة الوطنية الثورية من زاوية غير محددة . وهذا الخلط راجع إلى أن الميثاق جاء خالياً من تحديد الشكل الذى ورد فى ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة الذى حاول واضعوا ميثاق الجبهة النهج على منواله ، والاستفادة منه من حيث الموضوع لا الشكل ، وهذا نتيجة لعدم دقة تبويب ميثاق الجبهة وتصنيف موضوعاته .

رابعاً : وتحت عنوان ضرورة النضال الثورى المسلح وبداية المعركة[٢] خلط الميثاق بغموض وبتكرار بين التحليل الفكرى لطبيعة الاستعمار وبين أسباب الثورة .

وهو نفس الغموض الذى رافق التحليل بين أسباب الثورة ومقدماتها ، وبين العوامل التى ساعدت على قيامها . وهذا الخلط والتكرار واضح تحت هذا

(١) انظر من صفحة ٢٤ حتى صفحة ٤٤ من ميثاق الجبهة .
(٢) انظر ميثاق الجبهة من صفحة ٤٥ إلى صفحة ٥٤ .

العنوان بشكل بارز وغير متجانس من حيث الوضوح الفكرى والتحليل الموضوعى ، وهذا مأخذ بارز من الناحية الموضوعية ، وأيضاً من الناحية الشكلية .

خامساً : خلط الميثاق بين تجربة الثورة المسلحة وبين أهدافها والقوى التى شاركت فيها ، ونهج بذلك نهجاً إنشائيًّا رافقه الغموض والانحياز ؛ وهذا راجع إلى عدم تحديد منهج البحث التحليلى بالشكل الدقيق الذى كان يمكن لو تحدد من البداية تبويب الميثاق أن يمنع من وقوع هذا الخلط وذلك اللبس شكلا وموضوعاً . وإن كان قد وفق الميثاق فى التحليل السياسى فى هذا الصدد إلى حد ما[1] .

سادساً : وفق الميثاق فى إبراز مواقف الأحزاب السياسية من الثورة من حيث الموضوع مع طرح تخفظنا عن ما ورد تحت هذا الموضوع من تفاصيل ، نرجئ الخوض فيها إلى مجال آخر من بحثنا ، إلا أنه يلاحظ فى هذا الصدد عدم الاتساق الشكلى الذى ورد ذكره فى ملاحظاتنا السابقة إذا كان أجدر بواضعى الميثاق طرح هذا الموضوع مباشرة عند تحليل الحركة الوطنية نفسها[2] .

سابعاً : ونظراً لأهمية الأهداف التى وردت فى ميثاق الجبهة القومية فإننا نسجلها هنا كاملة بالنص على أن نطرح ملاحظاتنا عليها فيما بعد .

## أهداف الثورة كما جاءت فى ميثاق الجبهة القومية

إن الثورة المسلحة التى اكتسحت الجنوب كتعبير عن إرادة شعبنا العربى ، وكأسلوب أساسى للمقاومة الشعبية ضد الوجود الاستعمارى ومصالحه وركائزه ومؤسساته المستغلة للشعب . إن هذه الثورة لا تهدف إلى جلاء المستعمر من المنطقة فحسب ، وإنما هى حركة دائبة تعبر عن عقيدة للحياة شاملة وراسخة لدى شعبنا ، تستهدف أساساً تغيير الواقع الاجتماعى الذى صنعه الاستعمار تغييراً

---

(١) انظر من صفحة ٥٥ إلى صفحة ٦٠ من ميثاق الجبهة .

(٢) انظر من صفحة ٦١ إلى صفحة ٦٥ من ميثاق الجبهة .

جذريًّا فى كل مفاهيمه وقيمه وعلاقاته الاجتماعية القائمة على الاستغلال والاستبداد ، وتحدد بالضرورة نوع الحياة التى يريدها شعبنا ، ونوع العلاقات التى يسير متجهاً إليها ، سواء على مستوياته المحلية أو الإقليمية أو القومية أو الدولية ، وبما أن الجبهة القومية هى الأداة الثورية الجماهيرية التى تمثل فى بنيتها التنظيمية كل قطاعات الشعب العاملة ، فإن انطلاقاً من ذلك المفهوم الثورى ، يتوجب عليها وهى التى تقود النضال المسلح والثورة المسلحة والتى تمثل بقدرتها على تحمل هذه المسئولية الكبيرة كل أمانى الشعب وأهدافه الثورية التحررية أن تسير فى هذه المرحلة النضالية من تاريخ شعبنا على الأهداف والمبادئ التالية :

**على المستوى الداخلى :**

١ — إن وجود القواعد الاستعمارية العسكرية فى جنوب اليمن المحتل يشكل فى الحقيقة اعتداء صارخاً على سيادة الشعب العربى لجزء من أرضه ، كما يمثل أيضاً حماية مستمرة لاستغلال — رأس المال — الاستعمارى لخيرات شعبنا فى المنطقة ، ويدعم فى الوقت نفسه قوى الاستغلال المحلية المتمثلة فى رأس المال المستغل والحكم السلاطينى الرجعى العميل ، ويكون نقطة وثوب وعدوان على الوطن العربى الكبير ، وشعوب آسيا وإفريقيا ، ويشكل تهديداً مستمرًّا للأمن والسلام العالميين .

ولن يتمكن شعبنا من تغيير أوضاعه التى يعيشها اجتماعيًّا واقتصاديًّا ، ما لم يتحرر كاملا من وجود هذه القواعد العسكرية الاستعمارية ، لذلك فإن تصفية القواعد وجلاء القوات البريطانية الاستعمارية عن أرض الجنوب قاطبة بما فيها الجزر التابعة لها دون قيد أو شرط ، هدف أساسى من أهداف الثورة .

٢ — إن الثورة المسلحة التى يخوضها شعبنا العربى فى جنوب اليمن المحتل لا تستطيع أن تستبدل الأوضاع الاجتماعية المستغلة ، ولن تتمكن من تغيير تلك العلاقة الاستعمارية القائمة على التبادل الرأسمالى المستغل ، بإيجاد أوضاع اجتماعية مغايرة لصالح جماهير الشعب المحرومة إلا بتحطيم الأدوات السياسية ، والقائمة

على قمة تلك الأوضاع ، لذا فإن إسقاط الحكم السلاطيني الرجعي العميل ، والقضاء على المؤسسات الاستعمارية هدف فورى ومباشر وعاجل تلتزم الثورة بتحقيقه .

٣ — إن جنوب اليمن المحتل يتكون جغرافيًّا وسياسيًّا من عدن وما يسمى بالمحميات الشرقية والغربية وجزر كوريا موريا وكمران وميون وسقطره وجميع الجزر الواقعة على الساحل المقابل للمنطقة غرباً وجنوباً ، كما أن أى خطة استعمارية لفصل المنطقة أو تجزئتها إلى كيانات أو حجز أى من هذه الجزر لاستمرار احتلالها أو استخدامها كقواعد حربية احتياطية للاستعمار ، يعتبر ذلك كله انتقاصاً سافراً لحرية شعبنا فى الجنوب .

لذا فإن جزر كوريا موريا وميون وكمران وسقطرة وجميع الجزر الواقعة على الساحل المقابل للمنطقة غرباً وجنوباً جزء لا يتجزأ من الجنوب ، وتحريرها هدف حيوى تحتمه ضرورة الثورة ، ويدخل ضمن استراتيجيتها الأساسية للمنطقة .

٤ — إن الثورة التى قامت لتعبر عن إرادة جموع جماهير الشعب ورفضهم المطلق للوجود الاستعمارى بشتى أشكال وجوده ومظاهره أو نفوذه ، والتى قامت لتحطيم كل الأوضاع غير الشرعية التى اعتمد عليها الاستعمار لتوفير عوامل وجوده وبقائه .

إن الثورة لذلك تعمل لتحقيق التحرر الكامل من الوجود الاستعمارى وتخليص الشعب من عوامل سيطرته الاقتصادية والعسكرية والسياسية .

٥ — إن الشعب العربى فى إقليم اليمن شماله وجنوبه جزء من الأمة العربية ، وإن إقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربى ، وتربطه وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة . لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربى فى إقليم اليمن شماله وجنوبه سيراً نحو وحدة عربية متحررة ، مطلب شعبى وضرورة تفرضها متطلبات الثورة ، ويجب أن تتم على أسس شعبية وسليمة .

**اقتصادياً :**

إن الاستعمار الذى هو نتاج حركة رأس المال المستغل ، والذى يهدف إلى إخضاع البلدان المتخلفة ليبقيها سوقاً لتصريف ما تنتجه مصانعه ، ويجعلها مصدراً دائماً للمواد الأولية التى تحتاجها صناعاته ، استطاع أن يشكل الحياة فى البلاد التى يستعمرها بالشكل الذى يتمشى وذلك الغرض .

إن البلدان المستعمرة ، هى بلدان متخلفة تعيش حياة يحكمها الجوع والفقر والمرض ، والاستعمار يهمه أن يحافظ على هذا المستوى المتدنى من الحياة ، وذلك هو ما حافظ عليه فى أرض الجنوب طيلة مائة وستة وعشرين عاماً منذ الاحتلال .

لقد حاول الاستعمار أن ينمى قوى اجتماعية محلية تستفيد من عملية الاستغلال البشع التى يزاولها تجاه شعبنا ، فعلى مستوى المدينة ( عدن ) أوجد طبقة من الرأسماليين المستغلين تتداخل مصالحها مع شركاته الاستعمارية ، وعلى مستوى مناطق الجنوب الأخرى دعم الاستعمار ملاك الأراضى الإقطاعيين المتمثلين بالدرجة الأولى فى أسر السلاطين والأمراء الذين استغلوا الشعب ونهبوا أراضيه وثرواته .

إن أرض الجنوب كلها شرقيها وغربيها وشماليها وجنوبها ، تشمل مساحات واسعة صالحة للزراعة ، لكنها فى الحقيقة والواقع تخضع لملكية السلاطين المطلقة لكل شبر من الأرض ما عدا الملكيات الصغيرة التى توارثها المواطنون عن آبائهم وأجدادهم .

إن الخطة التى تسير عليها الزراعة فى الجنوب اليوم ، خطة استعمارية بحتة ، فيها استغلال لجهود الزراع الصغار ، وفيها كسب يتضخم سنوياً للقوى الإقطاعية التى تملك مساحات الأراضى الشاسعة .

إن الطابع العام الذى تعيش فى إطاره المنطقة ، هو أنها تعتمد على الاستيراد

لكل احتياجاتها الاستهلاكية ، ولا يأتى لشعب المنطقة من إنتاج أرضه غير الحبوب فقط ، والتى عمد الاستعمار أخيراً إلى تحطيم زراعتها نهائياً فى الجنوب لتوسيع زراعة القطن التى تستغلها شركاته الاحتكارية .

إن عدن هى الميدان الذى تتواجد فيه الشركات الأجنبية والمحلية لإدارة المصالح البريطانية وتصريف المنتجات المستوردة .

إن المخطط الاستعمارى الاقتصادى استطاع أن يعزل الرأسمال الوطنى عن اتجاه العمل المستقل ، فقام بعملية تجميده بواسطة طلباته العاجلة لبناء المساكن وتأجيرها لعائلات الضباط والفنيين الإنجليز والعاملين فى القاعدة .

إن رأس المال الوطنى اتجه بذلك إلى طريق الربح العاجل من خلال بناء العمارات الحديثة التى هى فى الحقيقة عامل تبريد مباشر لهذه الأموال . وإن كان بعض أصحاب رؤوس الأموال الوطنية حاول الاتجاه إلى تصنيع الفائض من الإنتاج الزراعى والحيوانى ، لكن سلطات الاحتلال منعتهم بشتى المضايقات والعراقيل .

إن الاستعمار حاول أن يحقق بذلك غرضين سياسيين :

أولا : ربط عجلة رأس المال الوطنى بمخططه ووجوده فى المنطقة .

ثانياً : استقطاب الأيدى العاملة لتعمل فى قواعده العسكرية فى أحقر الأعمال ، وبأزهد الأجور ، فى حين أن تنشيط رأس المال الوطنى وتشغيله كان فى استطاعته أن يحقق مجالات للعمل الواسع فى كل ميادين الزراعة والصناعة والتجارة .

إن هذا المخطط الاقتصادى الاستعمارى المستغل ، أفرز واقعاً اجتماعياً متخلفاً وبائساً ، واستطاع أن يخلق الوهم بأن مجالات العمل التى أوجدها الاستعمار بواسطة مشاريعه الاستغلالية لا يوجد غيرها .

إن الثورة هنا التى تحارب الوجود الاستعمارى بكل قواه وأشكاله ومظاهره

ومخططاته ، والتى تهدف إلى تحرير الشعب بكل إمكانياته وطاقاته وجهوده ، يلزمها أيضاً أن تعمل على تغيير هذا الواقع المتخلف وتقلب الأوضاع الاقتصادية التى خلفها الاستعمار ليضمن مصالحه رأساً على عقب .

إن الجبهة القومية التى تقود الثورة الشعبية المسلحة ، والمعبرة عن مطالب الشعب واحتياجاته اليومية ، سوف يكون لزاماً عليها تغيير هذا الواقع ، وأن تستبدله بواقع اجتماعى تقدمى ، ونظام يقوم على أسس ثورية سليمة وتسير فى هذه المرحلة لتحقيق المبادئ التالية :

( ا ) التحرر الاقتصادى الكامل من سيطرة رأس المال الأجنبي المستغل والشركات الاستعمارية والاحتكارية .

(ب ) إعادة بناء الاقتصاد الوطنى على أسس جديدة وسليمة تتمشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتحقق من خلالها سيطرة الشعب على مصادر الثروة ووسائل الإنتاج .

( حـ ) إعداد وتوجيه كافة الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية فى هذا السبيل ، وفق خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

( د ) إن للقطاع الخاص دوراً هاماً يؤديه فى تنمية البلاد ؛ بشرط أن يبتعد عن الاستغلال والاحتكار ، ويقصر عمله على المجالات وضمن الحدود التى يسمح له بالعمل فيها قانوناً . إما منفرداً أو بالمشاركة أو بالتنسيق مع القطاع العام ، بمقتضى خطة التنمية ومخطط التنظيم الاقتصادى .

إن النصوص التالية تقدم شرحاً للوسائل الممكنة لتحقيق تلك المبادئ .

## زراعياً :

١ — إن مساحات شاسعة من الأراضى المزروعة استولى عليها السلاطين بالقوة من الشعب ، وبعضها قاموا بحرمانها من الماء حتى اضطر أصحابها إلى بيعها

للسلاطين بأثمان بخسة ، أو إهمالها لتصبح أرضاً بوراً ، إن هذه الأراضى يجب إعادة توزيعها على الشعب .

٢ — إن مساحات أخرى من الأراضى ذات قابلية للزراعة فى طول الجنوب وعرضه ، تحتاج إلى استصلاح من جديد . إن الثورة سوف تقوم بمسحها واستصلاحها لتوزيعها على المعدمين من المزارعين .

٣ — إن اعتماد المزارع على مياه السيول والأمطار الموسمية يعرضه دائماً للقحط والمجاعات المتكررة ، إن إعادة تنظيم الرى وتوزيع المياه بطرق فنية حديثة ، وإقامة السدود والاستفادة من المياه الجوفية بحفر الآبار الارتوازية فى الأراضى النائية ، إن هناك شروطاً ضرورية يجب أن تتوافر لتحقيق نهضة زراعية شاملة تتمشى والخطة العامة للثورة .

٤ — إن الثورة من أجل أن تحدث تقدماً ملموساً فى زيادة إنتاجية الأرض ورفع مستوى الزراع اجتماعياً وحمايتهم من الاستغلال ، سوف تنظم العملية الزراعية وتوجهها حسب خطة التنمية العامة .

٥ — إن الثورة من أجل أن تصون حقوق العمال الزراعيين وتنظيم عملية الإنتاج الزراعى بحيث يتحقق أكبر مردود ممكن ، سوف تضع القوانين اللازمة لتنظيم المسائل الآتية :

( ا ) حقوق الزارعين بالإيجار .

(ب ) حقوق العمال الزراعيين .

( ﺟ) الإرشاد الزراعى والإشراف على الإنتاج الزراعى .

**صناعياً :**

إن بقاء السيطرة الاستعمارية مرهون ببقاء البلاد متخلفة اقتصادياً وصناعياً وزراعياً . إن هذا الوضع سيظل دون أدنى تحسن حقيقى ، طالما أن الاقتصاد الوطنى يخضع للسيطرة الرأسمالية الاستعمارية ، دون أى اهتمام لما يدور فى الوطن

من بؤس وفقر وجوع وجهل ومرض . إن أى تغيير هادف لتحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب وضمان مستقبل أفضل ، بتوفير كل وسائل الحياة وأسبابها له ، لن يكتب له النجاح إلا بتحرير الاقتصاد الوطنى من سيطرة رأس المال الاستعمارى المستغل ، ولأجل ذلك لابد من تحطيم العلاقة القائمة بين رأس المال الوطنى وبين رأس المال الاستعمارى من جهة ، ووضع خطة اقتصادية وطنية تغاير تماماً الخطة الاقتصادية السائدة التى أوجدها الاستعمار من جهة أخرى .

إن من أهم العوامل التى تخضع اقتصاديات البلاد المتخلفة للسيطرة الاقتصادية الأجنبية هى عدم توافر رأس المال القادر على تمويل ثروات البلاد إلى طاقات إنتاجية ، تستطيع مواجهة الحاجات المتعددة لدى الشعب فى طريقه نحو التقدم .

لذلك فإن وضع خطة شاملة لتوجيه رأس المال الوطنى ، وتشجيع الشعب على الادخار والتوفير والحصول على المعونات والقروض الأجنبية غير المشروطة ، والسماح للاستثمارات الأجنبية فى بعض المجالات التى تتطلب خبرات عالية لا تتوافر فى البلاد .

إن ذلك من أهم الأسس لخلق اقتصاد وطنى سليم مستقل فى كافة المجالات ، يمكّن الشعب من إقامة صناعات تواجه حاجاته المختلفة والأساسية .

وذلك كله لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ما رست السلطة الثورية دورها كاملا فى التخطيط والتنمية من خلال قطاع عام يقود الحياة الاقتصادية ويوجهها ، ومن أبرز الخطوات الهادفة لخلق القطاع العام وتنشيطه ، قيام جهاز مصرفى يملكه الشعب كى يتولى عملية المشاريع الصناعية التالية ضمن الخطة الاقتصادية المرسومة :

١ — تطوير الصناعات المحلية الموجودة وتحسينها .

٢ — تصنيع الحاصلات الزراعية والحيوانية والثروة السمكية .

٣ – إقامة صناعات جديدة حيث تتوافر المواد الأولية الأساسية :

( ا ) صناعة البترول ومشتقاته بترو ( كيمائية )

(ب ) صناعة الملح ومشتقاته .

( ج) الغزل والنسج .

( د) السفن .

( ه) الأسمنت ومواد البناء الأخرى .

( و ) الأسمدة وغيرها من الصناعات الأخرى .

**ماليًّا :**

إن رأس المال هو فى الحقيقة نتاج جهد جماعى ، ووضعه الحالى يميزه طابع الاستغلال الفردى للجهود الجماعية التى تكونه . إن الثورة التى تهدف إلى تحرير رأس المال الوطنى من السيطرة الأجنبية عليه ، والتى تهدف أيضاً إلى تحسين أوضاع جموع الشعب ، لا يمكن أن تعطى لرأس المال الوطنى صفة الوطنية الحقيقية إلا بإبعاده من الاستغلاليين وإلا بإعطائه طابعاً اجتماعيًّا ليخدم حاجات الشعب ومتطلباته . إن ذلك لابد أن يتحقق من خلال إنشاء بنك مركزى يملكه الشعب ، ويقود الحركة المالية فى البلاد على أساس مصلحة المجتمع .

**تجاريًّا :**

إن التجارة هى العامل النشيط والمحرك الاقتصادى الوطنى وبالذات تجارة الاستيراد ، ويعود السبب فى ذلك إلى الوضعية الاقتصادية التى أوجدها الاستعمار فى منطقتنا ، وجعلها تدور فى فلكه سوقاً لاستهلاك كل ما تنتجه الصناعات الأجنبية الرأسمالية .

إن معظم الوكالات التجارية للاستيراد تحتكرها عناصر أجنبية لا تربطها

بالبلاد أية روابط فى المصلحة أو فى المصير . إن هذه العناصر الأجنبية تستورد البضائع وتصرفها وتربح فيها الأموال الطائلة ، ولا يجنى البلد منها إلا جمع الثروات ، وتحويل الأرباح إلى أوطان أخرى .

إن الأرباح الهائلة التى تجنيها تلك العناصر الأجنبية من عملية التجارة — وخاصة فى ميدان الاستيراد ، وهى ثورة وطنية نقدية يجب الحفاظ عليها داخل المنطقة ذاتها . إن هذا لن يتم إلا بتدخل الثورة فى تنظيم التجارة وحصرها ضمن إطار وطنى .

وعليه فإن تنظيم التجارة ، سواء كانت خارجية أو داخلية ، استيراداً أو تصديراً ، أمر تفرضه خطة التنمية للاقتصاد الوطنى من جهة ، وتتطلب أيضاً عملية توصيل البضائع التى يحتاج إليها الشعب بأسعار مناسبة لا تتعارض مع الدخل الذى يتقاضاه من جهة ثانية .

إن تنظيم ذلك لن يكون إلا بتكوين مؤسسات عامة للاستيراد والتصدير . تشارك فيها الثورة وتشرف عليها وتوجهها لمصلحة الشعب ، ومؤسسات وطنية للتجارة الداخلية تخضع لرقابة الشعب .

**التعليم :**

إن العمل على تغيير الواقع الاجتماعى القديم والمستوى الذى فرض على قوى الشعب الكادحة أن تعيشه ، كما أن استبداله بواقع اجتماعى تقدمى تحيا فيه قوى الشعب ممتلكة وسائل حياتها بنفسها . إن ذلك كله يحتاج كما قلنا إلى تحرير الاقتصاد الوطنى تحريراً كاملا من سيطرة رأس المال الاستعمارى .

إن استصلاح الأراضى ، وتحسين وسائل الرى والزراعة والتخطيط لها وتنظيمها والإشراف عليها وتسييرها وإدارتها ، إلى جانب إيجاد صناعات جديدة وطنية مختلفة موجهة حسب خطة التنمية الشاملة ، وتنظيم ميادين التجارة الخارجية والداخلية وحركة الاستيراد والتصدير لتمكن الشعب من الحفاظ على

ثرواته ، ولتنفيذ كل ذلك يحتاج فى المقابل إلى كادر وطنى ملىء بالخبراء والكفاءات العلمية اللازمة .

لذلك سيكون لزاماً على الثورة أن تعيد تنظيم الحقل التعليمى والتربوى على أسس ثورية علمية تحقق الأهداف والمبادئ التى يناضل الشعب من أجلها ، كما يقع عليها بصورة أساسية وأولية مهمة العمل السريع بشتى الوسائل ، لمكافحة الأمية فى صفوف السكان جميعاً ، وبالذات فى القطاع القبلى الذى عزله الاستعمار عن كل أسباب الحياة المتحضرة .

إن توفير التعليم المجانى الإلزامى لكل أبناء الوطن فى مراحله المختلفة دون ما تمييز اجتماعى ، هدف أساسى من أهداف الثورة وضرورة كى تتاح لكل أبنائه فرص متساوية فى ميدان العلم ، حتى لا يحرم الوطن من مواهب وكفاءات أبنائه .

إن وضع خطط تعليمية شاملة يجب أن تكون متمشية أساساً مع أهداف الثورة لخلق أجيال عربية مؤمنة وإعداد الكفاءات الفنية والعلمية التى تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية وتحتاج إليها كافة المجالات ومختلف مراحل الحياة ومرافقها .

إن ضرورة توفير كل ما يحتاج إليه الشعب فى سبيل تقدمه ، يحتم الإسراع فى البداية بالاستعانة بالخبرات العربية والأجنبية لإعداد أبناء الوطن فنياً وعلمياً فى كل مجالات الصناعة والتجارة والزراعة والمال ، التى تواجهها البلاد بصفة عاجلة .

إن فتح المعاهد الفنية المختلفة والجامعات إلى جانب توفير الدراسة المنهجية المخطط لها ، أمور ضرورية وعاجلة لما تتطلبه خطة التنمية والبناء الاشتراكى .

### اجتماعياً :

١ ـ إن الثورة لا تدفع أفراد الشعب للإنتاج بالأجر ، وإنما تجعلهم فى

الحقيقة ملاكاً لإنتاجهم ، إن هذه الصيغة ستظل شعار الثورة فى كل مرحلة من مراحلها ، وفى كل ما تعمله وتطبقه وتخطط له فى كل مجالات الحياة العملية ، إن الثورة بذلك تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعى المستغل بواقع اجتماعى تقدمى مغاير تماماً يتجه فى طريق الالتزام بالأسس الاشتراكية الثورية .

٢ — إن الواقع الاجتماعى الذى ستحققه الثورة لابد أن تتولى فيه تنظيماتها الشعبية الثورية عملية توجيهه وبنائه فكرياً واقتصادياً وعسكرياً . إن هذا الواقع لن يتحقق إلا حين يحمل كل مواطن ومواطنة المسئولية كاملة فى العمل والإنتاج . وعلى هذا الأساس يصبح من أهداف الثورة الأساسية أن توفر فرص العمل لكل المواطنين بدون استثناء .

٣ — إن من أهم ظواهر المخططات الاقتصادية الاستعمارية استحداث الفوارق بين المدن والريف ، وإن من وجبات الثورة الأساسية من خلال



وفلاحين وجنود ومثقفين ثوريين وطلبة قيادة وقاعدة لتيسيير هذه العملية وتثبيتها .

وأمام هذا فإن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل التى تقود النضال

إن هذه القوى الشعبية الثورية ، هى ذاتها التى يجب أن تتحمل مسئولية حماية مكاسب الثورة وأهدافها واتجاهاتها .

إن على الثورة أن تعمل بشكل دائب لتنظيم جيش شعبى ثورى بكل متطلباته الحديثة ، ليكون فى المستوى الذى يمكنه من توفير الحماية الكاملة لمكاسب الثورة وأهدافها .

٥ — إن تنظيم جماهير الفلاحين وتوجيههم للقيام بدورهم كاملا فى مرحلة البناء الثورى الاجتماعى ، لابد أن يتم من خلال توطيد التحالف بينهم وبين الطبقة العاملة ، إن تحقيق هذا التحالف ، هو وحده الكفيل بتحقيق التقدم الاجتماعى ، وعلى الثورة أن توجه جهودها إلى تنظيم هذه القطاعات الشعبية الثورية صاحبة المصلحة الأكيدة فى الثورة الاشتراكية بكافة السبل وبكل الوسائل .

٦ — إن الأمراض المنتشرة فى المجتمع تعطل باستمرار طاقة الشعب وقدرته الإنتاجية ، ولهذا فإن على الثورة أن توجه الجهود لمكافحة الأمراض والأوبئة فى المجتمع ، وتوفير العلاج والدواء لكل المرضى من الشعب ، وإنشاء الوحدات الصحية ، وتعميم مفاهيم الطب الوقائى فى أوساط المجتمع وبناء المستشفيات وتزويدها بوسائل الطب الحديث .

٧ — إن الاستعمار أهدر كثيراً من الطاقات البشرية خلال حكمه الطويل ، وعانت المرأة أصنافاً من الظلم والذل والاستعباد ، ووضعت فى حياتها كل القيود بحكم تقاليد مزورة وتتنافى أساساً مع مبادئ الدين الإسلامى الحنيف .

إن إعادة الحقوق الطبيعية للمرأة ومساواتها بالرجل فى قيمتها ومسئوليتها الاجتماعية ضرورة لا تحتمها قواعد العدالة الإنسانية وحدها ، وإنما يفرضها وجود المرأة ذاته فى الحياة بما تمثله كشريك كفء مساعد فى طاقة المجتمع وقدرته الإنتاجية .

٨ — إن الثورة التى هى التعبير الكامل لإرادة الشعب بكافة قطاعاته الثورية الكادحة ، وإن أهداف الثورة المنصوص عليها ، هى التى سوف تعكس نفسها على الأنظمة والقوانين الاجتماعية لتنظم العلاقات الإنتاجية وتطويرها . إن تطوير المجتمع وتقدمه وانتقاله من مرحلته الراهنة المتخلفة إلى مرحلة البناء الاشتراكى يحتاج إلى أن تتحمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها فى عملية البناء هذه .

إن ذلك يحتاج إلى عملية تفاعل مستمر بين قوى الشعب العاملة من عمال

وفلاحين وجنود ومثقفين ثوريين وطلبة قيادة وقاعدة لتيسير هذه العملية وتثبيتها .

وأمام هذا فإن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل التى تقود النضال الشعبى المسلح ضد الاستعمار وركائزه ومؤسساته ، هى التى بالضرورة يجب أن تظل الإطار التنظيمى الذى تتفاعل فيه كل قطاعات الشعب العاملة لتقود وتوجه وتعبر بحرية من خلاله عن إرادتها وأهدافها واتجاهاتها أثناء مسيرة الثورة فى مرحلة البناء الاجتماعى عن طريق الاشتراكية .

**عسكريًّا :**

إن الثورة الشعبية المسلحة باعتبارها انعطافاً ثوريًّا فى تاريخ شعبنا ، وبما حققته من مكاسب سياسية حتى الآن بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية المستوحاة من إرادة الشعوب ومن ممارسته النضالية اليومية ومتطلباته الاجتماعية المنصوص عليها مسبقاً . . . .

إن هذه المكاسب وتلك الأهداف التى تمشى الثورة قدماً لتحقيقها ، تتطلب بالضرورة أن تتوافر لها الحماية الكاملة ، وأن هذه الحماية لايمكن بأى حال من الأحوال أن توفرها القوى التى تقف ضد الثورة الشعبية وأهدافها وتمارس يوميًّا عداءً سافراً تجاهها .

إن قوى الشعب المنظمة والتى تحمل السلاح ضد العدو وتقدم التضحيات يوميًّا بسخاء وتنتزع بالدم والعنف حقوقها .

إن هذه القوى الشعبية الثورية ، هى ذاتها التى يجب أن تتحمل مسئولية حماية مكاسب الثورة وأهدافها واتجاهاتها .

إن على الثورة أن تعمل بشكل دائب لتنظيم جيش شعبى ثورى بكل متطلباته الحديثة ، ليكون فى المستوى الذى يمكنه من توفير الحماية الكاملة لمكاسب الثورة وأهدافها .

إن كل العناصر الشعبية الثورية التى وقفت بنبل وشرف فى النضال والملتحقة بجيش التحرير ، إن هذه هى النواة الأساسية لجيش الثورة الذى نعنيه .

إن الجيش الشعبى الذى تعمل الثورة على خلقه ليس وسيلة لحماية مصالح قلة من الأفراد ، ولا هو أداة لإرهاب المواطنين ، وإثارة الرعب والفزع فى صفوفهم ، إن جيش الثورة هو أولا وأخيراً وسيلة للدفاع عن الشعب وحماية أهدافه ومصالحه الاجتماعية الأساسية ، وإرساء قواعد العدالة الحقيقية فى أوساطه .

إن جيش الثورة لا يمكن أن تقتصر مهماته على النطاق الوطنى فحسب ، بل عليه أيضاً بناء على أهداف الثورة كلها ، مهمة الإسهام المباشر فى النضال القومى الثورى على مستوى الوطن العربى الكبير .

**على المستوى القومى :**

منذ انعقاد المؤتمر الدستورى الأول فى سوريا عام ١٩٢٠ حتى نهاية عام ١٩٤٨ م ، وحركة التحرير الوطنى فى الوطن العربى تعيش دوامة المطالب الدستورية والسياسية ، وظلت دوائر الانتداب والاستعمار تلبية لهذه المطالب فى الشرق العربى تصنع الدساتير ، وتلغيها ، وتلفق الحلول وتفرضها ، وهكذا ، وكانت النتيجة تجزئة الوطن العربى بإيجاد كيانات واستقلالات زائفة ، وحكومات تمثل التحالف المصلحى بين البرجوازية والإقطاع وهى القوى التى برزت فى تلك الفترة على رأس حركة التحرر الوطنى وفائدة لها . وإلى جانب عدم تبلور المميزات الاجتماعية الطبيعية فى تلك الفترة ، فقد أدت الثورة التى أعلنتها هذه القوى الوطنية ضد سيطرة الأتراك إلى أن تكسب نوعاً من العطف الشعبى مكنها من البقاء على قمة حركة التحرر الوطنى خلال فترة الثلاثين عاماً الماضية .

إن هذا النوع من حركات التحرر الوطنى الذى ساد الوطن العربى ،

أدى إلى قيام كيانات سياسية متفرقة تعيش على قمتها قوى اجتماعية مستغلة تتداخل فى مصالحها وعلاقاتها بمصالح قوى الرأسمالية الاستعمارية وخاضعة لنفوذها .

إن هذه التجربة لحركة التحرر الوطنى ، أفرزت على الصعيد القومى نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ م والتى كانت فى حقيقتها ونتائجها المرحلة الطبيعية للتحالف بين قوى البرجوازية والإقطاع الحاكمة التى تسلمت الاستقلال المزيف ، وبين قوى الرأسمالية والاستعمارية التى ظلت توجه هذا الاستقلال وتحركه وتدفعه إلى التواطؤ المفتوح معها ، والتى انتهت بتسليم أرض فلسطين العربية إلى الصهيونية العالمية وتشريد مليون عربى من أرضه ووطنه .

إن نكبة فلسطين أيقظت الجماهير العربية ونبهتها إلى مواطن الداء فى جسد الأمة العربية ، وأظهرت ما كانت تمثله القوى الحاكمة التى أضاعت فلسطين وأكدت الحاجة إلى التغيير الجذرى فى واقع الأمة العربية ومصيرها بقيادة قوى اجتماعية ثورية نامية ، استطاعت أن تتلمس الأزمة الحقيقية لا على الصعيد القومى فحسب ، بل على صعيد الواقع المتناقض الذى يعيشه الشعب العربى فى كل أقطار الوطن الكبير .

ومن هنا انطلقت حركة وطنية ثورية وقومية مغايرة تماماً لذلك النمط من الحركات الماضية . . جديدة فى فهمها وفلسفتها للأمور ، أصيلة فى مواجهتها للمشاكل ، ثورية فى تحليلها للأحداث ، قواعدها جماهير الشعب الكادح المتطلع إلى الحياة العادلة الحرة الكريمة ، محتواها متطلبات الجماهير الاجتماعية الاشتراكية الثورية ، أهدافها وحدة عربية شعبية شاملة يحققها الشعب بنضاله الثورى الدائب لا بمراسيم توقع ولا بيانات تذاع .

إن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م فى مصر العربية كانت بداية التجسيد لذلك النوع المتجدد فى حركة التمرد الوطنى ، وخاضت منذ البداية كحركة وطنية ثورية أصيلة مغايرة لذلك النوع التقليدى ، صراعاً عنيفاً مع القوى الرجعية

البرجوازية ، والإقطاعيين المتحالفين مع الاستعمار ، الخاضعين لنفوذه ، لا على الصعيد الداخلي فى مصر ذاتها ، بل على الصعيد القومى الواسع أيضاً ، استطاعت بفضل ما تمتلكه من ثورية وإخلاص ودراية ووضوح . أن تحطم كل الأحلاف الاستعمارية ، وتشق طريقها منتصرة رغم الحصار الذى فرضته قوى الاستعمار عليها ، وأن تسير فى تحقيق أهداف الشعب القومية بخطى جادة وهادفة من خلال دعمها لحركة النضال الوطنى الثورى فى كل شبر من أرض الوطن العربى .

وهكذا ظلت الجمهورية العربية المتحدة هى القاعدة الأساسية للنضال الثورى العربى القائم على أسس وحدوية . . إن دور هذه الثورة فى حركة نضال شعبنا ودعمها بكل الإمكانيات اللازمة منذ البداية هو دور تاريخى عظيم يستحق التسجيل والتقدير .

إن الصراع الخفى تارة والظاهر تارة أخرى ، والضعيف أحياناً على المستوى الوطن العربى ككل ، سواء مقابل عملية الوحدة أو لمواجهة قضايا عربية كقضية فلسطين فى داخل جامعة الدول العربية وخارجها ؛ إن هذا الصراع ليس إلا مظهراً طبيعياً للتناقض الاجتماعى فى الوطن العربى .

إن شعار الوحدة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يسدل الستار على حقيقة هذا التناقض ، ولا يمكن أن يتجاهله ، ولذلك فإن الدراسة الكاملة لطبيعة القوى الاجتماعية المتحكمة فى كل قطر عربى والظروف الموضوعية التى يعيشها كل قطر بمفرده ، وتحديد ماهيتها تحديداً علمياً ، إن هذه الدراسة هى من أول المهمات التى تطرح نفسها أمام القوى الثورية العربية الهادفة إلى تحقيق الوحدة العربية .

وأمام متطلبات الوحدة العربية هذه فإن شعبنا الذى هو جزء لا يتجزأ من الشعب العربى فى الوطن العربى الكبير ، وإن ثورة شعبنا ضد الاستعمار البريطانى الغاشم وركائزه وعملائه المنطلقة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م ،

والتى هى جزء من الثورة العربية فى مشرق الوطن ومغربه ، وإن التجربة التى يخوضها شعبنا ويحمل السلاح ويقدم التضحيات الغالية من أجلها ، تجربة استطاعت أن تستوعب فى داخلها كل تجارب النضال الوطنى والقومى لتخرج بتجربة ذات مفاهيم ومقاييس وأسس لتستطيع بواسطتها أن تحدد علاقاتها ، لا على المستوى القومى فحسب بل على المستوى الدولى أيضاً .

وإن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، والتى هى التنظيم الثورى المعبر عن أمانى الشعب وأهدافه القومية ، والتى تؤمن بأن وحدة الشعب العربى ووحدة الوطن العربى هى حقيقة حتمية تفرضها عوامل تاريخية ومصيرية أساسية ، سوف تسير لتحقيق هذه المسئولية القومية على الأسس والمبادئ التالية :

١ — إن الأهداف المنصوص عليها مسبقاً على المستوى الوطنى ، سوف تكون عاملا مباشراً ومفهوماً يعكس نفسه على المستوى القومى ومتطلباته .

٢ — إن الوحدة العربية لم تعد شعارات يرددها كل من هب ودب ، بل هى مطلب حيوى للجماهير الكادحة المستقلة التى ظلت خاضعة للاستعمار والرجعية . وتحت ألوان شتى من الحكم الإقطاعى المستغل ، خلال تاريخها الطويل على مستوى الوطن العربى مشرقه ومغربه .

ولما كانت حركة الجماهير العربية فى أى قطر عربى لم يعد طابعها الغموض فى المفاهيم العامة ، أصبحت حركة ثورية ذات مفاهيم اجتماعية محددة وأسس اشتراكية ثورية .

فإن الوحدة العربية الاشتراكية التى تهدف إليها الجماهير العربية فى نضالها الطويل ، هى وحدة تجسد متطلبات الجماهير وتطلعاتها نحو حياة اشتراكية على أسس ثورية سليمة .

٣ — إن حركة الجماهير العربية الثورية التى هى حركة اشتراكية بالضرورة

من أجل الوحدة القومية ، يجب أن تنتهى أساساً من واقع التعدد فى العمل الثورى العربى .

إن هذا التعدد الذى هو ناتج عن تجزئة الأرض العربية من قبل الاستعمار والرجعية إذا ترك يدور فى فلك هذا الواقع المتناقض ، سوف يفجر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وراء هذا التناقض ، وسوف يعبر عن هذا التناقض باستمرار أو فى مواقف وفترات معينة .

ولهذا فإن الالتحام والتقارب الفكرى بين التنظيمات العربية الثورية المعبرة للنضال الثورى العربى تفرضه متطلبات الوحدة العربية الثورية ، وعليه فإن وحدة العمل العربى الثورى بما يحقق من وضوح فكرى ودراسة شاملة لكل متطلبات الوحدة العربية الثورية شىء أساسى للوحدة .

كذلك فإن على تحقيق الالتحام الجاد بين قوى العمل الوطنى الثورى فى الجنوب والخليج المناضلة ضد الوجود الاستعمارى وشركاته الاحتكارية المستغلة والتنسيق الفعلى بينهما ، أمر تفرضه متطلبات الثورة الشعبية لا على مستوى الجزيرة العربية فحسب ، بل على مستوى الوطن العربى بأسره .

٤ — وإلى جانب كون تحرير فلسطين ، واستعادة الأراضى العربية السليبة هو هدفاً أساسيًّا من أهداف حركة الثورة العربية الجماهيرية ، فإن نضال الجماهير العربية من أجل التخلص من أوضاعها الاجتماعية المستغلة ، والنضال من أجل الوحدة العربية يعنى فى حد ذاته مسحاً نهائيًّا للأوضاع التى سببت الهزيمة فى فلسطين ، وهو فى نفس الوقت يعطى القوة الإيجابية للشعب العربى للتخلص النهائى من عار الهزيمة فى فلسطين .

ولهذا فإن شعبنا بثورته ضد الاستعمار فى الجنوب ونضاله من أجل الوحدة ، يتحمل مسئوليته كاملة فى تحرير فلسطين ، واستعادة الأراضى العربية السليبة .

على المستوى الدولى :

إن الأهداف التى تعمل الثورة لتحقيقها على المستوى الوطنى ، يجب أن تكون بالضرورة الموجهة الحقيقية لجميع العلاقات الدولية والخارجية لشعبنا .

إن سياسة الحياد الإيجابى ، وعدم الانحياز ، التى أخذت تسلكها الشعوب المتخلفة التى قاست من ويلات الاستعمار ما يقاسيه شعبنا والسائرة فى تغيير أوضاعها الاجتماعية وبنائها من جديد ، هو السبيل الوحيد الذى يبعدها عن الخضوع لسياسة الحرب الباردة والصراع السياسى والاقتصادى بين المعسكرين الدوليين ، ولهذا فإن الثورة الشعبية المسلحة التى يخوضها شعبنا من أجل تغيير أوضاعه لا بد لها أن تنتهج من بعض الأهداف التى يسير عليها هذا الاتجاه ذاته ، إن دعم حركات التحرر الوطنى الثورية العالمية ضد الاستعمار والإمبريالية ، هى مهمة تاريخية تقع على كاهل كل ثورة شعبية تقدمية . إن ذلك هو من أهم العوامل المساعدة على تقلص النظم الاستعمارية المستغلة للشعوب .

إن القواعد العسكرية التى تنبع فى حقيقتها من أهداف السيطرة الاستعمارية الرأسمالية على الشعوب المتخلفة ، وإن الأحلاف والتكتلات الاستعمارية على مختلف المستويات العسكرية والاقتصادية والتى هى فى الأساس عملية تنسيق مصالح الدول الاستعمارية الناتج عن نمو وتعاظم حركة التحرير فى البلدان المتخلفة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن هذه القواعد العسكرية يجب محاربتها على مختلف المستويات ومختلف الوسائل ، لا لكونها موجهة لإضعاف كيان واستغلال الشعوب المتحررة والنامية ، لكن لكونها تهدد أيضاً السلام العالمى وتهدد فى الوقت نفسة سلامه البشرية بمجموعها .

* * *

هذه هى أهداف الثورة كما وردت فى الميثاق الوطنى للجبهة القومية لتحرير

جنوب اليمن المحتل ، حرصنا على نقلها حتى يمكن أن تتضح الصورة أمام القارئ ، قبل أن نطرح ملاحظاتنا التالية :

أولا : إن تحديد هذه الأهداف جاء واضحاً من الناحية السياسية والتى يمكن تلخيصها فى ثلاثة أهداف أساسية وهى :

١ — التحرر الكامل من الوجود الاستعمارى ، وتخليص الشعب من عوامل سيطرته العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وذلك بتصفية القواعد العسكرية ، وجلاء القوات البريطانية الاستعمارية عن أراضى الجنوب قاطبة بما فيها الجزر التابعة لها ، دون قيد أو شرط .

٢ — إسقاط الحكم السلاطينى الرجعى العميل ، والقضاء على المؤسسات الاستعمارية .

٣ — ضمان وحدة أراضى الجنوب وجزره بما فى ذلك جزر كوريا موريا وسقطره وميون ( بريم ) وكمران وغيرها ، انطلاقاً إلى تجسيد فعلى لوحدة التراب اليمنى ، ووصولا من ذلك كله إلى وحدة عربية شاملة .

ثانياً : تناولت الأهداف على المستوى الداخلى تحليلا عريضاً لطبيعة اقتصاديات المنطقة ، وفى هذا الصدد لنا عدة ملاحظات .

( ا ) إن التحليل الاقتصادى الذى ورد فى ميثاق الجبهة القومية رغم عدم وضوحه وعدم شموله لم يأت بجديد لتحديد طعبية المشكلات الاقتصادية وبلورتها بلورة إيضاحية ، وإنما جاء تحليلا فكرياً مجرداً عن الطبيعة العلمية الموضوعية ، وتحديد طبيعة تلك المشاكل ، وإيجاد المقترحات العلمية والعملية لحلها ، وتخلله أيضاً خلط بين الطبيعة الاقتصادية والطبيعة الاجتماعية . وهذا واضح من إدراج الناحية التعليمية ضمن المجالات الاقتصادية .

( ب ) فيما يتعلق بمشكلة الزراعة والوسائل المقترحة لحلها ، جاء هذا التحليل أيضاً غير متكامل وغير محدود ، رغم محاولة الميثاق طرح بعض الجوانب الاجتماعية لكيفية إعادة توزيع الأراضى الزراعية دون تحديد طريقة ذلك التوزيع أو طرق الإنتاج الزراعى ، وإعادة تنظيم الزراعة ، والإشارة إلى وسائل التغيير فى علاقات الإنتاج الزراعي وأسلوب تطوير الزراعة ، والوسائل التى تحقق أهداف الثورة لبناء مجتمع ما بعد الاستقلال ، ولنا عودة إلى ذلك فى مجال آخر، ولكن الذى نحب أن نسجله هنا أن الميثاق كان ينقصه تحديد المقترحات العلمية الواضحة لكيفية استصلاح الأراضى وخلافه ، بدلا من الخطوط العريضة التى قدمها ، والتى لا تعدو كونها عرضاً عابراً لا يقدم أى حل علمى لمشكلة الزراعة باعتبارها مشكلة أساسية وهامة من مشاكل فترة ما بعد الاستقلال .

( ج ) يقول ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة : إن الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى ، والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس ، وتفى ببرامجها دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسعاً ثورياً حاسماً [(١)].

وإذا قارنا ما ورد فى ميثاق الجبهة القومية مع ما ورد بميثاق الجمهورية العربية

---

( ١ ) يقول ميثاق الجمهورية العربية المتحدة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات المعدنية فى غالبيتها داخلة فى إطار الملكية العامة للشعب ، وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال ، فإن هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب ، وفى ظله ويجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائماً عن الاحتكارات ، وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها ، فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

المتحدة ، نجد أن ميثاق الجبهة القومية فيما يتعلق بمجال الصناعة لا يتجاوز الرص والسرد للمواد الأولية للصناعة ، دون أن يطرح أية خطة استراتيجية ، أو خطوات علمية للوسائل والحلول الملائمة لمثل هذه الأمور الهامة .

كذلك فهو لم يحدد بوضوح طبيعة المشاريع الخاصة بمجالات استثمار الثروة النفطية والمعدنية وخلافها ، وتجاهل تجاهلا فظيعاً للكثير من الجوانب الصناعية الهامة التي يمكن أن تكون مصدراً غنياً لرفع مستوى الدخل القومي وفتح أبواب واسعة للعمالة ، ولنا عودة إلى ذلك فيما بعد .

**( د ) فيما يتعلق بالناحية المالية :**

جاء هذا الموضوع الهام أيضاً غير واضح فى ميثاق الجبهة القومية ، بل غير محدد تحديداً علمياً ، علاوة على كونه غير ملم بطبيعة النظام المالى وخصائصه باعتباره جانباً مهماً من الجوانب التى يمكن أن تحدد برامجه وتوضح وضوحاً علمياً يحقق الغاية المطلوبة من حيث وضع الميزانية العامة بجانبها وهما ( الواردات والنفقات ) ، والبرامج المحققة لزيادة ودعم الميزانية العامة من حيث إيجاد نظام ضريبى نوعى على كل مصادر الدخل الفردى والجماعى ، بحيث لا تتحمل الطبقات الفقيرة زيادة العبء الضريبى ، وتحقيق العدالة فى توزيع هذا العبء بين المواطنين ، كذلك لم يحدد الميثاق أنواع الضرائب من حيث النوع ، وهل يؤخذ بمبدأ وحدة الميزانية باعتبارها الأسلوب الأسلم ، أم أن تعددها هو الأفضل .

كذلك لم يحدد السياسة العامة من ناحية المصروفات ، وهل يمكن أن تسلك مبدأ التقشف الذى يهدف إلى توفير أقصى ما يمكن من الموارد المالية لأغراض التنمية ، وتحديد الخطوات العملية لذلك ، ولم يوضح أيضاً ضرورة إنشاء نظام نقدى ومصرفى يحقق تنمية اقتصادية سريعة ، وتحديد الأولويات المتعلقة بالاستثمار . . . . إلى آخره ، ثم علاقة هذه الأولويات بالمعونات والقروض ،

والاستثمارات الأجنبية، ولم يوضح أيضاً ميثاق الجبهة أساليب ومبادئ عملية التنمية الاقتصادية من حيث الادخار والاستهلاك ، وهما أمران ضروريان فى عملية التنمية الاقتصادية[١] .

**( هـ ) من الناحية التجارية :**

بالرغم من محاكاة ميثاق الجبهة القومية لميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة ؛ فقدكان الغموض يخيم على ميثاق الجبهة القومية فيما يتعلق بالناحية التجارية فى معرض تحليلها :

لقد جاء فيه « إن الأرباح الهائلة التى تجنيها تلك العناصر الأجنبية من عملية التجارة ، وخاصة فى ميدان الاستيراد هى ثروة وطنية نقدية يجب المحافظة عليها داخل المنطقة ذاتها ، إن هذا لن يتم إلا بتدخل الثورة فى تنظيم التجارة . وحصرها ضمن إطار وطنى » .

وحدد فى النهاية خطاً عريضاً فقط من حيث تنظيم التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية ، استيرادية أو تصديرية .

وهذا بالطبع غير كاف عملياً لبلورة طبيعة هذا المجال وآفاقه على المستوى الداخلى والخارجى رغم ما ذكره ميثاق الجبهة المحدد من أن يكون تنظيم التجارة خارجية وداخلية خاضعاً للرقابة الشعبية .

وبالمقارنة مع ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة سوف يتضح غموض ميثاق الجبهة جلياً عند النظر فيما جاء فى مجال التجارة[٢] .

---

( ١ ) راجع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة حيث يقول فى هذا الصدد: «يجب أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة ، فإن المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المغامرة ، كذلك فإن شركات التأمين لا بد أن تكون فى نفس إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها » .

( ٢ ) يقول ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة فى هذا الصدد :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فإن تجارة =

كذلك فإن ميثاق الجبهة القومية جاء ناقصاً من بعض الجوانب الهامة من جوانب الإنتاج عموماً، فلم يحدد السياسة العامة فى المجال العقارى من حيث ملكية الأرض الزراعية وملكية المبانى وأنواع الملكية عموماً وتحديد سياسة عامة لها، وهذا وخلافه يؤكد حقيقة هامة، وهى أن الميثاق لم يحظ بالدراسة العلمية الدقيقة بقدر ما جاء مجموعة من الأفكار التحليلية الفكرية والسياسية، وهو على أى حال محاولة لا نقلل من أهميتها وإيجابيتها .

ثالثاً : أما فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية التى وردت فى ميثاق الجبهة القومية، فهى لا تعدو فى رأيى سوى خلط غامض بين الظواهر الاقتصادية ومظاهر قاصرة من المشكلة الاجتماعية العامة ، وهذا الخلط جاء نتيجة طبيعية وتحصيل حاصل للبحث التحليلى الفكرى والسياسى غير المدعم بالأسلوب العلمى الدقيق ، وسوف أتعرض فيما بعد لهذا المجال تفصيلا ، ولكن لا يفوتنى هنا أن أذكر أن ميثاق الجبهة القومية لم يتصور بوضوح طبيعة المشكلة الاجتماعية التى ستواجه الثورة أو حكومة الثورة عشية الاستقلال وصبيحة الفترة الانتقالية فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وهى مشكلة ذات شئون وشجون .

- مشكلة القبائل: بذورها وعمقها وخطورتها . الحلول المقترحة للتصدى لها من داخل البنية الاجتماعية نفسها .

---

= الاستيراد يجب أن تكون فى إطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات ، وفى هذا المجال فإن القطاع العام لا بد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات ، منعاً لاحتمالات التلاعب ، وإذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فإن القطاع العام لا بد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولا بد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانية القادمة ، وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل ، منعاً للاحتكار وليفسح مجالا واسعاً فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوماً بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال .

- البطالة باعتبارها مشكلة تقابل أكثر من ٧٠ ألف عامل سيصبحون عبئاً كبيراً على الثورة .
- التخلف العلمى الذى فرضه الاستعمار — طبيعته، مظاهره محاولة، رسم خطة لإيجاد ثورة تعليمية على كافة المستويات .
- مشكلة الجاليات الأجنبية — طبيعتها — مظاهرها ارتباطاتها — كيفية الحلول العلمية للتصدى لها باعتبارهم يشكلون كثرة محلية لا يمكن تحطيمها أو تركها لتحصيل حاصل .
- مشكلة الخدمات الطبية — وطبيعتها — مظاهرها — المشاكل المترتبة عليها — الدراسات العلمية والبرامج العملية للتصدى لحلها .
- مشكلة الإسكان والتعمير — طبيعتها — مظاهرها الوضعية التى يعيش عليها السكان، ونوعية المقترحات والحلول العلمية للتصدى لها .
- مشكلة الفوارق الواسعة بين المدينة والريف — طبيعتها — ومظاهرها، والحلول العلمية المقترحة للتصدى لها .
- مشكلة النقل والمواصلات وربط المدن بالقرى بعضها ببعض — طبيعتها، مظاهرها — كيفية تحديد الحلول العلمية والعملية للتصدى لها .
- مشاكل الخدمات العامة الأخرى — طبيعتها — مظاهرها، كيفية تحديد الحلول العلمية المقترحة لها أيضاً .
- مشكلة المرأة باعتبارها من المشاكل الهامة — طبيعتها — مظاهرها، الحلول المقترحة لها .

وغير ذلك من مشاكل التخلف الاجتماعى العام الذى نعتقد أنه يشكل أهمية كبرى .

كل هذه القضايا وإن أشير إلى بعضها فى ميثاق الجبهة إلا أن الدقة لم تراع تماماً فى تحليلها وإبرازها بشكل علمى دقيق يمكن أن يقدم جديداً ويرسم حلولا واضحة لها .

## رابعاً : المشكلة العسكرية :

لم يحدد ميثاق الجبهة القومية بوضوح المشكلة العسكرية التى ستواجه الثورة ، ووضع الوسائل العملية والعلمية لمواجهة حلها ، وهى مشكلة ترتبط علمياً بالمشكلة الاجتماعية ولا تنفصل عنها إذا ما علمنا أن تكوين الجيش الشعبى جيش التحرير والجيش النظامى ( جيش الجنوب العربى ) ينتمى إلى نفس البنية الاجتماعية القبلية ويرتبط بها ، علاوة على أن المشكلة لها جوانبها المتعددة ، من حيث وسائل تعزيز وبناء القوات المسلحة وتجهيزها وتوسيع تشكيلاتها وتحديد أنظمتها لتكون عاملا مهماً من عوامل حماية الثورة الشعبية والحفاظ عليها ، وبالتالى إيجاد الصيغة لضمان ولاء القوات المسلحة للثورة قبل أن يكون ولاؤها لأى انتماء آخر .

## خامساً :

أما على المستوى القومى والدولى ، فبقدر ما حاول الميثاق تحديد طبيعة المنطلقات القومية والدولية وعلاقات المنطقة الخارجية ، إلا أنه لم يحددها تحديداً واضحاً بقدر ما رسم مفاهيم فكرية عامة وخطوطاً عريضة تكاد لا تفى بالهدف والطبيعة التى يمكن أن ترسم سياسة قومية ودولية متبلورة ومتكاملة .

ولنا عودة إلى ذلك عند تناولنا للسياسة المقترحة التى يمكن اتباعها فى فترة ما بعد الاستقلال .

وبعد . .

فهذه محاولة لتصنيف وتحليل التجربة النضالية للجبهة القومية من الناحية السياسية ، بقى الآن أن نتناول بتركيز وإيجاز الجانب الآخر من التجربة ، وهو الناحية العسكرية ، ومرة أخرى أقول إن هذا التحليل لا أقصد به التهوين من قيمة التجربة النضالية التى خاضتها الجبهة القومية ، بقدر ما هى محاولة لإبراز

طبيعة التجربة ، وتحليلها من وجهة نظر محايدة ومجردة ، تقديساً للحقيقة وإنصافاً للتاريخ فقط .

إن النقد والنقد البناء من الضمانات الضرورية لسلامة العمل الوطنى ، وأية محاولة لإخفاء الحقيقة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول إلى التقدم[١] .

* * *

ونحن بصدد الانتهاء من إعداد فصول هذه الدراسة ، نشر فى مجلة روز اليوسف فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٦٨ حديثاً أجراه مصطفى الحسينى المحرر السياسى بالمجلة ، مع عبد الفتاح إسماعيل وزير الثقافة والإرشاد القومى فى جمهورية اليمن الجنوبية ، ننشره فيما يلى للتدليل على صحة ما أسلفنا ذكره :

« عندما استلمنا السلطة أحسسنا أننا تائهون . . كان استلامنا السلطة مفاجأة لم نعد أنفسنا لها . . . وهى حقيقة لا يجوز أن ننكرها . .

« لم تكن أزمتنا أزمة كادر فقط ، وإنما أزمة برنامج أيضاً . . كان كل ما عندنا ميثاق الجبهة القومية الذى تم إقراره عام ١٩٦٤ . . والميثاق نفسه يحتاج إلى إعادة تفكير ، الميثاق عبارة عن مجموعة من المنطلقات النظرية ، وبرنامج عمل لمرحلة ما قبل الاستقلال . . البرنامج حققناه . . المنطلقات النظرية ، هل تبقى كما هى ؟ هل تحتاج إلى مزيد من التحديد ؟ هل تحتاج إلى مزيد من الإيضاح ؟ مثلا . فى ملاحظاتكم التى أبديتموها لنا — كصحفيين — أن بين شباب الجبهة القومية اتجاهات عديدة . من اتجاهات قومية ثورية يسارية واضحة الطابع القومى . إلى اتجاهات إسلامية فى بعض المواقع . إلى اتجاهات ماركسية صينية فى مواقع أخرى ، إلى اتجاهات شديدة التأثر بالثورية الواقعية

---

(١) راجع ميثاق العمل الوطنى للجمهورية العربية المتحدة .

– نموذج كوبا – فى مواقع غيرها . . . وهذه طبعاً ظاهرة صحيحة من ناحية ، لكنها ظاهرة سلبية من ناحية أخرى . . صحية لأنها تعكس نوعاً من حيوية الفكر فى التنظيم . . وهى حيوية يبررها واقعه من ناحية . . فالواقع أن التنظيم كان يعانى – نظرياً – من نواقص عديدة : عمومية الميثاق ، ضعف ارتباط القواعد بالقيادات فى بعض المناطق . . كان مهيأ لتأثيرات ورياح خارجية فى بعض المناطق ، والمهم أن نقول إنها تأثيرات ورياح خارجية وليست أجنبية ، وبمعنى أنها ناتجة عن انفتاح بعض المناطق على العالم ، وعن ارتداد هجرات وطنية جديدة من الخارج إلى الوطن . . وتبقى هذه الظاهرة صحية طالما بقيت فى نطاق الصراع الفكرى داخل التنظيم ، أما أن تعكس نفسها كتعبير خارجى من بعض أفراد التنظيم أو مجموعاته الإقليمية فهذا هو جانبها السلبى ، والذى ليس له سوى معنى واحد : هو ضعف الوحدة الفكرية للتنظيم . وهذه الظاهرة ترتبط بظاهرة أخرى . تتمثل فى نوع من ضعف الارتباط التنظيمى الداخلى . . نظراً لظروف العمل قبل الاستقلال كانت بعض المناطق ضعيفة الاتصال بالقيادة العامة . فكانت تعتمد تماماً على تقديراتها ومبادراتها الخاصة . . بعد الاستقلال حلت مشكلة الاتصال لكن بقيت (عادة) الاستقلال بالتقدير والمبادرة . . فأهم ما يواجه التنظيم من مسئوليات الآن هو صياغة وحدته الفكرية والتنظيمية على أسس متينة وصحيحة » .

## ثانياً : الجانب العسكرى

كما أسلفنا فى بداية الحديث حول انطلاق الثورة المسلحة . إن الثورة لم تكن لها من البداية استراتيجية عسكرية محددة ، بل كانت الظروف هى التى لعبت دورها فى قيام تلك الثورة وصمودها أمام القوات البريطانية التى انطلقت من قواعدها العسكرية ( البرية والجوية ) لتأديب القبائل التى أطلق عليها الاستعماريون ( القبائل المتمردة ) أو ( العصاة الخارجون على القانون ) . ولكن

إيمان المناضلين كان أقوى من قوات بريطانيا ، وأقوى من الظروف الصعبة ، بل إن الظروف نفسها كانت عاملا مساعداً لاستمرار المقاومة الشعبية المسلحة التى انطلقت من جبال ردفان ، وهنا نسجل أنه منذ الطلقة الأولى التى فجرت الثورة فى جبال ردفان فى الرابع عشر من أكتوبر ، واستشهاد المناضل البطل ( الشيخ راجح بن غالب لبوزه ) ، كانت الجماهير المناضلة فى الجنوب مهيأة وجدانيًّا لإعلان ساعة الصفر إيذاناً ببدء الثورة المسلحة من ردفان .

وكما ذكرنا سلفاً ، فإن نبأ الثورة المسلحة كان مفاجئاً لقيادة الجبهة القومية ، ولكن قيادة الجبهة القومية أو على وجه التحديد حركة القوميين العرب بادرت عمليًّا فى بيان لها بإعلان تفجر الثورة المسلحة فى ردفان بقيادة الجبهة القومية، وتبنيها فعليًّا ، وعملت على دعمها من اللحظات الأولى ومساندتها .

وهنا كان الشعب قد أعلن عن إرادته فى تأييد الثورة المسلحة والالتفاف من حولها ، وأصبحت بذلك جبهة ردفان الجبهة الطليعية التى منها انطلقت الثورة لكى تشمل بعد ذلك مناطق الجنوب بأسره. وبذلك نستطيع أن نقول ونحدد بوضوح إن العمل العسكرى بعد تعزيزه ودعمه فى منطقة ردفان ، تحول فعلا من مرحلة المفاجأة السابقة إلى مرحلة العمل العسكرى المنظم المسنود بالحد الأدنى من الاستراتيجية المحدودة، وظلت جبهة ردفان تواصل المقاومة الشعبية المسلحة ضد القواعد العسكرية فترة كبيرة من الزمن حاول فيها الاستعمار فعلا تكثيف وتعزيز قواته ، مما أدى إلى النتائج التى أسلفناها فى بداية قصة الثورة .

وهنا كان لابد من تخفيف العبء على هذه الجبهة، فعملت الجبهة القومية على فتح جبهات جديدة فى كل من المنطقة الوسطى ( دثينة والعوادل والفضلى والضالع والحواشب ) علاوة على عمليات الفدائيين المركزة فى عدن المستعمرة ، وبهذا كانت الثورة قد شملت فى عامها الأول خمس جبهات رئيسية كانت منطلقاً لتفتيت قوة العدو وإرهاق نفسيته ، وخاصة عمليات الفدائيين المركزة فى عدن المدينة ، مما دفع الاستعمار أن يعترف بتأثير الثورة على مصالحه ومؤسساته ،

وعلى معنويات قواته العسكرية ، ولم يمر عام على تفجر الثورة المسلحة إلا وقد تكامل للثورة جانب كبير من التنظيم والشمول والاستراتيجية . وفى بداية العام الثانى استطاعت الجبهة القومية أن توسع جبهات القتال بحيث امتدت فعلا إلى الصبيحة بسلطنة لحج وحالمين والشعيب باعتبارهم جبهة واحدة ثم بيحان ، وبذلك أصبح لدى الثورة ثمان جبهات قتال فى نهاية عامها الأول وبداية عامها الثانى لجزء من مخطط استراتيجى لشمول المعركة واتساعها إلى كل أجزاء الجنوب .

ولقد أعطت الجبهة القومية بذلك مثلاحيوياً رائعاً لقدرتها على مفاجأة العدو ومشاغبته ، علاوة على ما تعطيه من صورة واقعية لسيطرتها المحكمة على الساحة وتسييرها للمعركة على ما ترسمه لها من تخطيط وتنظيم وشمول .

ولم يأت الشهر الأول من عام ١٩٦٥ إلا وقد كان للجبهة القومية ١١ جبهة قتال بما فيها الواحدى ويافع وبعض الوجود المحدود فى منطقه العوالق . وبذلك تكون الثورة قد شملت معظم أجزاء الجنوب باستثناء حضرموت ، ولقد استطاعت الثورة فعلا من خلال التركيز على وسائل حرب العصابات أن تحقق انتصارات سريعة على العدو وتحبط جميع مشاريعه ومخططاته ، واتخذ الفدائيون فى عدن أسلوب حرب العصابات الذى كان يهز بالفعل وجود بريطانيا ويقلق أمنها ويرهب قواتها وركائزها . واستطاع فدائيو الجبهة القومية فى عدن بالذات بإجراء عمليات فدائية أعجبت بها شعوب العالم ، أن يرغموا السلطات الاستعمارية على الاعتراف بتأثير الثورة المسلحة ، وأعلنت حالة الطوارئ فى عدن أكثر من مرة ، مع وصف الجبهة القومية بأنها ( منظمة إرهابية ) ، ولم يعط الفدائيون بانتهاجهم أسلوب حرب العصابات أية فرصة للمستعمر لكى يسيطر على الأمن فى المنطقة ، أو يحقق فيها الاستقرار ، وهذا أعطى أسلوب حرب العصابات أهمية خاصة للتفوق على العدو وقهر معنوياته ، ونظراً لأهمية تجربة حرب العصابات فى تاريخ النضال الوطنى لشعب الجنوب نرى من الأهمية بمكان الوقوف قليلا لنتابع الحديث حولها .

## حرب العصابات والتجربة الثورية فى الجنوب

من خلال التجارب اليومية والمعارك الثورية التى خاضها فدائيو الثورة على ساحات النضال فى الجنوب ضد قوات الاحتلال البريطانى ومؤسساته الاحتكارية ومنشآته الاستعمارية . من خلال تلك التجارب والمعارك الضارية ، برزت بطولات نادرة ، ونماذج حية لنوعية المناضل الفدائى ، الذى يحرك الأحداث هناك ، ويصنع التاريخ ، وصولا إلى ما يريد الشعب. ولعل تلك البطولات التى سنتحدث عنها ظواهر ثورية جديدة وجادة تستحق الوقوف أمام معانيها والتسجيل الجاد لنتائجها ومؤثراتها :

● لقد تميزت معركة التحرير فى الجنوب المحتل بأسلوب بارز وهام من أساليب النضال الثورى اتصفت به واتسمت بطابعه . ذلك الأسلوب هو الأسلوب المعروف بحرب العصابات. وحرب العصابات هذه تعتبر من أطوار الحروب التقليدية العادية ، وهى وإن كانت تخضع فى أحكامها لقوانين تلك الحرب ، إلا أن لها طابعاً خاصاً تتميز به ، واستراتيجية وقوانين غير عادية تتصف بها ، ومن هذا القبيل الفرق الكبير من حيث الكم والكيف بين قوات الاستعمار وقوات الفدائيين . هذا من جهة ومن جهة ثانية ، فالفدائيون فى حرب العصابات يحددون الأهداف والوسائل المؤدية لتحقيقها سلفاً ، ويحللون وسائل العدو وقواه وسلوكه العام، ويمارسون التكتيك الذى يعتبر متمماً للاستراتيجية، ويجعلون من وسائلهم التكتيكية ما هو أكثر قابلية للتحول والتكيف مع كل ظرف من ظروف المعركة وتطورها ، ذلك لأن الحركة هى الصفة الأساسية المميزة لحرب العصابات

---

( ١ ) راجع أحاديث الأستاذ عوض العرشانى ( حرب العصابات فى جنوب اليمن ) أذيعت من صوت العرب عام ١٩٦٥ أرشيف الإذاعة . وعوض العرشانى ( ٢٨ عاماً. ليسانس حقوق ) مستقل الاتجاه من حيث الانتماء الطبقى ينتمى إلى أسرة كادحة من الطبقات المسحوقة فى الجنوب . عاش تجربة نضالية تعد نموذجاً للشباب المناضل . شارك فى الأحداث الثورية التى شهدتها المنطقة كجندى مجهول ، ولعب =

● إن الفدائيين فى هذه الحرب بحكم كونهم من أبناء البلد المحتل يكونون بحكم صفتهم هذه وطابعهم الثورى على وعى كامل بطبيعة الأرض التى يناضلون فيها ، وعلى فهم كبير بتركيبها الاجتماعى والبشرى ، فعلاقتهم بالشعب الكبير الذى يكونون جزءاً منه علاقة تتسم بالثقة والتعاون والتضحية ثقة المناضل الفدائى بالشعب وثقة الشعب بالفدائى البطل .

● لذا فإن حرب العصابات على هذا المعنى ، تشكل أهمية خاصة من حيث كونها معركة الشعب كله من أجل تحقيق حريته وعزته وكرامته ، وهى تختلف بطبيعة غايتها ووسيلتها عن حرب العصابات التى يقودها قطاعو الطرق ومحترفو الارتزاق .

● وإذا كانت التجارب الثورية التى سبقت الجنوب فى هذا النوع من الحرب قد أثبتت أن الريف هو المكان الصالح لخوض حرب العصابات ، وأن الفلاحين هم القوة الاجتماعية الثورية الأساسية التى عندها القبول والاستعداد للقيام بهذا النوع من النضال ، فإن تجربة الثورة فى الجنوب المحتل أثبتت عملياً أن العمال والمثقفين الثوريين داخل المدن إلى جانب القبائل فى الجبل يلعبون دوراً أساسياً فى هذه المعركة ذات الاستراتيجية غير العادية .

---

=دوراً بارزاً فى مكافحة الأوضاع الشاذة . شارك فى انتفاضة يافع عام ١٩٥٨ ، ولعب دوراً رئيسياً كحلقة اتصال بين الثوار وبين وسائل الإعلام فى الجنوب . وعند ما اكتشفت السلطات العميلة اتصاله بالثوار حاولت اعتقاله ، ولكنه التحق بالثوار فى جبال يافع حيث ظلت الطائرات البريطانية تقصف تجمعاتهم ستة شهور كاملة . غادر يافع فى مهمة إلى اليمن ولكنه تعرض لمضايقات من الحكم الإمامى البائد . قرر بعدها السفر إلى القاهرة . انضم إلى حركة القوميين العرب عام ١٩٥٩ ، وتولى مسئوليات إعلامية فى الجبهة القومية ، وبرز فى القاعدة الطلابية . سببت له صراحته كثيراً من المضايقات مع قيادات الحركة مما جعلها تدبر فصله بمبررات واهية . وعند ما جاء الدمج بين الجبهتين كان قد ضاق من الأساليب الحزبية المزدوجة التى تمارسها قيادة الجبهة ، فالتحق بجبهة التحرير ووكلت إليه مسئولية الشئون الإعلامية والطلابية فى الجبهة . لعب دوراً أساسياً من خلال نشاطه الفكرى فى الإذاعة والصحف حتى اللحظات الأخيرة من انتصار الثورة .

إذن ، فما هى النماذج الحية والصور البطولية التى قدمتها تجربة الجنوب الثورية ، وانفردت بها عن التجارب الثورية التى سبقتها فى النضال ؟

وما ارتباط تلك التجربة باستراتيجية حرب العصابات العامة من حيث غايتها ووسيلتها ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تستحق الوقوف طويلا أمامها ، لأن النماذج الحية التى تفرزها تجربة الجنوب النضالية رغم قصرها وقلة الإمكانيات فيها ، كثيرة ومتنوعة ، والصور البطولية النادرة االتى صنعتها اليوم معركة التحرير فى الجنوب مثيرة وعميقة .

وفى محاولة للإجابة عن السؤال المطروح ، سنقدم النماذج التالية من بطولات الفدائيين داخل المدينة وعلى قمم الجبال ، مستهدفين منها إجمالا تقديم جزء من صور البطولة والتضحية حول المعركة وحول أولئك الفدائيين الذين خاضوا معركة الحرية بقلوب شجاعة وصابرة لا تعرف غير شعار النصر أو الموت .

● إن مدينة عدن ظلت تتحدث عن بطولات الفدائيين وتفخر بها وسنبدأ رحلتنا هنا بقصة أحد الفدائيين التى تبدو وكأنها أسطورية تتحدث عنها مدينة عدن وقرى الجنوب بكل اعتزاز وفخر ، قصة المناضل البطل الفدائى « عبد الله محفوظ »[1] عامل من عمال القاعدة الحربية البريطانية ، وعضو فى تنظيم الجبهة القومية . تبدأ قصة البطل حين كلف بنسف معسكر داخل القاعدة ( سيد سرلاين ) ، ومكث الفدائى البطل بعد دراسة للموقع يجهز وسائل النسف قطعة قطعة خلال أسبوع كامل ، وفى الموعد المحدد ضبط بساعة الجهاز ، وفى أثناء خروجه فتح الباب فجأة والجهاز بيده فانفجر الجهاز قبل أن تتم العملية ،

---

(١) كان « عبد الله محفوظ » أحد الفدائيين البارزين فى الجبهة القومية ، وقد شارك مشاركة فعلية فى أخطر العمليات العسكرية التى تمت فى القاعدة البريطانية بعدن وفى بعض العمليات الأخرى . وقد حدد موقفه من الجبهة القومية فى ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ م حين اندمجت الجبهة القومية مع منظمة التحرير ، وهو الآن عضو فى جبهة التحرير التى نتجت عن الاندماج .

مما أدى إلى بتر أصابعه الثلاثة الوسطى ، وجرح راحة يده ؛ فتجمع الجنود والضباط فى القاعدة ، وفى محل الحادث أخذ الفدائى إلى المستشفى بين حراسة مشددة وشك فى أمره ، وحقق البريطانيون مع الفدائى ، ولكنه أنكر علمه بالحادث متظاهراً بأن وجوده كان صدفة ، وأنه حين عثر على الجهاز فى مكانه أخذه دون أن يعرف عنه شيئاً فانفجر بيده . وفى المستشفى العسكرى كان الحارس الإنجليزى الذى كلف بحراسته يبدو حذراً دائماً لكن الفدائى استطاع بعد يومين من وجوده فى المستشفى أن يقتل الحارس الإنجليزى رغم جراحه وينزل إلى الشارع ، وركب أتوبيساً عامًّا إلى منطقة ما ، ومنها استقل سيارة خاصة إلى شمال اليمن ، وبعد عشرين دقيقة أعلن نبأ قتل الحارس الإنجليزى وهروب البطل ، وفتش المستشفى تفتيشاً دقيقاً ، وحوصر من كل جانب على أساس أن الرجل داخل تلك المنطقة ، وفى نفس الوقت أعلنت السلطات الاستعمارية البريطانية النبأ على مستوى واسع ، وألصقت صور البطل فى عدن حتى حدود لحج ، وأعلنت عن جائزة لمن يقبض عليه . ومن مكان ما فى الجنوب وصل الفدائى البطل عبد الله محفوظ إلى الشمال المستقل ، ومنها وصل إلى القاهرة حيث عولج [1] وكله تحفز وثورة وعناد وإصرار على مواصلة النضال حتى النصر ، وها هى صورة جديدة ومقابلة للمقاتل الفدائى فى الجبل والقرية ونوعية المناضل هناك وأساليبه الثورية المرتبطة بتكتيكها واستراتيجيتها بحرب العصابات من حيث الصفة الهامة التى تميز تلك الحرب ، وهى العمل فى الليل والتى تسمح بالتقدم إلى أقرب ما يمكن من معسكرات العدو ومهاجمتها ، وصفة المفاجأة فى الهجوم التى تتيح للمناضل الثورى فى الجبل تفوقاً عظيماً بإنزال الخسائر الفادحة بالعدو دون مقابل فى صفوف المناضلين .

من هناك . . . من على جبال الضالع حيث تنتشر معسكرات الاحتلال البريطانى ، وحيث توجد قاعدة الضالع العسكرية المتفرعة عن القاعدة البريطانية الرئيسية فى عدن ، خاض جيش التحرير معارك انتحارية تشمل بطولات

---

(١) كان ذلك عام ١٩٦٥ م .

المناضلين هناك بالدم ، وتقدم تلك المعارك الدليل الفعلى على نوعية المناضل وصلابته وتضحيته وإيمانه وفدائيته ، ومن هناك من داخل المعركة المقدسة التى خاضتها طلائع الثورة نقدم قصة المناضل البطل « على عنتر »[١] من قادة التحرير فى منطقة الضالع ، وهو من أبناء منطقة الضالع المعروفين بشجاعتهم النادرة وإقدامهم الجرىء على الجنود فى المعسكرات البريطانية ، وكان اسم على عنتر يثير فى نفوس الجنود البريطانيين الخوف والرعب .

وقد رصد الإنجليز مبالغ ضخمة من أجل رأسه أو القبض عليه أسيراً ، وباءت محاولاتهم اليائسة بالفشل الذريع .

قاد البطل على عنتر معارك خطيرة ضد قوات الاستعمار فى « جبل جحاف » حيث تعسكر هناك قوات الاحتلال البريطانى ، وكان يفاجئهم كل ليلة من مكان جديد يختلف عن المكان الذى هاجمهم منه من قبل ، وخاض البطل المناضل معركة ( معسكر حياز ) أكبر المعسكرات البريطانية هناك بخطة عسكرية نادرة وناجحة ، ويهمنا أن نذكر هنا مجملها باختصار شديد .

كانت الخطة ترتكز على تقسيم قوات جيش التحرير إلى ثلاث مجموعات رئيسية على رأس كل منها بطل من أبطال جيش التحرير . وكانت مهمة المجموعة الأولى استخدام مدافع البلانسيد والرشاشات ، بينما كانت مهمة المجموعة الثانية ضرب المعسكر بمدافع الهاون كجزء هام من الخطة ، لتغطية هجوم المجموعة الثالثة التى كانت مهمتها التقدم صوب المعسكر إلى أقرب مسافة منه ، والهجوم على قواته بالبنادق والرشاشات ، ومن مكان ما فوق جبال الضالع تحرك البطل المناضل على عنتر متقدماً مجموعاته الثلاث ، واختار خمسة من رفاقه الأبطال للقيام بدورة استكشافية لتمهيد الطريق أمام قوات جبهة التحرير فى تقدمها نحو

---

( ١ ) « على عنتر » أحد القادة العسكريين فى منطقة الضالع وعضو الجبهة القومية وأحد الأشخاص المنتمين إلى حركة القوميين العرب . وقد كان من الأشخاص الذين عارضوا دمج الجبهة القومية من جبهة التحرير تأييداً للموقف المعارض لهذا الدمج ، وسنتناول هذه الناحية فيما بعد .

الهدف ، وكان ثلاثة من رفاقه الخمسة يحملون البنادق والمدافع الرشاشة الخفيفة ، بينما هو يحمل ورفيق معه قنابل يدوية لا تتجاوز العشرة — أمر حاملى البندقيات والرشاشات الثلاثة أن يتخلفوا لحمايتهم من الخلف على مسافة بعيدة تحت سفح الجبل ، وتقدم البطل على عنتر ورفيقه وسط منطقة سهلية ، على الجانب المقابل منها هضبة مرتفعة كانت دورية بريطانية تكمن من خلفها ، وقبل أن يصل وزميله إلى هذه الهضبة فاجأته الدورية البريطانية بطلقات الرصاص فامتد وزميله زاحفين على الأرض حتى وصل إلى الجانب المقابل من الهضبة على مقربة من مكان الكمين البريطانى ، وعلى مسافة أمتار قليلة انهال البطل على عنتر ورفيقه المناضل على الجنود البريطانيين بالقنابل التى كانوا يحملونها ، وبدون حساب وتقدير انتهى ما لديهما من القنابل ، فاستخدما الحجارة يرميان بها ما تبقى من الجنود البريطانيين ، الذين كانوا يعتقدون من شدة الرعب والهلع الذى سيطر على نفوسهم ، أن الحجارة التى تتساقط عليهم قنابل لم تنفجر ، فانسحبوا من الكمين مذعورين تاركين وراءهم عدداً من الجرحى وكمية كبيرة من الأسلحة والعتاد . وبعد تصفية الكمين تقدمت مجموعات قوات جيش التحرير الثلاث حتى وصلت إلى الهدف المحدد للخطة . وفى تلك اللحظة انطلقت الرصاصة الأولى وهى الإشارة المتفق عليها وتحول بعدها معسكر حياز البريطانى إلى لهب وجحيم .

* * *

وإذا كانت التجارب الثورية فى حرب العصابات التى مارسها المناضلون والفدائيون الذين خاضوا معارك التحرر والتخلص من الاستعمار ، قد أكدت أن المرأة تلعب دوراً مساعداً فائق الأهمية فى تطور العمل الثورى ، من حيث قيامها بمهمة المواصلات بحرية أكثر من الرجل ، ومن حيث إنها أقل منه إثارة للنظر ، علاوة على أنها تبعث فى جندى العدو خوفاً أقل مما يبعثه الرجل .

وإذا كانت تلك التجارب الثورية أثبتت حقيقة ثورية مفادها أن جندى

العدو يقترف فى الغالب أعمال الفظائع تحت تأثير الخوف أو بالتصور بأنه سيكون هو شخصياً هدفاً للهجوم، وإذا كانت كذلك ، قد قررت أن المرأة المناضلة تستطيع أن تقوم بالاتصالات بين القوات المتباعدة ، وتحمل الرسائل إلى أقصى الخطوط فى المعركة بين القوات المناضلة نفسها ، بل إلى أقصى أنحاء البلاد بين قوات التحرير المقاتلة وبين التنظيمات الداخلية والخارجية ، وكذلك نقل الأشياء التى يخف حملها وتعظم قيمتها ، ومن ذلك الذخيرة فى أحزمة خاصة ترتديها تحت قميصها ، وكذلك إذا كانت تلك التجارب قد أثبتت بصفة عامة أن المرأة المناضلة تلعب دوراً هاماً فى الشئون التعليمية والطبية بوصفها ممرضة أو طبيبة ، فإن التجربة الثورية فى الجنوب قد تميزت بظاهرة هامة وفريدة من نوعها بالقياس إلى تجارب الآخرين ، تلك هى قيام المرأة المناضلة فى الجنوب بدور أساسى فى معركة التحرير المقدسة ، ومجابهة قوات الاستعمار وجهاً لوجه خروجاً فريداً نادراً عن الحقائق النظرية الثابتة فى حرب العصابات .

فعلى صعيد المعركة فى الجنوب ، أفرزت التجربة الثورية هناك نماذج حية وصورة بطولية نادرة سيتحدث عنها التاريخ طويلا ، مسجلا للمرأة المناضلة فى الجنوب صفحات بيضاء تثبت شجاعة المرأة فى الجنوب وهى تقاتل جنباً إلى جنب مع المقاتل الثورى هناك .

إن التجربة الثورية فى الجنوب أثبتت أن المرأة المناضلة فى الجنوب أقدر على الإبداع فى حرب التحرير وأطول نفساً على ممارسة النضال إلى مداه ، وأصلب إرادة على خوض المعركة الفاصلة إلى نهاية الشوط ، لتقدم النموذج الحى للدور البطولى الكبير الذى تلعبه المرأة المناضلة فوق أرض الجنوب . . . ومن خلال المعارك التى خاضتها المناضلات الفدائيات فى المدينة وفى الجبل، هناك قدرة صارمة من الواقع ننقلها لجماهير الأمة العربية بأمانة الرسالة الثورية التى يتصدى المناضلون لحمل مسئوليتها ، صورة ننقلها من المكان الذى شهد أول رصاصة انطلقت تعلن تفجير الثورة المسلحة فوق أرض الجنوب .

من جبال ردفان نقدم قصة المناضلة البطلة الفدائية« دعرة بنت سعيد ثابت »
إحدى المناضلات البارزات عضو قيادة جيش التحرير فى منطقة ردفان ، خاضت البطلة المناضلة معارك كثيرة ضد الاستعمار منذ انتفاضات القبائل عام ١٩٥٦ م وعام ١٩٥٧ م ، واشتركت فى معارك كثيرة ضد الا ستعمار واشتركت فى معارك صرواح الشهيرة ، ومكثت تشارك ببسالة وشجاعة انتحارية فى جميع المعارك التى خاضها الرجال البواسل فوق جبال اليمن دفاعاً عن الجمهورية والثورة اليمنية. ودهش الكثيرون من أبناء الشمال وهم يجدون بجانبهم فتاة من الجنوب تناضل نضال الأبطال ، وحازت بطلتنا المناضلة تقدير المقاتلين جميعاً . ولما قضى على التسلل الرجعى الاستعمارى نقلت المناضلة البطلة مع كتيبتها إلى منطقة « المحابشة » ، وبقيت هناك ستة أشهر متوالية ترتدى ملابس الرجال وتخوض أعنف المعارك . وقد سجلت هناك بطولات خارقة ظلت حتى الآن حديثاً يتردد على لسان كل عربى عرف المناضلة الجنوبية البطلة دعرة بنت سعيد ثابت . وعندما اشتعلت الثورة فوق جبال ردفان ، كانت المناضلة تقف فى الصفوف الأولى جنباً إلى جنب مع الشهيد البطل راجح بن غالب لبوزه والمسئول عن منطقة ردفان ، وأول شهيد يسقط على طريق الحرية والكرامة .
اشتركت المناضلة البطلة فى أكثر المعارك التى دارت بين القوات البريطانية ، وقوات جيش التحرير . كانت تضع الألغام فى طريق السيارات البريطانية وتتربص بدوريات تنقض عليهم بالرصاص والقنابل اليدوية ، وكانت المناضلة البطلة مفخرة المرأة العربية فى الجنوب ، فانضمت الكثيرات منهن إلى صفوف المناضلين ليحاربن الاستعمار جنباً إلى جنب مع المقاتل فى الجنوب الذى وهب حياته من أجل المبادئ والأهداف الكبيرة الشاملة ، وأبدت الكثيرات منهن بطولات خارقة ، واستشهدت فى المعركة المناضلة « هند بن أحمد » أول شهيدة تسقط فى معركة التحرير الشاملة ، ولحقتها فى الاستشهاد المناضلة البطلة « بنت الحاج عبد الكريم » ، ولقد رصدت قيادة الشرق الأوسط البريطانية مائة ألف

مائة ألف شلن لمن يقبض على المناضلة الفدائية « دعرة سعيد بنت ثابت » لماذا !؟ لأنها أصبحت فى نظرهم أخطر إرهابية، ولأنها أيضاً قد أصبحت أسطورة بطولية تناقلتها الألسنة فوق أرض الجنوب ، حتى المعسكرات البريطانية نفسها بدأ جنودها وضباطها يرددون قصص بطولاتها وشجاعتها النادرة .

ولكن ما هى صور البطولة التى أبدتها المناضلة دعرة فى معركة التحرير ؟ وماذا تمثل تلك الصورة من حقيقة ومغزى ؟!

فى إحدى الليالى خرجت مع مجموعة من الفدائيين ليقوموا بهجوم مفاجئ على مقر القيادة البريطانية ( الثمير ) ، ودامت المعركة أكثر من ساعتين قتل خلالها الكثير من الجنود البريطانيين ، واشتعلت النيران فى مخازن الذخيرة وأحرقت مصفحتين ، وأثناء تأهب الفدائيين للانسحاب أصيبت فى ساقها ، واستمرت فى الانسحاب ، لكنها أصيبت مرة أخرى فى ساقها فسقطت البطلة على الأرض ولم تقو على الحركة ، ثم واصلت وهى جريحة راقدة خلف صخرة ، إطلاق النار على الإنجليز لتحمى انسحاب الفدائيين ، ولما نفذ رصاصها حطمت بندقيتها فوق الصخرة حتى لا يأخذها الإنجليز سليمة وأسرت المناضلة ، ونقلت إلى سجن عدن وبعدها أذاع راديو لندن وعدن أكثر من مرة نبأ القبض على الإرهابية دعرة ولصقت منشورات داخل المعسكرات تزف هذا النبأ إلى الجنود والضباط الإنجليز واستجوبها الإنجليز وحاول ضباط المخابرات البريطانية معرفة الطريقة التى يتسلح بها جيش التحرير ، ومستوى التدريب على حرب العصابات الذى حصلوا عليها ، والجبهة التى تقوم بمساعدة المناضلين ، ولكن البطلة أصرت على الصمت ومرت أيام وبعدها عثرت السلطات على خمسة حراس السجن مذبوحين وزنزانة البطلة خالية منها ، وعادت البطلة المناضلة إلى جبهة القتال فى ردفان توزع الموت على جنوب الاستعمار وعلى أعوانه .

ويهمنا أيضاً هنا ونحن نتحدث حول حرب العصابات والتجربة الثورية فى

الجنوب أن نعيد إلى الأذهان الصورة الفريدة والنادرة ذات الصفة المزدوجة التى تميزت بها التجربة الثورية فى الجنوب وتتسم بها . تلك هى أن المدينة إلى جانب الجبل صالحان معاً لممارسة حرب العصابات ، بل إن التجربة قد أثبتت عكس النظرية القائلة بأن الريف هو المكان الصالح والطبيعى لخوض حرب العصابات ، وإن الفلاحين هم القوة الاجتماعية الثورية التى لديها الاستعداد للقيام بهذا النوع من النضال ، ذلك لأن التجربة الثورية فى الجنوب تطرح صورة جديدة للنظرية ، تؤكد أن المدينة تلعب دوراً أساسيًّا وبارزاً فى معركة التحرير وممارسة حرب العصابات وتطبيقه فعلا ، وأثبتت التجربة أنّ العمال والمثقفين الثوريين داخل المدينة يضطلعون بدور خطير وكبير فى هذه المعركة المصيرية ، جنباً إلى جنب مع الدور البطولى الذى يقوم به المناضلون من رجال القبائل الأحرار والشباب المؤمن بعقيدته وقضيته فوق قمم الجبال وسهولها . إن النضال ضد الاستعمار ، والتخلص من سيطرته واستغلاله تفرز كل يوم على واقع التجربة الثورية صوراً جديدة ونماذج حية ، لتوعية المناضل الذى عانى طويلا من ظلم المستعمر الدخيل واضطهاد أعوانه . وعلى أرض الجنوب اليوم تفرز المعركة من بين صفوفها رجالا مناضلين أشداء ، فرضوا على التاريخ أنفسهم وصنعوا ببطولاتهم وتضحياتهم تاريخ بلادهم ، ويخطون كل يوم بدمائهم الزكية الطاهرة أمل أمتهم ومستقبل جيلهم وطريقة الحياة التى تتطلع إليها جماهير شعبهم ، ومن تلك النماذج الحية التى تفرزها التجربة الثورية فى الجنوب للشباب المناضل نقدم قصة المناضل البطل « محسن ناجى » ، شاب من شباب الضالع الأحرار ، آمن بقضية النضال ، وانخرط بين تنظيمات الجبهة منذ تكوينها ، وقبل بدء العمل الملح كان شعلة متقدة ينتظر الساعة التى تتفجر فيها الثورة العارمة ضد الاستعمار وأعوانه فى منطقة الضالع ، ووصلت الإشارة إليه يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٤ م بإعلان الهجوم الأول فى منطقة الضالع بعد إعداد طويل ، وكان من أوائل الشباب الذين حملوا السلاح ، وهاجموا ببسالة وشجاعة

انتحارية مراكز الاستعمار فى القاعدة العسكرية بالضالع وإلى جانب عمله كمناضل كان يوفر للمناضلين داخل المنطقة كل وسائل التموين والذخيرة ويشرف عليها .

قاد البطل محسن ناجى أحد المجموعات الثلاثة التى هاجمت معسكر حياز بخطة عسكرية ناجحة ، ولقد رصد الاستعمار البريطانى بواسطة أمير الضالع مبلغاً كبيراً من أجل القبض عليه ، ومارس مع والده ضغطاً كبيراً أدى إلى اعتقاله والعميل ( شعفل ) ، يعده بإطلاق سراحه إذا ما استطاع أن يقنع ابنه البطل على العودة والاستسلام ، ولكن البطل المناضل يقول بإيمان وعزة إن وطنى أبى وأمى ، وقد لجأ الاستعمار بواسطة أعوانه إلى أسلوب قذر ضد أسرة المناضل البطل ، فوضعوا فى منزله كمية من المفرقعات فى الليل ، ولكن المفرقعات نسفت البيت عند عودة زوجته وأولاده إليه . وتقبل البطل هذا الامتحان بنفس مؤمنة وشجاعة ، وزاده إيماناً استمرار الثورة ورسوخها وشمولها منطقة الجنوب يوماً بعد يوم . إن للمناضل البطل محسن ناجى قصصاً بطولية خارقة فى جيش التحرير مع أبطال آخرين ربما نعود إليها فيما بعد .

ولسوف يذكر الجنوب كل الأبطال الذين قدموا من التضحيات ما تنوء به الجبال . سيذكر التاريخ صلابة محسن ناجى وشجاعة المناضل محمد على العبسى[1] وإقدام الثائر « على بن على »[2] وتضحيات المناضل خالد المفلحى وزملائه الأبطال الذين خاضوا معركة الشرف والكرامة والحياة . وسيذكر الشعب العربى فى الجنوب شهداءه البررة الذين سقطوا فى

---

( ١ ) من أبرز عناصر التنظيم الشعبى الذين ساهموا فى معركة التحرير المسلحة وهو من الشباب الناصرى الثورى الذى لا يدين بالولاء لأى حزب أو مذهب غير الولاء للشعب وللثورة .

( ٢ ) أحد المناضلين الذين لعبوا دوراً كبيراً فى ثورة التحرير منذ قيام الجبهة القومية حتى قيام=

● إن النضال ضد الاستعمار كان طويلا ومريراً وكانت النكسات تشرف به على حافة الهلاك، ولم ينقذ النضال من التردّى إلا الروح العالية والنظام واليقين بالنصر النهائى ، وكذلك القياده الفذة النزيهة التى تستهين بالمصعاب والتجربة الثورية التى يخوضها الفدائيون داخل المدينة فى عدن العربية على طريقة حرب عصابات، تتسم بالروح العالية التى يحملها المناضل بالقبول الكامل للتضحية مؤمناً أن التصدى للموت فى سبيل المثل والمبادئ هو طريق إلى الحياة ، وكما تتسم التجربة بالروح العالية تتصف أيضاً بالنظام الذى يعتبر من القواعد والقوانين التى يسير عليها عمل رجال العصابات عن اقتناع ذاتى واع يجسده الفرد من تلقاء نفسه بالربط والانضباط .

● ولا شك أن حرب العصابات التى مارسها الفدائيون الثوريون داخل عدن المدينة، قدمت الدليل لنوعية المناضل هناك والمعارك الانتحارية التى خاضها مع المستعمر بقوة وعزم ويقين .

ومن النماذج الحية لتلك التجربة ، الصورة الكاملة للخطة الناجحة التى رسمها الفدائيون فى عدن لضرب الإذاعة البريطانية وإذاعة عدن الاستعمارية .

بدأت الخطة بقوة صغيرة من الفدائيين قوامها ٢٥ شخصاً خرجوا من منازلهم ، وهم على استعداد كامل لملاقاة الموت دون خوف أو جبن ، وفى الساعة الثامنة وعشر دقائق مساء كان الجميع قد أخذوا مواقعهم من مكان المندوب السامى تحت منطقة ( جول مور ) حتى آخر منطقة التواهى فى مجموعات أربع وزعت على النحو التالى :

مجموعة أولى :

وهى مجموعة الدفاع بالقنابل ، وقد أخذت مواقعها من جهتين ، جهة اليسار ، وجهة طريق الميناء .

**مجموعة ثانية :**

وهى مجموعة الهجوم بالمدافع البازوكا ، وقد كانت مهمتها ضرب مبنى الإذاعة تحميها مجموعة من حاملى الرشاشات من جهة الخلف .

**مجموعة ثالثة :**

هى مجموعة حاملى الرشاشات ، وكانت مهمتها الحماية فوق جبل البنجار المطل على محطتى الإذاعة ، وضرب حراسها ، وتغطية انسحاب المجموعة المهاجمة .

**وأما المجموعة الرابعة :**

فكانت مهمتها ضرب بيوت البريطانيين المطلة على شارع البنجار ، وحراسة الطريق المؤدى إليه لمنع الدوريات البريطانية من التقدم إلى مواقع الهجوم ، وكانت تتكون من حاملى البندقية .

وفى الموعد المحدد كانت كل مجموعة تقوم بمهمتها ، والمواطنون يحيطون بالفدائيين من كل جانب يكيلون لهم الدعوات ( ربنا معكم ) ( خذوا ثأرنا وثأركم من أعداء الله والوطن ، ونحن وراءكم ) وكانت هذه الكلمات الدافئة تبعث فى نفوس الفدائيين شعوراً روحيًّا عميقاً ودافعاً قويًّا يعجز الإنسان عن وصفه فى كلمات .

أما النتيجة التى أسفر عنها هذا الهجوم فقد تمثلت فى الآتى :

أولا : استطاعت مجموعة المدافع الرشاشة المكونة لضرب الإذاعة أن تسقط عدداً كبيراً منهم من فوق المبنى ، بعضهم لقى مصرعه على الأرض والبعض الآخر رمى بنفسه فى البحر .

ثانياً : حاول مدير قسم السيارى ( البلدية التابعة للقوات البريطانية ) أن

معركة الحرية وسجلوا بدمائهم تاريخ الوطن وأرووابها شجرة الحرية والعزة والكرامة .

* * *

والحق أن الحديث عن حرب العصابات التى مارسها الفدائيون داخل المدينة وفوق قمم الجبال وعلى ساحات النضال فى الجنوب المحتل ضد القواعد والمؤسسات والمصالح الحيوية البريطانية ، تتطلب مزيداً من العرض والشرح بإفاضة وإسهاب ، قد لا يتسع لها المجال هنا فى هذا الحيز الضيق ، وتظل الحاجة ماسة إلى ضرورة كتابتها بشكل مفصل كتجربة نضالية رائدة ، ونكتفى هنا بالقول بأن حرب العصابات فى الجنوب كانت تتسع كل يوم وتزداد سيطرتها ونفوذها وقدرتها على التحرك السريع فى هجوم مركز ومدروس وهادف . ومع اتساع معركة التحرير الشاملة واعتماد المناضلين على حرب العصابات ذات الاستراتيجية الحربية غير العادية . كان يقوى فى نفوس المناضلين الإيمان العميق بعدالة القضية التى يناضلون من أجلها ، وانتزاع النصر الكبير فى النهاية انتزاعاً من المستعمر الغاشم ، لأنهم آمنوا ، ومنذ البداية أن الحرية تؤخذ من المستعمر انتزاعاً ولا تعطى منه تنازلا أو منحة . فالمستعمر دائماً وفى كل مراحل التاريخ التى خاضت فيها الشعوب معه معركتها من أجل الحرية والاستقلال لم يتنازل مرة واحدة لمنح شعب من الشعوب حريته الحقيقية الكاملة عن رضى أو اختيار ، ولكنه أجبر على التنازل تحت تأثير التدافع الثورى بقوة السلاح والثورة الشعبية المنظمة الكاسحة .

ــــــــــــــــــ

= جبهة التحرير ، وقد كان أحد المناضلين فى جيش التحرير أيام الجبهة القومية ، ثم حدد موقفه مع رفاقه المناضلين فى جبهة الضالع عندما اندمجت الجبهة القومية مع منظمة التحرير ضمن إطار جبهة التحرير فى ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ ، وقد تولى أثناء جبهة التحرير قيادة فرقة الوحدة التابعة لجيش التحرير فى منطقة الضالع ، ولقد لعب دوراً كبيراً فى معركة التحرير ، وكبد العدو خسائر جسيمة فى قاعدة الضالع ، وقد حاولت بريطانيا أكثر من مرة قتله ولكنها لم تستطع ، وكتب له الحياة ليرى بشائر النصر .

● من هذا المفهوم الثورى ، انطلق الفدائيون فى مسيرتهم التاريخية نحو أهدافهم الكبرى ،وهم على وعى كامل وعميق بأهمية الدور الذى يتحملون تبعاته وخطورة المسئولية التى خطوا بدمائهم الذكية تاريخها ، وصنعوا بتضحياتهم مستقبل انتصارها من أجل الشعب ولصالحه .

● إن المعركة الثورية المسلحة التى خاضها شعب الجنوب البطل ، قد أثبتت من خلال التجربة الثورية والتجسيد الفعلى لممارسة النضال أن الإيمان الذى يتسلح به المناضل إلى جانب المعرفة والوعى ، هى السبيل المؤدى إلى النصر . وهى الوسائل التى بها تقوى الحركة المسلحة وتستمر ويتسع نطاقها . ذلك لأن الإيمان والمعرفة والوعى من الأسلحة الهامة فى معركة طويلة النفس مع مستعمر غاشم ، يملك كل إمكانيات الحروب ووسائلها الخطيرة .

● وإذا كانت تجارب الآخرين الثورية تطرح حقيقة نضالية تؤكد أن المناضل المقاتل يجب ألا يكتفى بأن يضرب المثل بسلوكه ، بل ينبغى أن يسدى توجيهاً أيديولوجياً مستمراً بفضل معارفه وأمانيه والتجربة التى يكتسبها خلال فترة الحرب ، فإن تجربة الجنوب الثورية تطرح إلى جانب كل ذلك حقيقة أخرى تؤكد أن المناضل المقاتل على وعى طبيعى بظروف الأرض التى يناضل فيها . وعلى فهم عميق بطبيعة وظروف واتجاهات الجماهير الشعبية التى يلتحم بها يومياً ، ويتفاعل مع أمانيها ، معبراً عن مطامحها وأشواقها فى اندماج كلى ، محتكاً بها داخل المدينة أو على قمم الجبال مطبقاً كل معارفه النظرية على الواقع الملموس الذى يعيشه ويصنعه بالوعى الثورى جنباً إلى جنب مع لهيب المعركة ونارها .

● إن هذه التجربة العملية التى خاضها المناضل بوعيه وإدراكه لظروف الجماهير التى يحيط بها وتحيط به قد أنارت مفاهيمه ، وفتحت أمامه آفاقاً واسعة لإدراك الأسس والضرورات الحيوية الواقعية لكثير من التغييرات الاجتماعية التى كان يرى أهميتها النظرية فيما مضى ، ولكن طابعها العملى المسلح كثيراً ما كان يغيب عنه فى فترة ما قبل النضال المسلح .

يمسك بأحد الفدائيين حاملى مدافع البازوكا من الخلف ، ولكن مجموعة الدفاع الخلفية استطاعت أن ترديه قتيلا فى الحال قبل أن يفتك بالفدائى .

ثالثاً : استطاعت مجموعة الدفاع الكامنة على طريق الميناء ، التصدى لدورية بريطانية كانت قادمة من ذلك الطريق ، فقتلت ٣ من الجنود البريطانيين ، وجرحت آخرين منهم ولوا هاربين تاركين السيارة وراءهم .

رابعاً : نجحت الخطة فى نسف جزء كبير من مبنى الإذاعة والمحطة البريطانية فى التواهى ورجع الفدائيون سالمين إلى مواقعهم بين هتافات المواطنين ودعواتهم .

ولقد استطاعت تشكيلات الفدائيين فى عدن بالذات أن تحدث ضجة عالمية بمصرع ( السير آرثر تشارلز ) رئيس المجلس التشريعى ، والرمز الحقيقى للوجود البريطانى فى عدن ، ووقتها اهتز التاج البريطانى بالفعل مع الضجة العالمية التى أحدثها مصرعه على يد الفدائيين ، وعن طريق هذه الأعمال الفدائية ، استطاع الشعب العربى فى الجنوب أن يجبر الرأى العام البريطانى على أن يقول كلمة ، أيًّا كانت النوايا من ورائها ، لكن المهم أن الأفواه المغلقة قد تكلمت فعبرت عن مدى شعور المعاناة والضيق الذى يعانيه الشعب البريطانى تجاه الحقيقة المرة فى الجنوب اليمنى . قالت صحيفة الديلى ميل اللندنية :

« إن هذه التطورات هى آخر ما يرغب فيه الشعب البريطانى ، بعد أن دفعت بريطانيا ما يكفى من الأرواح فى مناطق أخرى» . وقالت الصحيفة : « إن حادث اغتيال السير آرثر تشارلز ، يدل على أن الموقف فى عدن والجنوب يزداد صعوبة ، وهذا الحادث بالذات موجه أولا لضرب الوجود البريطانى فى المنطقة ، كما أنه يشـــير إلى أن عهداً من الاغتيالات لم تشهده المنطقة قد بدأ بالفعل » .

وأما صحيفة الصنداى تايمز البريطانية فقد قالت فى معرض تقييمها للعلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وبريطانيا «إن هذه العلاقة يشوبها التوتر

وتعترضها المصاعب» ، واستطردت قائلة : « لقد كانت هناك صعوبات لا حصر لها فى الماضى ، لكن أكثر صعوبة فى الوقت الحاضر تتركز فى الجنوب المحتل ، وخاصة الأعمال التى بلغت ذروتها فى مطلع هذا الشهر بمصرع السير آرثر تشارلز رئيس المجلس التشريعى لعدن » ، وقالت الصحيفة البريطانية إن أعمال الفدائيين لها سجل فائق النجاح .

وبالتصميم الجبار لجماهير الشعب ، استطاعت الثورة بالفعل أن ترغم الاستعمار البريطانى بكل ركائزه ومؤسساته أن يعترف بفاعليتها وقوتها وقدرتها على التحرك نحو أهدافها وأمانيها وزعزعة أمنه واستقراره وهز وجوده وكيانه داخل المنطقة عسكريًّا وخارجها سياسيًّا ، فقد اعترف راديو لندن فى إذاعة له إثر مصرع السير آرثر تشارلز بأن الحكومة البريطانية قلقة جدًّا وتنظر إلى الحادث نظرة جدية ، لا لأن السير آرثر لم يكن رئيساً للمجلس التشريعى فحسب ، بل كان ممثلا لحكومة المملكة المتحدة ، ورمزاً للوجود البريطانى .

وأما أنتونى جرينود وزير المستعمرات البريطانى فقد بعث عقب الحادث ببرقية إلى المندوب السامى البريطانى فى عدن قال فيها : « إنه مستاء جدًّا لسماع نبأ اغتيال السير آرثر تشارلز » ، فى الوقت الذى استنكر فيه المستر ترينبول المندوب السامى البريطانى ذلك الحادث ، وكرر اعتبار الحكومة البريطانية لذلك الحادث بأنه موجه ضد الوجود البريطانى فى عدن .

ولكن برغم هذه الدفعات الثورية القوية ، والجوانب الإيجابية المضيئة ، بدأت بعض من الصعاب تعترض طريق العمل الثورى المسلح وتعاظمه كان يمكن أن تؤدى إلى الإقلال منه وخاصة فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٥ ، نتيجة لعدة ظروف لا أحب أن أخوض فيها تفصيلا ، ولكنى أكتفى هنا بإيراد بعض الملاحظات التى برزت من خلال مناقشات طويلة حول هذا الموضوع :

قيل لى إننا نستطيع أن نطلق اسم جبهات قتال فقط على ثلاث جبهات رئيسية ، يمكن أن نسميها بالجبهات الحية . تلك هى جبهة عدن و ردفان والضالع ، بينما تقلص العمل ، و بدأ يتجمد فعلياً فى عدد كبير من الجهات ، وذلك لعدة أسباب أبرزها :

● عامل المفاضلة فى التمييز بين العضو المنتمى لحركة القوميين العرب والملتزم بولائه لها ، و بين العضو الملتزم لقضية الثورة والمنتمى إلى الجبهة القومية .

● محاولة البعض فرض مقاييس حركة القوميين العرب على كل عضو ينتمى للجبهة القومية ، بما فى ذلك قطاع القبائل ، وترتب على هذا الوضع تناقضات عميقة بين المناضلين بعضهم و بعض .

● حدث انقسام فكرى بين صفوف القيادة نفسها ، وتأزمت المشاكل فيما بينها مما أدى إلى انقسام القيادة إلى جناحين .

فى مقابل ذلك كله ، وفى وسط هذه الأزمات التى كانت تنخر فى بنية الجبهة القومية من الداخل ، كان هناك تجمع من حزب الشعب الاشتراكى . ورابطة أبناء الجنوب ، و بعض السلاطين ، والشخصيات البارزة من رجالات الجنوب عرف باسم ( منظمة التحرير ) وكان هذا التجمع يسير بخطى حثيثة ، مستغلا كل الثغرات فى الجبهة القومية ، ومحاولا فى نفس الوقت استقطاب كل القبائل التى انشقت عن الجبهة القومية ، و بصرف النظر عن دور وحجم هذه المنظمة ، إلا أنها كانت قد استطاعت فعلا أن تبنى نفسها ، وتقوى صفوفها للالتفاف من حول الجبهة القومية واحتوائها ، وقد انسلخت من هذه المنظمة رابطة أبناء الجنوب العربى بعد شهر من تكوينها ، و بقى فيها حزب الشعب الاشتراكى و بعض الشخصيات القبلية التى استقطبتها ، وفعلا برزت منظمة التحرير على الأقل دعاوياً كمنافس للجبهة القومية ، بصرف النظر عن دورها . وحجمها فى النضال ، وأتاح لها المناخ المساعد فى شمال اليمن ، وتشجع بعض الوزراء

اليمنيين لها جواً من النمو إلى جانب الجراح التى كانت تعانيها داخلياً الجبهة القومية على المستويات التنظيمية والسياسية والعسكرية .

وكان طبيعياً أن تؤدى هذه الأسباب والسلبيات بالجبهة القومية إلى أحد طريقين :

إما أن تصفى صفوفها من بعض أعضاء قيادتها ، وبالتالى تدخل فى صراع وتجنحات من الداخل قد يترتب عليه تفكك الجبهة تنظيمياً من الداخل ، وتنهار تبعاً لذلك كل الآمال التى ناضلت الجماهير من أجلها ، ويسدل الستار عن خاتمة أليمة ، ومأساة قد تعكس بذور اليأس فى صفوف الجماهير .

وإما أن تسلك الجبهة طريقاً آخر ، وهو الالتحام مع القوى الوطنية الأخرى ضمن إطار مرحلى محدد للوحدة الوطنية فى فترة التحرر من الاستعمار . وبالتالى تحافظ على استمرار الثورة . . .

وكلا الطريقين صعب ومرير . ولقد توصل بعض أعضاء قيادة الجبهة القومية بعد اقتناع إلى ضرورة توحيد جهود كل الوطنيين ، ارتفاعاً إلى مستوى المسئولية النضالية ، وكان هذا هو السبب الذى دفع جانباً من قادة الجبهة القومية إلى الدخول فى محادثات جانبية مع منظمة التحرير ، لتوحيد جهود القوى الوطنية فى تلك الوحدة ، وللحفاظ على مسيرة الثورة ، وبلورة جهودها وطاقاتها ضمن إطار واحد للعمل الوطنى تذوب فيه كل الكيانات ، ويتحدد ضمنه وفى إطاره الولاء الكلى لقضية الثورة ولأهداف الشعب ، وهو ما دفع هذا الجناح إلى الدخول مباشرة فى محادثات مباشرة مع منظمة التحرير وتشكيل أداة الثورة التى تمثلت فى انبثاق جبهة التحرير فى ١٣ يناير ١٩٦٦ . وقد عارض الجناح الآخر من قادة الجبهة القومية هذا الانصهار ، وعارض قيام جبهة تحرير جنوب اليمن التى أطلق عليها « جبهة السلاطين » . وقد لخص هذا الفريق وجهة نظره فى بيان ننقله بعد قليل .

والسؤال الآن :

كيف تم الدمج ؟ وما هو تفسيره ؟ وهل هو استمرار لدعم الثورة وتقويتها ، أم هو انعكاس لتصحيح خطأ بخطأ آخر ؟

ما هو موقف الجماهير من هذا الدمج ؟ وما هى النتائج التى حققها ؟

هل نجحت الوحدة الوطنية أم فشلت ؟ ولماذا ؟

هذا ما سنتناوله الآن :

المرحلة الثانية

# قيام جبهة التحرير

## ظروف النشأة :

كما أسلفنا ، فقد كان قيام جبهة التحرير نتيجة لقناعة توصل إليها أطراف تمثل الجبهة القومية ، وأطراف منظمة التحرير ، تنطلق من مفهوم أن غاية العمل الوطنى هى خدمة القضية الوطنية ، وتحقيق أهداف الشعب مجرداً من أى اعتبار آخر . وكانت وقتها منظمة التحرير — كما ذكرنا — والتى يتزعمها عبد الله الأصنج ، تتمتع من الناحية الدعاوية بنفوذ واسع بين صفوف القبائل التى انسلخت عن الجبهة القومية ، نتيجة للأسباب التى أسلفناها ، والتى يأتى فى مقدمتها التمييز بين المناضلين ، أى بين الملتزم بحركة القوميين العرب ، وبين الملتزمين لقضية الثورة ، وكان طبيعياً نتيجة « للجراح » التى عانت منها الجبهة القومية نتيجة لكل ما أسلفنا من أسباب ، أن تراجع بعض قيادتها مواقفها ، وأن تنزل إلى مستوى الإلحاح الذى فرض نفسه بضرورة تلاحم كل القوى الوطنية فى معركة التحرير من أجل مجابهة المخطط الاستعمارى الخطير الذى فرض نفسه فى الفترة الأخيرة التى سبقت قيام جبهة التحرير ، وهو المخطط الذى كان يستند ويهدف إلى الاستفادة من تفكك القوى الوطنية ، وظهور قوى منافسة ، ولو دعاوياً للجبهة القومية فى محاولة لإجهاض الثورة وضربها واحتوائها ، بصرف النظر عن سلامة الدور أو خطئه ، الذى كانت ترتكز عليه منظمة التحرير وتقوم به فى الفترة الأخيرة ، ولقد حدثت بالفعل محادثات بين أحد أجنحة الجبهة القومية ، وهو الجناح الذى كان يتزعمه — فى ذلك الوقت — على السلامى ، وبين منظمة التحرير التى يتزعمها عبد الله الأصنج ، وأدى هذا الحوار الذى اتسم بطابع الكتمان والسرية ، إلى صدور بيان مشترك فى ١٣ يناير ١٩٦٦ بقيام جبهة التحرير نتيجة لاندماج كل من الجبهة القومية ومنظمة التحرير . ولقد أوضح البيان وقتها ضرورة قيام

الوحدة الوطنية ، والمبررات التي أدت إليها كما حدد المنطلقات التي تنطلق منها هذه الوحدة ، وكان شعار هذه الوحدة . الحرية أو الموت ، ومبدؤها الحرب حتى النصر .

**موقف من هذه الخطوة :**

وقد أصدر المعارضون لهذه الخطوه وقتها بياناً ضمنوه وجهة نظرهم ووجهة نظر مؤيدهم تجاه هذه الخطوة — وتمشياً مع منهج البحث وتأكيداً للأمانة التاريخية ننقل هنا هذا البيان الذى أذيع يوم ١٤ يناير والذى عارض قيام جبهة التحرير .

## نص البيان

**يقول البيان :**

أذاعت وكالات الأنباء أن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، وما يسمى بمنظمة تحرير الجنوب المحتل ، قد اندمجتا مع بعضهما وكونتا تنظيماً جديداً أطلق عليه اسم « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » ؛ وإن بياناً بهذا الصدد قد صدر بتوقيع على أحمد السلامى عضو قيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، وعبد الله الأصنج عضو ما يسمى بمنظمة الجنوب المحتل .

والجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل قائدة ثورة التحرير فى الجنوب المحتل ، والممثلة الحقيقية لقضية الجنوب عسكرياً وسياسياً إذ تكذب هذا الخبر ، تأسف فى الوقت نفسه للتضليل والبلبلة المفتعلة التى خلقها نشر وإذاعة هذا الخبر المزيف الذى قصد به التشكيك فى الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، قائدة الثورة الشعبية ومفجرتها منذ أكثر من عامين ، واستطاعت أن تقفز بالثورة فى هذا من الوطن العربى إلى مستوى ثورات التحرير التاريخية .

ويهم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل أن توضح للرأى العام العربى والعالمى ما يلى :

أولا : إن البيان الذى استندت إليه وكالات الأنباء عند إذاعته كان موقعاً من قبل عضو واحد من الجبهة القومية وهو على أحمد السلامى : الذى فرض نفسه فى ظروف غامضة للإعلان عن إجراء غير شرعى باسم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل عن اندماج الجبهة القومية مع ما يسمى بمنظمة تحرير الجنوب المحتل التى لا يتعدى عدد من يدعون انتسابهم لها عدد أصابع اليد الواحدة ، لا يربطهم تنظيم قيادى أو شعبى ، وتحمل تناقضات جوهرية بين من أطلقوا على أنفسهم اسم هذه المنظمة .

ثانياً : إن اندماج الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل مع أى تنظيم آخر – إذا ما وجد هذا التنظيم – لن يقرره حسب ما ينص عليه الميثاق الوطنى للجبهة القومية والنظام الداخلى لها عضو قيادى أو عضو عادى من أعضائها أو مجموعة منها ، ولا يقرره حتى مجلسها التنفيذى أو مجلسها الوطنى ، بل يقرره المؤتمر الوطنى للجبهة القومية الذى يضم المجلس التنفيذى والمجلس الوطنى ، وممثلين لكل قواعد الجبهة العسكرية والشعبية .

ثالثاً : إن هذا البيان الذى صدر عن ( على أحمد السلامى ) الذى خول لنفسه بطريقة غير شرعية التوقيع باسم الجبهة القومية ، وبتوقيع عبد الله الأصنج الذى يعرف الكل مواقفه العدائية السابقة ضد الجبهة القومية وثورة التحرير التى تقودها . . إن هذا البيان هو فى الحقيقة والواقع تزوير عن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن ، وتزوير لإرادة الجماهير العربية الثائرة فى الجنوب المحتل ، وإن هذا البيان المزيف كان قد صدر من غير أن يوافق عليه أى عضو من أعضاء المجلس التنفيذى للجبهة القومية ما عدا على أحمد السلامى الذى خرج عن التزامه وولائه للجبهة القومية بالتوقيع على بيان مثل هذا ، وباسم الجبهة القومية . .

إن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس التنفيذى للجبهة القومية يتواجدون الآن فى خط النار فى جبهات القتال ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب ، وعدداً آخر يتواجدون فى خارج المنطقة كانوا فى المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر القارات الثلاث فى كوبا ، أو يقومون باتصالات رسمية وشعبية لشرح قضية الجنوب المحتل وطلب الدعم والعون لها ، وإن عدداً صغيراً فقط يتواجدون فى تعز بالجمهورية العربية اليمنية . والكل لا يعرفون شيئاً عن هذا الاندماج المزعوم وبالتالى لم يوافقوا عليه .

رابعاً : إن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل إذ تؤكد استمرار وجودها التنظيمى ، تثق ثقة تامة أن فى استطاعة قيادتها ، وتنظيماتها الشعبية العملاقة ، وتنظيمها العسكرى المتصاعد ، وتنظيم الفدائيين فيها ، والتفاف كل جماهير الشعب المناضلة الكادحة حولها من عمال ومزارعين ومثقفين ثوريين وجنود وضباط أحرار وطلبة والاتحاد النسائى فى الجنوب أن تستمر فى قيادة نضال الشعب البطولى فى الجنوب المحتل حتى النصر .

خامساً : إن الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، كان لها شرف المبادرة فى الدعوة للوحدة الوطنية التى تحققت فعلا من خلال انصهار إحدى عشرة منظمة ثورية ، وكل قطاعات الشعب فى الجبهة القومية ، وإن الجبهة القومية قد أعلنت مراراً أن على من تبقى من أفراد أو مجموعات صغيرة خارج نطاق ثورة التحرير التى تقودها الجبهة القومية إذا ما أرادت أن يكون لها شرف المساهمة فى النضال المقدس ضد الاستعمار فى الجنوب إلا أن تلتحق بالثورة والجبهة القومية ، وأن باب الجبهة القومية قيادةً وقاعدةً مفتوح لكل مناضل جاد شريف .

سادساً : إن الجبهة القومية وهى تحيى دماء شهدائها الأبطال والمعتقلين الشرفاء وجيش التحرير والفدائيين وكل الجماهير المناضلة فى الجنوب المحتل التى تخوض معركة المصير ، تجدد العهد بأنها ستستمر فى نضالها المقدس صلبةً مؤمنة تجدد إرادة جماهير شعبنا العربى المناضلة الكادحة ، متحملة الأمانة بكل

إخلاص وإيمان ولن يؤثر فيها أى عوائق مفتعلة، وسوف تواصل مسيرة الثورة حتى تحقق أهداف شعبنا كاملة فى التحرير والوحدة الاشتراكية .

والنصر لنا والموت للمستعمرين .

الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل

**صدى البيان :**

وقد أثيرت عدة ردود على هذا البيان تشرح وجهة نظر الطرف الآخر وإن كنا نوردها هنا فإننا نذكرها تبيناً لوجهة نظر قائليها فقد قيل إن هذه الوحدة التى تمخضت عنها قيام جبهة التحرير كانت طبيعية من الوجهة المجردة ، لكنها غيرطبيعية من وجهة النظر التى تتشبث بالحفاظ على مواقعها على رأس تنظيم الجبهة القومية ، وإذا كانت قواعد الجبهة القومية قد فوجئت بهذه الوحدة وهذه حقيقة ، إلا أن هذه الوحدة كانت تمثل بالنسبة لكل العناصر التى ارتبطت بالجبهة القومية على أساس الالتزام بالثورة أملا كبيراً فى القضاء على كل الأخطاء الفردية التى كانت فى ذلك الوقت بارزة فى قيادة الجبهة القومية، وللحقيقة ، فإن كثيراً من القواعد قد أصابتها الدهشة نتيجة للغموض الذى رافق قيام جبهة التحرير ، إلا أن هذا الغموض انجلى حين تبلورت الصورة بعد ذلك أمام كل المناضلين وتشكيلات الفدائيين وقيادات جبهات القتال فى ذلك الوقت .

وفيما يلى تلخيص للرد الذى وجه رداً على بيان معارضى البرامج :

١ — ذكر المعارضون أن البيان الذى صدر عن الجبهة القومية ومنظمة التحرير كان موقعاً من قبل عضو واحد من الجبهة القومية وهو على أحمد السلامى . وهذه النقطة من حيث الشكل الذى صدر فيه البيان متفقة تماماً مع ما أثاره المعارضون ، غير أنها من حيث المحتوى والمضمون غير دقيقة ، إذ أن على السلامى لم يقر هذه الاتفاقية بشخصه ، بل أقرها باعتباره ممثلا للجبهة القومية ، ويستند إلى قطاع كبير من قواعد الجبهة وقياداتها التى تقر هذه

الخطوة ، وتبناها لمصلحة القضية الوطنية ككل ، تجاوزاً عن أية اعتبارات حزبية . وقد وقف معه فى ذلك الوقت عدد كبير من قيادات الجبهة القومية ، ومنهم على سبيل المثال ، عبد الفتاح إسماعيل ، وسيف الضالعى وطه مقبل ، وسالم زين ، وعبد الله المجعلى ، وقطاع كبير من قواعد الجبهة ، وممثلى جبهات القتال .

٢ – ينفى البيان الصفة الشرعية لإقرار هذه الخطوة ، وينفى كذلك وجود أى تنظيم آخر ، ويقرر أن هذه الخطوة لا يقرها الميثاق الوطنى والنظام الداخلى للجبهة كما لا يقرها عضو قيادى أو عضو عادى من أعضائها أو مجموعة منها ولا حتى مجلسها التنفيذى أو مجلسها الوطنى بل يقرها المؤتمر الوطنى للجبهة القومية الذى يضم المجلس التنفيذى والمجلس الوطنى وممثلين لكل قواعد الجبهة العسكرية والشعبية .

باستثناء عدن ، فقد اتضح جلياً أن كل القواعد العسكرية فى جبهات القتال قد أقرت خطوات الدمج وسلامته من اليوم الأول ، وهذا ينفى ما جاء فى البيان من الناحية المنطقية الواقعية ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن من يتحمل عبء النضال اليومى هو الذى يمارس أى تغيير فعلى ؛ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن الميثاق الوطنى للجبهة لم ينص على أية أسس تحدد من يقرر اتخاذ أو عدم اتخاذ أية خطوة من الخطوات الهامة ، علاوة على أن ميثاق الجبهة القومية كما أسلفنا جاء خالياً من أية لوائح داخلية تحدد النظام الداخلى للجبهة القومية . وهذا نفى كامل لهذا المنطق الذى جاء ليدحض شرعية الدمج ومبررات قيامه ، وللحقيقة فإن أى نظام داخلى بالمعنى المعروف لم يوجد أساساً داخل إطار البنية التنظيمية للجبهة القومية . وهذا ليس اتهاماً ، وإنما هو تقرير لواقع كانت تعيشه الجبهة ، ولا يقلل بأى حال من الدور الأسطورى الذى قامت به قواعدها خلال المسيرة النضالية .

هذا كله من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جانب من قيادة الجبهة نفسها إذا

ما طرحنا منطقاً ديمقراطياً وصلت إلى القمة الهرمية لا عن طريق انتخاب قواعد وقيادات جبهات القتال والمناضلين ، بقدر ما أتاحت لها مواقعها التنظيمية فى تنظيم حركة القوميين العرب أن تصعد تلقائياً على رأس البنية التنظيمية لقيادة الجبهة القومية ، يؤكد ذلك مذكرة قدمت قبل الدمج بشهور من قبل مجموعة كبيرة من المقاتلين فى قيادات جبهات القتال توضح المساوئ التى يمارسها بعض أفراد قيادة الجبهة على المقاتلين ، والذين أدت هذه التصرفات إلى انسحابهم من الجبهة القومية فى منتصف عام ١٩٦٥ . ونحجم عن نشر هذه المذكرة لخطورة ما جاء بها .

٣ ــ أثار البيان فى النقطة الثالثة منه حقيقة هامة ، إذ ذكر أن هذه الخطوة التى قام بها السلامى هى فى الحقيقة تزوير عن الجبهة القومية ، وتزوير لإرادة الجماهير العربية الثائرة فى الجنوب ، وأن هذا البيان لم يوافق عليه أى عضو من أعضاء المجلس التنفيذى ، إذ أن عدداً كبيراً من أعضاء هذا المجلس التنفيذى يتواجدون فى خارج المنطقة ؛ فى المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر القارات الثلاث أو يقومون باتصالات رسمية وشعبية لشرح قضية الجنوب وطلب الدعم لها وأن عدداً صغيراً منها يتواجدون فى تعز والكل لا يعرفون شيئاً عن هذا الاندماج وبالتالى لم يوافقوا عليه .

( ا ) يذكر البعض رداً على هذه النقطة ، أنه بالنسبة لما ذكره البيان من تزوير على الجبهة القومية وتزوير لإرادة الجماهير ، أن هذه النقطة ليست دقيقة ، إذ أن هذه الخطوة كانت تعتمد أساساً على تأييد بعض المقاتلين باستثناء تنظيم عدن وتشكيلات الفدائيين ، وكان الوضع بالنسبة لهم مفاجأة ، نظراً لدقة وخطورة وضعهم التنظيمى فى منطقة عدن ونظراً لاعتبارات عديدة ــ تبلورت بعد ذلك ، واقتنعت معظم تشكيلات الفدائيين بهذه الخطوة ، وخاصة المجاميع الملتزمة للثورة ما عدا مقاومة الشباب الملتزمين لحركة القوميين العرب ، إذ أن كثيراً من تشكيلات الفدائيين تم الاتصال بها بعد ذلك واقتنعت بهذه الخطوة ، وحددت لها موقفاً مؤيداً للدمج لصالح قضية النضال فى الجنوب ، وهى التى تحملت بعد ذلك عبء

النضال المسلح داخل عدن مباشرة ضمن إطار جبهة التحرير .

( ب ) أما النقطة الثانية والتى تتعلق بتواجد عدد كبير من أعضاء الجبهة القومية فى خط النار فى جبهات القتال ، فإنه لم يكن موجوداً فى جبهات القتال فى ذلك الوقت غير طه مقبل الذى كان متواجداً فى منطقة ردفان ، فقد كان هو الآخر من الأشخاص الذين وافقوا على هذه الخطوة عند عودته فى اليوم التالى إلى تعز . وهذا أيضاً نفى لهذا الادعاء من الناحية المجردة .

( ح ) أما الأشخاص الذين ذكرهم البيان بأنهم كانوا يتواجدون خارج المنطقة ، ويمثلون الجبهة فى المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر القارات الثلاث فى كوبا ، فهذه حقيقة إذ كان السيد سيف الضالعى فى ذلك الوقت يمثل الجبهة القومية فى مؤتمر كوبا ، ونظراً لاعتبارات حزبية تردد فى اتخاذ موقف محدد ، ولكنه عندما عاد إلى تعز وافق على الدمج ، وكان أحد أعضاء قيادة جبهة التحرير .

٤ — حول النقطة الرابعة التى أثارها البيان ، والتى جاء فيها أن الجبهة القومية وبفضل التفاف الجماهير حولها ، سوف تستمر فى قيادة نضال الشعب البطولى حتى النصر ، فإن الواقع الذى لا مراء فيه ، أن فدائيى الجبهة القومية إلى جانب فدائيى جبهة التحرير منذ انطلاق الثورة وحتى أمكن تحقيق النصر ، قاموا بدورهم البطولى على أكمل وجه وبغض النظر عن أية خلافات داخلية حتى انتزعوا النصر للشعب العربى فى جنوب اليمن .

٥ — وبالنسبة للنقطة الخامسة التى أثارها البيان ، وقوله بأن الجبهة القومية كان لها شرف المبادرة فى الدعوة إلى الوحدة الوطنية التى تحققت من خلال انصهار إحدى عشرة منظمة ثورية ، وكل قطاعات الشعب فى الجبهة القومية ، يذكر البعض بأن الدعوة إلى الوحدة الوطنية إذا صح اعتبارها من الناحية السياسية حقيقة يجب أن تكون ضمن إطار الجبهة القومية ، فإنهم يذكرون أيضاً أن

المبررات فى ذلك الوقت كانت تعنى سد الطريق أمام الأحزاب السياسية ، وعزلها عن ممارسة أى نفوذ تجاه الجبهة القومية . ولم تكن الدعوة واضحة من الناحية الموضوعية والمنطقية ، بقدر ما كان الهدف فيها احتواء هذه المنظمات والهيئات السياسية وسد الطريق أمامها ، خصوصاً فى وجه الأحزاب التى اهتدت فى مرحلة تالية إلى الأسلوب السليم لطريق النضال الثورى الصحيح .

٦ – نقطة أخيرة أثارها البيان تتضمن مخاطبة لعواطف الجماهير ، وحثًّا لها على أن الجبهة القومية ستواصل مسيرة الثورة فى سبيل الأهداف الكاملة التى رفعها الشعب فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

ومن تحصيل الحاصل أن هذه الأهداف هى أهداف الجماهير العربية أهدافها كاملة استمراراً للمسيرة التى بدأتها الطلائع الثورية من على جبال ردفان وحولها إلى تحقيق الأهداف الوطنية والقومية ، وبالتالى فهى استمرار طبيعى من خلال الإطار الجديد الذى اتفقت عليه إرادات المناضلين فى الثالث عشر من يناير عام ١٩٦٦ .

**وبعد :**

فإننا نقلنا بيان المعارضين كاملا . وكذلك ما أثير حوله من نقاش وآراء بأمانة ، وفى رأينا أن ذلك كله لا يقلل أبداً – كما نكرر دوماً – من الدور الأسطورى الذى قام به فدائيو الجبهة القومية ومناضلوها على امتداد المسيرة الثورية ، ولا يقلل من الدور الكبير الذى قام به هؤلاء المعارضون لخدمة قضية بلادهم على امتداد العشر سنوات الأخيرة .

## التجربة النضالية لجبهة التحرير على المستوى العسكرى والسياسى

**أولاً : على المستوى العسكرى :**

برغم ما رافق الدمج — دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير والعناصر المستقلة ضمن إطار جبهة التحرير — من ملابسات ، وبرغم البلبلة الفكرية بين صفوف القواعد الفدائية والشعبية ، إلا أنه يسجل لجبهة التحرير عملياً أنها استطاعت على المستوى العسكرى أن تطرح صورة رائعة للعمل الثورى غطى كل النواقص والسلبيات والأخطاء فى العمل السياسى لجبهة التحرير ، بعد الدمج مباشرة ، استطاعت العناصر الثورية المستقلة ونعنى بها العناصر الناصرية الملتزمة بالثورة المسلحة أن تقف موقفاً من البلبلة والصراع حسمت به الموقف ، وحددت هوية تلك العناصر الثورية فى ضرورة استمرار الثورة وتصعيدها المسلح .

وفجأة ، وبعد أيام معدودات استطاعت القوى الفدائية الثورية تنظيم نفسها مع الجهات المسئولة فى جبهة التحرير ، واستطاعت عملياً تصعيد العمل العسكرى على كافة المستويات النضالية وأساليب الحرب الثورية ، وشهدت المنطقة أساليب جديدة من حرب العصابات رائعة ونادرة تفوق فى حجمها ونوعها ما شهدته المنطقة طوال مدة العامين التى سبقت قيام جبهة التحرير .

وإذا جاز لمنصف أن يحدد القوى البشرية التى ساهمت فى هذا العمل ، فإنه يمكن أن نقول إن هذه القوى البشرية هى القاعدة الطبيعية التى كانت فى إبان الجبهة القومية ملتزمة للثورة المسلحة . وهى نفس الوجوه والعناصر التى فجرت الثورة وشاركت فيها منذ الشرارة الأولى ، سواء داخل عدن المدينة أو على قمم الجبال فى الريف . وساعد على تصعيد العمل المسلح إيجاد خطة عسكرية رسمت على أساس استراتيجى وفقاً لأساليب الحرب الثورية ، وقد ساعدت هذه الخطة

عمليًّا على تصعيد العمل الثورى المسلح . ومن عوامل نجاح هذه الخطة مجموعة من العوامل والظواهر :

١ — ظهور عناصر ثورية جديدة فى تشكيلات الفدائيين فى عدن ، وكذلك فى جبهات القتال تدفعها الحماسة ويغذيها الإيمان بالنصر والشجاعة والإقدام والعزم على التضحية ، والفداء من أجل الأهداف والأمانى التى انطلقت الثورة من أجلها .

٢ — فرض التحدى عليهم من قبل العناصر المعادية والعناصر الرجعية والسلاطينية ، التى كانت تقلل من قيمة العمل العظيم الذى يصنعه الرجال فى إطار جبهة التحرير ، مواصلة نفس المسيرة التى قطعتها ثورة ١٤ أكتوبر طوال عامين مضيا بقيادة الوجوه والرجال أنفسهم مع تغيير الإطار . والإطار وحده الذى أصبح فى إيمانهم . إن الإطار أو اللافتة ليست مهمة شكلا ، إذا كان المحتوى والجوهر قائماً والثورة مستمرة .

٣ — توافرت أسلحة جديدة عظيمة التأثير خفيفة الحمل أزعجت المستعمر ، ومكنت من نجاح فدائيي جبهة التحرير وتشكيلاتها العسكرية فى المناطق النضالية فى الريف وفى عدن المدينة ، وبرزت من خلال هذا التغيير الفعال فى بنية الثورة ووسائلها مجموعة من العلاقات الثورية والبطولات الأسطورية غيرت مجرى التاريخ النضالى لصالح انتصار أهداف الثورة ، وتحقيق النصر الحاسم .

٤ — توافر التدريب العملى الكامل والمركز لجميع العناصر الفدائية والعسكرية التى شاركت فى جبهة التحرير ، وقد فتحت لذلك معسكرات خاصة فى تعز ، وفى مناطق القتال ، ووسط الصحراء بالقرب من عدن للتدريب والتربية الثورية على أساليب الحرب الثورية وحرب العصابات ووسائلها ونتائجها وفوائدها فى إزعاج العدو وإرباك قواته .

٥ — باعتراف قيادة الشرق الأوسط البريطانية والوكالات الأجنبية ، اعترفت الحكومة البريطانية بأن الخسائر التى لحقتها فى الفترة الأخيرة ، كانت

أضعاف ما تكبدته فى العامين السابقين لقيام جبهة التحرير ، وقد تركزت هجمات الفدائيين فى عدن بالذات على المؤسسات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية ،وتركزت كذلك على مجموعة من عملاء بريطانيا وركائزها الخطيرة فى المنطقة الذين خروا صرعى بسلاح الثوار .

٦ ـ استطاعت جبهة التحرير أن تبنى جيشاً منظماً وقوياً ، كنواة لجيش المستقبل إلى جانب الجيش الشعبى ، ونعنى بالجيش الشعبى المجموعة البشرية من المقاتلين فى جبهات القتال فى الريف وتشكيلات الفدائيين فى عدن . وقد تدرب هذا الجيش على أحدث وسائل التدريب الحديثة .

٧ ـ تطورت فرق الفدائيين وتشكيلاتهم فى عدن ، وكذلك الجيش الشعبى ، إلى تنظيم عسكرى وشعبى ، جنباً إلى جنب مع تعاظم الثورة وتكاثفها ، مما أدى إلى قيام التنظيم الشعبى للقوى الثورية فى إطار جبهة التحرير ، وقد خاض هذا التنظيم معظم المعارك الحاسمة مع الاستعمار وجحافله وجهاً لوجه حتى اللحظات الأخيرة من انتصار الثورة ، ومحاولة تصفيته من قبل الاستعمار وأعوانه كما سيلى (١) .

## ثانياً : على المستوى السياسى :

برغم الضجة المفتعلة التى أثارها معارضو جبهة التحرير ، إلا أن هذا الضجيج سرعان ما هدأ بعد ذوبان الجليد وخمود العاصفة التى كانت تتغذى بالحماس والانفعال العاطفى ، وكان وعى الشعب قد سبق إلى وعى أكثر انطلاقاً وعمقاً فى فهم منطلقات الثورة وأبعادها وآفاقها الرحبة الواسعة ، لأن الثورة هى ثورة الجماهير التى ارتبطت تضحياتها بها وقدمت عطاءها من أجل أهدافها الوطنية والقومية والإنسانية ، وذلك أنه أياً كان الاسم أو الشكل الذى

(١) حاولنا بقدر الإمكان عدم الدخول فى تفاصيل ليست جوهرية ، ويمكن لمن يريد البحث والتقصى أن يعود إلى ما نشرته وكالات الأنباء الأجنبية فى ذلك الوقت ، وفى أرشيف البلاغات الحربية لجبهة التحرير ، وأرشيف وإحصائيات قيادة الشرق الأوسط فى عدن .

تأخذه الجبهة أو تقوم عليه ، فلا يقدم ذلك ولا يؤخر فى استمرار وجود الثورة وبقائها ، سواء وجد الاسم هنا أو وجد هناك بهذا الشكل أو ذلك وبهذه الصيغة أو تلك ، فإن ذلك كله شكليات لا تمس الجوهر والمحتوى. وبرغم ذلك كله استطاعت جبهة التحرير من البداية أن تلقى التأييد الشعبي الواسع من الجماهير الشعبية التى أعلنت ولاءها للجبهة ، وانخرطت معظم تشكيلات الفدائيين التى كانت حتى ١٣ يناير عام ١٩٦٦ – أى قيام الدمج – تعمل ضمن إطار الجبهة القومية ، وانخرطت هذه التشكيلات فى جبهة التحرير والتزمت بها كأداة للعمل الثورى ضد الوجود الاستعمارى .

وفى خلال الشهور الثلاثة الأولى ، استطاعت جبهة التحرير على المستوى العربى والدولى أن تثبت وجودها ، وتعزز استقرار بنيتها السياسية والعسكرية والشعبية ، برغم كل المعوقات التى كانت من عوامل عدم الاستقرار الطبيعى لبنيتها التنظيمية ، والتى عملت هذه المعوقات طوال مراحل قيام جبهة التحرير على خلخلتها من الداخل نتيجة لتناقضات فكرية عميقة وجدت على قمتها الهرمية[1]. مع ملاحظة أن القواعد الواسعة ، عسكرية كانت أم شعبية كانت

---

(١) هذه التناقضات مرجعها إلى أن بعض الملتزمين حزبياً بحركة القوميين العرب ، كانوا يعملون من الداخل لضربها إذا لم تتهيأ الظروف للاستيلاء عليها ، ولنا عودة بالتفصيل لتحديد تلك المواقف مع الوثائق والمستندات التى سنوردها فيما بعد . كذلك عمل السلطان أحمد عبد الله الفضلى والسلطان جعبل ابن حسين العوذلى على إيجاد نقطة ضعف فى جبهة التحرير ، وكانا من العوامل التى لعبت دوراً مساعداً لإضعاف سمعة الجبهة ثورياً ، نظراً لانتمائهما وتكوينهما الطبقى رغم الظروف الخطيرة التى جاءت بهما على قمة جبهة التحرير ، ذلك لأن دورهما فى فضح المخططات البريطانية واستعدادهما للعمل المسلح فى مناطق فرض وجودهما على جبهة التحرير ، والمعروف أن موقف السلطان الفضلى أيا كان التقدير له فى مؤتمر لندن ، والذى فجر منها قنبلة سياسية استفادت منه قضية الجنوب فائدة سياسية كبيرة ، مما دفع بالسلطان الفضلى أن يقفز على سطح الأحداث السياسية ، وكان من الصعب تجاهل موقفه ووجوده ، وخاصة أنه أبدى استعداده للقيام بأعمال عسكرية ضد المستعمر فى منطقة الفضلى ، وهذه الحقيقة تنطبق كذلك على الأمير جعل بن حسين العوذلى الذى كشف دور المخابرات البريطانية ، وقام بعمليات عسكرية بعد ذلك ضد معسكرات القوات البريطانية فى العواذل وهى المنطقة التى كان نائباً لها . =

تسير سيراً طبيعياً من خلال العمل اليومى الذى ازداد من حيث الكم والكيف على المستوى العسكرى فى الداخل ، حيث تسلحت هذه القواعد بأسلحة خفيفة الحمل عظيمة التأثير .

نريد أن نقول إن جامعة الدول العربية باركت هذه الوحدة على المستوى العربى ، واعترفت بجبهة التحرير كممثلة لشعب المنطقة . وكذلك كسبت جبهة التحرير من البداية تأييد الدول الصديقة بدون استثناء ، وتعاطف هذه الدول مع جبهة التحرير على كل المستويات الخاصة والدولية ، وقام وفد من جبهة التحرير بزيارة البلدان العربية والصديقة لكسب عطفها وتأييدها وطلب المعونات المادية والعسكرية ، ونجحت هذه الاتصالات نجاحاً كبيراً أكسب القضية عالمية ووضوحاً أكثر . وقد استطاعت جبهة التحرير أن تستصدر عدة قرارات من المنظمة العالمية ، وخاصة من لجنة تصفية الاستعمار ، ومن اللجنة الرابعة بشأن قضية الجنوب المحتل . وقد كانت اجتماعات لجنة تصفية الاستعمار بالقاهرة فى شهر يونيوعام ١٩٦٦ محاكمة دولية لبريطانيا أمام الرأى العام العالمى ، وقد استطاعت جبهة التحرير أن توجه الاتهام إلى الحكومة البريطانية ، وأن تثبت الجريمة بالوقائع والأدلة والوثائق الكافية ، وقد اتضح ذلك جلياً من خلال المذكرة الهامة التى تقدمت بها إلى لجنة تصفية الاستعمار والمناقشات التى أعقبتها .

---

= والمعروف أن هذين السلطانين قد فصلا من جبهة التحرير بعد أربعة شهور من قيامها ، نتيجة لدورهما المشبوه لقيامهما باتصالات مريبة وتعاونهما مع حكومة الاتحاد ، وخاصة الاتصالات التى قاما بها فى منطقة (كرش) على حدود الشمال ، وكذلك المحادثات التى تمت بينهما وبين بعض ممثلى حكومة الاتحاد وحزب الرابطة فى بيروت .

أما النوع الأخير من التناقض ، فقد تجسد فى بعض أفراد من جماعة عبد الله الأصنج التى لا زالت ذكريات مواقفه المعارضة لأسلوب النضال المسلح ماثلة أمام جماهير الشعب ، مما أثر كثيراً على الطبيعة الثورية لجبهة التحرير ، واستغلها البعض استغلالا كبيراً لخلخلة بنية جبهة التحرير وتحطيمها بالشائعات فى محاولة تستهدف إدانة الدمج وتخطئة الأسلوب الذى تمت عليه الوحدة الوطنية . ولنا عودة إلى التقييم فى مجال آخر فيما بعد .

# ذروة المناورات الاستعمارية وموقف جبهة التحرير منها

منذ اليوم الأول لقيام جبهة التحرير ، بدأت بريطانيا تتحرك بشكل خطير وتحرك كل القوى والركائز لتنفيذ مخططها الاستعمارى فى خلق دولة عميلة فى الجنوب لضرب جبهة التحرير التى تصورتها من البداية أنها بهذه الوضعية سوف تقلب السياسة البريطانية رأساً على عقب ، لأنها استطاعت بهذا العمل العظيم أن تنتزع كل الأوراق التى كان يتصور الاستعمار البريطانى أنه بها يستطيع أن يناور للخروج من الحلقة المفرغة ، ومن الإحراجات الدولية التى وضعته الثورة أمام طريق مسدود ، وبدأ الاستعمار بالفعل متعاوناً مع العناصر المعادية للجبهة بتحريك العملاء، وتحريك بعض الأحزاب المحلية، وبدأت مؤامراته السياسية تتخذ طابع الدعوة إلى عقــد مؤتمرات واجتماعات بين السلاطين والأحزاب التقليدية بين بيروت وجدة وعدن ، وكتنفيذ للسياسة الاستعمارية فى سد الطريق أمام ثورة التحرير ، عمل على جمع شتات هذه القوى فى بيروت فى إبريل سنة ١٩٦٦ ، وحضر هذا الاجتماع أربعــة من ممثلى حكومة الاتحاد ، هم صالح بن حسين العوذلى وزير الداخلية والأمن الداخلى ، وعبد الرحمن جرجرة وزير التعليم والإرشاد القومى بالنيابة ، وأحمد بن عبد الله الدرويشى وزير التجارة والصناعة ، وناصر بن عبد الله الفضلى وزير العدل ، وكل من أحمد الفضلى ، وجعبل بن حسين العوذلى ، اللذين حاولا أن يشوها جبهة التحرير بعد فصلهما منها نتيجة لتواطئهما مع السلطات البريطانية من خلال الاتصالات المشبوهة التى أسلفناها سابقه ، وقد استغلها الاستعمار البريطانى كورقة يلعب بها باعتبارهما ممثلين لجبهة التحرير فى محادثات بيروت ، وسلكت بريطانيا من خــلال هذه المــناورة مسلكاً خطيراً لإجهاض

الثورة المسلحة واحتوائها ، وأعلنت بعد ذلك عن مؤتمر سيعقد فى عدن يضم ممثلى حكومة الاتحاد و بعض الأحزاب السياسية المعروفة بعدائها لأسلوب النضال المسلح . كالحزب الاتحادى الوطنى وغيره من الأحزاب الخارجة عن الثورة المسلحة .

واستطاعت بالفعل جبهة التحرير أن تتصدى لهذه المناورة ، وأن تحبطها سياسياً ، وفعلا فشل مؤتمر أغسطس عام ١٩٦٦ ، و لجأت بريطانيا بعد ذلك إلى الأمم المتحدة حيث حاولت تضليل اللجنة الدولية ، وتظاهرت بقبول قرارات الأمم المتحدة بشأن الجنوب وطالبت بزيارة لجنة من الأمم المتحدة لاستقصاء الحقائق فى المنطقة مع تحفظات بريطانيا المعروفة[1] ، وقد وقفت الرجعية إلى جانب المنطق البريطانى ، وأيدت ادعاءات بريطانيا ، وأقرت كل ما جاء على لسان مندوب بريطانيا فى الأمم المتحدة ، وفى نفس هذا العام أيضاً ، أعلنت بريطانيا أن انسحابها سيتم من القاعدة العسكرية فى عدن فى بداية عام ١٩٦٨ ، ووقتها ذكرت صحيفة التايمز البريطانية فى تعليق لها على تطورات الموقف فى الجنوب قائلة : « إن قرار الحكومة البريطانية الخاص بالانسحاب من عدن عام ١٩٦٨ أسفر منذ البداية عن عكس النتائج التى كانت تأمل فيها لندن ، فقد ازدادت هجمات الثوار ، ولم يوقف نشاطهم عمليات الاعتقال الوقائية ، وفرض نظام حظر التجول وإعلان حالة التأهب بين قوات الأمن » . ووصفت صحيفة التايمز هذا الموقف بقولها : « إن العناصر التى كانت تقدم المعلومات إلى السلطات

---

(١) وقد تلخصت تحفظات بريطانيا فيما يلى : (١) أنها غير مقيدة بالقرار الذى يقضى بإزالة الأنظمة القائمة ، أى حكومة الاتحاد . (٢) التحفظ على المعتقلين السياسيين ، وعلى رفع حالة الطوارئ ، وعدم سحب فرق الجيش من الشوارع ومداخل الطرقات كوقاية أمن ، وأن إنهاء ذلك مرهون بإنهاء حالة الإرهاب . (٣) عدم تحديد مشروع واضح بضمان ممارسة الشعب لحقه فى اختيار نوابه ودستوره ، وفوق ذلك كله كانت بريطانيا تحرص على استخدام الأمم المتحدة لإجهاض الثورة المسلحة والتحايل على قرارات الأمم المتحدة .

البريطانية اعتماداً على بقاء الوجود البريطانى لمدة طويلة بشكل أو بآخر ، قد توقفت عن الاستمرار فى هذا العمل» ، وذكرت هذه الصحيفة أيضاً « أن بريطانيا كانت تعتقد أن زعماء جبهة التحرير سيكونون أكثر اعتدالا من زعماء الجبهة السابقة التى كانت قائمة قبل اندماج عدد من المنظمات الوطنية فى كيانها التنظيمى ، ولكن اتجاه الجبهة الجديدة المناهض لبريطانيا نحو العمل الثورى يوحى بأن التشدد الذى كان قائماً ما زال موجوداً فيها » .

هذا اعتراف صحيفة بريطانيا جاء ليؤكد أن قرار الحكومة البريطانية بالانسحاب والجلاء عن قاعدة عدن لم يأت نتيجة لحسن نوايا بريطانيا ، أو رغبتها الصادقة فى منح شعب الجنوب حقه فى الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، ولكنه جاء نتيجة قهرية تحت تأثير عاملين أساسيين .

**العامل الأول :**

عامل اقتصادى ويستهدف بالدرجة الأولى تخفيض نفقات الدفاع الباهظة التى تتحملها الخزينة البريطانية فى الإنفاق على القواعد العسكرية شرقى السويس إذ أن قاعدة عدن وحدها تكلف الحكومة البريطانية ١٦٨ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية سنوياً .

**العامل الثانى :**

هو تعاظم الثورة المسلحة فى الجنوب وشمولها ، والتهاب المنطقة بالثورة على طريقة حرب العصابات المنظمة فى المدن والشبيهة لها فى القرى والجبال ، ووجود مقاومة شعبية عنيفة مشحونة بسخط الجماهير وغضبها ضد الوجود الاستعمارى مما أحال الحياة البريطانية فى عدن وغيرها من المدن إلى جحيم لا يطاق ، وخوف فى كل حين ، ورعب دائم ومستمر .

وحين أعلنت الحكومة البريطانية عن رغبتها فى الانسحاب من قاعدة عدن ، وأراضى الجنوب بصورة نهائية انزعج العملاء ، وكان طبيعياً أن يطلبوا من

بريطانيا البقاء بشكل أو بآخر ، ولكن وجود بريطانيا أصبح مستحيلاً تجاه المقاومة الشعبية العنيفة التى أقلقت بريطانيا وعكرت الأمن فى المنطقة ، وزار عدن فى الفترة الأخيرة كبار رجال السياسة البريطانيين ، وكانت زيارة اللورد « بيزويلك » للمرة الثانية لعدن بعد أن سبق أن زارها فى عام ١٩٦٥ وقد استطاعت حفنة العملاء أن يتقدموا إلى اللورد « بيزويلك » بمذكرة خطيرة تطالب ببقاء بريطانيا ، وتلتمس بإذلال حمايتها ووصايتها على المنطقة بشكل أو بآخر .

ونظراً لخطورة هذه الوثيقة أرى استكمالا لمنهج البحث تسليط الأضواء السريعة عليها بالعرض والتعقيب :

## أضواء على وثيقه الخيانة والعمالة التى تقدمت بها حكومة الاتحاد المزيف إلى الحكومة البريطانية

لقد نشرت هذه الوثيقة فى لندن مؤخراً ، وأذاع نصها حزب المحافظين البريطانى فى شهر مايو ١٩٦٦ . ولقد تضمنت معارضة حكومة السلاطين لسحب القاعدة البريطانية من عدن بعد الاستقلال الزائف فى عام ١٩٦٨ ، ومطالبتهم بمعاهدة دفاعية واستمرار إجراء الحماية لهم ، وتلك الوثيقة التى سنتناولها بالتحليل عبارة عن خطاب ألقاه العميل صالح بن حسين العوذلى وزير الأمن الداخلى ورئيس ما يسمى باتحاد الجنوب العربى أمام اللورد بيزويلك السكرتير البرلمانى لوزارة المستعمرات ، والذى زار عدن والمحميات مؤخراً . وهذه الوثيقة — علاوة على ما ذكرنا — تكشف حقيقة الدور الخطير الذى يمارسه العملاء القدامى لبريطانيا بإيعاز من سلطاتها المحلية فى عدن ، وتقدم فى نفس الوقت دليلا واقعيًّا على سخرية أولئك الأقزام بشعب الجنوب الذين جعلوا من ترابه ومن

أبنائه سلعة تباع وتشترى ، ومسرحاً للمناورات والمؤامرات مستهدفين بذلك — كما ذكرنا — تنفيذ مخططات وأهداف الاستعمار البريطانى فى المنطقة .

ومن عجب أن تصدر الوثيقة فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه حكومة ما يسمى باتحاد الجنوب العربى غير الشرعية قبولها لقرارات الأمم المتحدة ، وهو اليوم الذى تواجد فيه عملاء الاتحاد المزيف فى العاصمة البريطانية مطالبين بريطانيا بإيعاز وتدابير مسبقة بالحماية الدفاعية ، ولمن تلك الحماية ؟ وضد من ؟ إن الحماية التى يطلبها العملاء من حكومة بريطانيا هى حماية لأشخاصهم ومراكزهم كما اعترفوا بها ، وضد من ؟ ضد الشعب . شعب الجنوب بأسره . إن من سخرية القدر ومن غرائب الصدف أن تحدث التناقضات فى وقت واحد ، ولكنه من حسن حظ شعب الجنوب أن تؤكد الأمم المتحدة — فى نفس اليوم الذى صدر فيه قبول حكومة الاتحاد المزيف بقرارات الأمم المتحدة — أن حكومة المحميات لا تمثل شعب الجنوب ، ولا دخل لها فى مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التى يجب على بريطانيا ، التى تحتل المنطقة ، أن تبادر بتنفيذها .

والسؤال الآن : ما هى وثيقة الخيانة ؟ وما هى محتوياتها ؟ وما هى أبعادها وأغراضها الحقيقية ؟

سنضع الإجابة عن هذا السؤال من خلال متابعتنا للنصوص ومحتوياتها :

يقول النص الأول فى الوثيقة — وهى موجهة كما ذكرنا إلى المستر بيزويك :

« بالأمس استقبلناكم كصديق وأصغينا باهتمام وأدب — كما تقضى التقاليد العربية — لكل ما عنّ لكم أن تبلغوه لنا ، واليوم سنتحدث إليكم بصراحة — ونعرب لكم عن آرائنا فى الأنباء المزعجة التى كاشفتمونا بها ، وذلك بعد أن أتيح لنا قدر من الوقت لكى نقلب الفكر قليلا فيما قلتم .. ولا شك أنكم وحكومة المملكة المتحدة تعتزم إدخال بعض التعديلات الجوهرية فى وضعنا الداخلى والخارجى ، تقدرون أننا نستطيع على الأقل أن نعرب عن وجهات نظرنا فى بعض النتائج التى ستترتب على هذه التعديلات » .

هذا هو النص الأول من مقدمة رئيس مجلس ما يسمى باتحاد الجنوب العربى لمستر بيزويك .

ولكن ، ماذا يقول النص الثانى من الخطاب ؟

إنه يقول :

« لقد تحملنا كما تعرفون طوال عدة سنوات ألوان الإهانات والسباب من جانب معظم العالم العربى لأننا اعتقدنا أن الحكومة البريطانية هى صديقتنا المخلصة وأنها ستحمينا من نتائج تأييدنا الذى لم يتزعزع لها . . وذلك إلى أن نصبح قادرين على الدفاع عن أنفسنا ، وينبغى على الحكومة البريطانية أن تفهم بأن علينا أن نعيش وسط جيراننا العرب ، ولا يمكن أن نصدق أنكم ترغبون فى التضحية بنا لا لشيء إلا لأن الحكومة البريطانية بعد عدة سنوات من الوعود المتكررة ترى على العكس أنه مما يلائم مصلحتها الخاصة أن تهجر أصدقاءها » .

وما من شك فى أن النصوص السابقة من الوثيقة تبلور أربع نقط أساسية تكون فى مجملها حصيلة أولية لحقيقة العملاء فى حكومة الاتحاد .

أولا : تخوف حكومة الاتحاد المزيف من أى استقلال جدى وحقيقى تحصل عليه المنطقة بكفاح أبنائها ، والاستجداء حكومة العملاء لبريطانيا بالبقاء لفترة أطول حماية لمصالحهم ولأشخاصهم .

ثانياً : تخوف العملاء الواضح وجزعهم من أية تعديلات جوهرية فى نظم الحكم الإقطاعى التى تعتزم الحكومة البريطانية إجراءها لتبرير سياستها فى المنطقة ، وتجنب الإحراجات الدولية وفقاً لمصالحها وأطماعها الاستعمارية الخاصة .

ثالثا : تأكيد العملاء بأن بقاءهم كان يعتمد على حماية الحكومة البريطانية وعلى وعودها لهم بالحماية والرعاية والدفاع عنهم من نقمة الشعب .

رابعاً : تخوف حكومة السلاطين من مقاومة شعب الجنوب ، وعجزهم عن الدفاع عن الأوضاع غير الشرعية التى خلقتها السياسة الاستعمارية وتأكيدهم

على انسياق الحكومة البريطانية وراء مصالحها والتخلى عن أصدقائها واستجدائهم وبالتالى للحكومة البريطانية أن تكون عند وعدها وتأكيداتها لهم .

.. والآن :

تُرى أى شىء تحتويه وثيقةُ الخيانة والعمالة بعد ذلك ؟ وما هى المطالب التى تقدمت بها حكومة الاتحاد المزيف إلى الحكومة البريطانية بشأن الاستقلال والقاعدة العسكرية؟ وأية مخاز جديدة تحتويها تلك الوثيقة وتكشف عنها نصوصها ومحتوياتها؟

يقول رئيس المجلس الأعلى لما يسمى بحكومة اتحاد الجنوب العربى نيابة عن زملائه الأذناب ما يلى بالحرف الواحد :

« إن الاعتراض الأساسى لا ينصبّ على خفض القوات الرابطة فى القاعدة ، بل على تركنا بدون تدابير الدفاع التى وعدتمونا بها فى الماضى ، وإذا كانت الحكومة البريطانية مصممة حقًّا على عدم اتخاذ تدابير دفاع سليمة معنا بعد الاستقلال ، فعلينا أن ننظر بعناية فيما يتطلبه الأمر لكى نستعد له بإجراءات الدفاع التى افترضنا على الدوام أنها ستكون فى متناولنا ، وكذلك فى الخطوات اللازمة لمواجهة النكسة الاقتصادية التى ستعقبُ الجلاء عن القاعدة والخطوات التى ستلزم لضمان مستقبلنا .

« إننا نرى أن لنا الحق إزاء ما نعتبره بمثابة اعتزام الحكومة البريطانية على النكوص عن وعدها فى أن ننتظر من هذه الحكومة أن تضعنا فى مركز قوى مماثل للمركز الذى كنا سنصبحُ عليه فيما لو استمرت الحكومة البريطانية تدافع عنا بعد الاستقلال » .

وهكذا يقدم العملاءُ باعترافهم أدلة الإثبات على تمسكهم ببقاء الاستعمار البريطانى والوجود العسكرى ، كضمانة من ضمانات الدفاع التى يطلبها العملاء

للاستقلال الشكلى ، ولاستمرارهم فى الحكم ضد إرادة الشعب استناداً إلى القوة العسكرية للوجود البريطانى واعتماداً عليه .

ولكن ماذا تقول وثيقة الخيانة بعد ذلك كله ، تقول الوثيقة :

« ليس هناك أى معنى للقول بأن الحكومة البريطانية ستنظر فى هذه المسائل قبيل الاستقلال مباشرة . . إنه ينبغى أن نعرف خلال الأسابيع القلائل القادمة أين نقف ؟ إنه من المستحيل تماماً على أية حكومة أن تبنى سياستها على أساس الألفاظ الغامضة التى تلوتموها أمس بمثل هذا الحرص .. وأؤكد لكم أنه نتيجة للقرار الذى سيعلن فى الأسبوع القادم سنواجه مصاعب كبيرة للغاية مع شعبنا وقواتنا إنهم سيطالبون بأن يعرفوا تماماً ما سيؤول إليه الموقف ، وإنه لأمر حيوى أن يكون بوسعنا الإجابة عن أسئلتهم المعقولة هذه » .

وما من شك فى الشعب الذى يتحدث باسمه رئيس مجلس ما يسمى باتحاد الجنوب العربى براء منه ومن خنوعه ، لأنه لا يملك من أمر نفسه شيئاً ، وبالطبع فإن من لا يملك من أمر نفسه شيئاً لا يستطيع أن يملك أمر غيره ، والدليل على ذلك نقدمه من نصوص الوثيقة التى تدينه بالخيانة والعمالة .

تقول الوثيقة :

« وإذا ما كانت الحكومة البريطانية تتصور حقيقة أن بوسعنا أن نقنع أحداً بلا شىء فعلينا أن نؤكد بكل ما فى وسعنا من قوة أنكم مخطئون إلى أقصى الحد ، وقبل أن ننتقل إلى المسائل الكبرى فلنضرب مثلا بسيطاً واضحاً وهو أن الألوف من أبناء شعبنا سيجدون أنفسهم عاطلين يتسكعون فى الشوارع بدون عمل إذا ما أغلقت القاعدة » .

هكذا يتصور العملاء مستقبل المنطقة بعد الاستقلال ، وبعد جلاء القاعدة العسكرية . . نسى هؤلاء العملاء أن الشعب ما فتح النار على الوجود البريطانى إلا من أجل جلاء القاعدة العسكرية ، وما سلك الشعب طريق الثورة إلا من أجل الحرية الحقيقية والاستقلال .

وشتان بين ما يتطلع إليه شعب الجنوب ، وما يتطلع إليه عشرة من السلاطين وحكام الجنوب العملاء .

الفارق إذن كبير بين أماني الشعب ، وبين أحلام العملاء !

ولكن ، ماذا يريد العملاء بعد الاستقلال من الحكومة البريطانية ؟

سؤال تجيب عنه السطور التالية من وثيقة الخيانة لحكومة الاتحاد المزيف .

يقول رئيس مجلس ما يسمى باتحاد الجنوب العربي باسم زملائه حكام الاتحاد ما يلي :

« هناك عدد من المسائل الحيوية التي ينبغي تسويتها الآن إذا ما كانت هناك — رغم القرار البريطاني — أية فرصة لإدماج جنوب الجزيرة في كيان مستقر .

إننا نرى أن من بين المسائل التي نحتاج إليها لكي تساعدنا على مواجهة الموقف الجديد :

أولا : تأكيد كتابي واضح ينبغي إعلانه في وقت واحد مع نشر الكتاب الأبيض ، تعلن فيه الحكومة البريطانية أنها ستواصل الدفاع عن الاتحاد ضد العدوان الخارجي والأعمال الهدامة في الداخل ، حتى نصبح نحن على استعداد للقيام بذلك بأنفسنا .

ثانياً : زيادة قوات الاتحاد ، وتحسين مستواها لمساعدتها على أن تواجه بدون مساعدة مستلزمات الدفاع والأمن الداخلي للجنوب العربي ، كما ينبغي على حكومتكم أن تقوم بأسرع ما يمكن بتعيين لجنة من الخبراء العسكريين لكي تحدد بمشاورة سلطاتنا العسكرية مدى الزيادة والتحسينات اللازمة لقوات الاتحاد وعرض توصياتها على حكومتنا .

ثالثاً : مبلغ سنوي محدد ومضمون وكاف كمساعدة ، وذلك لفترة عشر سنوات حتى نستطيع أن نضع خططنا سلفاً » .

وتنتقل الوثيقة بعد ذلك إلى تفصيل المطالب السالفة على النحو التالي :

« وبالنسبة لزيادة وتحسين مستوى قوات الاتحاد . . كان يقال لنا دائماً

عندما كنا نطالب مثلا بسلاح طيران ، إنه ليس ثمة حاجة تدعونا للتفكير فى هـذه المسائل ، حيث إن الحكومة البريطانية ستحمينا بقواتها هى ، وها نحن أولاء الآن فى وضع يتطلب منا أن نعمل على إيجاد مساعدة جوية فعالة لقوات الاتحاد فى غضون عامين ، وبدون اتخاذ أية استعدادات على الإطلاق ، وذلك بحكم اعتمادنا على الوعود البريطانية .

« إننا نرى أن الأهمية الحيوية ، لكى تكون هناك قوات كافية وفعالة فى متناول أيدينا عند إعلان الاستقلال ، تؤكدها طبيعة التهديد الذى يواجهنا . ونحن نعتقد أن هناك خطراً جسيماً ينذر بأن حملات الهجوم والأعمال الهدامة ستزداد عنفاً إلى حد تبدو معه بالنسبة للعالم كما لو كان البريطانيون قد ألقى بهم فى البحر . ونحن نخشى أن تبلغ هذه الحملة ذروتها فى اللحظة نفسها التى تتخلى فيها بريطانيا عنا ، ومن ثم سنواجه وحدنا أكبر خطر واجهناه حتى الآن » .

وبالطبع لم تستغرب جماهير الشعب العربى فى الجنوب هذا الكلام من مجموعة العملاء الذين يعتمدون فى وجودهم وبقائهم على حراب المستعمر وقواته ووجوده . .

لكن الغريب أن يتحدث أولئك العملاء — وهم بصدد طلب الضمانات والحماية لأشخاصهم — وكأنهم يمثلون شعب الجنوب . والسؤال الذى يطرح الآن هو[1] :

هل يتصور أن يكون الاستقلال وطلب الجلاء مصحوباً فى نفس الوقت بطلب الدفاع والحماية من بريطانيا فى آن واحد ؟

إذن كيف يمكن أن نفسر الاستقلال على هذا الأساس ؟

وكيف نوفق فى نفس الوقت بين المتناقضات ؟ بين طلب الاستقلال وجلاء الاحتلال البريطانى ، وبين طلب الحماية والدفاع عن ذلك الاستقلال من الحكومة المحتلة نفسها ؟

---

(١) راجع سلسلة التعليقات على هذه الوثيقة التى قدمها الأخ عوض العرشانى فى يونيو عام ١٩٦٦ (إذاعة صوت العرب) .

أسئلة لا يصعب الردّ عليها إذا ما قررنا أن الاستقلال الذى يطالب به العملاء هواستقلال من نوع خاص . . هويته وصناعته بريطانية خالصة . . يمنح ويعطى من بريطانيا لعملائها وأذنابها القدامى منهم والجدد، لتحقق بريطانيا بمنحه على الصورة التى يطالب بها حكام الاتحاد بإيعاز مسبق منها، الأهداف التالية :

أولا : تجنب الإحراجات الدولية التى تدين الاستعمار البريطانى وسياسته فى المنطقة .

ثانياً : تثبيت قاعدة سياسية من العملاء والركائز لاستلام السلطة وحكم الشعب بالقوة والقهر .

ثالثاً : عودة الاحتلال البريطانى بشكل جديد خلف الوجوه العميلة المحلية ، وبالتالى استمرار نفوذه ومصالحه فى المنطقة لفترة لن تكون قصيرة .

رابعاً : إجهاض الثورة المسلحة فى الجنوب وهو الهدف الأساسى الذى كانت تعمل السياسة البريطانية على إنجازه وتحقيقه من خلال الدعوة لمؤتمر الخيانة ، وإعلان الاستقلال الشكلى وإخراج الدولة العميلة فى الجنوب إلى حيز الوجود .

ولكن الشعب الذى قدم قوافل الشهداء على مذبح الحرية . . استطاع إحباط المؤمرات والمناورات وهو دون شك أقوى من مناورات الاستعمار ودسائس العملاء والانتهازيين ، ولم تفل عضد الشعب وتصميمه على انتزاع الحرية والاستقلال أية قوى تعمل فى الظلام لتعويق حركة الشعب من الانطلاق نحو أهدافه وأمانيه الحقيقية فى الحرية والاستقلال وتحقيق النصر الكبير . . .

## الاغتيالات السياسية والمواقف المريبة

فجأة وبعد ما يقرب من ٤٠ يوماً من قيام جبهة التحرير ، كانت هناك القوى الاستعمارية تتحرك بالفعل لاستغلال كل الأوراق والاصطياد فى الماء العكر ، فى محاولة مستميتة لضرب جبهة التحرير فى المهد ، وتعكير الجو الوطنى

السليم ، وضرب الحركة الوطنية بعضها ببعض . واستغلت بريطانيا فعلا الحملات المستمرة التى كانت تشن ضد جبهة التحرير ، وعملت على تعميق عوامل الحقد بكل وسائلها المباشرة وغير المباشرة ، وكانت فرصة بريطانيا هذه هى فرصة العمر كما يقولون ، إذ يحقق لها هذا الصراع السياسى الذى تميزت به الفترة التى لحقت تكوين جبهة التحرير ، ما عجزت عنه بقوة السلاح والإرهاب والقهر الاستعمارى .

وعلى غير ما يتصور المحتكون بالقوى الوطنية ، فوجئت جماهير الشعب العربى بسقوط مناضل من مناضلى الحركة النقابية ، هو على حسين القاضى رئيس المؤتمر العمالى العدنى ، وبسقوطه طرحت أكثر من علامة استفهام ، ووجهت أصابع الاتهام إلى بعض العناصر الوطنية ، ولكننا نستبعد ذلك تماماً التزاماً بأخلاقية النضال وشرف المبادئ التى يعتنقها من وجهت إليهم الاتهامات .

ولقد حرصت القوى الوطنية على عدم تقرير هذه الحادثة بهذا الشكل ، وحمّلت هذه الجريمة للسلطات البريطانية ، حتى لاتستغل لضرب القوى الوطنية بعضها بعض ، إلا أن سقوط الشهيد عبد الله السلفى وهو من القوى التقدمية اليسارية فى المنطقة ، أثبت أن القوى الاستعمارية قد استغلت مصرع على حسين القاضى ، وهو من أعضاء جبهة التحرير لتخرج بمنطق أن مصرع السلفى وهو من أعضاء الجبهة القومية رد طبيعى على مصرع القاضى .

والواقع أن ما حدث من تطورات وما وقع من الاغتيالات ، كان مخرجاً للاستعمار البريطانى لتصوير تلك الجرائم بأنها من صنع الوطنيين ضد بعضهم البعض ، غير أن الأحداث قد أثبتت فيما بعد أن المخابرات البريطانية كان لها الضلع الأكبر فى سلسلة الحوادث المريبة وجرائم الاغتيالات السياسية التى تعاقبت بعد ذلك بمساعدة السلاطين والرجعيين .

ولقد سقط شباب من خيرة الشباب الوطنى الثورى فى عدن من الجبهة

القومية ومن جبهة التحرير فى ظروف غامضة ومريبة ستتضح حقيقتها فى الأيام القليلة القادمة ، علاوة على سجل كبير من الشهداء ولقد استشهد بعضهم فى ظروف غامضة وغريبة ، وبعضهم استشهد فى ميدان القتال ، وهو يؤدى واجبه المقدس نحو الأهداف التى انطلق شعب الجنوب يناضل من أجلها .

وفى خلال خمسة شهور على وجه التقريب من قيام جبهة التحرير ، شكل الاستعمار البريطانى تحت إشراف دوائر المخابرات البريطانية عصابة للاغتيالات السياسية ، كان يتزعمها السلطان الفضلى ، وجعبل بن حسين وفى عضويتها أشخاص كثيرين من عناصر وطنية كانت إلى فترة قريبة معروفة بشعاراتها الوطنية ، وظهرت وجوه أخرى من حكومة الاتحاد تتزعم عصابة ثانية لاغتيال الوطنيين ، مثل محمد بن فريد العولقى وزير الخارجية السابق من حكومة الاتحاد المنهارة ، ووقتها استطاعت جبهة التحرير أن تكشف عصابات الخيانة والعمالة ، واستطاعت بالفعل عن طريق مرافق خاص للسلطان الفضلى أن تعثر على وثيقة خطيرة حملها أحد الرفقاء لأحمد عبد الله الفضلى وسلمها لجبهة التحرير ، وقد أذاع هذا المرافق بعض أراء هذه العصابة ، واحتفظت الجهات المسئولة فى جبهة التحرير ببعض الأسرار الخطيرة التى تتعلق باعتبارات الأمن .

## عمليات الإرهاب والاعتقالات السياسية

ومنذ قامت الثورة المسلحة فى الجنوب فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، والاستعمار البريطانى يمارس أساليب رهيبة ووحشية ضد الشعب العربى المناضل فى الجنوب : حرب الإبادة على مستوى القرى وتشريد السكان وحرب التجويع وتسميم المياه واعتقال المواطنين وتعذيبهم ، وتشريد الآلاف من مناطقهم ، والاعتداء على بيوت الله المقدسة [1].

(١) انظر ما سبق ذكره فى قصة الثورة عن الأساليب التى اتبعها الاستعمار فى ضرب الثورة .

وعندما اشتدت الثورة وتعاظمت جذوتها ، ومارس الفدائيون فى عدن أسلوب حرب العصابات ضد مؤسساته وركائزه وعملائه ، بدأ الاستعمار يجن جنوناً هيستيرياً ، وفرض على شعب المنطقة سجناً كبيراً ، أعلن حالة الطوارئ ، وكانت هذه الحالة مستمرة منذ قيام الثورة حتى اليوم ، ثم فرض الاستعمار تفتيشاً دقيقاً على المواطنين فى الطرقات وفى كل مراكز التفتيش ، ونزلت طائرات الهليوكبتر إلى أسطح المنازل لمداهمة المواطنين ليلا ، والاعتداء على الحريات العامة وكبت تحركات الشعب وأنفاسه ، وزاد من جنون الاستعمار أن الثورة كانت قد أفقدته ما تبقى لديه من صواب ، فتفنن فى تعذيب المعتقلين السياسيين ، ومارس أساليب يعجز الإنسان عن تصويرها ، وكانت أساليبه امتداداً للأساليب التى استعملها النازيون فى تعذيب أسرى الحرب — أساليب فاشية وهمجية وحشية تعبر بالفعل عن تخلف العقلية الاستعمارية التى تحكم تصرفاتها وسلوكها عقليات الانحطاط فى العصور الأولى من تاريخ الإنسانية . كانت أساليب الغاب هى المقياس لقوة بريطانيا فى جنوب شبه الجزيرة العربية كلها .

وفى السنوات الأخيرة من عمر الثورة كانت سجون عدن مليئة بالمعتقلين السياسيين ، وأثارت الجبهة القومية ثم جبهة التحرير قضية المعتقلين السياسيين فى كل أنحاء العالم ، وواصلت جبهة التحرير بعد ذلك كشف أساليب بريطانيا وتفننها فى تعذيب المعتقلين ، واتصلت بلجان الأمم المتحدة وبكل المنظمات الدولية ، تفضح الأسلوب الاستعمارى البربرى ، وفى نفس الوقت كانت أسر المعتقلين السياسيين قد أبرقت إلى كل المنظمات الدولية ، ومن بينها منظمة العفو الدولية ، وعلى الفور قررت المنظمة الدولية إيفاد مندوب عنها إلى عدن للاطلاع شخصياً على حالة المعتقلين هناك ، وتقديم تقرير عن حقيقة الأوضاع السيئة التى يعيشونها فى السجون والمعتقلات ، وعن وسائل الإرهاب والتعذيب الذى تفننت بريطانيا ومحققوها فى ممارستها ضد المعتقلين لانتزاع اعترافات منهم وأمام صمود كل المعتقلين وثباتهم لم تستطع بريطانيا فعلا أن تحقق ما كانت تصبو

إليه ، "واختارت المنظمة الدولية بعد ذلك رجلاً اسمه ( صلاح الدين راس جيلدى ) سويدى الجنسية تركى الأصل ، وعندما وصل راس جيلدى إلى عدن قابل « ريتشارد تريمبول »[1] المندوب السامى البريطانى فى عدن فى ذلك الوقت وطلب منه السماح بمقابلة المعتقلين . . ولكن المندوب السامى رفض ذلك بحجة أنهم ليسوا معتقلين سياسيين بل إنهم من الإرهابيين .

ولم يتمكن جيلدى من دخول أى معتقل أو سجن فى عدن أو المحميات ، وذلك تنفيذاً لتعليمات المندوب السامى البريطانى . . فاضطر إلى الاتصال بعائلات المعتقلين ، ومقابلة الأطباء والمحامين العرب الذين شرحوا له الطريقة الرهيبة التى قبض بها على المواطنين ، وكيفية التحقيق معهم وطريقة تعذيبهم والمعاملة الوحشية التى يلاقونها من السلطات البريطانية . كما استطاع جيلدى أن يجتمع ببعض الموظفين العرب الصغار الذين يعملون فى هذه السجون ، وشرحوا له حقيقة أوضاع المعتقلين كاملة كما استطاع أن يزور المنطقة المقام عليها سجن رأس مربط والمنصورة حيث شاهد شخصياً الأسلاك الشائكة والحراسة المشددة المقامة حول مبانى السجون .

وبعد أربعة أيام أقامها وسط عائلات المعتقلين عاد جيلدى إلى لندن حيث قدم تقريره إلى منظمة العفو الدولية [2].

ونشر التقرير ، وثار مجلس العموم البريطانى . . وناقش الموضوع وأعلن هارولد ويلسون أن التقرير لا يعبر عن الوجه الكامل للحقيقة ، ولكنه يعبر فقط عن نصف الحقيقة ، بينما هوجم جيلدى من الصحافة البريطانية ، واتهم

---

( ١ ) كان ريتشارد تريتبول ثانى مندوب سامى يأتى إلى عدن فى العمر القصير للثورة ، إذ غيرت بريطانيا مندوبيها أكثر من مرة لمجابهة الأوضاع الثورية الجديدة بعد ذهاب مندوبها السامى السابق هيكنبوثام الذى مكث فى منصبه أكبر فترة فى تاريخ الجنوب رغم أن بريطانيا انتدبت بعده السير همفرى تريفليان مندوباً سامياً جديداً لخبرته فى أوضاع المستعمرات .

( ٢ ) راجع صحيفة الأخبار القاهرية فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٠ .

بانحيازه للإرهابيين فى المنطقة وبأنه ليس محايداً بالمعنى الدولى لمجرد أنه مر على القاهرة ، وقام بعدة اتصالات مع المسئولين فيها .

وعلى ذلك قررت وزارة الخارجية البريطانية إيفاد مندوب عنها إلى عدن اسمه مستر بادن وفعلا سافر الدبلوماسى البريطانى إلى عدن ، وعند وصوله إليها وقبل أن يقابل معتقلا واحداً أدلى بتصريحات كذب فيها تقرير منظمة العفو الدولية ، فقاطعته جميع المنظمات الوطنية بعد أن أعلن عن انحيازه الكامل لحكومته قبل أن يقوم بأية اتصالات ، واستقل المندوب البريطانى طائرة حربية هليوكبتر كانت فى انتظاره فى مطار عدن إلى منزل المندوب السامى البريطانى حيث أعلن للمواطنين عن طريق وسائل الإعلام أن من يرغب فى الاجتماع به يتفضل لمقابلته بمنزل المندوب السامى البريطانى حيث لا يسمح لأى مواطن هناك من الاقتراب أو حتى المرور . . وبطبيعة الحال لم يتمكن من مقابلته أى عربى .

وعاد المندوب إلى لندن ليحمل وجهة نظر المندوب السامى البريطانى فقط وهو بريطانى الجنسية .. اسمه بيتر بنتش لبحث الموضوع بنفسه .

وطار بيتر بنتش إلى عدن . . ومر بالقاهرة حيث أمضى فيها ساعتين ، اجتمع خلالهما بناصر عرجى ممثل جبهة تحرير الجنوب المحتل وبعض المواطنين هناك ، وقد أبلغوه بحقيقة الأوضاع فى عدن والمحميات ، كما سلموه وثائق وصوراً توضح مدى التعذيب الذى لقيه المعتقلون فى السجون . . وقد وقع بيتر بنتش شخصياً بأنه تسلم هذه الوثائق ، كما طلب منه زيارة المعتقلين فى سجن المنصورة ورأس مربط ، وطار بيتر إلى عدن وقد مضى ثم عاد بعدها إلى لندن وقدم تقريراً آخر ، أكد فيه التقرير الأول وأعلن فيه أن التعذيب مستمر فى سجون عدن ، وقبل أن يفرض التقرير على المنظمة سرقته بريطانيا لأنه يتضمن شهادة من بريطانى مسئول بأن مواطنيه يعذبون العرب فى عدن الذين يطالبون بالحرية ،

## محاولات من الداخل لتحطيم جبهة التحرير[1]

من المواقف التى تسجل لجبهة التحرير ، أنها ظلت تعمل على المستوى السياسى والعسكرى ، برغم الثغرات والضربات العنيفة التى كانت تحاول تحطيمها من الداخل ، نظراً لوجهات النظر المتعارضة داخلها ، والتى هى تجسيد لتشكيلها من قطاعات متباينة فى التفكير وفى المنطلقات والاجتهادات الفكرية المتعارضة ، رغم اتفاق الجميع حول الهدف الأساسى الذى كانت تنتهجه الثورة المسلحة ، وهذه التناقضات راجعة إلى أن الجبهة كانت مشكلة من أعضاء يمثلون منظمة التحرير التى يتزعمها عبد الله الأصنج ، والمستقلين الذين يمثلهم عبد القوى مكاوى ، والجبهة القومية التى يمثلها عبد الفتاح إسماعيل ، وسيف الضالعى وعلى السلامى وسالم زين وطه مقبل ، وممثلى الجبهة القومية ، وهؤلاء يمثلون العناصر القيادية لحركة القوميين العرب فى جنوب اليمن ، وقد لعب بعضهم دوراً أساسيًّا على حد تعبير البعض فى تحطيم جبهة التحرير من الداخل ، انطلاقاً من عدم قناعة البعض فى قيام جبهة التحرير ، وتردد البعض الآخر بين الالتزامات الحزبية والاعتبارات الشخصية . وبصورة محددة ، التردد بين المحافظة على بقائهم فى القيادة وبين تبرير انتمائهم الحزبى . وإرضاءاً للقواعد بأن وجودهم لم يكن إلا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لإحياء الجبهة القومية ، ومحاولة احتواء جبهة التحرير والالتفاف من حولها مستقبلا لصالح التنظيم الحزبى المنتمين إليه ، مثلا سيف الضالعى الذى استقال منها أكثر من مرة ، ثم عاد إليها ، ومثلها

---

(١) كنت أرغب فى تحديد منهج البحث على أساس إجمالى بحيث لا أتعرض للتفاصيل ، غير أن بعض المواقف والجوانب التى تعرضنا لها أدخلتنا فى متاهاتها ، ورأيت من الضرورى إيضاح بعضها ، ولو جاءت أحياناً غير مرتبة ومسلسلة ، وهذه الملاحظة أسجلها حتى لا يكون هناك لبس للقارئ .

فى دورتين للأمم المتحدة ، وكان فى كل مرة يعود إليها مبرراً خروجه أو دخوله بمبررات عدة ، ولكى نكون منصفين فى هذا نسجل الحقائق التالية :

١ — فى بداية الدمج بين الجبهة القومية وجبهة التحرير كان سيف الضالعى فى الخارج يمثل الجبهة القومية فى مؤتمر القارات الثلاث فى كوبا ، وعندما علم بالدمج تردد فى العودة إلى القاهرة حتى لا يقع فى إحراج شخصى مع معارضى الدمج ، وحاول العودة إلى تعز مباشرة وانضم إلى تشكيل قيادة جبهة التحرير .

٢ — ظل على اتصال بقواعد الجبهة القومية ، محاولا ، تبرير دخوله بأنه مفروض عليه ، وإذا صح ذلك كان الأحرى به أن يرفض الدخول فى جبهة التحرير نهائياً ، وهنا يمكن أن يحكم عليه بالموقف الموحد الملتزم .

٣ — ظل يمارس فى جبهة التحرير موقفاً معارضاً ، تارة بالإعلان ، وتارة بالهمس ، وكانت كل أخبار جبهة التحرير تنقل أول بأول إلى القوى المعارضة فى الجبهة القومية .

٤ — شارك فى وضع الأسس لانتخابات المجلس الوطنى لجبهة التحرير ، وعندما أجريت الانتخابات عارض شرعية هذه الانتخابات ، وخلق ضجة كبيرة عن طريق البيانات التى وزعت فى وقت منتظم تعارض اجتماعات المجلس الوطنى لجبهة التحرير فى كل من راديو وتليفزيون عدن ولندن فى وقت واحد . ووزعت بشكل كبير فى مدينة تعز إبان اجتماعات المجلس الوطنى لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وكان من نتيجتها نجاح كل العناصر المستقلة فى جبهات القتال فى تلك الانتخابات ووصف هذه الانتخابات بأنها غير شرعية ، أو أن انعقاد المجلس الوطنى غير مشروع لأن نتائج الانتخابات أسفرت عن نجاح العناصر المستقلة فى جبهات القتال ، وامتناع العناصر الحزبية نظراً لقلتهم فى تلك الجبهات ومعارضة المناضلين لبعض القيادات الحزبية التى فرضت عليهم فى المرحلة السابقة لقيام جبهة التحرير .

٥ — لم ينعقد المجلس الوطنى الذى كان محدداً لانعقاده بداية شهر يوليو

١٩٦٦ ، تجنباً لمجزرة. كان يمكن أن تؤدى إلى إراقة دماء كبيرة من أنصار الجبهة القومية وأنصار جبهة التحرير ، نتيجة لبعض التحريضات غير المسئولة وقد لعبت الأحداث التى حدثت فى تعز فى يوليو ١٩٦٦ إلى جانب عدم حضور بعض قيادات جبهة التحرير إلى تعز ، وخاصة عبد الله الأصنج الذى كان وقتها فى ألمانيا الشرقية فى زيادة لطلب المساعدات للجبهة ، ووجود بعض قيادات الجبهة القومية فى جبهة التحرير فى القاهرة مثل سالم زين وطه مقبل — أدت كل هذه الأسباب إلى تأجيل انعقاد المجلس .

٦ — بعد ذلك توالت الأحداث وذهب وفد يمثل قيادات جبهات القتال إلى القاهرة مع عبد القوى مكاوى الأمين العام لجبهة التحرير فى يوليو ١٩٦٦ لإجراء مباحثات مع المسئولين العرب ، ودعى بعد ذلك أطراف الجبهة القومية إلى القاهرة ومن بينهم سيف الضالعى حيث عقدت اجتماعات مشتركة تمخضت هناك عن اتفاق الإسكندرية والذى وقعه سيف الضالعى مع بقية ممثلى الجبهة القومية ، والذى سنتعرض له فيما بعد .

٧ — حاول بذكاء وهو عضو بارز فى جبهة التحرير أن يلعب دور المنقذ للجبهة القومية متفادياً الاتهامات التى كانت القواعد توجهها إلى بعض قيادات الجبهة القومية ، وتزعم الدعوة إلى مؤتمر ( جبلة ) الذى عقد فى مايو ١٩٦٦ والذى ناقش بصراحة ماضى الجبهة القومية وحاضرها ومستقبلها ، واستنكار المؤتمر تصرفات معظم قياداتها السياسية وجمد وفصل بعضهم والذى سنتعرض له فيما بعد.

## مؤتمر جبلة مايو ١٩٦٦

### دواعى انعقاده :

بعد الدمج مباشرة انسحبت مجاميع كبيرة من جيش التحرير الذى كان تابعاً للجبهة القومية ، فى كل من الضالع وردفان والشعيب والحواشب والصبيحة

والواحدى و يافع ، وانضمت إلى جبهة التحرير بعد انسحابها من الجبهة القومية ، و بدأت هذه المجاميع تنتقد أساليب بعض قادة الجبهة القومية وتصرفاتها فى كل مكان ، مما أدى إلى إيجاد حالة سيئة من السخط الغاضب ضد الأساليب ، الحزبية فى المنطقة عرى حركة القوميين العرب ، وكادت الحملات ضد الجبهة القومية أن تقضى على التنظيم شعبياً وتقلصه ، ولتدارك هذا الموقف الناتج عن تلك الحملات والمرتبطة أساساً بأخطاء أعضاء المجلس التنفيذى للجبهة القومية ، شكلت لجنة تحضيرية من ٥ أشخاص للإعداد لمؤتمر جبلة كان من أعضائها أحمد صالح الشاعر وسالم ربيع .

**مناقشات المؤتمر :**

ناقش المؤتمر بصراحة مطلقة كافة القضايا والأخطاء التى أدت إلى تصدع تنظيم الجبهة القومية والتى حمل المؤتمر نتائجها إلى القيادة التى تولت زمام الأمور فى المجلس التنفيذى ، والتى حددها أعضاء المؤتمر بثمانية وعشرين خطأً ، نذكر منها على سبيل الإجمال النقاط التالية :

١ — ناقش المؤتمر حملات الفصل التى انفرد بها المجلس التنفيذى للجبهة القومية ضد كل عضو يحمل وجهة نظر مخالفة أو معارضة لوجهة نظر القيادة ، ونقد تصرفاتهم التى كانوا يمارسونها على أساس تقريب من يدين بالولاء لأشخاصهم و يلتزم بالتنظيم كتنظيم على أساس المبدأ فحسب .

وناقش المؤتمر بصراحة فصل كثير من أعضاء الجبهة القومية، ومن بينهم على سبيل المثال : محمد على هيثم وناصر السقاف وغيرهما من العناصر الثورية التى أثبتت وجودها الفعال فى ساحات القتال .

٢ — التمييز بين المقاتلين ، والتفرقة بين المناضل الذى يلتزم بالثورة كهدف ومنطلق و بين الملتزم للحزب كعقيدة وتنظيم ، وكذلك التمييز بين الأقارب والأصدقاء الذين يدينون بالولاء الشخصى و بين من سواهم ممن يرتبطون بالثورة .

٣ — عدم نزول القيادة إلى مستوى المناضلين وتفهم حالتهم وظروفهم.

٤ — انعزال القيادة عن القاعدة ، وعدم تحقيق الانسجام الكامل بين القيادة والقاعدة .

٥ — عدم تقدير القيادة لكل ما يرفع إليها قبل المقاتلين والقواعد الشعبية ، وتصرفها الذى ينم عن هوى وعدم تقدير المسئولية .

٦ — معارضة القيادة لقبول كثير من العناصر الوطنية ذات الثقل الشعبى التى كانت تطالب بالتحاقها ضمن الجبهة القومية ، وخاصة العناصر السياسية البارزة مثل عبد القوى مكاوى ، وغيره من العناصر الشريفة التى شاركت فعلا فى دعم الجبهة القومية أثناء فترات النضال مادياً ومعنوياً .

وطرحت القواعد أن الحجة التى تحاول قيادة الجبهة على أساسها إبعاد العناصر الوطنية ذات السمعة الدولية والسياسية ، إنما تعود إلى أن قيادة الجبهة كانت تخشى أن وجود مثل هؤلاء الأشخاص سوف يحجب الأضواء عنها بحكم كفاءتهم السياسية :

. . . . . . .

ثم نوقشت خلال جلسات المؤتمر قضايا تنظيمية وتفصيلية لا نرى من الأهمية ذكرها .

**أهم قرارات المؤتمر :**

بعد المناقشات الطويلة التى وصفها المطلعون عن قرب بالصراحة التامة والجرأة ، اتخذ المؤتمر عدة قرارات نذكر منها ما يلى :

١ — إدانة بعض أعضاء القيادة السابقة للجبهة القومية واستنكار تصرفاتهم .

٢ — قرر المؤتمر فصل على السلامى من قيادة الجبهة القومية ، نتيجة لانفراده بدمج الجبهة القومية مع منظمة التحرير فى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل .

٣ — تجميد نشاط عدد كبير من قادة الجبهة القومية ، على أن تكون

لجنة لمساءلتهم عن الأخطاء التى وقعوا فيها وانفرادهم بالسلطة وعدم تقديرهم للمناضلين الحقيقيين فى ساحات القتال .

٤ — اختيرت قيادة عامة جديدة للجبهة القومية من بين أعضاء المؤتمر .

٥ — تكليف وفد من القيادة الجديدة للذهاب إلى القاهرة ، وطرح أسس للوحدة الوطنية بين القوى الثورية ، وقد كلف كل من عبد الملك إسماعيل وسيف الضالعى وعبد الفتاح إسماعيل وأحمد صالح الشاعر ومحمد على هيثم للقيام بهذه المهمة ، وتأكيد إيمانهم بالوحدة الوطنية التى أقرت بأن تكون مع جبهة التحرير على أساس جبهوى :

* * *

## اتفاقية الإسكندرية

### ٨ أغسطس ١٩٦٦

**اللقاء والأسباب التى دعت إليه :**

نتيجة للصراع الذى دار بين بعض أطراف الجبهة القومية فى داخل جبهة التحرير وخارجها ، وكمحاولة لتجسيد اللقاء بين الأطراف الوطنية الممثلة فى جبهة التحرير والجبهة القومية ، دعيت الأطراف المعنية من جبهة التحرير والجبهة القومية إلى لقاء فى الإسكندرية بعد وصول وفد الجبهة القومية إلى القاهرة بعد انتهاء مؤتمر جبلة وعلى رأسهم سيف الضالعى وأحمد صالح الشاعر وعبد الملك إسماعيل وعبد الفتاح إسماعيل ومحمد على هيثم وقد مثل الجبهة القومية فى محادثات الإسكندرية كل من سيف الضالعى وعبد الفتاح إسماعيل وطه مقبل وسالم زين وعلى السلامى ، ومثل جبهة التحرير عبد القوى مكاوى وعبد الله الأصنج وعبد الله المجعلى ومحمد سالم باسندوه وعبد الله على عبيد .

## أهم القضايا والقرارات التي ناقشها المؤتمر :

من الأمور التي ناقشها اجتماع الإسكندرية وأقرها المجتمعون ما يلي :

١ — توحيد صفوف المناضلين.

٢ — توحيد جبهات القتال .

٣ — دمج التنظيمات على المستوى السياسي والعسكري والتنظيمي.

٤ — تشكيل قيادة مشتركة للتنظيم الواحد تضم الجبهة القومية وجبهة التحرير وعلى أن تمثل جبهة التحرير بثلثين والجبهة القومية بثلث .

٥ — انتخاب مجلس وطني يمثل كل القطاعات الشعبية والعسكرية .

٦ — الكشف عن الأسلحة وتوزيعها على المقاتلين بالمساواة .

٧ — اعتبار جبهة التحرير هي التنظيم الوحيد في المنطقة .

٨ — اختيار مجلس قيادة للثورة من قبل المجلس الوطني .

٩ — عدم الاعتراف بالسلاطين والمستوزرين وإشراكهم في الحكم .

١٠ — عدم مهاجمة الجيش العربي .

١١ — عدم الاعتراف بالأحزاب العميلة .

١٢ — عدم فصل أية جزيرة أو منطقة عن الجنوب .

١٣ — إحصاء المقاتلين من الكشوف الموجودة لدى الجبهتين ؟

وبعد ذلك أقر المجتمعون البرنامج السياسي التالي كملحق ( ب ) لاتفاقية الإسكندرية .

الملحق ( ب ) :

## البرنامج السياسى

توصل الجميع إلى قناعة كاملة بأن جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل التى تكونت من القوى الوطنية المناضلة والتى تقود الثورة المسلحة ، هى الممثلة الوحيدة لشعب الجنوب . . واتفق الجميع على الالتزام بتحسين هذه القناعة على كافة المستويات وفى مختلف المجالات . . وذلك بالتمسك بالمبادئ التالية :

أولا : بأن جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل هى الممثلة الوحيدة لشعب الجنوب وعلى بريطانيا أن تسلم بهذه الحقيقة مسبقاً وتعترف بها ، وتدخل فى مفاوضات مباشرة معها رسمية وغير رسمية .

ثانياً : اعتبار قرارات الأمم المتحدة الصادرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ م لا تمثل كل مطالب الشعب الأساسية . . بل هى تمثل الحد الأدنى من المطالب التى يناضل شعبنا من أجلها . . . وجبهة التحرير تقبل أن تدخل مع بريطانيا كطرف وحيد يمثل شعب الجنوب للتفاوض حول الأسس والتفاصيل المتعلقة بتنفيذها ، شريطة أن تبادر بريطانيا بالإعلان الرسمى عن تسليمها بقرارات الأمم المتحدة نصّاً وروحاً .

ثالثاً : تقوية النضال المسلح ، وزيادة المقاومة الشعبية الشاملة ، وتوجيه المعركة عسكريّاً ودعاويّاً ضد كل القوى المعادية للثورة ، ومن ضمنها السلاطين بصفة أساسية .

رابعاً : إيجاد التفاف شعبي واسع حول جبهة التحرير وتوحيد كل القوى الوطنية التقدمية فى إطارها . . والعمل بكل جهد وإخلاص لجعلها ممثلة للوحدة الوطنية بالمعنى الصحيح .

ولتحقيق هذه الاستراتيجية العامة ، اتفق الجميع على الإسراع فى تنفيذ الخطوات التالية :

١ — تشكيل حكومة وطنية فى المنفى بأسرع وقت ممكن .

٢ — إجراء اتصالات سياسية سريعة بكل الدول للاعتراف بهذه الحكومة الوطنية وبجبهة التحرير كممثلة وحيدة لشعب الجنوب .

٣ — رفض أى تدخل من قبل الأمم المتحدة ما لم يتم أولا اعتراف بريطانيا بجبهة التحرير ، والدخول معها فى مباحثات حول كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وهنا يتحتم إشعار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا فوراً .

واتفق الجميع أنه فى حالة الدخول مع بريطانيا فى مباحثات حول كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، فإن وجهة نظر جبهة التحرير فى الجنوب المحتل بهذا الشأن تتلخص فيما يلى :

**أولاً : التنفيذ السريع والفورى للمطالب الواضحة والمحددة التالية :**

١ — إعلان واضح ، ووعد لا يقبل التأويل من قبل بريطانيا ، بقبول قرارات الأمم المتحدة الصادرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ م بكاملها نصًّا وروحاً .

٢ — إيقاف العمليات العسكرية والعدوانية والتعسفية ضد شعب المنطقة فوراً .

٣ — إلغاء حالة الطوارئ وكل القوانين والإجراءات الصادرة بموجبها .

٤ — إطلاق الحريات العامة ، وتعميم حقوق الإنسان فى كل المنطقة .

٥ — إطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين ، وذلك يشمل كل من اعتقل أوسجن لمواقفه أو أعماله الوطنية أو الانتماء إلى أى تنظيم أو منظمة سياسية . . وإلغاء أية عقوبة صدرت بحق أى واحد منهم وإسقاط أى حق للسلطات فى مقاضاتهم أو حرمانهم من حقوقهم السياسية بسبب ذلك .

٦ — السماح لجميع المنفيين والمبعدين عن المنطقة بالعودة إليها ، والسماح لهم بالنشاط السياسى وجميع الحقوق السياسية .

**ثانياً : أما بالنسبة للقرارات المتعلقة بتشكيل حكومة انتقالية وإجراء**

**انتخابات عامة فى المنطقة . فلابد أولا أن تقوم بريطانيا بالموافقة على الخطوات الدستورية التالية :**

١ — إلغاء الاتحاد الفيدرالى بكل أجهزته التشريعية والتنفيذية ، وإلغاء دستوره .

٢ — إلغاء دستور عدن بكل بنوده وأجهزة عدن التشريعية والتنفيذية ، وإلغاء أية دساتير خاصة بأية منطقة من مناطق الجنوب ، وتلك الخاصة بجزر كوريا موريا وكمران وميمون ، وأية أجهزة تشريعية أو تنفيذية أو استشارية أينما وجدت فى الجنوب .

٣ — عزل كل السلاطين والأمراء عن مناصبهم الحالية كحكام للولايات ، وإلغاء هذه المناصب نهائياً وكل ما يتعلق بها من سلطات .

٤ — حرمان الحكام السابقين للولايات أو أى فرد من أفراد أسرهم الذين سبق لهم التمتع بالحكم بأية صورة من الصور من حق الترشيح والانتخابات والتمثيل ، حتى لا يكون لنفوذهم السابق أى تأثير على سير الانتخابات .

٥ — إلغاء كل المعاهدات والاتفاقيات التى أبرمتها بريطانيا مع الحكام السابقين بشكل جماعى أو فردى .

٦ — تصفية كل القواعد العسكرية فى كل المنطقة تصفية كاملة ، وسحب كل القوات البريطانية من كل أجزاء المنطقة .

٧ — إلغاء كل صلاحيات السلطة البريطانية ، وسحب كل المستشارين البريطانيين .

**ثالثاً : دخول بريطانيا فوراً فى مفاوضات مباشرة مع جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ، كممثل وحيد لشعب المنطقة من أجل :**

١ — إقامة حكومة انتقالية .

٢ — الاتفاق حول الترتيبات والإجراءات لإيجاد أوضاع بديلة حيثما يكون ذلك ضرورياً .

٣ — للاتفاق حول موعد الاستقلال والخطوات الممهدة لإعلانه .

٤ — الاتفاق حول دستور مؤقت وقانون للانتخابات .

٥ — الاتفاق حول موعد محدد لجلاء القوات البريطانية والترتيبات اللازمة له .

## قيام التنظيم الشعبي للقوى الثورية فى إطار جبهة التحرير

**ظروف النشأة ودواعي قيامه:**

بعد قيام جبهة التحرير فى ١٣ يناير ١٩٦٦ ، وتعاظم الصراع بين القوى المشتركة فى جبهة التحرير من ممثلى الجبهة القومية ومنظمة التحرير والمستقلين ، ودخول الصراع بين القوى الحزبية المختلفة إلى مرحلة خطرة كما ذكرنا فى السرد السابق ، وتجاهل بعض هذه القوى للعناصر والقواعد المحركة أصلاً لهذه الثورة ، وبالذات تشكيلات الفدائيين وقيادات جبهات القتال — الأداة الحقيقية للثورة — وحرصاً على سلامة الثورة واستمرارها والمحافظة عليها وعلى خطها الثورى ، كان طبيعيًّا أن تتحرك هذه القوى الثورية إلى موقع أكثر تنظيماً فى سبيل الحفاظ على هوية الثورة وعلى مستقبلها ، ففكرت القوى الثورية المستقلة من المقاتلين وهى الأداة الفعالة للثورة كما أشرنا إلى تعبئة طاقاتها وجهودها ضمن تنظيم ثورى يعبئ الطاقات الثورية فى مجرى الثورة واستمرار فعاليتها وتعاظمها ، ودارت عدة اتصالات بين التنظيمات العسكرية التى تعمل فى جبهة التحرير خاصة بعد أن بدأ بعض الحركيين[1] يتحركون بطريق معاكس لاتفاقية الإسكندرية ، وبدأ أفراد من الجانب الآخر الذى يمثله عبد الله الأصنج فى جبهة التحرير يسيرون فى اتجاه يفهم منه أن الثورة أمست شركة يتقاسمها جماعة الأصنج من جانب وجماعة الجبهة القومية من جانب آخر فى جبهة التحرير ، والجرى بسرعة حول من يمثل أكثر فى قيادة مجلس الثورة لجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل. وكان طبيعيًّا والأمر قد

---

(١) الحركيون اصطلاح يطلق على حركة القوميين العرب فى جنوب اليمن .

وصل إلى نهاية مؤسفة أن يقرر الفدائيون والعسكريون والقوى الثورية المستقلة فى جبهة التحرير قيام التنظيم الشعبي للقوى الثورية ، كمنطلق للعمل الشعبي والعسكرى فى إطار الولاء للثورة وللشعب ضمن الإطار السياسى لجبهة التحرير ، وقد دارت مناقشات ودراسات عديدة قبل إعلان قيام هذا التنظيم بين كل القوى الثورية المستقلة فى جبهة التحرير داخل المنطقة وخارجها ، وكان هناك تردد داخل المنطقة فى إعلان هذا التنظيم فى وقت مبكر حرصاً على المصلحة العامة للثورة . غير أن الفدائيين والعسكريين فى الداخل قد امتلأت نفوسهم بالمرارة للتصرفات التى كانت تتناقض أساساً مع المنطلق الحقيقى للثورة ، والمعروف أنه قبل قيام هذا التنظيم ، كانت هناك قيادة عسكرية سرية عرفت باسم القيادة العسكرية السرية لجبهة التحرير تعمل فى عدن تحت هذا الاسم من تشكيلات الفدائيين ، وكانت هذه القيادة قد توسعت فى الشهور الستة الأولى التى أعقبت دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير فى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وكان طبيعيًّا نتيجة لتلك الاعتبارات السالفة أن تعلن القوى الثورية قيام التنظيم الشعبي فى بيان لها صدر فى أكتوبر عام ١٩٦٦ ، محددة فيه قيام هذا التنظيم وهويته ضمن إطار جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل كمنطلق للقوى الثورية على مستوى الداخل ، بعيداً عن الصراع الحزبى المدمر ، وعن القيادات الحزبية على قمة الثورة والتى لا يهمها إلا تطلعاتها الشخصية والحزبية .

**مفاهيمه ومنطلقاته :**

وكما أسلفنا سابقاً ، فإن التنظيم الشعبي للقوى الثورية لم يبدأ من منطلق سياسى بقدر ما انطلق من ممارسة النضال الفدائى اليومى داخل عدن المدينة وخارجها فى الريف ، بين صفوف المقاتلين الأداة الحقيقية للثورة ، ولذلك فإنه من البداية لم يلتزم بفلسفة سياسية محددة أو منهاج فكرى غير فلسفة الثورة ومناهجها ومنطلقاتها الواضحة المحددة ، والتى تتلخص بوضوح وفقاً لمعتقدات المناضلين فى الأهداف الصريحة التالية :

على مستوى الجنوب :

- تحقيق الحرية الحقيقية للشعب ، والاستقلال الكامل الناجز غير المشروط .
- تصفية الركائز الاستعمارية فى المنطقة ، وإسقاط الحكم السلاطينى الرجعى العميل .
- ضمان وحدة أراضى الجنوب بعدم فصل أو تدويل أية جزيرة من الجزر من مياهه الإقليمية ، واعتبار أراضى الجنوب والجزر التابعة له وحدة واحدة لا تقبل التجزئة .
- استرداد ثروات المنطقة ، وتسخيرها لصالح الشعب المناضل فى الجنوب .

على مستوى الوطن العربى :

- يؤمن ويعمل على وحدة الأمة العربية بالمشاركة الفعالة فى إيجاد الصيغة الملائمة وتهيئة الظروف الموضوعية لإقامة هذه الوحدة على أسس ديمقراطية تقدمية تكون قاعدتها الجمهورية العربية المتحدة .
- يؤمن بضرورة تجسيد أهداف النضال العربى فى الحرية والاشتراكية والوحدة ، واعتبارهم المنطلق القومى لعمل وتحركات التنظيم الشعبى للقوى الثورية .

على المستوى الدولى :

- يؤمن بمبدأ الحياد الإيجابى ، وعدم الانحياز ، والسلام القائم على العدل .
- التعاون الجماعى من أجل الرخاء والإسهام مع الدول فى تحقيق حياة أفضل للشعوب ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .
- محاربة الاستعمار بكل أشكاله القديمة والحديثة من خلال مناصرة حركات التحرر .

# دور التنظيم الشعبي فى النضال المسلح

من البداية ساهم التنظيم الشعبي فى تحمل عبء النضال المسلح ، ليس فقط منذ إعلان قيامه أو قيام جبهة التحرير ، بل إن التنظيم الشعبي ونعنى به الرجال الذين تحملوا عبء الثورة منذ تفجر شرارتها الأولى فى ردفان فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ م ، كان القاعدة والأداة الحقيقية برجاله الذين وهبوا أنفسهم وحياتهم لقضية الحرية ، وأرووا بدمائهم الذكية شجرة الحرية الوارفة ، وسقطت دماؤهم على تربة الجنوب الطاهر ، وظلوا يواصلون نضالهم كجنود مجهولين فى ساحات النضال ، لذلك فإنه من الإنصاف أن نؤكد هنا عدة حقائق تكون مدخلا أساسيًّا لتفهم الدور النضالى لرجال هذا التنظيم ، وكفاحهم المستمر من أجل الأهداف والمثل التى وهبوا حياتهم لتحقيقها :

أولا : شارك هؤلاء الرجال من البداية فى الجبهة القومية ، إيماناً منهم بثورة الرابع عشر من أكتوبر ، وتحملوا بالفعل مسئولية النضال على طريقة حرب العصابات التى أرغمت المستعمر فى مدينة عدن وفى الريف على الاعتراف بخطورتها ، وأزعجته على امتداد عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

ثانياً : بعد دمج الجبهة القومية مع منظمة التحرير في جبهة التحرير ، وما رافق هذا الدمج من ملابسات ومفاجآت للبعض ، وتشبث بعض الملتزمين حربيًّا بضرورة استمرار النضال تحت شعار الجبهة القومية على أساس المحافظة على الكيان الحزبى ، ونتيجة لعدم رضاء بعض قادة الجبهة القومية بنصيبهم من المقاعد فى قمة جبهة التحرير ، وبدء الصراع والتشكيك فى سلامة الدمج ، وبلبلة الأفكار والتشكيك فى قيام الوحدة الوطنية استناداً إلى هذه الاعتبارات ، وإيماناً باستمرار الثورة وحرصاً على سلامتها ، عقدت تشكيلات الفدائيين فى عدن من

العناصر المستقلة والملتزمة بالثورة ، والثورة وحدها ، عدة اجتماعات حددت فيها هذه العناصر ، وهي القوى المحركة للثورة — قواعد وقيادات — موقفها من هذا الصراع الذى كان يهدد استمرار الثورة ، وأعلنت هذه العناصر والقوى الحقيقية للثورة قبولها للوحدة الوطنية بعد أن اتضح لها حقيقة الموقف ، ودواعى وحدة القوى الوطنية ، وضرورتها لمواجهة العدو المشترك .

ولقد وجدت هذه القوى أذناً صاغية لآرائها من قبل المسئولين العرب الذين تحملوا مساعدة الثورة ودعمها ، وقد أطلقت هذه القوى على نفسها منذ البداية كما ذكرنا اسم القيادة العسكرية لجبهة التحرير ، واستمر العمل تحت هذا الاسم بعد الدمج حتى قيام التنظيم الشعبي للقوى الثورية .

ثالثاً : بقى هذا التنظيم على المستوى التنظيمى الداخلى مستقلا عن قيادة جبهة التحرير فى نضاله وتفكيره ، محدداً موقفاً ثورياً جديداً يتفق وأهداف الثورة العربية .

إلا أنه على المستوى الخارجى ظل يعمل ضمن إطار جبهة التحرير ويدين بالولاء السياسى لها ، وإذا أردنا الدقة فإن التنظيم الشعبي للقوى الثورية هو الإطار العام لجبهة التحرير وهو القاعدة والأداة الحقيقية والقوة الفعلية لجبهة التحرير [1] .

* * *

بعد هذه الحقائق الثلاث ، نستطيع الآن أن نحدد بوضوح أن التنظيم الشعبي للقوى الثورية لعب دوراً كبيراً على المستوى العسكرى ، وخاصة رجاله الذين خاضوا معارك بأسلحة وببسالة وبفدائية على طريقة حرب العصابات .

وفى عدن المدينة أذهلت المستعمر نفسه ، وتعاظمت هذه المعارك وهذه

---

(١) ظلت إذاعتا لندن وعدن تطلقان على هذا التنظيم اسم المنظمة الشعبية التابعة للقيادة العربية فى تعز ورغم كل الحملات التى وجهت ضده إلا أنه أثبت وجوده فى الساحة واعترف بفاعليه الأصدقاء والاعداء معاً .

الأعمال بعد دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير فى جبهة التحرير ، وتدرب رجاله على أحدث الطرق العسكرية فى مراكز خاصة أعدت لتدريبهم وبدءوا ينفذون عمليات غاية فى الدقة وفى الخطورة ، وأذهلت الحركة المستعمر وأدهشت العالم كله ، وشهد بها الأعداء أنفسهم ، وقدرها الأصدقاء ، وكانت أنباء المعارك الحاسمة والضربات القوية التى كانت توجه ضد مؤسسات الاستعمار مثار إعجاب وتقدير كل شعوب العالم .

ونذلت إلى الساحة أسلحة خفيفة الحمل عظيمة التأثير ، تدرب عليها رجال الثورة ، وتصاعدت بالفعل معاركهم مع الاستعمار ، وتعاظمت الثورة بشكل واضح أرغمت بريطانيا على امتداد السنتين الماضيتين بالاعتراف بقوة الثورة وفاعليتها ، وتركزت أعمال الفدائيين فى عدن على مواقع ومؤسسات الاستعمار ذات الاستراتيجية الهامة ، ولقد اعترفت أجهزة الإعلام الاستعمارية بهذه الحقيقة أكثر من مرة ، وخرجت الأرقام التصاعدية عن زيادة خسائر المستعمر إذا ما قورنت بأعمال المرحلة السابقة من حيث الكم والكيف ، وهذا لا يعنى التقليل من قيمة التجربة السابقة ، ولكنه يؤكد حقيقة أبرزتها أحداث ما بعد ١٣ يناير عام ١٩٦٦ م وهى أن النضال ضد الاستعمار بقدرما يتصاعد نظراً لتوفير الإمكانيات الماثلة فى نوع السلاح وفاعليته ، فإن ذلك يعود إلى الأداة الحقيقية للثورة ، وهى الأداة نفسها التى تحملت عبء النضال فى المرحلة السابقة ، وهى نفسها التى تتحمل عبء النضال فى المرحلة التالية ، ولكن بسلاح أقوى فى نوعيته وكميته من السلاح الذى لم يتوافر فى المرحلة السابقة . كذلك فإن العزيمة الجديدة التى حملتها عقيدة المناضلين كانت تزداد دوماً قوة .

ومن حيث إيمانهم بأن نضال الجماهير لا يمكن أن تعود نتائجه إلا لمصلحة النضال وحده ولغاية هذه الجماهير من النضال ، وبدأت تسرى روح جديدة على ساحة القتال تزخر كلها بالأمل وتنبض بالحياة وتتدافع سباقاً للتضحية والفداء بذلا وعطاء لحرية هذا الوطن واستقلاله وعزته ، ونزلت إلى الساحة بالفعل

أفواج جديدة من الرجال الذين دخلوا فى تحد كبير مع المستعمر ومع عملائه ، جنباً إلى جنب فى نضالهم ضد حملات الدس والوقيعة والتشكيك ، واستطاع هذا التنظيم بشبابه الثورى المخلص أن يكسب إلى قواعده فئات ثورية كثيرة ، وأن يستقطب معظم العناصر التى ارتبطت بأداة المرحلة السابقة على أساس الثورة وحدها ، وقطع الطريق بالفعل على التوسع الحزبى فى معظم مناطق الجنوب ، وخاصة فى مركز تجمعات قيادة هذا التنظيم فى عدن وضواحيها ولحج على وجه الخصوص . وانتشر هذا التنظيم إلى مناطق الجنوب المختلفة حيث تتواجد قيادات المقاتلين على شكل تنظيم شعبى وعسكرى ، وفى نفس الوقت فى مناطق الضالع وردفان والحواشب والشعيب والصبيحة و يافع و بيحان والعوالق وحالمين والواحدى ، وحضرموت ، وأثبت وجوده الفعال فى منطقة الفضلى ودثينة والعواذل واستطاع التنظيم أن يستقطب منظمة سرية كانت تطلق على نفسها اتحاد القوى الاشتراكية [1] . وإنصافاً للحقيقة وللتاريخ ، فإن هذا التنظيم قد كسب أيضاً أنصاراً كثيرين والتفت حوله جماهير واسعة ، وتقدم الآلاف من شباب الجنوب للانضمام إليه حتى شمل تنظيمه الثورى المسلح معظم مناطق الجنوب ، وكان له دور كبير فى إسقاط الأنظمة السلاطينية الإقطاعية العميلة وفى الولايات وفى إرغام بريطانيا على الانسحاب .

واستطاع التنظيم الشعبى للقوى الثورية قاعدة جبهة التحرير أن يواصل كفاحه فى طريق تصاعدى حتى وصل معدل الهجمات اليومية إلى أكثر من خمسين عملية عسكرية فى ولاية عدن فقط .

لقد كان التنظيم الشعبى للقوى الثورية وراء جميع الأحداث النضالية التاريخية التى مرت بها المنطقة ، وأظهر بطولة شعب الجنوب .

وفى معرض هذا السرد الموجز نجد أنفسنا فى حل عن ذكر تفاصيل تلك

---

(١) وهو تنظيم تأسس بعد الدمج من الشباب المثقف وبعض النقابيين والطلبة ، وكله تنظيم ناصرى الاتجاه انصهرت جميع عناصره من صفوف التنظيم الشعبى وتوسع فى هذه القطاعات توسعاً كبيراً .

المعارك والهجمات ، ولكن الذين تتبعوا المعارك فى الجنوب وأحداثه يمكنهم أن يضيفوا إلى معلوماتهم تفاصيل تلك العمليات من بلاغات وكالات الأنباء العالمية والنشرات التى أصدرتها جبهة التحرير فى حينها ، وإحصائيات قيادة الشرق الأوسط البريطانية فى عدن .

واستدراكاً لما سبق فقد استطاع التنظيم الشعبي إبان النكسة التى منيت بها الأمة العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ أن يشارك من أقصى الجنوب فى المعركة العربية ، فشدد ضرباته القوية على القاعدة العسكرية فى خور مكسر وعلى مصافى البترول فى عدن الصغرى ، واستطاع التنظيم الشعبي بعمليات فدائية جريئة أن يقوم بأكثر من خمسين هجوماً فى اليوم إبان المعركة على كل المراكز والتجمعات للجيش البريطانى ، وكذلك المؤسسات ذات الاستراتيجية الحيوية فى عدن . وكان هذا التعاظم فى الأعمال الفدائية يستهدف هدفين أساسيين :

الهدف الأول :

مرتبط بإقلاق السلطات البريطانية كهدف من أهداف المقاومة لإرغام المستعمر على الجلاء .

الهدف الثانى :

وهو مشاركة الفدائيين العرب فى عدن لإخوانهم العرب فى معركتهم المصيرية ضد الوجود الصهيونى فى فلسطين العربية والمرتبط أساساً بالإمبريالية والاستعمار العالمى .

وسارت المعركة بعد ذلك برغم المد الاستعمارى المتعاظم ، ورغم التكالب المضاد . وشدد الفدائيون من أعضاء التنظيم الشعبي ضرباتهم القوية على الأنظمة السلاطينية العميلة فى جميع الولايات وخاصة فى بداية شهر أغسطس ١٩٦٧ الذى شهدت أيامه الثلاثين أعنف معارك الجنوب وأحسمها ، وقد استطاع

الفدائيون قصف قصور السلاطين فى لحج ، واستولوا على مراكز الشرطة فيها وخرج سلطان لحج وحاشيته هاربين تحت جنح الظلام (١).

## مؤتمر حمر وانفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير

### دوافع المؤتمر وأغراضه :

بعد اتفاقية الإسكندرية ، واتفاق الجميع على العودة إلى المنطقة لتنفيذ هذه الاتفاقية ظل بعض أعضاء الجبهة القومية يرفضون تنفيذ هذه الاتفاقية ، ويطالبون بإعلان انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير ، ولقد روى لنا بعض الذين عاصروا هذه الأحداث أن مجموعة من الجبهة القومية حاولت الدعوة إلى عقد مؤتمر فى « حمر » لمناقشة عديد من القضايا المتعلقة بالجبهة القومية ، وقد لقيت هذه الدعوة معارضة من قبل بعض قادة المناطق ، ولكن شخصاً يدعى سالم ربيع عضو القيادة العامة للجبهة القومية فى ( قعطبة ) قام بإرسال عدة رسائل لقيادات جبهات القتال الملتزمين للجبهة القومية والمتواجدة فى تعز ، يطلب منها العودة إلى قعطبة ، وقد جاء فى رسائله التى بعث بها أن التنظيم الداخلى للجبهة القومية قرر أن يعقد مؤتمراً فى قعطبة .

ولقد اجتمع بعض القياديين الملتزمين للجبهة القومية فى تعز بحضور عضو من القيادة العامة للجبهة يدعى أحمد صالح الشاعر ، وكانت هناك وجهة نظر ترى تأجيل المؤتمر حتى تتسنى لجبهات القتال الفرص للتفاهم ، وحتى يتواجد معظم

---

( ١ ) وقد كان فى إمكان التنظيم الشعبى أن يستولى على ولاية لحج فى ذلك الوقت ، إلا أنه فضل الابتعاد عن فكرة السيطرة ، باعتبار أن بريطانيا لا زالت موجودة فى ولايات كثيرة بالجنوب . ولكى لا تقوم السلطات البريطانية بقصف مدن عدن وقراها بالطائرات ، كما حدث فى « كرش » أثناء احتلالها من قبل جيش التحرير .

قادة الجبهة وممثلو التنظيمات الداخلية جميعاً ، وقد طرحت المبررات التالية لتأجيل المؤتمر .

١ — ألا يعقد المؤتمر إلا بعد قرار يتخذ من قبل القيادة العامة .

٢ — عدم تواجد بعض القياديين من القيادة العامة فى الداخل .

٣ — عدم توافر عدد كاف من جبهات القتال ، والمعروف أن قرارات مؤتمر جبلة كانت تنص على عدم عقد أى مؤتمر إلا بتمثيل جميع قطاعات التنظيم ، وعلى أن يحضر من كل منطقة ما لا يقل عن خمسة أشخاص قياديين ، ورغم كل ذلك فقد تم عقد المؤتمر ، وكان الهدف من وراء عقده ما يلى :

١ — رفض اتفاقية الإسكندرية ، وفصل الجبهة القومية عن جبهة التحرير ، وقد لعب فيصل الشعبى دوراً بارزاً فى هذا الصدد .

٢ — إعادة تنظيم الجبهة القومية على أسس جديدة ، ومن بين الموضوعات التى طرحت للمناقشة فى هذا المؤتمر الذى عقد فى يوم ٢٥/١١/٦٦ ما يلى :

١ — ضرورة الوحدة الوطنية .

٢ — السياسة العربية وتطوراتها .

٣ — وحدة الصف بين القوى الثورية التقدمية .

٤ — اتفاقية الإسكندرية ومحتوياتها .

٥ — انسحاب الجبهة القومية وانفصالها عن جبهة التحرير .

٦ — سلبيات وإيجابيات الانسحاب .

٧ — سلبيات وإيجابيات البقاء فى جبهة التحرير .

٨ — القوى الذاتية للجبهة القومية . . إلخ . . إلخ .

هذا ويلاحظ أن اتجاهاً قوياً فى المؤتمر ، كان يطالب بفصل الجبهة القومية عن جبهة التحرير ، وكان هذا الاتجاه موضع اعتراض عدد غير قليل من الحاضرين ، بدعوى عدم توافر العدد الكافى من جبهات القتال ، واعتراض بعض أعضاء القيادة العامة ، وكذلك جانب من القطاع الطلابى والنسائى وقطاع القبائل

والفلاحين على الانسحاب ، ودار حوار طويل حول انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير ، واستمر هذا الجدل على امتداد خمسة أيام .وكانت وجهة نظر معارضى الانسحاب تتلخص فى ضرورة الوحدة الوطنية وصولا إلى تحقيق أهداف الثورة ، وقيل لنا إن من بين الذين كانوا لا يقرون الانسحاب أحمد صالح الشاعر ، ومحمد على هيثم وعلى سالم البيض وعبد الله مطلق وعلى محذار . إلا أن الجانب المؤيد للانسحاب كتبت له الغلبة ، مثل جماعة الضالع وردفان والشعيب .

**قرارات المؤتمر :**

**قرر المؤتمر ما يلى :**

١ — انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير .

٢ — إعادة تنظيم الجبهة القومية كتنظيم منفصل .

٣ — رفض اتفاقية الإسكندرية .

ولقد اعتبر بعض الحاضرين هذه القرارات غير شرعية ، وحددوا موقفهم من الجبهة القومية وتمسكهم بالوحدة بين الجبهتين ، ومن هؤلاء عبد الله مطلق وعلى محذار وقد أصدر ممثلو الجبهة القومية فى جبهة التحرير بياناً وقعها وشجبوا فيه شرعية هذا المؤتمر وبعد ذلك بدأت الجبهة القومية تعمل كتنظيم مستقل .

## جبهة التحرير تجتاز محاولات التحطيم

بدا واضحاً أن العوامل السابقة — التى أسلفناها — كانت من المعوقات التى ساهمت فى تحطيم جبهة التحرير من الداخل ، ومع ذلك فقد برزت جبهة التحرير على المستوى العربى والمستوى الدولى . ولقد استطاعت جبهة التحرير

أن تجتاز تلك المرحلة وهى المرحلة التى يجوز أن نصطلح على تسميتها بمرحلة محاولات التحطيم من الداخل ، واستطاعت بجهود مضاعفة بذلها رجال التنظيم الشعبي على مستوى الساعة أن يوقفوا كل المحاولات التى كان يطلقها الجانب المعارض لاستمرار جبهة التحرير .

وكان طبيعيًّا والأمر كذلك أن تطرح تصورات جديدة لأبعاد المرحلة القادمة وتقييم التجربة ، وعقد العديد من الاجتماعات ، وطرح الكثير من الاجتهادات ، و بدأ أسلوب جديد من التفكير يسود فى صفوف جبهة التحرير ، وهو انفتاح جبهة التحرير على كل المناضلين وتوسيع رقعة النضال المسلح ، وفعلا بدأت الجبهة فى تدريب بعض الرجال فى تعز وإرسالهم إلى حضرموت حيث فتحت أول جبهة فى منطقة حضرموت فى مايو ١٩٦٧ . وفى الوقت نفسه ، كانت جبهة التحرير على المستوى السياسى تمر بأوج مجدها السياسى فى الفترة التى لحقت يناير عام ١٩٦٧ ، حيث توطدت علاقات الجبهة السياسية بالقوى العربية والدولية ، وتلقت العديد من الدعوات وسافر أعضاؤها إلى الخارج فى زيارات لشرح تطورات القضية ، وطلب المساعدات من الدول العربية والدول الاشتراكية الصديقة . و بدا واضحاً أن قضية الجنوب فى تلك الفترة قد برزت من خلال تعاظم النضال المسلح الذى يمارسه الفدائيون فى عدن وفى بقية مناطق الجنوب ، ورغم التكالب المعادى والمضاد للثورة من القوى الاستعمارية والرجعية فإن ذلك كله لم يؤثر على بروز جبهة التحرير كتنظيم ثورى أثبت وجوده الفعال فى المنطقة ، و بذلك اجتازت جبهة التحرير — مؤقتاً — مرحلة التحطيم من الداخل وانطلقت على الساحة لتثبت وجودها الشعبي والسياسى داخليًّا وخارجيا . وقد مرت جبهة التحرير فى خلال الشهور الأولى من عام ١٩٦٧ بفترة عرفت أيضاً بفترة تقييم ومراجعة لتجربة النضال فى الفترة السابقة ، وتصور أبعاد وآفاق المرحلة التالية .

## جبهة التحرير والجبهة القومية
## بين مراكز القوة ومواقع الضعف

قبل نكسة الأمة العربية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ كانت جبهة التحرير فى مركز القوة . ويقصد بذلك المركز الذى وصلت إليه الجبهة من خلال تعاظم النضال المسلح وتغطيته الساحة عسكرياً ، وكذلك تصاعد مد التأييد والدعم للثورة المسلحة ولجبهة التحرير من قبل الدول والشعوب العربية والصديقة ، وبذلك تقلصت القوى الرجعية والعميلة أو كادت ، وبدأت تشعر بمرارة الحالة التى وصلت إليها رغم محاولاتها المستمرة فى تشويه وجه الثورة من خلال عمليات الاغتيال التى سادت المنطقة ، والنشاط المعادى ضد رجالات الثورة من قبل الاستعمار وعصابات السلاطين والقوى الرجعية ، والتى كان من نتيجتها استشهاد الأولاد الثلاثة لعبد القوى مكاوى أمين عام جبهة التحرير ، ونسف منزله وتساقط العديد من فدائى الجبهة غدراً وخيانة .

وإنصافاً للحقيقة فإن ثمة ملاحظات تطرح فى هذا الصدد ، أبرزها أن مراكز القوة التى وصلت إليها جبهة التحرير من خلال العمل المسلح خلقت بعض الأوضاع السلبية والممارسة الخاطئة من بعض قادة جبهة التحرير الذين أفسدوا كثيراً من الأمور الناجحة للجبهة من خلال تصرفاتهم الخاطئة ، فى محاولة للوثوب على الجبهة لصالح الولاء الشخصى ، ويقصد بذلك أفراد من جماعة عبد الله الأصنج فى جبهة التحرير الذين أصبحت تصرفاتهم مشجباً علقت عليه الأخطاء. وقد استغلت بعض هذه الأخطاء من قبل خصوم الجبهة لتصويرها بأنها جبهة الأصنج ، وأن الأصنج هو جبهة التحرير مستغلين ماضيه وموقفه السابقين من أسلوب النضال المسلح ، وأخطاء بعض مساعديه فى اللاحق ليضربوا وجه الجبهة ويحطموها .

وبرغم أنهم فشلوا فى ذلك ، فقد استمروا فى طريق آخر محاولين إعادة الحياة إلى نفوسهم ، واسترداد مواقعهم بعد أن بدأت آفاق جديدة تظهر على سطح النضال ، وعلى ساحة المنطقة لصالح جبهة التحرير ، ومركز القوة الذى احتفظت به جبهة التحرير من خلال تصاعد العمل العسكرى فى الساحة ، وكسب الرأى العام العربى والعالمى سياسيًّا لصالح القضية العادلة التى يناضل من أجلها شعب الجنوب ، ولقد عكس هذا المركز داخليًّا جملة من المعوقات بين جبهة التحرير والجبهة القومية التى كانت قد أعلنت مجموعة من أعضائها انفصالها عن جبهة التحرير . ومن أبرز هذه المعوقات — وهى استمرار لإعادة وتدعيم نفوذ الجبهة القومية السياسى والعسكرى والشعبى على الساحة — أن الجبهة القومية سلكت فى سبيل استعادة نفوذها وتدعيم مواقعها طريقين :

**الطريق الأول :**

استهدف استعادة المواقع الشعبية وتقوية تنظيم الجبهة القومية . ولقد جعلت الجبهة القومية هذا الهدف اعتباراً أساسيًّا وسلكت فى سبيل تحقيق هذا الهدف مسالك شتى أعادت إليها مواقعها .

ويلاحظ من جهة ثانية أن الاستعمار — وانطلاقاً من سياسته المعروفة فرق تسد — نشط بكل أجهزته الإعلامية من أجل تعميق هوة الفرقة والانقسام بين الفصائل الثورية وضرب الجبهة القومية بجبهة التحرير والعكس . وعمل على تعميق أسباب التباعد والخلاف مستهدفاً بذلك تحقيق أهداف قريبة وبعيدة تشهد المنطقة اليوم نتائجها عن كثب .

وبتعبير أوضح كان الاستعمار يهدف من وراء ذلك إلى تصفية جبهة التحرير ثم الوثوب من حول الجبهة القومية بعد إضعافها وصولا لتحقيق هدفه من إقامة حكم سلاطينى رجعى عميل فى الجنوب يحمل هذه الهوية أو تلك .

لم يكن يهم الاستعمار أن يتسلم الحكم سلطة عرفت بثوريتها أو سلطة

افتقدت جزءاً من شعبيتها.. المهم أن يحقق الاستعمار غرضه ويضمن مصالحه تحت واجهات خلفية تحمل لافتات الاستعمار الجديد .

**الطريق الثانى :**

هو عدم قطع حبل الرجاء بين الجبهة القومية وجبهة التحرير ، وذلك عن طريق فتح حوار يستهدف إيجاد الوحدة الوطنية ، وكسب الوقت حتى تستطيع الجبهة القومية فى حالة فشل الطريق الأول أن تلجأ إلى الطريق الثانى لصالح تحقيق أعظم الأمانى حلماً ، وهو إنقاذ ما يمكن إنقاذه خدمة للحزب وللدقة يمكن أن نقرر أن قيادة الجبهة القومية حتى يونيو ١٩٦٧ كانت تعانى من بعض مظاهر التفكك والضعف ، فكان أكبر آمالها أن تحقق التعايش على الأقل مع جبهة التحرير ، رغم مواقفها من التعايش مع جبهة التحرير ، والتشكيك بسلامة الخط الذى تنتهجه . وقد حاولت قيادة الجبهة القومية الاتفاق بينها وبين جبهة التحرير على صيغة للوحدة الوطنية . وبالمقابل تحققت اتصالات ثنائية سرية فى مايو ١٩٦٧ دون علم بعض قيادة الجبهة القومية وجبهة التحرير على شكل انفرادي بين بعض الأفراد من جانب الجبهة القومية وجبهة التحرير ، وتم ذلك فى القاهرة فى منزل لأحد أبناء الجنوب ، وهذه الاجتماعات كان يقصد بها الاتفاق على تناسى الماضى ، وفتح صفحة جديدة ، ودارت مناقشات ودية عديدة لاداعى للخوض فيها ، وعند علم قيادة جبهة التحرير بتلك الاجتماعات الجانبية حاول الأصنج وباسندوه إنكارها أولا ، ثم أدلوا لقادة مجلس الثورة بما دار فيها ، فى الوقت الذى كان ممثلو الجبهة القومية فى هذه الاجتماعات يرددون أمام القواعد فى الجبهة القومية أنه لا يمكن اللقاء أو التفاهم مع الأصنج انطلاقاً من تعبئة مركزة وسابقة ضد الأصنج ، واستغلالا لمواقفه السابقة من أسلوب النضال المسلح والتى أثرت دون شك فى أعماق كل أبناء الشعب ، والتى عمل على تصحيحها بعد ذلك من خلال قبوله لمنطق الأسلوب المسلح ، وانخراطه ضمن إطار جبهة التحرير فى خط الثورة المسلحة .

وبعد هذه اللقاءات الجانبية ، حاولت القاهرة أن تبين للطرفين أن الوقت قد حان للتفاهم ، وتكوين وحدة وطنية سليمة منهما لمجابهة أخطار المرحلة الحالية ، ومواجهة تبعات ومسئوليات المستقبل . وتقدمت باقتراحات ثورية محددة حول كيفية قيام الوحدة الوطنية ومفهومها بين الجبهتين . وقدم مشروع للوحدة الوطنية ونوقش من قبل الجانبين فى اجتماعات استمرت من أوائل مايو حتى ٢٢ يونيو ١٩٦٧ ، والتى انتهت بفشل هذه المحادثات .

## محادثات الوحده الوطنية الأولى

### مايو — يونيو ١٩٦٧

تركزت محادثات الوحدة الوطنية الأولى على أن تتم الوحدة بين جبهة التحرير والجبهة القومية على أساس ( جبهوى ) أى أن أداة الثورة تظل ( جبهة التحرير ) ، وتوحد قيادة الجبهتين ، وتظل كل جبهة محتفظة بتنظيمها الخاص ، وتوزع نسبة التمثيل فى القيادة بحيث يكون الثلثان لجبهة التحرير والثلث للجبهة القومية . وأثناء الحوار قال ممثل الجبهة القومية فى هذه المحادثات : إن التسمية ليست مشكلة . . المهم أن تشكل قيادة جديدة من الجبهتين على أن تتم الموافقة مبدئيًّا على قيام هذه القيادة باسم جبهة التحرير وأن تكون القواعد فقط — منفصلة ، وطلبت قيادة الجبهة القومية فى مايو ١٩٦٧ إعطاءها فرصة للرجوع فى ذلك إلى قواعد الجبهة القومية على حد تعبير القيادة . ويقال إن قيادة الجبهة القومية فى تلك الفترة كانت تتشبث بإنقاذ ما يمكن إنقاذه، للوصول إلى تحقيق هدفها ، وهو الاستمرار فى التعلق بحبل الرجاء والأمل حتى لا تفوت الفرصة عليها ، فى الوقت الذى كانت فيه جبهة التحرير تقف فى مركز القوة سياسيًّا وعسكريًّا ، وهو ما عزز موقفها .

توقفت المحادثات فى مايو ١٩٦٧ على أن تستأنف بعد عودة الرد من المنطقة

إلى قيادة الجبهة القومية بالموافقة على هذه الخطوة ، إلا أن الظروف والملابسات التى حدثت بعد ذلك فى بداية يونيو ١٩٦٧ غيرت الصورة تماماً .

وكان واضحاً أن الاستعمار يعمل على تعميق الخلاف بين الجبهتين و بتدعيمه بهدف ضرب الجبهتين بعضهما ببعض . وعاد ممثلو الجبهة القومية ليجتمعوا بقيادة جبهة التحرير ويبلغها أن الجبهة القومية لا تريد وحدة على أساس « جبهوى» ، بل إن القواعد تريد التنسيق فقط . ويمكن تلخيص وجهة نظر الجبهة القومية فى شكل الوحدة على النحو التالى :

١ ــ أن تكون الوحدة الوطنية على أساس التنسيق العسكرى والسياسى الموحد بين الجبهتين فقط .

٢ ــ أن يتغير الاسم ، أى اسم جبهة التحرير ويكون الاسم الجديد هو ( الجبهة المتحدة لتحرير جنوب اليمن المحتل ) .

٣ ــ أن تكون نسبة التمثيل ٥٠ ٪ لكل من الجبهتين . . .

وبالنسبة لكل هذه النقاط كان رأى جبهة التحرير على النحو التالى :

١ ــ أن الجبهة لا تمانع فى أن تكون الوحدة الوطنية على أساس التنسيق العسكرى والسياسى وإن كانت حريصة على أن تتحقق الوحدة كاملة بين قواعد وقيادة الجبهتين .

٢ ــ إن اسم الجبهة لا يقدم ولا يؤخر فى شىء ولا مانع من تغيير الاسم ، وإن كانت جبهة التحرير تحرص على استمرار اسم جبهة التحرير ، نظراً لاعتراف الدول العربية والصديقة بهذه الجبهة ، وحتى يحقق النضال أهدافه فى هذه المرحلة تحت هذا الإطار ، وبعد ذلك يكون الأمر سهلا فى استبدال هذا الاسم أو تغييره والعكس كذلك . ولكن الجبهة القومية طلبت مرة أخرى أن ترجع الأمر إلى القواعد ، وكذلك طلبت . جبهة التحرير أن يعاد النظر فى الاسم إلى اجتماع يعقد للقيادات العسكرية والشعبية فى المنطقة .

٣ ـ أما بالنسبة للتمثيل فإن جبهة التحرير أكدت أن هذه ليست مشكلة أساسية ، ونسبة ٥٠٪ التى تطلبها الجبهة القومية توافق عليها جبهة التحرير على المستوى السياسى أما على المستوى العسكرى فإن جبهات القتال تشكل أغلبية عظمى لجبهة التحرير بالنسبة للجبهة القومية .

وقد طلبت جبهة التحرير أن يكون التمثيل على المستوى العسكرى بنسبة ٦ : ٢ أى ثلثين لجبهة التحرير وثلث للجبهة القومية ، باعتبار أن جبهة التحرير كما قيل أقوى من حيث العمل العسكرى عن الجبهة القومية ، مع ملاحظة أن المقاتلين فيها لا ينتمون إلى أى تنظيم حزبى فى المنطقة .

وقد رفضت قيادة الجبهة القومية هذا الاقتراح ، وأرجعت ذلك إلى عدم موافقة قواعدها وسنعود مرة ثانية إليها .

وكان رد جبهة التحرير على ممثلى الجبهة القومية يبدو « أن القواعد يختلف رأيها عن رأيكم ولا داعى لضياع الوقت فيما لا جدوى منه » ، وبذلك انتهت محادثات الوحدة الوطنية الأولى بالفشل .

ويقال إن الأمور اتخذت بعد ذلك طابعاً تكتيكيًّا من قبل بعض قادة الجبهة القومية ، إذ استغلوا فرصة عودة وفد جبهة التحرير من نيويورك ، وأجروا محادثات سريعة معه لاستئناف المحادثات ، على أن يعطوا فرصة العودة إلى المنطقة لإقناع القواعد بالاتفاق الجديد ، وهذه المحاولة من باب كسب الوقت ، وبدأت سلسلة جديدة من التطورات والملابسات التى دفعت إلى تأزم الموقف ، وجر البلاد إلى مزالق الاقتتال الأهلى .

# الاقتتال الأهلى

**مقدمة :**

وقبل أن نبدأ فى الحديث عن كيفية اندلاع الاقتتال الأهلى ـ أسبابه وتطوراته ونتائجه ، لابد أن نعرض بإيجاز وتركيز لأهم الملابسات التى طرأت على المنطقة بعد محادثات الوحدة الوطنية الأولى :

١ ــ اتفق أطراف الجبهتين على العودة إلى المنطقة لعرض وجهات النظر المطروحة حول أسس الوحدة الوطنية ، ومحاولة إقناع القواعد بها . وبالفعل عاد كل وفد إلى المنطقة . ويلاحظ بعض المراقبين أنه أثناء عودة أعضاء الجبهة القومية بدءوا يختطون طريقاً آخر هو فى جملته تكريس للطريق الأول وابتعاد عن الطريق الثانى .

٢ ــ تعبئة القواعد ضد جبهة التحرير تعبئة تجسدت فيها المرارة إلى أقصى الحدود ، وقد وضح ذلك من خلال ما نشرته جريدة « المصير » والمنشورات التى كانت توزع فى شوارع عدن . . وإعطائهم صورة مشوهة تصور أن بعض الدول التقدمية كانت منحازة لصالح جبهة التحرير ، وأنها تريد فرض وحدة وطنية جبرية على الجبهة القومية التى ترفض الوحدة مع الانتهازيين والسياسيين المحترفين ، على حد قولهم فى جبهة التحرير . . . إلخ .

٣ ــ محاولة إيهام الرأى العام العربى والعالمى بأن الجبهة القومية هى الممثلة الوحيدة لشعب المنطقة وتجاهل جبهة التحرير كقوة فعالة اعترفت بوجودها قيادة الشرق الأوسط البريطانية .

٤ ــ دعوة الجبهة القومية للصحفيين العرب والأجانب إلى مؤتمر صحفى عقد فى ( زنجبار ) بالسلطنة الفضلية فى ٢ سبتمبر ١٩٦٧ وإعلانها أن الجبهة القومية

هى الممثلة الوحيدة لشعب الجنوب ، وأنهم يعتبرون أعضاء جبهة التحرير مجرد مواطنين عاديين ، ويطالبون بريطانيا بالاعتراف بالجبهة القومية وأن تسلم السلطة إليها ، وأن أى ادعاء بوجود أطراف فى منطقة الجنوب غيرها هو ادعاء زائف .

٥ ـــ يقال إن الجبهة القومية لم تكتف بهذا، بل بدأت باستفزاز واختطاف أعضاء جبهة التحرير. وبالمقابل فإن أعضاء الجبهة القومية يقولون بدورهم: إن التنظيم الشعبى للقوى الثورية وهو إطار شعبى وعسكرى لجبهة التحرير هو الذى بدأ الاقتتال والاستفزاز ، وأدى هذا الموقف إلى انفجار بذور الاقتتال الأهلى بين الجبهتين .

## بدء الاقتتال الأهلى الأول سبتمبر ١٩٦٧ (١)
## بدايته .. أسبابه .. نتائجه

**وجهة نظر جبهة التحرير :**

يذكر أعضاء جبهة التحرير ، أن الزحف بدأ من قبل بعض عناصر الجبهة القومية على منطقة دار سعد ، وتمركزوا هناك فى الشرطة والمسجد ، وتحصنوا محاولين تطويق المنطقة، وبدءوا عملية اعتقال أفراد التنظيم الشعبى واستفزازه ، والاعتداء على أعضائه ، وقد وجه لهم التنظيم الشعبى عدة نداءات بالابتعاد عن الشرطة ، ولكنهم تمادوا فى هذا المسلك ، مما أدى إلى أن يقوم التنظيم الشعبى بالدفاع عن نفسه وقصف مركز الشرطة ، فى محاولة لاسترداد معتقليه ، وهو الأمر الذى أدى إلى توسع نطاق الاعتقال بين الجانبين ، كما أن التنظيم الشعبى

---

(١) يلاحظ القارئ أننا ننقل هنا تسجيلا تاريخيًّا ليوميات الحرب الأهلية وما لحقها من تطورات .

استطاع أن يعتقل عدداً من أفراد الجبهة القومية مقابل الأعضاء الذين تم اعتقالهم من جبهة التحرير .

بعد ذلك يقول أعضاء جبهة التحرير : إن نطاق الاقتتال الأهلى قد توسع بحيث شمل منطقة ( صبر ) و ( الحوطة ) ، حيث قام أعضاء الجبهة القومية الذين كانوا متمركزين فى منطقة ( الحوطة ) بلحج بهجوم مركز على قرية ( صبر ) ، وكان هدف هذا الهجوم هو إضعاف معنوية التنظيم الشعبى ، لأن هذه القرية هى المقر السرى لقادة التنظيم الشعبى ، ولم تكسب الجبهة القومية هذه المعركة رغم استعمال بعض أفرادها للمدافع الثقيلة التى كان يساندهم فيها بعض أفراد الجيش الاتحادى . وفى هذه المعركة يقال إن التنظيم الشعبى كان فى مركز الدفاع ، بينما كانوا هم فى مركز الهجوم .

أما معركة ( الشيخ عثمان ) فقد كانت دامية ، خصوصاً وأنها منطقة آهلة بالسكان ، والمعركة فيها لا تحتمل أى نوع من الأسلحة الثقيلة ، ومع ذلك استعملت هذه الأسلحة ، الأمر الذى أدى إلى هدم كثير من البيوت السكنية ، وقتل الكثير من الأبرياء من أبناء الشعب دونما تقدير أو تمييز لنتائج هذه المعركة وأخطارها ، ويقال إن المصفحات البريطانية قامت فى هذه المعركة بمحاصرة تجمعات التنظيم الشعبى وضربه ، غير أن التنظيم الشعبى أثبت وجوده بجدارة واستطاع كسب الجولة والسيطرة على مواقع وتجمعات عديدة . . .

. . . . .

نقطة أخيرة يثيرها أعضاء جبهة التحرير وهى أن الحكومة البريطانية كانت كلما أحرز التنظيم الشعبى انتصاراً ما فى أية منطقة ، أوقفت القتال ، وحولت هذه المنطقة إلى منطقة تابعة للجيش الاتحادى كما حدث فى مناطق ( دار سعد ) و ( صبر ) و ( لحج ) و ( الوهط ) . والمعروف أن قيادة الشرق الأوسط قد أصدرت قبل هذه الأحداث بياناً بتسليم السلاح إلى الإدارة البريطانية فى شهر أغسطس ١٩٦٧ بعد الأحداث الدامية التى جرت فى لحج .

وبالرغم من أن التنظيم الشعبي كان ينفذ أى قرار يصدر من الجيش العربى ، إلا أن الطرف الآخر يغض النظر عن أى قرار ، على أمل أن يغض الجيش الموجود فى المنطقة المتمركزين فيها النظر عن تصرفاتهم .

وبالرغم من أن نتائج الاقتتال الأهلى كانت سيئة ، إلا أن خروج الشعب خلالها وبعدها مستنكراً هذه الحرب ، ومنادياً بوحدة القوى الوطنية ، كان من الدوافع الأساسية إلى أن تناشد جبهة التحرير أعضاءها التوقف عن الاستمرار والالتزام بالإرادة الشعبية ، وفعلا توقف القتال الأهلى بين الجبهتين بغير تدخل الجيش لفض هذا الاقتتال ، وتشكلت لجنة من الأطراف المعنية فى لجنة للمصالحة ، حيث اتفق الطرفان على وقف إطلاق النار على أمل استئناف المباحثات بين الجبهتين للاتفاق على الوحدة الوطنية ، وتشكيل حكومة انتقالية مركزية من الجبهتين ، ووضع برنامج للعمل الوطنى بعد تسلم السلطة ، ووضع الدستور للبلاد ، وقد تحدد زمان ومكان هذه المحادثات فى القاهرة فى شهر أكتوبر ١٩٦٧ حيث استأنفت الجبهتان محادثاتهما للوصول إلى تحقيق الوحدة الوطنية

## وجهة نظر الجبهة القومية

ولعله من المناسب هنا أن ننقل — إنصافا للأمانة — وجهة نظر الجبهة القومية حول هذه الأحداث .. وقد وردت فى حديث أدلى به فيصل الشعبى إلى مجلة المجاهد الجزائرية فى العدد الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٦٧ قال فيصل :

بالرغم من أن الجبهة القومية تمثل القوة الأساسية فى المنطقة إلا أنها فى محاولة منها لتجنب القتال الأهلى فى الجنوب وتوفير تحقيق جبهة واحدة تجاه مرحلة الاستقلال ، فإنها فضلت أن تدخل فى مباحاثات مع جبهة التحرير ، ولقد طبقنا هذا يوم ١٩٦٧/١٠/٨ ، إلا أن جبهة التحرير للأسف الشديد كانت أثناء سير المباحاثات تعتمد إلى تكديس الأسلحة فى عدن ، وكانت عناصرها تقوم باستفزازات مستمرة لعناصر الجبهة القومية .

وفى يوم ١٩٦٧/١١/٨ بدأت جبهة التحرير القتال الأهلى عندما بدأت عناصرها بإلقاء القنابل اليدوية على عناصر الجبهة القومية أثناء قيامهم بتوزيع نشرات للتوعية الشعبية، ولقد قامت لجنة الصلح بين الطرفين بإنهاء القتال غير أن جبهة التحرير أخلت بذلك العهد أربع مرات متتالية ، واستخدمت فى هذه العمليات مدافع الهاون والبازوكا فى عدن الآهلة بالسكان .. الأمر الذى أدى إلى وقوع خسائر جسيمة بين المواطنين ، فهناك ١٢٠ قتيلاو ٤٠٠ جريح . ودكت بعض المنازل . . أمام هذا الموقف ، كان وفد الجبهة القومية فى مباحثات اللقاء الوطنى ، يطرح على وفد جبهة التحرير ضرورة إنهاء القتال الأهلى ،والتدخل لوضع حد لهذه الأعمال حتى تهدأ خواطر المواطنين إلا أنهم ولكل أسف رفضوا ذلك ، لذا لم يكن أمام الجبهة القومية إلاأن تحسم الموقف فى عدن لمافيه مصلحة الشعب ومصلحة الثورة ، فألقت القبض على العناصر المخربة والخطرة فى جبهة التحرير ، وصادرت الأسلحة التى معهم » .

## محادثات الوحدة الوطنية الثانية

استجابة للنداءات التى وجهها الشعب وزعماؤه الدينيون والوطنيون بوقف القتال الأهلى ، وتوجيه الجيش الاتحادى نداءً لإيقاف الاقتتال الأهلى ، واستجابة جبهة التحرير والجبهة القومية الفورية لهذه النداءات التى وجهت من قبل الشعب والجيش ، أعلنتا ضرورة توحيد القوى الوطنية ، إذ أن المستفيد من هذا الشقاق بين القوى الوطنية هو الاستعمار وحده ، حتى يتمكن من تنفيذ مخططاته المضادة ، فى الوقت نفسه . وجهت جامعة الدول العربية نداء إلى القوى الوطنية بوقف القتال فوراً ، وعقد اجتماع فى نطاق الجامعة العربية لتوحيد الصف . ولكن الجبهتان تجاهلتا دعوة الجامعة ، إذ أن الجامعة العربية دعت كل القوى الوطنية بما فيهم السلاطين السابقين وبعض العناصر الحزبية التى أبعدت عن الصف الوطنى .

وقد حددت الجبهتان موعد ومكان الاجتماع فى القاهرة خارج نطاق الجامعة العربية ، وحدد للمؤتمر يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٧ كموعد لبدء أعماله لمناقشة النقاط الأربع التى نص عليها الاتفاق ، حيث تم الاتفاق بين الجبهتين على إنهاء القتال بينهما ابتداء من صباح ١٩٦٧/٩/٢٩ ، تمهيداً لاجتماع قيادتى الجبهتين فى القاهرة يوم ٣ أكتوبر ، وقد صدر يوم ١٩٦٧/٩/٢٥ بيان مشترك عقب لقاء ممثلى الجبهتين ، وقعه كل من عبد القوى مكاوى الأمين العام لجبهة التحرير ، وفيصل الشعبي ممثلا للجبهة القومية ناشدا فيه المقاتلين من أعضاء الجبهتين وقف الاقتتال فوراً والتآخي والحذر ، خاصة وأن الاستعمار يريد أن يعمق روح الخلاف ، وينشر بذور الحرب الأهلية قبل رحيله الذى أصبح محتما .وفى صباح يوم ١٩٦٧/١٠/١٠ ، بدأت اجتماعات الوحدة الوطنية بين الجبهتين فى القاهرة ، ومنذ اللحظة الأولى سارت المحادثات فى بطء شديد ، وتعثرت ووصلت إلى موقف متأزم عند مناقشة مسئولية الحكم ، وقد انفض الاجتماع عن احتداد عنيف بين الطرفين . وقد بذلت محاولات حميدة لاستئناف المحادثات بعد توقفها قرابة يومين ، رغم الإلحاح الشعبي بضرورة الوحدة الوطنية ، وتوحيد صفوف الشعب .

فى الوقت نفسه أعلنت المصادر البريطانية فى ١٩٦٧/١٠/٢٣ أن بريطانيا تبحث جديًّا الآن الانسحاب من الجنوب العربى ، ولو لم تتفق جبهة التحرير مع الجبهة القومية على تشكيل حكومة جديدة ، بعد أن تجددت أعمال العنف ضد قوات الاحتلال فى الجنوب . وفجأة وصل المندوب السامى البريطانى فى عدن إلى لندن لإجراء مشاورات عاجلة حول الموقف المتدهور فى عدن ، وبعدها فوراً أعلن وزير الخارجية البريطانية قراراً بسحب القوات البريطانية من عدن ، وعددها خمسة آلاف جندى خلال الأسابيع الثلاثة القادمة ، أى قبل شهرين من الموعد المقرر لمنح الاستقلال للجنوب فى ٩ يناير المقبل .

وقد بادرت كل من الجبهة القومية وجبهة التحرير بإعلان بيان رسمى يعلن

الاتفاق على جميع المسائل التى تم بحثها ، وقد أعلن هذا البيان فى أول نوفمبر ١٩٦٧ وطالب البيان الشعب والجيش بالوقوف بحزم وصلابة فى وجه كل ما من شأنه الإضرار بثورته ، ولكن الأمور سارت بسرعة مزهلة فى الأربع والعشرين ساعة التالية ، فقد أعلن براون وزير خارجية بريطانيا أن بريطانيا قررت منح الجنوب الاستقلال فى النصف الثانى من شهر نوفمبر الحالى ، وسحبت قواتها من هناك فى نفس الموعد ، وبعدها شهدت عدن بطريقة فجائية مريبة أحداثاً دامية خلال الساعات الأخيرة من يوم ١٩٦٧/١١/٢ ، فقد وقعت اشتباكات دامية عند منتصف ليل ١٩٦٧/١١/٢ استمرت طوال يوم ١٩٦٧/١١/٣ ، استخدمت فيها مدافع الهاون والبازوكا والرشاشات ، وانتهت بمصرع ٧ أشخاص وجرح نحو ١٠٠ فى مناطق الشيخ عثمان والمنصورة والتواهى من أبناء الشعب الأبرياء . وقد افتعلت بريطانيا هذا الصراع بقصد إظهار القوى الوطنية بمظهر المتسابقين على تسلم السلطة على حساب تصفية كل جبهة للأخرى ، وهى بذلك تنفذ مخططاً مسبقاً لضرب القوى الوطنية بعضها ببعض ، وقد خرج الشعب والزعماء الدينيون من المساجد وسط النيران حاملين المصاحف مستنكرين هذه الحرب ، ومطالبين بوقف القتال . وتم الاتفاق على ذلك بعد معارك استمرت ١٨ ساعة ، ونقلت وكالات الأنباء أن نحو مائة شخص — من المثقفين والنقابيين والشباب البارزين قد اختطفوا من قبل الفئات المتصارعة فى عدن ولا يعرف مصيرهم .

وفى يوم ١٩٦٧/١١/٤ وجهت الجبهة القومية وجبهة التحرير نداء مشتركاً من القاهرة ، للوطنيين فى عدن يطالب بوقف القتال ، أذاعه كل من قحطان الشعبي ، وعبد القوى مكاوى إلى جماهير الشعب فى الجنوب ، وأذاعه راديو صوت العرب بصوتيهما ثلاث مرات فى يوم واحد . وأعلنا تشكيل لجنة تحقيق لتحديد مسئولية الجهة التى قامت بالاقتتال ، وقالا إن عقوبات صارمة ستنزل بمن يثبت قيامه بالاقتتال الأهلى ، وإعلان ذلك للشعب :

## الاقتتال الأهلى الثانى – نوفمبر ١٩٦٧

وقد كانت هذه الحوادث الداخلية بداية تعرض المنطقة لاقتتال أهلى ثان ، ساعد الاستعمار هذه المرة على خلقه وافتعاله ، الأمر الذى أدى إلى حرب شاملة ضد مؤيدى وأنصار الجبهتين من المواطنين الأبرياء ، ولوحظ قيام القوات البريطانية والطائرات بقصف منازل « المنصورة » على ساكنيها وتصفية جيش التحرير التابع لجبهة التحرير ، ومتابعته حتى فى خارج الحدود ، واعتقال ما يربو على ١٢٠٠ مقاتل . وانفجر الموقف مرة أخرى يوم ١٦/ ١/ ١٩٦٧ بصورة مفزعة الأمر الذى جعل الشعب كله يخرج فى مظاهرات ضخمة وسط النيران يطالب بوقف القتال ، وقد سقط فى هذا اليوم ضحايا لا حصر لهم من الأبرياء فى شوارع عدن تناثرت أشلاؤهم فى كل مكان ، وقد تجدد القتال بصورة عنيفة وارتفع عدد الضحايا إلى مائة قتيل وأكثر من ٣٠٠ جريح .

وفجأة أعلن الجيش يوم ٧/ ١١/ ١٩٦٧ تأييده للجبهة القومية ، وتدخل بالفعل لحسم الموقف لصالح الجبهة القومية . وبالفعل ارتفع عدد الضحايا ، ونزح أكثر من ألفى شخص إلى خارج البلاد فى محاولة لتصفية أنصار ومؤيدى جبهة التحرير .

وفى لندن نقلت وكالات الأنباء يوم ٧ نوفمبر تصريحات جديدة لجورج براون وزير خارجية بريطانيا جاء فيها :

« إن بريطانيا ستسلم السلطة فى الجنوب العربى إلى من يكون مسيطراً على البلاد عندما تنسحب القوات البريطانية منها فى موعد أقصاه ٣٠ نوفمبر الحالى ، ويبدو أن الجبهة القومية أصبح لها اليد العليا هناك ، وخاصة بعد أن أعلن جيش الجنوب أنه يقف إلى جانبها . فى نفس الوقت ، توقفت المباحثات بين الجبهة القومية وجبهة التحرير ، وذلك بعد أن أوشكت على إصدار بيان رسمى بالاتفاق

الكامل ، ولكن الأحداث الخطيرة التى وقعت فى عدن عرقلت إعلان نتائج المباحثات ، وحولت كل الجهود إلى محاولة لمواجهة الموقف الداخلى فى الجنوب ، وقد دلت البيانات التى وصلت من عدن إلى قادة الجبهتين على أن علامات خطيرة ظهرت فى الموقف الدموى فى عدن ، إذ أن الاشتباك يحمل معانى غامضة أقلها خطراً عمليات الإبادة للوطنيين وأسرهم بطريق القتل الجماعى ، ونسف المنازل بمن فيها وظهر أن معظم من قتلوا كانوا من الشباب ، وأن غالبيتهم من الطلائع الوطنية الذين كان منتظراً أن يتحملوا مسئوليات العمل مع القيادات الثورية فى بداية الاستقلال ، بحيث أصبحت عدن وبحق — على حد تعبير وكالة اليونيتد برس — « مدينة الأموات » .

وفى يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٧ أعلن سيف الضالعى رئيس المكتب السياسى للجبهة القومية أنه يجب على بريطانيا أن تعترف بسيادة الجبهة القومية على الجنوب ، وأن تبدأ بالتفاوض معها بشأن نقل السلطة إليها بعد الاستقلال ، باعتبارها الممثلة الوحيدة للشعب ، وقالت وكالة اليونيتد برس أن سيرهمفرى تريفليان المندوب السامى البريطانى ، وطلب من وزير خارجية بريطانيا أن يوافق على إجراء محادثات مع الجبهة القومية . وقالت هذه الوكالة إن الجبهة القومية قد اعتقلت نحو ألفين من معارضيها ، وقد تم ترحيل بعضهم خارج عدن . وقال راديو لندن : إن قيادة الجيش فى الجنوب تقوم بالتخلص من رجال الجيش والبوليس الذين يؤيدون جبهة التحرير ، وقد شملت هذه الحركة نحو سبعين من رجال الجيش و ٣٢ من رجال البوليس .

وفى يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٧ أعلن متحدث فى لندن باسم وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا قد ردت على طلب الجبهة القومية ، بالاعتراف بها رسمياً باعتبارها الحكومة الفعلية فى عدن . وبعد اعتراف الحكومة البريطانية بالجبهة القومية بدأ الحوار فعلا بين الجبهة والحكومة البريطانية ، وأصبح من المنتظر أن تجرى المفاوضات فى جنيف .

والمعروف أن جبهة التحرير قد أعلنت معارضتها لانفراد الجبهة القومية بمفاوضة بريطانيا ، وكان المفروض أن تجرى المفاوضات مع وفد يمثل الجبهتين معاً.

وفى يوم ١٣ /١١ /١٩٦٧ عقد قحطان الشعبي مؤتمراً صحفياً فى القاهرة ، دعا فيه الحكومة البريطانية للدخول مباشرة فى مفاوضات مع الجبهة القومية لتسلم الاستقلال ، وقال إنه ليس هناك استعداد للقاء آخر مع جبهة التحرير .

فى يوم ٢٠ /١١/١٩٦٧ أعلنت الأمم المتحدة تقرير لجنتها الخاص بالجنوب ، وقد حذرت فيه اللجنة من أن إقامة الدولة الجديدة المستقلة على أساس إحدى الجبهتين الوطنيتين الرئيسيتين فقط يمكن أن يؤدى إلى حرب أهلية .

* * *

## مفاوضات جنيف واستقلال الجنوب

وفى يوم ٢١ /١١ /١٩٦٧م بدأت المباحثات الخاصة باستقلال الجنوب اليمنى بين وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبي والوفد البريطانى برئاسة لورد شاكلتون. من ناحية أخرى وجهت الحكومة اليمنية دعوة رسمية إلى جبهة التحرير والجبهة القومية لإجراء مباحثات فى صنعاء لاستكمال مشروع الوحدة الوطنية ، وتضمنت الدعوة طلب وقف التفاوض مع بريطانيا حتى يتم الانتهاء من باقى النقاط الخاصة بالوحدة الوطنية ، وتشكيل وفد مشترك من الجبهتين للتفاوض مع بريطانيا . أعلن متحدث رسمى باسم جبهة التحرير قبول هذه الدعوة حرصاً على تجنيب الجنوب اليمنى حرباً أهلية طاحنة .

وبدأت المفاوضات لتسليم السلطة فى الجنوب العربى تمهيداً لاستقلاله يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧م ، ورأس الوفد البريطانى لورد شاكلتون وزير الدولة ، ورأس وفد الجبهة القومية لتحرير الجنوب الذى يضم ٧ أشخاص قحطان

الشعبي ، وأهم المسائل التى تناولتها المحادثات ، مسألة الاستقلال ، ومسألة المساعدات المالية البريطانية ، والالتزامات الدولية للحكومة الجديدة ، واستمرار القوانين والتشريعات ، ومستقبل الجاليات الأجنبية . وفى حكم المقرر أن تجرى المحادثات بسرعة حتى يمكن حسم جميع المسائل التى سيتعرض لها البحث نظراً لاضطرار الوفد العربى إلى العودة إلى عدن قبل احتفالات الاستقلال . وصرحت مصادر دبلوماسية بأن بريطانيا قد تسلم السلطة فى الجنوب العربى بدون حتى معاهدة رسمية . وقال لورد شاكلتون : إن بريطانيا مهتمة بتشكيل حكومة عامة فى الجنوب .

وصرح قحطان الشعبي بأن وفد الجبهة لديه أمل كبير فى تحقيق المطالب الشرعية لشعبنا . وأشار إلى مسألة المساعدات بقوله : « إننا نعتقد أن ٦٠ مليون جنيه ليست كافية وسنطالب بالمزيد إذا أمكن » .

ومن عدن نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مصدر عسكرى مطلع أنه الجبهة القومية وافقت على حضور بعثة عسكرية بريطانية إلى الجنوب للمساعدة فى تدريب الجيش بعد الاستقلال ، والمساهمة فى الأعمال الفنية واللاسلكية — وستضم البعثة ٤٠ ضابطاً برياسة جنرال .

وتقول وكالة الأسوشيتدبرس إن الولايات المتحدة تتابع باهتمام سياسة الجنوب العربى إزاء الملاحة عبر باب المندب الذى يربط إفريقيا بشبه الجزيرة العربية تقريباً . ويمكنه أن يسد الطرف الجنوبى للبحر الأحمر فى وجه الملاحة الإسرائيلية .

وفى يوم ٢٢ /١١ /١٩٦٧م صرح المراقبون فى جنيف بأن المباحثات الدائرة الآن بين الحكومة البريطانية والجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل ستمتد أسبوعاً آخر .

وقال المراقبون إن أشخاصاً معينين من الطرفين سيستمرون فى العمل لوضع التفاصيل النهائية للاستقلال ، والمعروف أن بريطانيا قررت الجلاء عن المنطقة فى أواخر هذا الشهر .

وجرت المباحثات بين الطرفين فى سرية تامة . ولكن متحدثاً بريطانياً أعلن أن المباحثات وصلت إلى النقاط الأساسية الهامة فى الموضوع .

وأهم نقطة تدور حولها المباحثات بين الطرفين هى مسألة المساعدات البريطانية للدولة المستقلة ، وكانت بريطانيا قد وعدت بدفع ٦٠ مليون جنيه إسترليني طوال السنوات الثلاث التى تعقب الاستقلال ، ولكن الجبهة القومية تريد المزيد من المساعدات .

وفى يوم ١٩٦٧/١١/٢٣م وصلت المفاوضات بين بريطانيا والجبهة القومية إلى مرحلة حرجة فجأة تأجلت لمدة ٢٤ ساعة . وطار لورد شاكلتون رئيس الجانب البريطانى إلى لندن لإجراء اتصالات مع جورج براون وجاء فى بيان قصير صدر عن المفاوضات أنها وصلت إلى نقطة صعبة من المعتقد أن مبلغ الستين مليون جنيه التى وعدت بها بريطانيا حكومة الجنوب هى السبب .

وفى يوم ١٩٦٧/١١/٢٥ م ، أعلن السير همفرى المندوب السامى البريطانى فى عدن مرسوماً بإنهاء حالة الطوارئ التى كانت مفروضة منذ يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٣م ، عندما ألقيت قنبلة يدوية فى مطار عدن على سير كينيدى تريكاسكيس المندوب السامى البريطانى وقتها وهو يستعد للسفر إلى لندن مع بعض وزراء الاتحاد الفيدرالى الذى انهار تحت ضربات المواطنين .

ونشر المرسوم البريطانى فى الجريدة الرسمية فى نفس اليوم ، وتم تنفيذه على الفور . وقد رفعت حالة الطوارئ فى أعقاب إطلاق سراح آخر فوج من المعتقلين السياسيين فى الأسبوع الذى سبقه ، وهى الإجراءات التى تتخذها بريطانيا لإتمام انسحابها من الجنوب العربى قبل يوم الخميس الذى تلاه .

وفى نفس اليوم استعرض تريفليان ٢٥ سفينة حربية ترابط قرب ميناء عدن لنقل بقية القوات المنسحبة بدون إطلاق المدافع - ١٧ طلقة كتحية تقليدية خشية أن تثير الوطنيين أو أن يساء تفسير هذه التحية فيرد عليها الوطنيون من الشاطئ .

واستعرض تريفليان سفن الأسطول ، وهى تشكل أضخم قوة بحرية تتجمع فى المنطقة منذ عام ١٩٥٦م، ومن أصغر سفنه الحربية كاسحة الألغام ( إيلتون ) ، وبعد الاستعراض حلقت فى السماء من فوق حاملة الطائرات ( إيجل ) ٢٤ طائرة هيليوكبتر و١٨ طائرة ، وهى العمليات التى كان من طراز بوكاتير مقاتلات من طراز ( س — فيكسن )

وجاء من جنيف أن المحادثات استمرت بين وفد الجبهة القومية والوفد البريطانى برياسة لورد شاكلتون وزير الدولة . وانضم إلى الوفد الذى يضم ٢٠ شخصاً سير هارولد بيلى رئيس الوفد البريطانى فى مؤتمر نزع السلاح فى جنيف والمعين سفيراً لبريطانيا فى الجمهورية العربية المتحدة .

وكان الجانبان قد اجتمعا أمس لمدة ٤ ساعات ، على أثر عودة شاكلتون من لندن بعد مشاورات عاجلة أجراها مع جورج براون وزير الخارجية وصدر بيان مقتضب عقب الاجتماع جاء فيه أن الجانبين وافقا على وقف مناقشة نقطة معينة .

ولم يشأ أى من الجانبين التحدث عن هذه النقطة ، ولكن مصادر كبيرة تكهنت بأن المسألة الشائكة فى المحادثات ذاتها هى مسألة المعونة المالية البالغة ستين مليون جنيه كانت بريطانيا قد تعهدت فى الماضى بدفعها للجنوب العربى بعد استقلاله .

وفى يوم ٢٨ /١١ /١٩٦٧ م دخلت محادثات الاستقلال يومها السابع وعاد فى مساء هذا اليوم إلى جنيف لورد شاكلتون رئيس وفد المفاوضات البريطانى قادماً من لندن بعد أن أطلع جورج براون وزير الخارجية على آخر تفاصيل المحادثات ، وكان من المتوقع أن تستمر المحادثات هذا اليوم أيضاً ، بينما تستمر فى نفس الوقت عملية جلاء القواء البريطانية من عدن .

# وثيقة إعلان الاستقلال

وقد أعد الوفد البريطانى ووفد الجبهة القومية وثيقة مؤقتة لإعلان استقلال الجنوب العربى ، على أن تستكمل المفاوضات حول الاستقلال النهائى فى ديسمبر ١٩٦٨ بين بريطانيا والحكومة الجديدة للجمهورية الشعبية للجنوب اليمنى . وقد تأجل بحث موضوع المساعدات البريطانية للدولة الجديدة إلى ديسمبر ١٩٦٨ .

وفى يوم ١٩٦٧/١١/٢٩ م ذكرت وكالات الأنباء من عدن ولندن أن القوات البريطانية يتم انسحابها اليوم من الجنوب عند غروب الشمس ، ويصبح الجنوب العربى مستقلا فى منتصف ١٩٦٧/١١/٣٠ م ، لتصبح منطقة الجنوب دولة مستقلة فجر ١٩٦٧/١١/٣٠م ، وقد قال راديو لندن : إن الجبهة القومية بدأت تمارس عملها كحكومة انتقالية . وقد أصدرت مراسيم تقضى بإشرافها على الخدمات الإذاعية والتلفزيون ، وتولى اثنان من قيادتها المسئولية فى ٣ مناطق رئيسية أخلتها القوات البريطانية .

وفى صباح الأربعاء ١٩٦٧/١١/٢٩ م ، وبعد أن وقعت بريطانيا والجبهة القومية اتفاقاً وافقت بموجبه بريطانيا على استقلال الجنوب العربى .

وفيما يلى نص البيان المشترك الذى نشر وقتها بجنيف :

١ — اجتمع وفدا المملكة المتحدة والجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى بجنيف فى الفترة المتراوحة بين ١٩ نوفمبر يرأسها على التوالى لورد شاكلتون والسيد قحطان الشعبى .

٢ — وقد تباحث الوفدان فى مسألة نقل السلطات ، وإنهاء الحماية البريطانية على المنطقة التى ستسمى الجمهورية الشعبية للجنوب اليمنى ، واتفقا على تسليم جميع السلطات والحقوق التى كان يزاولها العرش البريطانى إلى الدولة الجديدة المستقلة ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ م ، وهو تاريخ إعلان الاستقلال .

٣ — وقرر الوفدان أن يقيم بلداهما علاقات ديبلوماسية فيما بينهما ، ويتبادلا السفراء .

٤ — اطلع الوفد البريطانى على البيانات العامة الصادرة عن الجبهة القومية للتحرير والتى تقول بأن الجمهورية الجديدة ستضمن أمن الجالية البريطانية المقيمة فى المنطقة .

ولقد تدارس الوفدان عدة قضايا أخرى ذات المصلحة المشتركة بما فى ذلك قضية تقديم الإعانة . وقد أبرز وفد الجبهة القومية أهمية المساعدة المالية البريطانية ، سواء بالنسبة لضمان سير المصالح المدنية والعسكرية ، أو بالنسبة لتنمية البلاد حتى يتسنى إرضاء آمال الشعب وضمان تجهيز أجهزة الدفاع .

ويعتبر الوفد البريطانى أن الفترة السابقة للاستقلال بالغة القصر لكى تسمح بإنهاء المباحثات فى هذا الموضوع وستستأنف المفاوضات حول قضية تقديم الإعانة البريطانية إلى الدولة الجديدة بعد استقلالها ، وقبلت أن تستمر الحكومة البريطانية فى الوقت الذى تجرى فيه المفاوضات فى تطبيق المساعدة المالية والمدنية والعسكرية الحالية لمدة ستة أشهر ابتداء من فاتح ديسمبر سنة ١٩٦٧ م .

واختتم البيان معلناً أن اللورد شاكلتون قد قدم تهانى وتمنيات الشعب والحكومة البريطانية إلى الجمهورية الشعبية للجنوب اليمنى ، مؤكداً رغبتهما فى الإسهام فى تحقيق ازدهارها وأمنها على أساس الاحترام المتبادل والمساواة .

وفى صباح الخميس ٣٠ /١١ /١٩٦٧ أعلن ميلاد الدولة الجديدة .

# الباب الثالث

## تقييم التجربة النضالية

إن تجربة الثورة المسلحة فى الجنوب إذا ما قيست بتجارب الآخرين فإنها تجربة غنية وخصبة مليئة ببطولات رائعة وبأعمال عظيمة صنعتها جماهير الشعب المناضل بالدم وبالتضحيات وبالبذل والعطاء . . .

رجال ركبوا الخطر ، وحملوا أرواحهم على أكفهم . . فريق منهم قضى نحبه وفريق منهم ينتظر . . وصنعوا الثورة وحققوا النصر وصدقوا ما عاهدوا الله عليه . وحسب ثورة الجنوب أنها من صنع ذلك الشعب ومن صنع جماهيره الكادحة التى تعرضت وهى تحمل السلاح فى وجه المستعمر ، للقتل الجماعى والاعتقال والتشريد والجوع والبرد والعراء فوق قمم جبال ردفان ، حيث الرجال السمر الذين ركبوا الخطر يوم ١٤ أكتوبر دونما تنظيم ، ودونما خطة عسكرية مسبقة . وأعلن من هناك من على جبال ردفان . . من هنا تبدأ الثورة ، ومن هنا تنطلق الشرارة ، وأذن مؤذن من أبناء الجنوب : أيها الشعب حى على الثورة ، وهيا إلى النصر . فلبى شعب الجنوب كله نداء الثورة ، فى وقت كان فيه السياسيون التقليديون والمتسلقون والعاطلون فى شغل شاغل وفى ضياع وفى ميتافيزيقيا نظرية لا تجد لها من سبيل غير الجدل وضياع الوقت فى ملهاة التشدق بعبارات وقوالب نظرية مصنوعة ومنقولة ومكررة . ويوم قال الشعب : هنا الثورة . هنا ردفان ، كان كل فريق من هذا الشتات يتسابق حرصاً على إثبات الوجود لاحتوائه هذا النداء .

وأيـًا كان التقدير لهذه الفئة أو تلك مبادرة بالإيجابية ، وأيـًا كان تقييمنا سلباً للآخرين ممن وقفوا موقف الجمود والسلبية ، إلا أننا نكرر ونقول إن الثورة ....

ثورة الجنوب صنعتها جماهير شعب الجنوب وأروتها دماء الحفاة العراة هزلاء الأجسام أطهار القلوب . إنها ثورة الفقراء والكادحين . ثورة منبعها الشعب ووقودها الجماهير . والجماهير هي التي يجب أن تجني ثمار الثورة وتقطف مكاسبها ، وأن تشارك مشاركة فعالة في صنع مستقبل الثورة .

إن الثورة المستمرة لاتصنعها فئة ولا أقلية ، وإذا صح أن تقود الثورة طليعة ، فإن هذه الطليعة يجب أن تتوافر فيها صفات الطليعة ، وأن تحقق تحالف الشعب من أجل أهدافه وآماله الجسام .

**نقطة البداية في التجربة :**

من ردفان بدأت الثورة ثم امتدت لتشمل الجنوب بأسره . والواقع أن الثورة وإن بدأت غير منظمة وليس لها أية خطة عسكرية استراتيجية من البداية ، إلا أن ذلك القول ليس حكماً على الثورة بالعفوية ، ولكن الثورة في ردفان كانت نابعة من إحساسات وعذابات ومعاناة شعب ذاق مرارة البؤس والحرمان وظلم الواقع الأليم . كانت إذن إحساسات الثورة مشتعلة في النفوس . كان هناك شعور بالظلم ، وكان هناك إحساس به . ومن هنا يتجسد قول المفكر الفرنسي روسو : « إن الإحساس بالظلم ، وليس الظلم نفسه ، هو الذي يولد الثورات . » وكان ذلك المناخ وذلك الجو الذي هيأ في النفوس روح الثورة عاملا من عوامل استمرار الثورة ونجاحها . لقد هيأت ظروف الواقع المؤلم مناخاً طبيعياً للثورة . كان الظلم والاستبداد والحرمان والإقطاع وحكم العمالة الفردي التسلطي المدعوم بحراب المستعمر وقواه ، عاملا قوياً من عوامل التصاعد الثوري . ولذلك كان طبيعياً أن تلتهب النفوس بالثورة منذ لحظاتها الأولى فالثورة إذن ثورة شعبية وليست ثورة مبلية ولا تمرداً عفوياً ولا هي كذلك ثورة حزبية. ثورة الجنوب إذن ثورة حقيقية لأن أسباب وعوامل استمرارها . ونجاحها كان متوافراً . . .

**الجبهة القومية ومسار الثورة :**

هناك مواقف مضيئة لا بد من تسجيلها بأمانة للدور العظيم الذى أدته الجبهة القومية منذ اللحظات الأولى لانطلاق الثورة . ولابد أولا أن نوضح ما هى الجبهة القومية :

● إذا التزمنا الدقة من حيث التحديد التنظيمى ، فإن الجبهة القومية هى حركة القوميين العرب ، فالتنظيمات التى كونت الجبهة القومية معظمها كانت خلايا تنظيمية تابعة لحركة القوميين العرب ، باستثناء قلة من هذه التنظيمات .

● وإذا التزمنا التحديد من حيث إطار الثورة ، فإن الجبهة القومية من حيث الالتزام بالثورة كانت أداة وإطاراً ينضوى تحت لوائها باسم الثورة المسلحة ، وليس باسم حركة القوميين العرب ، كل أبناء الشعب الذين أسهموا فى الثورة المسلحة ، ومعظمهم من أبناء الريف الذين لم يعرفوا اسم حركة القوميين العرب إلا فى فترة الانقسام الذى لحق مسار الثورة . . فالثورة إذن كانت إلزاماً والتزاماً لكل المناضلين تحت إطار الجبهة القومية .

● من إيجابيات الجبهة القومية أنها فتحت آفاقاً رحبة من التفتح الذهنى والفكرى أمام شباب الثورة من خلال المناخ والجو الفكرى الذى لعبته أجهزتها الإعلامية شعبيًّا ودوليًّا .

● بلورت الجبهة القومية إحساسات الثورة فى قلوب الجماهير ، وعرفت هذه الروح بشكل وفر مناخاً لأداة الثورة نمت من خلاله قيادات احتلت مواقعها فى العمل النضالى العسكرى والسياسى ، وهناك أيضاً أدوار بارزة للجبهة القومية ، كتنظيم إسهامها الفعال فى إنعاش قضية الجنوب وإغنائها وبلورتها دوليًّا وعربيًّا وشعبيًّا .

● امتازت الجبهة القومية من خلال تنظيم حركة القوميين العرب بإيجاد انضباط تنظيمى ، ووحدة فكرية بين أعضائها الملتزمين لحركة القوميين العرب وإن

كان البعض يرى أن ذلك الانضباط مفقود إلى حد كبير بين أولئك الرجال الملتزمين للثورة وحدها فى إطار الجبهة القومية ساعد الانضباط التنظيمى إلى حدما فى توحيد صفوفها ، وضبط قواعدها رغم ما رافق ذلك الانضباط من انقسام فى المراحل الأخيرة نتيجة لعوامل أسلفناها .

● على مستوى الحرب الثورية ، مارس فدائيو الجبهة القومية أعمالا بطولية رائعة رغم الإمكانيات المحدودة ، إلا أن الروح الثورية التى سادت بين صفوف المناضلين من رجالات الجبهة القومية كانت من دوافع إحراز الانتصارات السريعة على جحافل المستعمر فى عدن وفى الريف .

● فى محاولة لا تنكر بلورت الجبهة القومية مفاهيمها فى ميثاق للعمل الثورى ، واستطاعت عقد مؤتمر قومى للجبهة القومية بصرف النظر عن عمق هذا الميثاق أو تقصيره وعن ديمقراطية المؤتمر أو عدمه .

**سلبيات :**

● يؤخذ على بعض قادة الجبهة القومية استغلالهم تعاطف الجماهير والتحامهم بالثورة استغلالا حزبيًّا ، مما جعلهم يميزون بين المناضلين الملتزمين للثورة وبين أولئك الملتزمين للحركة ، مما نفر الكثيرين من الأساليب الحزبية ، وخلق تياراً مناوئاً لهذا الأسلوب ومساره .

● كان هناك اتجاه فى الجبهة القومية يدعو إلى جعل الجبهة القومية كواجهة لحركة القوميين العرب ويعمل على تنفيذ هذا الاتجاه بصورة سرية لأن بعض العناصر التى انضمت إلى الجبهة القومية عناصر تكره أساليب الحزبية ، وتؤمن بالعمل الثورى المستهدف تغيير الأوضاع الشاذة فى المجتمع .

وكان هناك جناح آخر فى الجبهة القومية يقول : إنه يجب الانفصال عن حركة القوميين العرب ، وتثقيف الأعضاء على أساس جبهة قومية ، لأن الثورة من المفروض أن تسير وفق أساليب مستمدة من الواقع الثورى الخاص بالمنطقة ذاتها ، وليس من توجيهات تأتيها من الخارج . والحقيقة أن العمل فى الجبهة القومية

كان يسير على أساس جبهة قومية ، وليس على أساس حركة القوميين العرب منذ بدايته تنظيمياً فى عام ١٩٦٤ .

● يؤخذ على الجبهة القومية أن الضبط التنظيمى الذى توافر إلى حد ما فى الجبهة القومية لم يكن شاملا أو متكاملا ، بمعنى أن هناك ربطاً خاصاً بين العضو الملتزم لحركة القوميين العرب وبين قيادة الجبهة القومية ، ولم يتوافر هذا الربط التنظيمى بين العضو الملتزم للثورة المسلحة وبين قيادة الجبهة القومية .

● يؤخذ على الجبهة القومية أن الاستراتيجية الشاملة لها على المستوى العسكرى والسياسى لم تكن متكاملة ، وإذا توافرت فى بعض المجالات فإن توفيرها اجتهادى . بمعنى أننا لانستطيع أن نعطى حجماً مثالياً للاستراتيجية ، ولا حجماً ضئيلا كذلك .

● يؤخذ عليها أيضاً أن أزمة ثقة ظلت بين قواعد الجبهة القومية وبعض أعضاء القيادة . وكانت هذه الأزمة مثار تخوف الكثيرين ممن يحرصون على سلامة الجبهة . وهذه الأزمة كانت أيضاً فى البنية التنظيمية التى لم يتوافر لها كل المقومات المتكاملة بقدر ما كانت محدودة الإطار ، مما هدد تنظيم الجبهة القومية فى أواخر عام ١٩٦٥ بالخطر ، وحفر جراحاتٍ فى بنية الجبهة وهيكلها .

● يعيب البعض على بعض قادة الجبهة القومية الاستعلاء على القاعدة مما جعلهم فى عزلة تامة عنها . ويقولون : إنه إذا صح أن ما حدث فى الجنوب هو صراع بين تيارين متناقضين يسار ويمين — وهذا مجرد افتراض — فإن ذلك لا يبرر أسلوب التصفيات بالشكل الذى شهدته المنطقة .

واليسار الثورى واليمين الانتهازى نسبة افتراضية بين بعض القوى الوطنية فى الجنوب وأن بعض القيادات التى على الهيكل التنظيمى للحركة الوطنية ليسوا متباعدين من حيث الصبغة التى يمكن أن تطلق على كل منهم ، اللهم إلا أن هذا يلبس قميصاً أبيض ويلتحف مسحة بيضاء ، وذاك يلبس قميصاً أسود ويلتحف لحفة سوداء ، إنما الجسد واحد والعقلية واحدة . غلماً بأن هناك على

---

( ١ ) والمقصود بذلك ما حدث من تصفيات لجناح فى الجبهة القومية فى مايو ١٩٦٨ .

ساحة الجنوب شباب لا زال مغموراً يحمل مشعل الثورة فى صدره وفى بنيته وفى تفكيره وسلوكه ، وهو مؤهل لأن يؤدى دوره التاريخى إذا وجد المناخ الطبيعى للنمو والحياة .

● بالنسبة للوحدة الوطنية يذكر البعض أن جانباً من قيادة الجبهة القومية مارس أسلوبين حولها .

١- أسلوب الدعوة إلى وحدة القوى الوطنية من خلال الانصهار ضمن الجبهة القومية ، وهذا الأسلوب يمارس عادة فى مرحلة القوة سواء الفترة التى سبقت قيام جبهة التحرير أو الفترة التى لحقت توليهم السلطة .

٢- أسلوب الدعوة إلى وحدة القوى الوطنية ، وإذابة هذه القوى مرحلياً فى تنظيم سياسى واحد ، تبدأ بمرحلة التنسيق وتنتهى بمرحلة الانصهار التنظيمى ، ويمارس هذا الأسلوب عادة فى فترات الضعف التى لحقت انسحاب الجبهة القومية عن جبهة التحرير من نوفمبر ١٩٦٦ حتى يونيو ١٩٦٧ .

( ا ) وحول الأسلوب الأول يقولون : إن الجبهة القومية تبنت أسلوب الاستئثار من خلال إطار تنظيم الجبهة القومية ، ذلك أن دعوتها للوحدة الوطنية وهى فى مركز القوة وخاصة فى السنوات الأولى من بداية الثورة المسلحة عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ والتى برزت فيها الجبهة القومية كتنظيم ثورى ينتهج الأسلوب المسلح ، وهو الأسلوب الذى أسقط كل الأحزاب السياسية التقليدية شعبياً ودولياً ، فى تلك الفترة كانت الجبهة القومية تستهدف من دعوتها للوحدة الوطنية تجنب الإحراجات العربية ، وذلك بوضع مقاييس وشروط ترفضها بالطبيعة القوى السياسية الأخرى ليتسنى للجبهة القومية قيادة الثورة على أساس الحزب الواحد ، وهو كذلك محاولة لإبعاد وعزل تلك التيارات عن التوسع فى المجالات الشعبية من خلال الدخول عملياً فى الوحدة الوطنية. وهذه النظرة من وجهة النظر الحزبية مشروعة للحفاظ على المكاسب الحزبية وهوية التنظيم . ويقولون : إن الجبهة القومية مارست نفس هذا الأسلوب فى فترة توليها السلطة ، وأعلنت قيام نظام الحزب الواحد ، وتجاهلت القوى الثورية الأخرى التى شاركت فى

النضال عمليًّا ، واعتبرت وجودهم بالإقليم هو التخلي عن انتماءاتهم لأى تيار ثورى منافس . وحتى فى هذا الصدد تجاهلت حلفاء الأمس كالشيوعيين ، واعتبرت شركاء النضال من رجالات جبهة التحرير مجرد مواطنين عاديين نظريًّا وعمليًّا ملأت بهم السجون . إذن فالوحدة الوطنية فى نظر الجبهة القومية لا تعدو أن تكون وحدة أعضاء الجبهة القومية نفسها . فهى إذ تدعو لوحدة القوى الوطنية ، تعود فتصنف القوى الوطنية تصنيفاً آخر خلاصته أن هذه المقاييس الثورية لا تنطبق على أى تنظيم غيرها بمعنى أن الثورية متجسدة فى الجبهة القومية ، وأن الانتهازية والوصولية تنطبق على التنظيمات الثورية الأخرى فى الجنوب ، وبالتالى تعتبر من وجهة نظر الجبهة غير مؤهلة للمشاركة فى أى عمل وطنى .

( ب ) وحول الأسلوب الثانى وهو أسلوب الدعوة إلى الوحدة الوطنية من خلال إذابة كل الكيانات فى تنظيم ثورى واحد ، مروراً بتنسيق العمل النضالى ، وانتهاء بالانصهار الكلى ، فإن هذا الأسلوب ينادى به فى مرحلة الضعف بالنسبة للجبهة القومية .

وهو تطبيقاً نودى به فى الفترة التى أعقبت انسحاب الجبهة القومية عن جبهة التحرير وبروز جبهة التحرير شعبيًّا ودوليًّا ، ويدلل البعض على ذلك من خلال وثيقة هى عبارة عن تقييم سرى لقواعد الجبهة القومية تحت عنوان [ مشروع برنامج لقاء استراتيجى بين أطراف القوى الثورية ] .

تقول الوثيقة فى إحدى فقراتها : « إن لقاء القوى الثورية التى دعت إليه الجبهة القومية فى ساحة الجنوب اليمنى ، هو لقاء استراتيجى مرحلى بين أطراف القوى الثورية فى المنطقة (١) يتخذ شكل التنسيق فى النشاطات النضالية والسياسية والفكرية حول قضايا المرحلة الراهنة التى تعيشها القضية الوطنية اليوم ، والعمل

---

( ١ ) ويعنى بالقوى الثورية هنا جبهة التحرير والجبهة القومية وكل التنظيمات الثورية التى حددتها الوثيقة بأنها غالبية الفئات السياسية الفعالة والقوى الاجتماعية الثقيلة فى الجنوب اليمنى ص ٢ من الوثيقة .

على إيجاد الحلول الثورية بالارتفاع إلى مستوى مواجهة التناقضات الداخلية المختلفة ، ويهدف للوصول إلى إرساء وحدة وطنية ثورية تنصهر معها جميع التنظيمات الثورية فى ساحة الجنوب اليمنى فى تنظيم ثورى تقدمى واحد ، مروراً بمراحل التنسيق العملى الثورى المشترك .

. . ويذكر البعض أن مسيرة الثورة وضرورة استمرارها ، وتحقيق انتصار أهدافها القومية البعيدة ، وخلق مجتمع اشتراكى تقدمى لا يمكن أن يضطلع بالقيام به تنظيم حزبى واحد ، مهما عظمت قوة هذا الحزب ومهما كان حجمه ، وإذا صح أن فترة النضال قد أسهمت فيها كل القوى الوطنية وإذا كان الواقع الاستعمارى والظروف قد هيأت مناخاً من الالتحام والدفع الشعبي للثورة ، فى فترة ما قبل الاستقلال فإن فترة ما بعد الاستقلال فترة أكثر خطورة لا يمكن لأى حزب بمفرده أن يحقق أهداف وأمانى كل جماهير شعب الجنوب ، لأن ذلك ضد حقائق الأشياء وقوانين الطبيعة ، وفوق هذا وذاك لا يمكن لهذا الحزب الواحد أن يحافظ على وجوده إلا بالقوة ، وبالتالى لا يمكن أن يضمن استقراراً طبيعياً للأوضاع فى المنطقة ، وفى وثيقة الجبهة القومية السالفة الذكر ما يؤكد هذا الكلام ، ويطرحه البعض ، والجبهة القومية اليوم فى مركز السلطة أو الحزب الواحد المعلن .

تقول الوثيقة فى الصفحة الثانية منها تحت عنوان جانبى ( أوليات اللقاء ) : ما يلى :

« . . . ( ب ) تسلم القوى المعنية بأن جميع الأحزاب والتنظيمات الجبهويه القائمة فى الساحة ليس بينها من يمثل لوحدة الشعب فى سائر اتحاد الجنوب اليمنى من عدن حتى المهرة ، وعليه فإنها مطالبة بأن تعطى نفسها الحجم الطبيعى الحقيقى كفصيلة ثورية من بين الفصائل الفعلية الثورية الأخرى العاملة فى مناطق الجنوب .

وبوحدة القوى الثورية يتوافر للشعب التنظيم الواحد والممثل الشرعى الوحيد .

● يؤخذ على تنظيم الجبهة القومية أن عناصر من القيادة تحاول دوماً تربية

القواعد على أساس الحقد والتشكيك بالآخرين ، وهى بذلك حولت عناصر شابة مخلصة وثورية بالفطرة - من خلال التعميات - إلى طاقات تستغل وتستخدم تضليلا فى الحقد على الآخرين. والتشكيك فى حد ذاته أسلوب من أساليب العمل الحزبى يهدف إلى إيجاد قناعة لدى العناصر الشابة المخلصة من قواعد الجبهة القومية بأن من ليس فى تنظيمهم ليس إلا انتهازى أو خائن . . . إلخ اعتقاداً منهم أن هذا الأسلوب ، طريق سهل ، لاستغلال كفاح الشباب نحو التطلعات الحزبية .

ويضرب البعض مثالا لذلك بما يلى[1] :

( ا ) شحن القواعد بماضى عبد الله الأصنج من الثورة المسلحة مسبقاً ، وكأن الأصنج فى تشبيههم له بأنه عميل ضليع وأخطر من عميل ، أو هكذا كانوا يصورونه للتقليل من قيمة جبهة التحرير . وإذا كان الأصنج قد وقف معارضاً لأسلوب النضال المسلح فى فترة من الفترات فإن ذلك ليس حكماً نهائياً يؤكد خروج الأصنج عن الحركة الوطنية بأسلوبها التقليدى إذا صح هذا التشبيه ، لكن لا يمكن لمنصف أن يتهم الأصنج بالخيانة . يمكن أن نتهم الأصنج بعجز أساليبه وبتخلفها ، ويمكن أن ندينه إذا استمر فى معارضته للثورة وانزلاق مع الاستعمار . . ولكن الأصنج صحح موقفه كنوع من الاجتهاد فى العمل السياسى ، والتحق بالثورة المسلحة ، واقتنع بأن الأسلوب المسلح هو طريق وحيد لانتزاع الحرية ، بصرف النظر عن النوايا الداخلية لهذه القناعة ، فنحن لا يمكن أن ندخل إلى أعماق الإنسان لكن هذا الاقتناع فى حد ذاته هو انتصار للدعاة الأسلوب المسلح ، وهو انتصار للثورة وتخطئة للأساليب السياسية التقليدية . أساليب العرائض والملتمسات . . .

وهذا لا يعنى دفاعاً عن الأصنج ، ولكنه توضيح للحقيقة . وإذا كانت

---

( ١ ) انظر قيام الدمج . .ظروفه . . وملابساته فى الجزء الخاص بذلك وراجعه ملياً .

هناك ملاحظات عن الأصنج فسنعرضها بصراحة فى معرض تقييمنا جبهة التحرير، اتساقاً مع السير وراء البحث عن الحقيقة وإبراز الحقائق مهما كانت مرة وقاسية .

( ب ) تعبئة مشاعر الشباب ونفوسهم بحقد مرير على جبهة التحرير ، وأنها جبهة السلاطين ، واتهام الجبهة دوماً بأنها وقعت فى أيدى اليمينيين ، مستغلين الظروف والملابسات التى رافقت دخول اثنين من السلاطين السابقين فى جبهة التحرير ، نتيجة لمواقف وطنية مظهريًّا سجلت لهما فى وقتها [1] ، وهذا لا يعنى أن جبهة التحرير بقواعدها الثورية : ( التنظيم الشعبى ) وجبهات القتال وجيش التحرير ، وهى التى ساهمت فى تحمل مسئولية النضال المسلح وعبء الثورة تاريخيًّا . . . . لا يعنى هذا أن هذه القواعد الشابة الثورية المخلصة يمينية ، فلا تطلق هذه الصفة على الرجل الثورى الذى حمل السلاح بيمينه ، وحمل الإيمان واليقين باستمرار الثورة وانتصارها فى قلبه وصدره. وهذه القواعد الثورية التى نتحدث عنها هى التى كانت أساساً قاعدة عريضة للجبهة القومية قبل دمجها ، فلم يتغير فى شكل الصورة صور الهدم التنظيمى إلا قمته ، أما القاعدة فهى هى القواعد الثورية التى أسهمت بشرف قبل وبعد قيام الجبهة القومية وجبهة التحرير . فالنوعية البشرية وهى التى تشكل القاعدة الحقيقية للثورة ، لم تفقد ثوريتها لا فى هذه الجبهة ولا فى تلك ولا فى فترة سبقت أو فترة

---

( ١ ) أحدهم : السلطان أحمد عبد الله الفضلى الذى فجر قنبلة سياسية وأفشل مؤتمر لندن عام ١٩٦٤ ، بصرف النظر عن مواقفه السابقة أو مواقفه اللاحقة إلا أنه مظهرياً وبحسن النية من الآخرين كان يبدى استعداده للعمل الوطنى ، وللنزول إلى المنطقة فهل كان بالإمكان منع إنسان من العمل . وعند انحرافه كما أسلفنا عملياً — فصلته جبهة التحرير فى إبريل عام ١٩٦٦ أى بعد ثلاثة شهور من الدمج ، وهذا تصحيح ثورى فى جبهة التحرير. الثانى : هو الأمير جعبل بن حسين وقد كان مسئولا عن المخابرات بالعواذل ولجأ إلى الثورة طارحاً أمامها مخطط بريطانيا ووسائلها ، وأبدى استعداده مظهرياً للعمل الوطنى فهل يمنع من العمل وعندما ثبت لجبهة التحرير انحرافه وخيانته للنضال فصلته مع رفيقه السابق فى آن واحد .

لحقت فالتشكيك هنا فى جبهة التحرير لا يعدو أن يكون نوعاً من التربية الخاطئة لمسار جبهة التحرير ولمجراها الحقيقى مهما كانت التبريرات [1].

● يذكر البعض أن معارضة بعض قادة الجبهة القومية للدمج كان نابعاً عن رغبة القيادة فى الحصول على أكثر المقاعد فى قمة جبهة التحرير ، رغم التبريرات التى تطرح لقواعد الجبهة القومية فى محاولة لاستقطابها .

● بالنسبة لانسحاب الجبهة القومية عن جبهة التحرير جاء ليعبر — فى رأى البعض — عن مصالح بعض قادة الجبهة القومية التى فقدت مواقعها بقيام الدمج وهو فى حد ذاته — أى الانسحاب — أدى إلى انزلاق الجبهة القومية إلى عدة مزالق ، بدليل اضطرار الجبهة القومية إلى أن تسلك عدة وسائل فى تثبيت نفسها . يقول أحد قادة الجبهة القومية داخل المنطقة كان أمامنا أحد أمرين :

« إما أن تستسلم الجبهة القومية للأمر الواقع ، وتسلم القيادة لجبهة التحرير ، وبالتالى ينتهى وجودها النضالى وإما أن تحاول تثبيت نفسها داخل المنطقة

---

(١) حتى على المستوى الدولى ، ظلت قيادة الجبهة القومية تمارس هذا الأسلوب .

قال أحد قادة الجبهة القومية فى المجاهد الجزائرية فى عددها الصادر فى ٣ ديسمبر ٦٦ « وفى محاولة من الجبهة القومية لتحقيق وحدة وطنية سليمة ، طالبت بأن يقال من قيادة جبهة التحرير السلطان الفضلى وجعبل ، إلا أننا وجدنا معارضة من قبل جبهة التحرير . . وتكوين جبهة التحرير بهذا الشكل يدل على أن الهدف من ورائها لم يكن دفع النضال المسلح . . والارتفاع بالمسئولية لتحقيق نصر حاسم على بريطانيا بقدر ما كان الهدف التمهيد لحلول وسطية وتسويات سياسية يدل على ذلك أن قيادة جبهة التحرير كانت تضم ممثلى السلاطين والأحزاب . . وانتهى » .

والجدير بالذكر : أن السلطان الفضلى وجعبل كما أسلفنا قد فصلا بعد ثلاثة شهور من قيام جبهة التحرير أى حوالى عامين من النضال مارست فيه جبهة التحرير النضال بمعزل عنهما . أما القول بأن تكوين جبهة التحرير بهذا الشكل كان يستهدف حلولا وسطية فهذا المنطق ترفضه وقائع النضال عبر عامين وضعت فيه جبهة التحرير كل قواها العسكرية فى المعركة بشكل تصاعدى مكثف . وهذا الكلام ليس دفاعاً عن جبهة التحرير ولكنه إقرار للحقيقة .

وتستعيض بالمعونات الداخلية عن معونات الإخوة والأصدقاء . وقد آثرت الجبهة القومية الفكرة الثانية ، وبدأت عمليات التمويل المالى بالسطو على أربعة بنوك وبعض المؤسسات التى يملكها تجار هنود وحصلنا بفضل ذلك على أموال تكفينا أكثر من سنة »[١].

## جبهة التحرير ومسار الثورة

سنقف أمام جانبين من جوانب التجربة فى تقييمنا لجبهة التحرير :

**الجانب الأول :** المواقف الإيجابية

**الجانب الثانى :** المواقف السلبية

**عن الجانب الأول :** « الإيجابيات »

هناك مواقف مشرفة ومضيئة فى تجربة جبهة التحرير النضالية يمكن تلخيصها إجمالا فيما يلى :

● من حيث التحديد التنظيمى يمكن أن يطلق على جبهة التحرير بأنها إطار ضم واحتوى مجموعة التنظيمات والعناصر المختلفة الأسلوب والهويات المتحدة الغاية والهدف ، وكونت فى مجموعها أداة للثورة عرفت بعد ذلك باسم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل . فجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل هى أداة وإطار عريض ضم إلى جانب الكيانات التنظيمية ( الجبهة القومية — منظمة التحرير) جميع القواعد والعناصر الثورية المستقلة من المناضلين والمقاتلين والفدائيين . قد اشتركت فى جبهة التحرير نتيجة لظروف وملابسات أسلفناها بعض عناصر قيادية من السلاطين السابقين الذين أدوا دوراً ما على المستوى السياسى بالنسبة

(١) راجع جريدة الأنوار اللبنانية الصادرة فى ٢٠/١١/١٩٦٧ .

لدفع قضية الجنوب ، لكن هؤلاء فصلوا مباشرة بعد الدمج بثلاثة شهور نتيجة لمواقفهم المنحرفة التى استهدفت ضرب الثورة وهو ما أسلفناه فى مواقف سابقة .

● من حيث تصعيد العمل العسكرى بعد الدمج مباشرة ، حدثت موجة من البلبلة فى صفوف الفدائيين فى عدن ، ولكن العناصر الثورية الناصرية الملتزمة أساساً بالثورة حسمت الموقف ، وحددت موقفها من الصراع على الكراسى ، وأيدت الدمج . ولقد تصاعد العمل العسكرى فى الساحة ، واستطاعت العناصر الثورية فى جبهة التحرير أن تطرح على المستوى العسكرى صورة مشرقة وبطولات نادرة تجلت فى العمليات الجريئة التى كانت تمارسها العناصر الثورية فى أسفل التنظيم الهرمى ، ونعنى بهم العناصر الفدائية فى قاعدة جبهة التحرير التى ساعدها على ذلك إيجاد خطة عسكرية كانت ترسم على أساس استراتيجى محكم ، وفقاً لأساليب الحرب الثورية ، وقد ساعد على تصاعد العمل المسلح بعد الدمج عدة عوامل :

( ا ) ظهور عناصر ثورية جديدة فى تشكيلات الفدائيين فى عدن تحمل الحماسة والإيمان والشجاعة والإخلاص .

( ب ) دخول هذه العناصر الثورية فى تحد كبير وتنافس شريف مع العناصر التى كانت تقلل من قيمة العمل الذى تنتهجه جبهة التحرير وخاصة العناصر التى وقفت من الثورة موقفاً سلبيًّا ، وامتنعت عن الاستمرار فى الجبهة .

( ج ) توفر أسلحة جديدة خفيفة الحمل عظيمة التأثير ، خاصة بعد الفترة التى لحقت يوليو ١٩٦٦ ، وهى الفترة التى شهدت معارك عنيفة وخارقة أزعجت المستعمر وأشغلت وكالات الأنباء فترة من الزمن ، ووجهت الأنظار إلى جنوب شبه الجزيرة لما تحمله من معانى الإكبار والتقدير . لهذه الصفوة الفدائية الأسطورية من شباب الجنوب .

( د ) التدريب العملى المركز لجميع العناصر الفدائية والعسكرية التى شاركت فى جبهة التحرير ، وقد فتحت الجبهة معسكراً خاصًّا لذلك داخل تعز وداخل المنطقة ، وكان التركيز فى التدريب حول أساليب الحرب الثورية أو حرب العصابات .

وقد استطاع فدائيو جبهة التحرير أن يلحقوا الخسائر الفادحة بالمؤسسات الحيوية الاستراتيجية للاستعمار عسكريًّا وبشريًّا ، مما دفع قيادة الشرق الأوسط البريطانية فى أكثر من مناسبة إلى الاعتراف بفاعلية الثورية وتأثيرها .

• من المواقف الإيجابية لجبهة التحرير أنها استطاعت تكوين جيش جبهة تحرير منظم ، كنواة لجيش المستقبل ، إلى جانب الجيش الشعبى ، وقد تدرب هذا الجيش على أحدث وسائل التدريب العصرية فى القاهرة وغيرها من الدول التقدمية العربية والصديقة وقد كان يمكن أن يكون هذا الجيش هو جيش الثورة العقائدى.

• أعادت جبهة التحرير إلى معظم العناصر الثورية أمل الاستمرار فى المسيرة الثورية ، واستقطبت كل العناصر المناوئة للأساليب الحزبية ، واستطاعت فعلا أن تشق طريقاً وعراً للعمل الثورى وسط ضباب البلبلة والتشكيك والتشهير من قبل البعض .

• من خلال جبهة التحرير برزت على المستوى الإيجابى قوى ثورية ناصرية مستقلة أثبتت وجودها على مستوى القاعدة الشعبية ، وطورت أساليب نضالها من فرق وتشكيلات عسكرية للفدائيين إلى تنظيم شعبى ، عرف فيما بعد باسم التنظيم الشعبى للقوى الثورية ، ظل من الناحية التنظيمية والداخلية بعيداً عن قيادة الجبهة السياسية وإن كان يدين بالولاء السياسى لجبهة التحرير نتيجة لظروف أسلفناها .

• استطاعت جبهة التحرير من الناحية السياسية إبراز القضية دوليًّا على

مستوى هيئـــة الأمم المتحدة والجامعة العربية وعلى الدول الصديقـــة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوربا ، معتمدة على وسائل الإعلام الإذاعية والصحفية والزيارات والاتصالات الشخصية ، وقد لعب عبد القوى مكاوى دوراً بارزاً فى هذا الصدد ، وأقنع الكثير من الدول بالتعاطف مع قضية الشعب العربى فى الجنوب .

● حاولت مراراً عقد مؤتمر وطنى عام للجبهة ، لإقرار ميثاق للعمل الوطنى ، ولكنها فشلت فى كل محاولاتها ، وإن كانت هذه المحاولة تسجل فى رصيدها السلبى إلا أن المحاولة تعثرت لظروف خارجية أسلفناها ، ولكنها على أية حال محاولة إيجابية إذا ما قورنت بالمعوقات التى عاقت انطلاقة جبهة التحرير وحاولت تحطيمها من الداخل . وقد عوضت جبهة التحرير هذا النقص بوضع خطط استراتيجية مرحلية فى المجالات النضالية السياسية والعسكرية والإعلامية والشعبية .

● وعلى الإجمال فإن جبهة التحرير ساهمت فى المعركة ضد الاستعمار فى الجنوب فكرياً ونضالياً عن طريق مواقفها الإيجابية فى كل المناسبات . ولقد ظل رجالها حتى آخر اللحظات التى حاولت السلطة البريطانية تصفيتهم بمساعدة الطيران الجوى محافظين على مواقعهم النضالية ، وبالذات فى مناطق « كرش » و « المنصورة » و « الشيخ عثمان » و « دار سعد » حتى آخر لحظة من لحظات تدخل بريطانيا براً وجواً لضرب مواقع تجمعات جيش التحرير .

**السلبيات :**

يؤخذ على بعض أعضاء قيادة جبهة التحرير استغلالهم للثورة المسلحة استغلالا خاطئاً ، ومحاولتهم تسخير مكاسب الجبهة النضالية ومواردها المالية لصالح الولاء الشخصى . وهنا يفرق بين قواعد جبهة التحرير والقوى الثورية الناصرية المستقلة المتمثلة فى التنظيم الشعبى وجبهات القتال ، وجيش التحرير الذى كان

وقوداً للثورة ودافعاً لتعاظمها شعبيًّا ودوليًّا ، وهو الذى يستغل أساساً من قبل القيادات التى تقف على القمة ، وبين بعض تلك القيادات ، والمقصود بهم بعض جماعة عبد الله الأصنج ، وبعض عناصر الجبهة القومية فى جبهة التحرير وكلاهما ساهم فى استغلال مكاسب الجبهة النضالية ومواردها لصالح الولاء الشخصى . والأمثلة على ذلك كثيرة :

( أ ) عمل أفراد من جماعة الأصنج على تكريس الأساليب المزدوجة ، والتمييز بين أولئك الذين يدينون بالولاء لجبهة التحرير كأداة للثورة ، وبين أولئك الذين يدينون بالولاء الشخصى للأصنج . إلى جانب ذلك حاولت جماعة الأصنج فى جبهة التحرير أن تميز تمييزاً صارخاً على أساس إقليمى بين أولئك المواطنين الذين ينتمون إقليميًّا إلى عدن المدينة « العدنيين » وبين أولئك الذين ينتمون إقليميًّا إلى الريف « أبناء الولايات » ، وحاولت بتصرفاتها الخاطئة خلق هوة عميقة فى التحيز إلى الجانب الأول ومحاولة تسهيل كل الإمكانيات لمن ينتمى إلى هذا الموقع أو عرقلة مساعدة من ينتمى إلى الولايات .

( ب ) تسابق بعض القيادات على اقتناص الفرص المتاحة لجبهة التحرير فى توزيع المساعدات . منح دراسية أو بعثات إلى الخارج إلى من ينتمون إلى هذا الفريق أو ذاك . عناصر من جماعة الجبهة القومية فى جبهة التحرير يرشحون من يرتبطون بهم شخصيًّا ويقدمونهم على من سواهم ، وجماعة الأصنج ترشح الموالين من أولئك المحتكين بهذا الزعيم أو ذاك . كل هذا على حساب المقاتلين وعلى حساب المناضلين فى جبهة التحرير ، وكأن الجبهة تركة أو غنيمة يتقاسمها هذا الفريق أو ذاك إرضاء للرغبات ، متناسين أن الثورة أمانة يجب أن يتحملها كل ثورى مخلص بنزاهة وصدق وإخلاص وتجرد [1] .

---

( ١ ) يلاحظ أن عبد القوى مكاوى الأمين العام لجبهة التحرير من العناصر الثوريه المستقلة فى =

( حـ ) يؤخذ على بعض عناصر الأصنج الملتفين حوله أنها لا تصلح لأن تكون كوادر قيادية على المستوى الثورى ، بل بعضها ينهار أمام أبسط حدث ، وقد ساهمت فى كثير من أخطاء جبهة التحرير على مستوى نضالى وعلى مستوى سياسى ، وهذا ما أتاح للآخرين من المعادين لجبهة التحرير فرصة النيل منها ، واستغلال كل الأخطاء فى صالح الرصيد الإيجابى للخصوم . ويقولون حقيقة إن عناصر الأصنج عناصر وطنية ، ولكنها غير ثورية ، بمعنى أنها غير مهيأة ثوريًّا لقيادة الثورة وتغيير الأوضاع ، وبعضها لم يعش الثورة — إحساساً ومعاناة — ولا يعرف عن الثورة إلا كلمات . وحتى الكلمات التى كان يتفنن الحركيون فى صبها وإخراجها فى قوالب فكرية نارية ، كانت جماعة الأصنج — نظريًّا — تعجز عن التعبير عنها .

( د ) حجبت هذه القيادة العمل القيادى أمام عناصر ثورية شابة ، كان يمكن أن تسهم فى عمل فعال فى مسيرة الثورة ، وكان بعض أفراد من جماعة الأصنج يحارب هذه العناصر المستقلة ويشوه انطلاقها .

● يؤخذ على جبهة التحرير أن الانضباط التنظيمى فى أدنى متطلباته لم يتوافر لها ، فالقيادة التى على رأس قمة الهرم التنظيمى للجبهة فقدت قدرتها على إيجاد الوحدة الفكرية والتنظيمية داخل صفوف جبهة التحرير ، وعلى العكس تركت القيادة حل الأمور للقواعد ، وهو ما دفع بكثير من القواعد فى الفترة التى لحقت قيام التنظيم الشعبى للقوى الثورية إلى أن يستقل بالتنظيم الشعبى تنظيميًّا على الأقل

---

= جبهة التحرير كان نزيهاً فى مواقفه خلال الفترة النضالية ، وكان يقف موقف المستنكر والمهاجم لكثير من المواقف التى تتسم بالمحسوبية .

وكان بعض العناصر الذى يحيط بالأصنج يخفى الكثير من الأمور عليه نتيجة لانشغاله بالعمل السياسى والقضايا الهامة فى الجبهة . وكانت عناصر الأصنج بصرف النظر عن المعارضة التى تحدث من قبل الفدائيين والاستنكار لمواقفهم الخاطئة تملك السيطرة الكاملة على بعض نشاطات جبهة التحرير السياسية والمالية .

على المستوى العسكرى داخل عدن ، بالذات عن الامتثال والانضباط للقيادة نتيجة لتخوف القواعد من النتائج المترتبة على مسلكها هذا .

● كثير من المواقف السياسية لجبهة التحرير – رغم المحاولات المحدودة لإيجاد خطة سياسية – كانت تتخذ بدافع الاجتهاد الشخصى لمن تدفعهم مسئولياتهم النضالية للتحرك على كافة المستويات ، فانعدام الوحدة الفكرية دفع الكثيرين من القيادات الشابة ممن يحرصون على استمرار سلامة خط الثورة التقدمى ، وضرورة مواكبة والتحام العمل السياسى والإعلامى مع العمل العسكرى والنضال الفدائى ، جنباً إلى جنب ليكمل كل منهما الآخر . دفعت هذه المواقف القيادات الثورية الشابة فى جبهة التحرير إلى تكريس جهودهم عملياً لإبراز كل المواقف النضالية لجبهة التحرير شعبياً ودولياً على كافة المستويات الإعلامية بعيداً عن الربط التنظيمى وفقدان الوحدة الفكرية والاستراتيجية النضالية .

● بعض أموال جبهة التحرير العامة ، يذكر البعض أنها كانت تصرف فى كثير من الأوجه غير الطبيعية ، وفى الوقت الذى كانت تصرف فيه هذه المبالغ دون حساب فى بعض الأوجه غير الضرورية ، كان يمكن أن تصرف على أولئك الرجال الذين يخوضون الموت والتحفز على أرض النضال .

وعلى الإجمال ، فإن القيادة التى برزت على قمة جبهة التحرير – على حد تعبير بعض المراقبين – باستثناء عبد القوي مكاوى والقواعد الثورية الصلبة فى جبهة التحرير كانت غير قادرة ، لكن المرء لا يستطيع إنصافاً للحقيقة الحكم عليها بالانحراف أو الخيانة .

# القسم الثانى
# قضايا المستقبل

خير للمرء أن يسير على القانون النابع من نفسه برغم ما قد يكون فيه من نقائص ، من أن يتبع قوانين مستوردة برغم ما فيها من مزايا تطبيقية متعددة .

( لابا جفاد جيتا )

## مدخل إلى القضايا والمشاكل الراهنة والمستقبلة

الواقع أن الاستعمار البريطاني طوال احتلاله الطويل لمنطقة جنوب اليمن ، خلف وراءه قبل أن يرحل تركة مثقلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية . وهي مشاكل وقضايا ليست هينة بالنسبة لبلد يجتاز مرحلة من أخطر مراحل النضال والبناء الوطني ، وهي مرحلة مابعد الاستقلال وهذه المرحلة التي تواكب اليوم انطلاقها الجديد تعتبر في نظر المراقبين السياسيين مرحلة الدخول إلى قاعة الاختبار : اختبار القوى القيادية التي شاركت في الأحداث النضالية في المرحلة السابقة ، ونعني بها مرحلة التحرر والنضال ضد الاستعمار .

غير أن الحديث عن قضايا ومشاكل ما بعد الاستقلال ، ليس بالأمر السهل الذي يمكن أن يتناوله المرء دون صعوبة تذكر ، ولكنه حديث ذو جوانب متشعبة شاقة وخطيرة ذات شئون وشجون كشئون وشجون المرحلة السابقة . ذلك لأن وقوع المتحدث في أحد الخطأين أمر محتمل جداً :

فهو إما أن يجعل من نفسه واعظاً ومرشداً يقدم الوصفات للآخرين من وجهة نظر ذاتية .

وإما أن يتخذ من نفسه مشرعاً في السياسة والاقتصاد ويقدم للآخرين طبعات جاهزة قد تنفع أحياناً ، وقد لا تجدى في كثير من الأحيان .

وفي تعرضنا لهذه الجوانب الخطيرة من قضايا المستقبل سنحاول بقدر ما أتيح لنا من وقت وجهد ومراجع أن نقدم محاولة لطبيعة هذه المشاكل وملامحها والحلول المقترحة بشأنها . . ذلك أن المهام المطروحة على الثورة في المرحلة الجديدة وعلى الحكم الوطني القائم الآن في المنطقة أعظم وأشق خطورة وتعقيداً من المهام التي طرحتها المرحلة السابقة على الثورة ، لذلك فإن طبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال هي المحك الحقيقي والقاسي جداً للثورة التي صممت أن تواصل نضالها في طريق مبادئها وأهدافها ، كذلك فنحن على إيمان وعلى يقين أن تحقيق أهداف الشعب وأمانيه وتطلعاته لا يمكن أن تتم في ظل وحدة وطنية مفقودة . ذلك أن مسئولية

المرحلة الحالية التى يتحملها الحكم الوطنى فى الجنوب ليست مجرد تشريف ، ولكنها تكليف عسير يتحمل مسئوليات ثورية جديدة تتطلب نضالا أكثر مما تطلبته معارك التحرير .

والمعروف أن الاستعمار البريطانى بعد جلائه عن الجنوب عشية الاستقلال فى الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م، ترك عديداً من المشاكل الخطيرة ؛ أهمها مشكلة الاقتصاد المتدهور ، وهذه المشكلة لها ملامح وجوانب عديدة من أهمها أن الاستعمار خلق عبئاً كبيراً أمام حكومة الثورة . هذه المشكلة هى مشكلة ارتفاع الأجور والمرتبات بشكل يسبب ارتباكات مالية باهظة على الحكومة الوطنية فى مستقبل أيامها .

وهذه المشكلة تتعلق أيضاً بجميع القضايا والمشاكل الاقتصادية الأخرى كالزراعة والميناء والتجارة ، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التى ترتبط أساساً بأوضاع وعلاقات اجتماعية معقدة ستقابلها الثورة ، كمشكلة البطالة ، ومشكلة الجهل الضارب أطنابه فى المنطقة ، ومشكلة الفقر والمرض والمشكلة القبلية ، والجاليات الأجنبية ، والتقاليد الاجتماعية الموروثة كتخلف المرأة العربية ، وكل تلك القضايا أيضاً تتشابك فى ظواهرها وملامحها مع المشاكل السياسية والإدارية التى نجمت عن الهوة العميقة التى خلفها الاستعمار قبل رحيله بين القوى الثورية التى شاركت فى الثورة ونعنى بذلك كل من الجبهة القومية وجبهة التحرير .

وهذه المشكلة تتعلق أيضاً بقضية مفهوم الحرية أو أزمة الديمقراطية ، كيف يمكن أن تحل مسألة الديمقراطية ؟ هل تأخذ الدولة الجديدة بنظام الحزب الواحد ؟ وكيف يفهم هذا النظام ؟ أم بنظام الأحزاب المتعددة ؟ وكيف يمكن أن تؤكد بذلك قضية الحرية أو مبدأ المساواة ، إلى جانب ذلك فإن القضايا الإدارية والكادر الفنى المتخصص مشكلة من مشاكل وقضايا المستقبل، إذ أن الاستعمار خلف وضعاً إدارياً تحددت معالمه وفق خطة استعمارية تخدم المصالح والأغراض الإمبريالية للتاج البريطانى .

وهناك أيضاً المشكلة العسكرية وتعتبر قضية هامة من قضايا الأمن والمحافظة على نظام الدولة وعلى الاستقرار فى المنطقة .

وفى السطور التالية سنحاول بقدر الإمكان تقسيم هذا البحث إلى أربعة أبواب رئيسية هى :

**الباب الأول :**

القضايا الاقتصادية ــ ملامحها فى ظل الاحتلال ــ تصنيفها ــ الحلول المقترحة لها فى ظل الحكم الوطنى لزيادة موارد الدخل القومى .

**الباب الثانى :**

القضايا والمشاكل الاجتماعية ــ ملامحها فى ظل الاحتلال ــ تصنيفها ــ الحلول المقترحة للتصدى لها فى ظل الحكم الوطنى .

**الباب الثالث :**

القضايا السياسية ــ تصنيفها وملامحها وعوامل التغلب عليها . . حلول مقترحة للتصدى لها .

**الباب الرابع :**

القضايا العسكرية ــ تصنيفها ــ ملامحها فى ظل الاحتلال . أسلوب مواجهتها فى ظل الحكم الوطنى . . حلول واقتراحات للتصدى لها .

* * *

# الباب الأول

## المشاكل والقضايا الاقتصادية

**مدخل إلى طبيعة الاقتصاد وظواهره فى الجنوب فى ظل الاحتلال :**

اختط الاستعمار لجنوب اليمن طوال احتلال دام ١٢٩ عاماً سياسة اقتصادية استعمارية ، هدفها تجميد إمكانيات وموارد المنطقة تجميداً يكاد يكون تامًّا إلا فى النواحى التى يمكن له ولشركاته الاحتكارية الاستغلالية واستراتيجية الاقتصادية العالمية أن تستفيد منها كل الاستفادة ، فقد حرص الاستعمار البريطانى على أن يظل الاقتصاد الذى يعتمد عليه فى الجنوب اقتصاداً مصطنعاً ومفتعلا ، فإن ما يسمى ( بالرخاء أو الازدهار الاقتصادى ) فى المنطقة وخاصة فى عدن إنما كان يعتمد على وجود القاعدة والقوات البريطانية وعلى ميناء عدن باعتباره ميناء حرًّا ، الأمر الذى يجذب السياح العابرين إلى عدن باعتبارها من أرخص بلاد العالم .

والواقع أن الاستعمار البريطانى خلق فى المنطقة اقتصاداً رأسماليًّا يخدم قطاع رأس المال الأجنبي بالدرجة الأولى ، وأعطى امتيازات للشركات الأجنبية التى تخدم مصالح الإمبريالية الغربية ، وعلى الإجمال فإن الاستعمار البريطانى قد خلق وضعاً اقتصاديًّا متدهوراً فى المنطقة يعتمد على أن رأس المال فى المنطقة استهلاكى أو عقارات ، وأن نغمة الرخاء البادى على مدينة عدن بالذات — كما أسلفنا - هو نوع من الرخاء المصطنع الذى اتخذ شكل عمارات شاهقة أنشئت حديثاً ومنشآت ومبان وعمال مرتفعى الأجور ، أى كان نتيجة لمصروفات القاعدة البريطانية ووجود القوات نفسها . فالبلاد فى مرحلة بدائية جدًّا من التنمية

الاقتصادية ، وتكاد تخلوا كلياً من الإنتاج ، ومعظم النشاط الاقتصادى يتركز فى التجارة وتجارة الترانزيت بالذات ، حيث إن عدن ممر للبضائع الواردة إلى اليمن وشرق إفريقيا والصادرة منها ، ولا تكاد تصدر البلاد غير كمية محدودة من القطن الذى يعتمد فى زراعته على الأمطار غير الرتيبة ، ووسائل الزراعة البدائية والأسماك المتوافرة بغزارة لم تستغل بعد حتى الآن ، وهى من مصادر الدخل القومى الذى يمكن أن تعتمد عليه البلاد فى ظل الحكم الوطنى . أما البترول الذى ظل ينشر الأمانى فى النفوس وظل زمناً يداعب التطلعات الوطنية لم يظهر له وجود بعد أن أخفقت شركتان فى العثور عليه. وساهمت بريطانيا فى تخلف البلاد اقتصادياً إلى حد بعيد ، إذ أنها لم تشرع فى بناء دعائم الاستقرار ومشاريع التنمية وتعبيد الطرق إلا فى العشر سنين الأخيرة فى ظل ظروف سياسية قلقة ، فلا يمكن أن يقال إن هناك أى مشروع ناجح للتنمية فى البلاد حتى الآن ، ولأجل ذلك كانت الخزينة البريطانية تدفع ما معدله ٢٠ مليون جنيه سنوياً ، ينفق معظمه على الجيش . جيش الجنوب العربى أو ما يسمى بجيش الاتحاد سابقاً فى الإمارات الغربية وجيش البادية الحضرمى فى الإمارات الشرقية وكأجور ومرتبات لموظفى الإدارة البريطانية فى عدن .

وإستناداً إلى هذه الحقائق السالفة الذكر ، ستواجه البلاد فى السنوات الأولى من الاستقلال حالة فظيعة جداً من الحاجة والعوز ، وخصوصاً بعد أن كسدت التجارة ، وهربت الشركات الأجنبية كل رؤوس أموالها إلى الخارج ، وأغلقت القاعدة العسكرية ، وخاصة إذا صحت تقديراتنا من أن بريطانيا تعتزم إنهاء التزامها بدفع مساعدة قدرها ٦٠ مليون جنيه إسترليني للسنوات الثلاث الأولى للاستقلال ، والتى وعدت بريطانيا بها لأى حكم ترضى عنه ، أما إذا كان العكس فإن مسألة المساعدة أمر مستبعد وهو أمر فى غاية الخطورة والارتباك ولكن كيف يمكن أن تحل هذه المشكلة .

. المقياس فى نظر المراقبين والقوى الوطنية المتعارضة فى المنطقة ، أن

وطنية الحكومة الجديدة ، أى حكومة تتسلم السلطة فى الجنوب فى ظل هذه الأحوال ، هو فى مدى مقدرتها على تحويل البلاد من حالة الحاجة والعوز إلى حالة الكفاية ، وهذا يقتضى منتهى الحزم فى تنمية موارد البلاد ، وتحويل الأيدى العاملة التى ألفت تلقى الماهيات والمرتبات الغزيرة لقاء ساعات عمل خفيفة إلى أياد منتجة للثروات الزراعية والصناعية والمالية ، وغيرها من موارد ومصادر الدخل القومى ، وبطبيعة الحال لا يمكن الاستغناء عن رؤوس الأموال العربية لتساهم فى عملية تنمية موارد البلاد واستغلال خيراتها ، ومن تحصيل الحاصل أن يقال إنه لا يمكن صنع أى تقدم بدون توفير الأمن والاستقرار ، والأمن والاستقرار لا يتوافران بدون توفير العدالة السياسية ، وهذه بدورها تتطلب لتمسك المخلص الأمين بروح التآلف والتعايش بين الفئات السياسية الوطنية المتنافسة ذات التأثير والنفوذ الشعبى والمقدرة على الإسهام فى مرحلة البناء والنهوض الراهنة ، وهى تلك القوى التى شاركت عملياً وفعلياً فى ثورة التحرير ومعركة التحرر والخلاص من الاستعمار الغاشم .

## مصادر الاستغلال البشع لموارد البلاد

هناك جوانب اقتصادية هامة استفاد منها الاستعمار واستغلها استغلالا بشعاً لصالح أهدافه ومطامعه . . .

**١ — ميناء عدن :**

وفى مقدمة هذه المصادر التى كانت من مصادر الاستغلال الغربى لموارد الدخل القومى ( ميناء عدن ) و يعتبر هذا الميناء من أهم الموانى فى العالم من حيث أهميته كممر مائى استراتيجى وتجارى ، إذ تمر به شهرياً أكثر من ٦٠٠ سفينة

كبيرة تتجمع فيها البضائع الإنجليزية ، ثم يعاد توزيعها بعد ذلك على أنحاء الجزيرة العربية وعلى شرق إفريقيا . إذ تعتبر عدن هى مركز التجارة النشط فى الجزيرة العربية ، واستفاد الاستعمار من جعله ميناء حراً فى إعادة تصدير بضائع شركاته ، وفى حصوله على الموارد الضخمة من العملات الصعبة .

وفى المقابل فإن البلاد لا تستفيد من مزية كون عدن ميناء حراً ، فالمستفيد هو الدولة الاستعمارية . ويعتبر دخل هذا الميناء الهام حتى الآن سراً مجهولا [١] فإنه لايدرج ضمن ميزانية عدن ، بل يذهب مباشرة إلى بريطانيا ، ولا يطلع أحد على هذا الدخل الضخم ، ومن هنا فإننا نستطيع أن ندرك مدى الحيف والاستغلال البشع الذى تعانيه عدن من هذا الوضع الشاذ ، ومن الطبيعى فإن أية حكومة وطنية تأتى الحكم ، لابد من أن تعيد النظر فى وضع الميناء ، وأن تضعه تحت إشراف الدولة حتى يصبح الدخل الذى يأتى منه مصدراً أساسياً من مصادر الدخل القومى لخير البلد وتقدمه [٢] .

**٢ ــ الشركات التجارية الاحتكارية الأجنبية :**

نشأت هذه الشركات فى ظل ظروف استغلالية بشعة ساعد الاستعمار والاحتلال البريطانى على إيجادها ، فلقد بدأت هذه الشركات بداية بسيطة ، ثم استطاعت بفضل تزايد أهمية عدن التجارية وبواسطة رؤوس الأموال

---

( ١ ) راجع كتيب أضواء على الثورة فى جنوب اليمن المحتل بقلم فيصل الشعبى غير أنه نشر أخيراً بعد حصول الجنوب على استقلاله ــ أن دخل الميناء حوالى ٢ مليون دينار ، أى ٢ مليون جنيه إسترليني.

( ٢ ) يلاحظ أن إدارة ميناء عدن تضم مجموعة من الشركات الاحتكارية فى ظل الوجود الاستعمارى ، وقد اعتبرت هذه الإدارة إدارة قانونية مستقلة عن الحكومة البريطانية وهى عبارة عن غرف تجارية .

وهى مأخوذة من الكلمة الإنجليزية Aden Port trust ويشغل الميناء حوالى ألف وثلاثمائة من الأيدى العاملة بين موظف وعامل فى مختلف القطاعات الفنية والكتابية وغيرها . . إلخ ، والمعروف أن قيمة الضرائب المفروضة فى الميناء ٣٪ من أصل الثمن ، وقد استغلت الشركات الاحتكارية الأجنبية الميناء لرواج تجارة التصدير والاستيراد لتنمية رؤوس أموالها وأرباحها .

البريطانية الكبيرة أن توسع استغلالها للميناء ، كما أن هذه الشركات لا تقتصر على استغلال ميناء عدن فقط ، وإنما هى تعمل فى التجارة بصورة واسعة وبكل أنواعها ( التصدير والاستيراد ) ابتداء من الدبوس حتى التليفزيون وأدوات الأسنان والمواد الغذائية والسكر والأرز والثلاجات والمواد الكمالية . . . إلخ . . . إلخ ، وقد أدت هذه الشركات باحتكارها لصادرات البلد ووارداتها إلى حجب ظهور الطبقة التجارية العربية ، وسببت لها مضايقات شديدة ، والمفروض أن يشتغل بهذه الأعمال التجار العرب ، ولكن وجود هذه الشركات ومنافستها للتجار العرب أثار ضيق التجار وربط بعضهم بحكم المصالح المتعارضة بالحركة الوطنية . وقد تركزت السيطرة التجارية فى عدن بأيدى شركات كبرى أجنبية كشركة ( ألبس ) و لوك توماس وسيفون رايز وميشيل كوتس وقهوجى وستالكو . وغيرها من الشركات الأوربية التى كانت تتولى كل التوكيلات التجارية فى عدن ، وللدلالة على ذلك نسوق مثال شركة ( ألبس ) التى لديها وحدها توكيل ١٨٢ شركة ، وقس على ذلك بقية الشركات ، بحيث أصبحت هذه الشركات هى السلطة الفعلية فى البلد ، ويلى هذه الشركات الأوربية الكبرى التجار من أبناء الكومنولث البريطانى — أما التاجر العربى فليس له أى دور يذكر بجانب الأجانب إلا بعض التجار العرب الذين عادوا من المهجر وهم قلة لا تذكر . وقد قاموا بدور الوسيط أى أن رأس المال الوطنى لا يتعدى المصطلح الإنجليزى ( Compredor ) بين المحتكر الأجنبى المستورد والمصدر للشركات الأجنبية وبين المستهلك المحلى أو التاجر البسيط الصغير .

ومن الحلول المقترحة التى يمكن اتباعها فى هذا الصدد ، والتى يقع على عاتق الحكومة الوطنية دراستها تأميم جميع الشركات الأجنبية التى نشأت فى ظل الاحتلال الاستعمارى وفى ظروف غير طبيعية ، وابتزت أموالا طائلة نتيجة انتفاعها بهذا المرفق التجارى . . . . حقيقة إن ثمة مشاكل سوف تنجم عن التأميم ، ولكن يمكن مواجهتها كما واجهت البلاد النامية ، هذه المشاكل ويمكن

الاستفادة فى مواجهتها بتجربة الجمهورية العربية المتحدة فى قناة السويس ، ومبدأ التأميم ينطبق على جميع أوجه النشاط الاقتصادى والتجارى والمالى ( أو المصرفى ) وغيره من أوجه ومصادر الدخل القومى للبلاد .

* * *

٣ — مصافى البترول :

وفى مصافى البترول تتمثل المصالح البريطانية أيضاً ، فشركة مصافى الزيت البريطانية فى عدن الصغرى هى الأخرى مظهر من مظاهر الاستغلال الاقتصادى ، فهذه الشركة أنشئت فى عام ١٩٥٥ م ، بعد أن قام الدكتور مصدق الزعيم الإيرانى بتأميم بترول إيران عام ١٩٥١م ، وتوقف معامل عبدان نتيجة التأميم . وكان هدف هذه الشركة وأغراضها يتلخص فى تكرير البترول القادم من إمارات الخليج العربى ، وتؤكد المصادر المطلعة أن تكاليف هذه الشركة قدرت بحوالى ٥٠ مليون جنيه إسترلينى ، غطتها الشركة فى خلال عامين فقط ، وتعد هذه المصفاة من كبريات معامل التكرير فى العالم ، إذ تبلغ طاقتها حوالى ٦,٨ ملايين طن فى السنة ، ولا تستهلك منه عدن إلا ما يساوى إنتاج يومين أو ثلاثة أيام فقط ، أما بقية الإنتاج فيصدر ويباع فى الخارج ، وهذه مشكلة معقدة إلى حد كبير ، لأن البترول الخام يأتى من الخارج أى من « خارج البلاد » من تلك المناطق التى توجد لبريطانيا فيها امتيازات التنقيب فى الخليج العربى ، إلى جانب ذلك فإن هذه الشركة نظراً لعدم الخبرة الفنية المحلية استجلبت خبراءها من الفنيين الإنجليز ، إذ يوجد بها حوالى ١٨٠ خبيراً فنياً إنجليزياً .

كيف يمكن أن تقابل الحكومة الوطنية هذه المشكلة لو رأت الحكومة الوطنية أن تترك الشركة البريطانية تعمل فى هذه المصافى فإن مصلحة البلد تتطلب أن تفرض الحكومة الوطنية على هذه الشركة أن تدفع أجراً مناسباً نتيجة استغلال هذه المصافى علاوة على دفع الضريبة كاملة حتى يمكن تحقيق أكبر نفع للبلد

من وجود هذه المصالح الأجنبية [١] .

٤ — **البنوك والمصارف :**

وتتمثل المصالح البريطانية أيضاً فى البنوك والمصارف المالية ، إذ توجد فى عدن سبعة بنوك ، وتقوم بكل العمليات المالية والمصرفية وتلك الخاصة بالتجارة فى البلد ، وقد أنشئ حديثاً فروع لبعض هذه المصارف فى الولايات ، ويتميز النظام النقدى والمالى فى عدن بأنه لا يعرف الاستقرار فى الأسعار ، وأن الجهاز

(١) وأثناء طبع الكتاب جاء فى مقال كتبته الطليعة القاهرية فى عدد يناير سنة ١٩٦٨ م لمحمد الشحات « أن مصفاة عدن كانت إحدى نقاط البحث الهامة فى جدول أعمال مفاوضات جنيف بين بريطانيا والجبهة القومية . وكانت سلامتها وعدم تأميمها من المطالب الأساسية البريطانية ، ويبدو أن الجانب البريطانى حصل على وعد بعدم تأميمها مقابل النظر فى تعديل حصة الحكومة من الأرباح التى تحققها .

واستكمالا ( لقصة البترول ) والاحتكارات ، فإن ما حدث فى ( حضرموت ) يفضح حقيقة الحلف غير المقدس بين الاستعمار والاحتكارات ، فى حضرموت كانت التقارير كلها تؤكد أنها امتداد للحوض البترولى الذى تسبح فوقه الجزيرة العربية ، وقد حاول حكام هذه المنطقة فى عهد الاستعمار أن يخرجوا من حالة الفاقة والحرمان التى يعيشون فيها وأن يتشبهوا بجيرانهم من حكام الخليج الذين تفجرت أرضهم بالبترول ، فسمحوا للشركات البريطانية بالتنقيب وبعدها سمحوا لشركة (بان أمريكان) بالبحث والتنقيب ، وعقدوا معها المعاهدات غير الشرعية التى تسلب الشعب كل حقوقه فى ثرواته الطبيعية ، ما دام ذلك يحقق لهم أرباحاً تنقلهم من حالة الفاقة والحرمان .

وبعد أبحاث وتنقيبات وحملات إعلامية مركزة ، أعلنت شركة بان أمريكان اكتشافها للبترول ، ولكنها فجأة وفى أغسطس سنة ١٩٦٦ م ، وعند ما بلغت المعركة المسلحة ذروتها ضد الاستعمار أعلنت انسحابها من حضرموت بحجة عدم وجود البترول بكميات تجارية ، وأخذت الشركة معها جميع الأبحاث والتقارير والخرائط الجيولوجية والأجهزة الدقيقة مخالفة بذلك الاتفاقية المعقودة مع حكومة حضرموت والتى تنص على أن تؤول هذه الأشياء جميعها إلى هذه الحكومات فى حالة عدم وجود البترول .

والحقيقة أن انسحاب شركة بان أمريكان من حضرموت بعد أن تأكد وجود البترول ، هو جزء من عملية التخريب الاقتصادى التى يقوم بها الاستعمار والاحتكارات ، والحقيقة التى يجب أن تقال هنا ، ويكشف عنها النقاب ، هى أن شركة بان أمريكان لم تكن تستهدف أبداً استخراج البترول من حضرموت ، بل كان هدفها الأساسى استنزاف تكوينات اليورانيوم التى اكتشفتها بريطانيا وعرضتها على الولايات المتحدة .

المصرفى يتميز ، بثلاث خصائص هامة .

( ا ) انعدام البنوك الوطنية والسيطرة الكاملة لرؤوس الأموال الأجنبية .

(ب ) قلة وتركز المؤسسات المصرفية فى عدن .

( حـ) التوجيه المطلق للبنوك نحو النشاطات التجارية .

وفى صدد التغلب على هذه الأزمة فإنه يمكن للحكومة الوطنية أن تتبع أسلوب التأميم ، وأن توجد البنك المركزى للدولة ، كما حدث فى البلدان النامية التى استقلت حديثاً . وصادفتها مثل هذه المشاكل التى تصادف الجنوب اليوم . إذ أنه من المعروف أن مثل هذه البنوك والمصارف الأجنبية لا يمكن أن تشجع عملية التنمية الاقتصادية والتصنيع أو أى مشروع إنتاجى يعود بالخير على زيادة الدخل القومى للبلاد ، وتمويل المشروعات الصناعية ذات الأهمية الأولية فى التطور ونهوض البلاد ، إذ ليس من مصلحة الاحتكارات البريطانية أن تقوم أية مشاريع اقتصادية للتنمية فى البلد ، وهذا الاعتبار هو الذى يلح بضرورة تأمين هذه المرافق خدمة لمصالح البلاد . وتنميتها .

ولا يمنع ذلك من استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بالمشاركة مع رؤوس الأموال الوطنية تحت مراقبة القطاع العام فى الدولة ، والحصول على معونات وقروض أجنبية غير مشروطة نتيجة للأوضاع المالية السيئة التى خلفها الاستعمار ، غير أن الادخار الوطنى يعتبر من أهم الدعامات لتطوير الصناعات الوطنية فى البلدان المتخلفة .

**٥ ــ الزراعة :**

وتتمثل المصالح البريطانية والاستغلال البشع فى زراعة القطن الذى يعتبر من أهم مصادر الإنتاج فى الجنوب . فالاقتصاد فى الإمارات يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة بالوسائل البدائية ، ومع وجود الاستعمار وجد الإقطاع ، وأخذ السلاطين الإقطاعيون ينتزعون الأرض من ملاكها المواطنين بالقوة معتمدين

على حماية الاستعمار لهم ، وقد تركز الإقطاع فى العائلات الحاكمة فى كل من لحج ويافع الساحل والفضلى والعواذل وبعض أجزاء من الجنوب كالعوالق ودثينة ، وأدخلت زراعة القطن إلى الإمارات عام ١٩٤٧ م تحت إشراف إدارة الزراعة البريطانية فى عدن ، مما ضاعف من ثراء السلاطين وجشعهم . وزراعة القطن فى الجنوب كانت تقع تحت إشراف وسيطرة شركة بريطانية استغلالية عرفت باسم ( لجنة أبين ) وقد كانت هذه الشركة تشترى القطن من المواطنين بأبخس الأسعار ( ستون سنتاً للرطل ) فى الوقت الذى تبيعه هذه الشركة فى بريطانيا بأكثر من خمسمائة سنت ( أى خمسة شلنات ) وتحتكر هذه الشركة أيضاً — كما أسلفنا — تسويق القطن فى الأسواق العالمية . فالمزارع ليس من حقه أن يبيع هذا القطن لأى مصدر غير هذه الشركة ؛ فالشركة نفسها هى التى تحدد السعر ، وهى التى تسوق القطن وتصدره إلى معامل ( لانكشير ) و( مانشيستر ) حيث تصنع منه أنسجة ثم يعاد تصديره من جديد إلى المنطقة ليباع فى شكل ملابس مصنوعة بأسعار مرتفعة .

ويقدر الخبراء محصول القطن فى المنطقة كلها بحوالى ( ٤٠ ألف ) بالة سنويًّا ، وتقدر أثمان القطن سنويًّا بحوالى مليونين من الجنيهات الإسترلينية ، إلا أن هذه الأموال يذهب الجزء الأكبر منها إلى الموظفين الإنجليز وغيرهم من الأجانب ، وإلى شركة ( كورى برذرذ ) للشحن ، وشركة ( لويد ) للتأمين وللملاك الإقطاعيين فى المنطقة الذين يحمى الاستعمار مصالحهم ، ويرسم مخططاته على بقاء ذلك الإقطاع واستغلال الشعب حتى يبقى فقيراً معدماً متأخراً .

ولكى يكون هناك تصحيح لهذا الوضع الشاذ فإنه يمكن للحكومة الوطنية تحديد نسبة الملكية ومصادرة الملكيات الكبيرة من السلاطين وغيرهم من الإقطاعيين ، وأن يعاد توزيعها على صغار المزارعين والمعدمين أو تتحول هذه الملكيات أو الإقطاعيات الكبيرة إلى مزارع للدولة[1] وهذا الموضوع

---

( ١ ) وقد يعترض البعض على مبدأ المصادرة بدعوى أن هذا ظلم و إجحاف فى حق الآخرين =

— موضوع التجميع — يجب أن يدرس من قبل خبراء فنيين لأن تفتيت الأرض قد لا يكون أحياناً من مصلحة البلاد العامة ، المهم أن لا تكون تلك الأرض فى قبضة الإقطاعيين أو السلاطين كما كان فى السابق إذ كان يملك سلطان لحبج وحده وسلطان الفضلى ويافع معظم الأراضى الزراعية كل فى حدود ولايته .

وهكذا يتركز الإقطاع الرهيب فى إمارات الجنوب ، فى الوقت الذى يعيش فيه المواطنون تحت استبداد واستغلال الاستعمار والإقطاع ، ولكى تكتمل الصورة فإنه من الأفضل أن تعطى الدولة للمواطنين الحق فى أن يبيع قطنه بشكل حر لمن يدفع الثمن المناسب ، وإذا تطلبت مصلحة البلد أن تقوم الدولة بشراء وتنظيم هذا المصدر لمصلحة البلد ، فإنه يجب ألا يستمر هذا الوضع أكثر من فترة الانتقال التى تحددها الدولة ، حتى تتكامل بذلك مصلحة المواطنين ومصلحة الدولة وهى مصالح متداخلة يعود نفعها على تقدم البلد ونهوضه . وجدير بالذكر أن الأرض الزراعية المستغلة لا تزيد على ٢ ٪ من مجموع المساحة الكلية ، فالزراعة بصفة عامة وهى المورد الوحيد للسواد الأعظم من المواطنين ليست نشطة رغم خصوبة الأرض . ويعاد إلى الأذهان أن أهم الغلات الزراعية هى القطن وهو المحصول الأساسى ، ويباع منه ما يقدر بـ ٢ مليون جنيه سنوياً ، وكذلك التبغ والفاكهة والخضار والتمور والحبوب بمختلف أنواعها ، وتتألف صادرات الجنوب إلى جانب القطن — المحصول الرئيسى (١) الذى يصدر إلى

---

= ونرد هنا أن الظلم هوظلم من وجهة نظر فئة مستغلة ، لكنه من وجهة نظر ثورية عدل لتصحيح لظلم والاستغلال ، ويجب ألا يفهم أننا نأخذ بهذا الأسلوب كحل علمى ، ولكننا نأخذ به من باب العدالة لإعادة الحق المغتصب إلى أصحابه ألا وهم الشعب الذى استغل طويلا من قبل الاستعمار والقوى المرتبطة به من السلاطين الإقطاعيين فى الجنوب ، غير أن المنطق السليم بالنسبة الملكية هو الأخذ بمبدأ تحديد الملكية من ذوى الملكيات الكبيرة فى حدود نسبة معينة على أن يعوض الملاك الذين انتزعت أملاكهم فوق النسبة المئوية المحددة تعويضاً عادلا على الدولة لمدة ثلاثين عاماً على الأقل ، ويمكن أن يستفاد فى هذا الصدد بتجربة الجمهورية العربية المتحدة فى نظام الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية مع مراعاة الظروف الموضوعية الخاصة فى اليمن الجنوبية .

(١) وقد أدى التوسع فى زراعة القطن أن بلغت جملة الواردات من الحبوب كما ورد فى بعض=

مصانع لا نكشير فى بريطانيا – الملح والجلود والسمك ، وترتبط علاقات الجنوب التجارية بثلاث دول رئيسية هى بريطانيا والهند واليابان إلى جانب اليمن الشمالية التى تعتبر السوق الطبيعى لصادرات اليمن الجنوبية ، وكذلك لوارداتها .

وقد بلغت قيمة حجم التجارة بين البلدين حتى سنة ١٩٦٣ م ما قيمته مبلغ ١٨ مليون جنيه إسترليني وقد بلغت قيمة الواردات ككل فى الجنوب اليمنى حوالى ٩٧ مليون جنيه إسترلينى وقيمة الصادرات ككل حوالى ٧٠ مليون جنيه إسترلينى إلى جميع أنحاء العالم ، وأهمها الدول التى أشرنا إليها ، ويلاحظ أن اقتصاد الجنوب كان مربوطاً بالقاعدة العسكرية البريطانية حيث كانت القاعدة تسد العجز فى الميزانية الذى يبلغ ١٧ مليون جنيه ، والمعروف أن القاعدة البريطانية كانت تستخدم سبعة آلاف موظف وعامل يعانون الآن من البطالة ويشكلون عبئاً على الحكم الوطنى فى الجنوب .

## أوجه ومصادر الدخل القومى
## تصنيفها والحلول المقترحة بشأنها

إن أية تنمية اقتصادية تستهدف دائماً وبالدرجة الأولى رفع مستوى معيشة الشعب بزيادة كمية السلع والخدمات العامة وتحقيق الرخاء الكلى للبلاد عن طريق زيادة الدخل القومى وإنمائه وزيادة الإنتاج فى مختلف المجالات واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية .

وهذا الهدف – رفع مستوى المعيشة – لا يتحقق إلا فى ظل وضع مستقر . ويجب أن يكون مصحوباً بعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، والقضاء

---

– الإحصائيات عام ١٩٦٣م ماقيمته ٩٣٢٤١٢ جنيهاً من العملة الصعبة تضاعفت عام ١٩٦٢م إلى ٢ مليون جنيه ونصف وارتفعت فى عام ١٩٦٥ م فجأة إلى الضعف أى ما يزيد على ٤ ملايين جنيه إسترلينى ، فإذا ما قيس بمحصول القطن الذى لا يتجاوز مردوده النقدى مليونان من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ، يتضح مدى الاختلال الاقتصادى كما يعبر عنه الاقتصاديون فى ميزان المدفوعات .

على كل الفوارق الطبقية ، وإنهاء ظاهرة استغلال الإنسان للإنسان .

وقد حددت بعض المناهج التى نهجتها بعد الدول مرحلياً أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدة أهداف أساسية هى [١] :

١ — تحقيق زيادة مستمرة فى الإنتاج تتضمن تحقيق زيادة فى الدخل القومى .

٢ — تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة والقضاء على جميع أنواع البطالة .

٣ — تحقيق أعلى درجات الاستقرار الممكنة فى الأسعار واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك للمحافظة على القوة الشرائية للوحدة النقدية ، ومقاومة الميول التضخمية ، وجميع أنواع التغييرات الفجائية فى الأسعار الناتجة عن العوامل الطبيعية وتغييرات الأسعار فى الخارج .

٤ — تحقيق حد أدنى من المعيشة لجميع المواطنين يليق بكرامة الإنسان ، ويوفر له ضروريات الحياة العصرية ، وتضمن له الصحة والثقافة والاطمئنان للمستقبل والتمتع بالراحة .

٥ — توفير الخدمات الضرورية لجميع المواطنين وتنظيم توزيعها وسرعة اتصالها خاصة فى مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى .

* * *

ولكى نحدد أوجه ومصادر الدخل القومى فإنه لابد أولا من تصنيف هذه المصادر على النحو الإجمالى التالى :

أولا : المجال الزراعى

ثانياً : المجال الصناعى

ثالثاً : المجال التجارى والمالى والمصرفى

رابعاً : مجال النقل والمواصلات

خامساً : مجال السياحة

* * *

(١) انظر المنهاج المرحلى لثورة الثامن من آذار فى القطر السورى تموز ( يوليو سنة ١٩٦٥م )

**أولاً : المجال الزراعى :**

أسلفنا أن الزراعة تقوم على مياه الأمطار الموسمية التى تتساقط فى الصيف ، وهى تنحدر من الجبال الشمالية من الجزء المستقل من إقليم اليمن والمساحة القابلة للزراعة تقدر بحوالى ما يقرب من مليون فدان فى حين أن المساحة المزروعة حالياً لا تتجاوز ١٥٠ ألف فدان فقط ، أى بنسبة ٣ : ٢٠ — وفيما يلى نص تقريبى بالمساحة المزروعة :

| المساحة بالفدان | المنطقة |
|---|---|
| ٤٥,٠٠٠ | الفضلى ويافع السفلى |
| ٣٠,٠٠٠ | لحج والصبيحة وبير أحمد |
| ٥,٠٠٠ | الحواشبي والأميرى |
| ٢,٠٠٠ | يافع العليا والشعيب |
| ١٠,٠٠٠ | أحور وبقية العوالق العليا والعواذل |
| ٣,٠٠٠ | الواحدى |
| ٤٥,٠٠٠ | حضرموت والمهرة |

ولا شك أن إهمال رعاية المزارع راجع إلى عدم تزويد البلاد بالوسائل الزراعية الحديثة ، ونقص وسائل الرى الحديثة ، وعدم إقامة السدود والخزانات التى تستطيع حجز السيول وتوزيعها ، وإقامة الترع لرى الأراضى المزروعة بهذا المقدار الضئيل فقط .

**القطن ومشروعات المستعمر [1] :**

وأهم المزروعات فى المنطقة هى القطن فى أبين ولحج وأحور وبرامس ودثينة ، والذرة فى نواحى مختلفة من المنطقة ، والقمح والشعير والنخيل فى حضرموت ،

(١) انظر كتاب الاستعمار البريطانى لقحطان الشعبى .

والفواكه والخضراوات فى العوازل ولحج والضالع ، ويزرع البن فى المناطق المرتفعة فى يافع وشعيب .

والمحصول النقدى هو القطن ، وقد أدخلت زراعته فى أبين فى عام ١٩٤٧م ، وتوسع المشروع وأنتجت التربة القطن الطويل التيلة الممتاز ، ومنذ أن قام المشروع تكونت فى أبين لجنة أخذت تشرف على المشروع وسميت باسم لجنة أبين ، وتقع هذه اللجنة تحت سيطرة مدير الزراعة الإنجليزى ، ويشترك فى عضويتها المعتمد البريطانى لمحمية عدن الغربية ومدير اللجنة التنفيذى وهو أيضاً إنجليزى والضابط السياسى الإنجليزى فى المنطقة ثم بعض الأعضاء من الأهالى من سلطنتى الفضلى واليافعى حيث يقع المشروع . إلا أن هؤلاء الأعضاء من الأهالى الذين يمثلون السلطنتين والمزارعين لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً بجانب سيطرة أعضاء اللجنة ومديرها الإنجليزى علاوة على أنه ليس لديهم خبرة لزراعة القطن أو تسويقه أو ضبط حساباته ، لا سيما وأن لغة المشروع الرسمية هى الإنجليزية والوظائف الرئيسية فى المشروع يحتكرها الإنجليز والأجانب مما يشكل عبئاً ماليًّا كبيراً حيث يتقاضون الجزء الأكبر من صرفيات اللجنة ، وما إن يصل أى موظف منهم حتى تبنى له فيلا خاصة فى نفس الوقت الذى يعيش فيه المزارع صاحب الحق فى كوخ أو بيت صغير وتعطى لهذا الموظف الإنجليزى أو الأجنبى سيارة خاصة لا يقتصر عملها على الأعمال الرسمية فحسب بل يستغلها فى تنقلاته الشخصية ، وما تصرفه السيارة من بنزين ووسائل صيانة تتحمله اللجنة ، والغريب أن أكثر هؤلاء الموظفين الأجانب ليسوا بمتخصصين فى الأعمال التى يشتغلون بها فى المشروع ومعظمهم من مسرحى الجيش الإنجليزى .

وهذا المشروع الزراعى يعتبر الوحيد من نوعه فى المنطقة كلها ، ثم يليه مشروع لحج الزراعى للقطن ، وكان بالإمكان أن يلعب مشروع القطن فى أبين دوراً كبيراً لرفع مستوى المواطن المعيشى والثقافى والاجتماعى ، ولكن يأبى الاستعمار دائماً إلا أن يأخذ كل شىء ولا يترك للمواطن المغلوب على أمره أى

شيء . . وكل ما يهم الإنجليز هو أن يظل المشروع يدار من الزاوية السياسية الاستعمارية مما يضمن لهم مصالحهم ومصالح شركاتهم في لانكشير .

ومن المؤسف حقاً أن نرى هذا المشروع الاقتصادي الذي كان يؤمل فيه الخير الكثير لهذا الجزء من الوطن يتدهور ويسير من سيء إلى أسوأ ، نتيجة لفساد إدارته ، ولعدم وجود الكفاءات العلمية والفنية في اللجنة التي تشرف عليه ، كما أن المشروع تعرض للاختلاسات المالية المتكررة ، وقد أثرى بعض موظفيه الكبار بطريقة غير شرعية . وكان بالإمكان أن يستفيد المشروع ويستعين بالخبرات العربية الموجودة في بعض أنحاء الوطن وخاصة الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، حيث يزرع نفس النوع من القطن . كما كان في الإمكان أن ترسل لجنة أبين البعثات الطلابية من أبناء المنطقة إلى الخارج للدراسة والتخصص في النواحي العملية والفنية التي يتطلبها المشروع ، ولكن السياسة الاستعمارية حالت دون ذلك . . ومما يدل على استهتار الإدارة الإنجليزية بالمشروع أن قامت ببناء عدة جسور ( سدود ) . . . صغيرة للري ، وتكلف كل منها على الأقل خمسين ألف شلن ، في حين أن مثل هذه الجسور لن يتكلف كل منها أكثر من عشرين ألف شلن لو وجدت المراقبة التامة والأيادي الأمينة ، ومع هذا فقد تحطمت هذه الجسور كلها ولم تستطع أن تصمد أمام السيل العادي . وأعيد بناؤها من جديد بنفس المبالغ وبنفس الطريقة وجرفتها المياه مرة أخرى وأعيد بناؤها للمرة الثالثة وهكذا استمرت العملية حتى الآن ، وهذه الطريقة تعرفنا كيف تذهب أموال الشعب هباء يتصرف فيها المستعمرون بطريقتهم الخاصة ، في حين لو وجهت الوجه الصحيح لعادت على الشعب بالرفاهية والسعادة ، والمستعمر في الحقيقة لا يريد نجاح المشروع بالمعنى الصحيح حتى لا يكون هناك أي انتعاش بين المواطنين ، وحتى يبقى الشعب تحت رحمته وسيطرته والحقيقة التي يلمسها كل مواطن في المنطقة .

إن أموال هذا المشروع الزراعي قد استغلت استغلالا فاضحاً مكشوفاً ، ولم

تجن البلاد أية فائدة تتناسب والمبالغ الكبيرة التى يتحصل عليها من عائدات بيع القطن . وحالة المزارعين كما هى فى التأخر ، ومستواهم المعيشى والثقافى والاجتماعى والصحى ما زال كما كان من قبل .

وفى عام ١٩٥٤ م أدخل مشروع القطن إلى منطقة لحج ونجح المشروع إلى حد كبير ، ولم يتعرض كثيراً للهزات المالية التى تعرض لها مشروع أبين ، ولكن المشروع فى لحج لا يزال فى حاجة ماسة إلى الكثير من الخبرة الفنية والإدارية والحكيمة التى تتوخى مصلحة الشعب أولا وقبل كل شىء .

ويوجد فى أبين ولحج محلجان لحلج القطن وتعبئته ، ويشتغل فى كل من المحلجين ما يقرب من ألف عامل . . كما أنشئ مختبر خاص يسمى بمحطة الأبحاث فى عام ١٩٥٥ م ، ويقوم هذا المختبر بتحليل تربة الأرض ودراسة الحشرات الموجودة والآفات الزراعية وتوليد أنواع جديدة من القطن الطويل التيلة .

ويقدر محصول القطن فى المنطقة كلها بحوالى أربعين ألف بالة سنويًّا ، وتقدر أثمان القطن سنويًّا بحوالى مليون من الجنيهات الإسترلينية .

إلا أن الجزء الأكبر من هذه الأموال يذهب إلى الموظفين الإنجليز ، وغيرهم من الأجانب ، وإلى شركة كورى براذرذ للشحن ، وشركة لويد للتأمين وللملاك الإقطاعيين فى المنطقة الذين يحمى الاستعمار وجودهم ومصالحهم ، ويرسم مخططاته على بقاء الإقطاع واستغلال الشعب ، حتى يبقى الشعب فقيراً معدماً متأخراً بينما توجد طبقة الإقطاع على رأسه المرتبطة مصالحها بمصالح الاستعمار .

أما فى حضرموت فقد أدخل مشروع المضخات لرى الأراضى من مياه الآبار ، ولكن سوء إدارة هذا المشروع وقلة وجود الخبرة الفنية فيه وسيطرة الضباط السياسيين الإنجليز عليه قد جعلت المشروع يتعثر ، ولم يؤد الغرض المقصود منه .

ومع كل هذا التأخر فى الناحية الزراعية الاقتصادية ، ومع كل هذه الفوضى سواء الإدارة فى المشاريع الزراعية القليلة فى المنطقة ، ومع الاستغلال الفاضح

لأموال هذه المشاريع وحاصلاتها فإن الاستعمار البريطانى لا يتورع فى أن يتفاخر بأنه أدخل مشاريع إصلاحية زراعية أساسية فى المنطقة فى الوقت الذى لا يوجد فيه أى مشروع زراعى فى شمال إقليم اليمن المستقل ( الجمهورية العربية اليمنية ) .

وحل هذه المشاكل فى هذا الجزء من الوطن ، ومنها المشكلة الزراعية هذه تتطلب بالدرجة الأولى نشر الثقافة وتخصص أبناء المنطقة فى العلوم المختلفة من زراعة واقتصاد وغيرها ، والاستعانة بالخبرة العربية من أجزاء الوطن الأخرى ولكى ينعم الشعب بخيراته الزراعية ، ولكى تنصف المزارع الذى يكد ويتعب ويعرق فى زراعة الأرض يجب أن تكون السياسة الزراعية مستقبلا مستوحاة من مصلحة المزارع لا مصلحة الاستعمار أو الإقطاعيين أو المستغلين ، وبالتالى يجب أن توزع الأرض على أساس إصلاحى عادل مستوحى من المفهوم الاشتراكى الذى يعيد إلى المزارع والعامل الزراعى المظلوم حقوقه المشروعة ، وينتشله من عملية السخرة واستغلال الفئة الظالمة[1] .

**المحاصيل الزراعية :**

كانت المحاصيل الزراعية المعروفة مثل زراعة القطن فى كل من لحج وأبين ومعظم مناطق الجنوب هى الذرة البيضاء والحمراء والذرة الشامية وأنواع البطيخ والشمام والخيار إلى جانب محاصيل البساتين من الفواكه ، كالموز وجوز الهند والقشطة والزيتون البلدى والمانجو . . . إلخ .

وفى عام ١٩٥٤/١٩٥٥ م أدخل القطن إلى لحج ، واستعملت بذور صنف طويل التيلة استوردت من السودان تقرب من صنف ( الساكلاريدس ) المصرى القديم . .

---

( ١ ) راجع كتاب قحطان الشعبى السابق الإشارة إليه .

والجدول التالى يبين المساحة المزروعة بالقطن من أول عام ٥٤ــ ٥٥ حتى موسم عام ٦٣/١٩٦٤م[1].

جدول رقم (١) . . .

| موسم | التضميد | الإنتاج قبل الحليج بالرطل |
|---|---|---|
| ٥٤/٥٥ | ٤٤٢١ | ٥٢٢٥,١٤١ |
| ٥٥/٥٦ | ٧٠٣٥ | ١١,٥٨٢,٧٣٥ |
| ٥٦/٥٧ | ٨٦٨٣ | ١٠,٣١٨,٢٣٠ |
| ٥٧/٥٨ | ١٢٩٩٤ | ١٢,٢٨٩,٢٦٥ |
| ٥٨/٥٩ | ٣١٨٠ | ٤,٤٥٠,٣٢٣ |
| ٥٩/٦٠ | ١١٧٤٧ | ١٤,٣٣,٣٩٢ |
| ٦٠/٦١ | ١٠٠٥٨ | ٩,٥٦٨,٨٠٨ |
| ٦١/٦٢ | ٥٧١٦ | ٧,١٧٤,٠٨٤ |
| ٦٢/٦٣ | ٨١٨٧ | ١١,١٨٠,٧٤٨ |
| ٦٣/٦٤ | ٨١٧٧¼ | ٩,٦٨٧,٥٠٦ |

ومنه نستخلص :

١ ــ أن الضمدة الواحدة تعطى ما يبلغ ١٢٠٦ رطل قطن زهر غير محلوج .

٢ ــ اختلاف المساحة المزروعة من موسم لآخر أتى نتيجة لاختلاف كميات السيول الواصلة .

٣ ــ إن كمية المحصول الناتج من كل ضمدة من الأرض عالية إذا قيست بالكميات فى أبين ويافع ، رغم أن لحج لا تلقى عناية بالتسميد ولم يعرف بعد استعمال السماد بها .

(١) انظر دراسات مؤتمر الخريجين فى جنوب اليمن إبريل سنة ١٩٦٥ م .

والسبب الرئيسى فى احتفاظ الأرض الزراعية لقوتها الإنتاجية يرجع إلى كميات الطمى التى توفرها لها السيول المنحدرة بقوة من جبال الشمال خلال الموسم الزراعى .

**الدورة الزراعية :**

وفى المناطق العليا من الواديين تستعمل الدورة الزراعية من أجل تجديد قوة الأرض الإنتاجية ، وبفضلها استطاعت الأرض المنتجة للقطن أن تحتفظ بقوتها رغم زراعتها فى أكثر من ست سنوات ، إلا أن الأرض التى لم تستعمل بها الدورة الزراعية بدأت قوتها الإنتاجية فى التناقص ، وبدأ محصولها يقل سنة بعد أخرى ، مما دفع إلى تجربة من السماد الطبيعى والكيماوى ، ولم يمكن بعد تجديد الصنف المناسب من السماد .

**لجنة الإنعاش الزراعى :**

والقطن الذى ينتجه المزارعون اللحجيون تشتريه لجنة الإنعاش ، ويحلج فى المحلج التابع للجنة المذكورة . والذى يديره مسئولون لحجيون ، والثمن المقرر للرطل من القطن غير المحلوج هو ٦٦ سنتاً وبعد حلجه وتعبئته فى بالات تزن كل بالة ٤٠٠ رطل تقوم اللجنة بتسويقه فى الأسواق الخارجية ، وقد تقرر من تشكيل هذه اللجنة أن يوزع فائض القيمة بعد نهاية تسويقه القطن إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول لتنمية رأسمال اللجنة نفسها ، والقسم الثانى للمشاريع الزراعية وتطوير طرق الرى ، والقسم الثالث يوزع على منتجى القطن على صورة أرباح ، ويدير اللجنة المذكورة مديرون لحجيون أكفاء ويرأسها سلطان البلاد .

**لجنة أبين :**

وفى أبين ويافع تشرف على شراء وتسويق محصول القطن لجنة أبين ، ويتولى قسم الأبحاث فى الكود تجارب تحسين الأرض والمحصول وقد نشر فى عام ١٩٦٠

جدولا مقارناً للمساحة المزروعة والإنتاج بالبالات من القطن الشعر ومتوسط محصول الفدان منه فى كل من أبين ويافع ولحج والجدول التالى يبين هذه المقارنة .

| | الموسم | ٥٥/٥٤ | ٥٦/٥٥ | ٥٧/٥٦ | ٥٨/٥٧ | ٥٩/٥٨ | ٦٠/٥٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أبين ويافع | المساحة المزروعة بالفدان | ٢١٠٠٠٠ | ١٨٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ | ٢٥٠٠٠ | ١٤٠٠٠ | ٢٤٠٠٠ |
| | المحصول بالبالات | ١١٠٠٠ | ١٥٧٧٥ | ١٢٦٢٨ | ١٤٠٠٠ | ١٠٠٢٧ | ١٧٠٠٠ |
| | محصول الفدان بالرطل | ٢٢٠ | ٢٥٠ | ٢٣٠ | ٢٣٠ | ٢٩٠ | ٢٨٠ |
| لحج | المساحة المزروعة بالفدان | ٥٠٠٠ | ٧٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ١٣٥٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٢٠٠٠ |
| | المحصول بالبالات | ٤٥١٢ | ١٠٣٦٨ | ٩١٤٨ | ١٠٨٢٩ | ٤١٣٩ | ١٢٠٠٠ |
| | محصول الفدان بالرطل | ٣٦٠ | ٥٩٠ | ٤٦٠ | ٣٢٠ | ٥٥٢ | ٤٠٠ |

ويتبين أن محصول الفدان من القطن الشعر فى أبين ويافع يتراوح بين ٢٢٠ — ٣٥٠ رطلا . أما محصول الفدان من القطن الشعر فى لحج فيتراوح بين ٣٢٠ — ٥٩٠ رطلا .

## مقترحات لحل مشكلة الزراعة

لما كانت الزراعة من أهم مصادر الدخل القومى ومن أهم الموارد الطبيعية للاقتصاد القومى ، فإن إيراد بعض المقترحات كحلول لهذه المشكلة يساعد على إيجاد صيغة ملائمة لتصور طبيعة علاقة الإنتاج وتطور الزراعة وسنحاول هنا أن نحدد ظواهر المشكلة الزراعية بظاهرتين :

- الإصلاح الزراعى
- تطوير الزراعة

* * *

# أولا : الإصلاح الزراعى

● فيما يتعلق بالإصلاح الزراعى فإننا نقترح كما أسلفنا ـ أن يعاد تنظيم علاقات الإنتاج على أساس اشتراكى ، أى بأن تقوم الدولة بتحديد الملكية الزراعية وفق قانون يحدد النسبة المئوية للملكية ، مع التعويض العادل لمن انتزعت ملكياتهم ، وتحتسب هذه التعويضات على الدولة التى يمكن أن تسددها فى مدة أقصاها ثلاثون عاماً ، ويعاد توزيع هذه الأرض على صغار المزارعين والمعدمين منهم ويراعى فى ذلك الظروف الموضوعية الخاصة فى الجنوب وقد أشرنا إلى ذلك سلفاً ، ومن جهة أخرى يمكن الأخذ بأسلوب مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة من كبار الإقطاعيين والسلاطين المستقلين واستصلاحها وتوزيعها على صغار المزارعين ، وهذا فى حد ذاته يتطلب وضع خطة علمية شاملة مدروسة ، ويمكن كذلك استكمالا لهذه الجوانب أن تسن الدولة تشريعات للعدالة الاجتماعية لوضع حد للإثراء بدون سبب ، أى أن تطرح الدولة تشريعاً ثورياً اشتراكياً للمبدأ المعروف : من أين لك هذا ؟ ويمكن أن يطبق هذا المبدأ قانوناً على كبار الموظفين فى الدولة والحكام وغيرهم ممن أثروا فجأة بغير وجه حق أو عدل ، وهو ما يسمى بالكسب غير المشروع ، أى أن سؤال من أين لك هذا وإن كان موقعه ليس هنا إلا أنه يمكن أن ينطبق فى هذا الصدد على الملكية الزراعية وعلى ملكية العقارات والمنقولات وغيرها وهو من الظواهر الصحية للدول الاشتراكية الثورية ، منعاً لاستغلال النفوذ والمراكز ، وهو أمر ضرورى بالنسبة للدول النامية ، وخاصة تلك الدول التى تنتزع استقلالها بالعنف بعد نضال طويل لإعادة الكرامة والحرية والعدالة إلى الشعب ، وتهيئته نحو مجتمع عادل يحقق المساواة بين أبناء الوطن الواحد .

ويهمنا أن نشير إلى أن تأميم الأرض أو المصادرة ليست حلاً عملياً للتطبيق

الاشتراكى ، وإن كانت نوعاً من تثبيت العدالة ، وإذا كانت بعض التجارب الاشتراكية لا تسمح بالملكية الفردية للأرض إلا أن التطبيق العربى للاشتراكية يأخذ بها ، إذ يؤكد الميثاق أن التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها إلى مجال الملكية العامة ، وإنما يؤمن استناداً إلى الدراسة وإلى تجربة الملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالإقطاع :

إن هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض . وإنما الواقع أن هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق إذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

إن كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها إلى استغلال الأرض إلى حد متقدم ، خصوصاً مصر إذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه من عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف وهما إلى الآن ومنذ زمان طويل فى إطار الخدمات العامة .

ومن هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة . وإنما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، وعلى امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها .

إن التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب ، وأما الآفاق التعاونية فى الزراعة فتمتد على جبهة واسعة .

إنها تبدأ مع عملية « التجميع الزراعى » الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير

وتسايره عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به إلى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الإنتاج . ثم هى معه حتى التسويق ، الذى يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده وكده المتواصل .

إن المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك .

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ م .

كذلك فإن هذا الهدف فضلا عن أهداف زيادة الإنتاج كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيد سد أسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى يبنيه .

إن هذا السد أصبح رمزاً لإرادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لإرادته فى إتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين . لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الإقطاعى .

إن نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة — هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك — لا يمكن تعزيزها إلا بالتعاون الزراعى ، وإلا بالتوسع فى مجالاته إلى حد يكفل للملكية الصغيرة للأرض اقتصاداً قوياً نشيطاً . .[١]

● إحداث ثورة فى الإنتاج عن طريق إدخال وسائل وطرق الإنتاج وفنون الزراعة الجديدة لتحقيق قفزة فى زيادة الإنتاج .

ويمكن تحقيق ذلك :

( ا ) باستكمال أعمال المصادرة والاستيلاء وتوزيع أراضى الإصلاح الزراعى وتغطية هذه الأراضى بالجمعيات التعاونية الاشتراكية .

---

( ١ ) راجع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة .

( ب ) إخضاع أراضى أملاك الدولة لقانون الإصلاح الزراعى وتغطيتها بنفس النوع من المنظمات التعاونية [١] .

( حـ ) توحيد وتجميع كافة هذه التعاونيات فى وحدات استثمارية كبيرة ذات صيغ وأشكال متعددة ، حسب تباين الواقع الفعلى للأرض وطبيعة الإنتاج والتوزيع السكانى فى الريف .

( د ) إتاحة الفرص للجمعيات التعاونية الزراعية خارج نطاق الإصلاح الزراعى للانضمام بصورة اختيارية إلى القطاع الزراعى الاشتراكى .

( هـ ) إنشاء مزارع دولة ، وهو أمر حيوى ومهم فى تجميع الأرض واستخدام أساليب الإنتاج الكبير وطرق الزراعة الحديثة ، وهذه الفكرة تتطلب العمل على إنشاء مراكز للإنتاج الزراعى والحيوانى وهو ما يتطلب خطة عملية ومنهاجاً محدداً وواضحاً وخبرات فنية دقيقة فى التطبيق .

## ثانياً : تطوير الزراعة

لا شك أن تطوير الزراعة أمر أولى وهام فى البلاد المتخلفة ، لأن الزراعة من الموارد الأساسية فى زيادة الدخل القومى ، وهناك ثلاث طرق علمية لتحقيق هذا التطوير .

**أولاً : طريق التوسع الرأسى فى الزراعة :**

ونعنى به زيادة إنتاجية الفدان وتحسين الإنتاجية بشكل عام . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال زيادة استعمال الآلات الحديثة فى الزراعة ، وتوفير الأسمدة ، وتحسين البذور ، ومكافحة الحشرات والآفات الزراعية ، وإدخال

---

( ١ ) راجع المنهاج المرحلى السورى لثورة الثامن من آذار « مارس » — القطر العربى السورى تموز « يوليو » سنة ١٩٦٥ م .

جميع وسائل العلم الزراعى الحديثة، وقد جاء فى ميثاق الجمهورية العربية المتحدة بعد تحديد الآفاق الثلاثة التى تنطلق إليها معركة الإنتاج من أجل تطوير الريف ما يلى :

.... والثانى : هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع إنتاجية الأرض المزروعة .

إن الكيمياء الحديثة قدلمست ثوريًّا طرق الزراعة وأساليبها، وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية، واستجلبت أنواعاً جديدة من البذور ، وكذلك فإن هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم لتنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعماً محققاً . كذلك فإن هناك احتمالات كبيرة وراء إعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة . . . إلخ .

**ثانياً : طريقة التوسع الأفقى :**

ونعنى به زيادة رقعة الأرض المزروعة واستصلاح الأراضى الجديدة ويتحقق ذلك بتحويل الزراعة البعلية إلى زراعة رى واستصلاح الأراضى البور، ويمكن أن تقوم الحكومة فى الجنوب فى هذا الصدد باستغلال المياه الموسمية المنحدرة من الشمال فى وادى ( بنا ) ووادى ( تبن ) وكذلك وادى ( حضرموت ) ، ووضع خطة علمية لاستغلال المياه والأحواض المائية الممكن[1] إقامتها على مدار السنة لاستغلالها فى تغطية أكبر مساحة صالحة للزراعة ، إلى جانب تشجيع المزارعين على الزراعة الجماعية ذات الإنتاج الكبير، والعناية بإقامة الآبار الارتوازية ، وإدخال أساليب ووسائل إنعاش الزراعة وزيادة مساحتها .

وذلك باستغلال واستصلاح الأراضى البور التى تشكل ٩٧ ٪ من أراضى

---

( ١ ) والمعروف أن الجنوب غنى بالمياه الجوفية ولا بد من وضع خطة علمية لاستغلال تلك المصادر المائية لهذا الغرض وتحويل الزراعة من زراعة تعتمد على الأمطار الموسمية إلى زراعة دائمة .

الجنوب الصالحة للزراعة ، وتتركز هذه الأراضى فى أبين والفضلى ويافع ولحج وأحور ودثينة والعوالق ووادى حضرموت . وقد جاء فى ميثاق ج . ع . م فى معرض تحديد الآفاق التى تنطلق إليها معركة الإنتاج من أجل تطوير الريف ما يلى :

أولها الامتداد الأفقى فى الزراعة عن طريق قهر الصحراء والبوار . إن عملية استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة ، إن الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل وينتهى الوصول إلى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه إلى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع . إن هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم ، والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجاً من المتطلعين بحق إلى ملكية الأرض .

**ثالثاً : تنمية الثروة الحيوانية :**

والثروة الحيوانية تعتبر مكملا أساسياً للناحية الزراعية ومصدراً من مصادر الدخل القومى ، ولذلك لابد من وضع خطة علمية لاستغلال هذه الثروة استغلالا علمياً يحقق هدف الخطة والتطوير الزراعى وذلك بالوسائل الإجمالية التالية [١] :

( ا ) تحسين السلالات الحيوانية ، وتوفير المياه وتطوير المراعى الطبيعية . وتنظيم استعمالها ، وتأسيس صناعة للعلف الحيوانى فى البلاد .

( ب ) نشر الوسائل الحديثة فى تربية الحيوان ، مع مراعاة وسائل الإرشاد العام ، وإقامة محطات ومراكز علمية للأبقار والدواجن لتنمية وتربية وإنتاج السلالات المحسنة وتوزيعها ، وزيادة الثروة الحيوانية فى الريف ، ويمكن أن تقوم الدولة بهذه المهام مستفيدة فى ذلك بتجارب الدول النامية كالجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص .

( حـ ) يستتبع ذلك مكافحة الأمراض الحيوانية ونشر طرق الوقاية الحديثة

---

( ١ ) انظر المنهاج المرحلى لحزب البعث السابق الإشارة إليه .

وإنشاء مراكز بيطرية كافية لتحقيق الفرض السالف الذكر ويمكن أن يشرف على تحقيق أهداف هذه الخطة خبراء فنيون ضمن منهاج علمي محدد ومدروس .

( د ) بالنسبة للبلدان التي تتوافر لديها الأنهار العذبة تعتني بتنظيم مصايد الأسماك ، وإدخال وسائل الصيد الحديثة من باب زيادة تنمية الثروة السمكية وتشجع إنشاء محطات تربية الأسماك فى طول البلاد وعرضها مثل الجمهورية العربية المتحدة ( نهر النيل ) وبلاد الشام والعراق ( بردى ودجلة والفرات ) .

غير أنه لعدم توفر الأنهار فى اليمن الجنوبية ، وبالتالى عدم وجود الأسماك النهرية فإنه يمكن فى هذا الصدد إنشاء بحيرات مائية مالحة لتنمية الأسماك ، علاوة على السعى فى التفكير لإنشاء مصايد أسماك نهرية وذلك بوضع دراسة علمية لإمكانية توفر هذا الهدف بشكل أو بآخر ، ليساعد ذلك على تنمية الدخل القومى وزيادة الإنتاج وتنمية الثروة الحيوانية إلى جانب الثروة السمكية المتوافرة فى خليج عدن بشكل يمكن أن يكون مصدراً ومورداً حيوياً للخزينة العامة فيما لو نظم هذا المرفق وفق الأساليب العلمية الحديثة فى إيجاد أسطول بحرى لصيد الأسماك وإنتاجها وتصنيعها محلياً ثم إعادة تصديرها وتوزيعها على الأسواق العالمية .

وهناك طرق أخرى فى تطوير الزراعة ، منها دعم البحث العلمى فى الزراعة ، وتشجيع الحركة التعاونية فى مختلف المجالات الإنتاجية والتسويقية والخدمات والاستهلاك ، وتشجيع التصدير الزراعى بشتى الوسائل لتخفيض تكلفة الإنتاج ، والبحث عن أسواق جديدة ، وعقد الاتفاقيات للتبادل التجارى ، وتحسين نوعية المحاصيل ، والإشراف على أعمال التصدير والدعاية للصادرات الزراعية فى الخارج ، ومنها كذلك القضاء على الأمية فى الريف وتقوية جهاز الإرشاد الزراعى وإقامة الدورات التدريبية للمزارعين لتحسين طرق الإنتاج ، وتأسيس المزارع النموذجية ومراكز توزيع البذور والسلالات المحسنة وإعادة تنظيم الجهاز المصرفى الزراعى التعاونى ، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية

والتنظيمية لتوزيع خدماته فى الريف وزيادة رأسماله بحيث يستطيع توفير القروض بمختلف أنواعها وآجالها اللازمة لتطوير الزراعة ، وكذلك توسيع التصنيع الزراعى .

وتشجيع قيام الصناعات الريفية من شأنه أن يساعد على تطور الزراعة وذلك بتوسيع الأسواق أمامها والمحافظة على أسعارها وتنظيم استهلاكها على مدار السنة ، علاوة على إيجاد فرص جديدة لزيادة العاملين فى الزراعة وامتصاص البطالة واستثمار أوقات الفراغ .

● وقد جاء فى ميثاق الجمهورية العربية المتحدة فى معرض تحديد الآفاق الثلاثة التى تنطلق إليها معركة الإنتاج من أجل تطوير الريف ما يلى :

والثالث . . أن تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعاداً هائلة لفرص العمل ، وينبغى أن نذكر دائماً أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمته .

كذلك فإن مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءاً من حلولها فى الريف ذاته ، وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الإنتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الإنتاج الزراعى فى جميع مراحله .

إن تطوير عملية الإنتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على إيجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييراً ثورياً وحاسماً .

إن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبية طاقاتهم .

إن هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد . وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية إلى مستوى المدينة .

إن وصول القرية إلى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ، ولكنه ضرورة أساسية من ضروريات التنمية .

إن المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

إن وصول القرية إلى مستوى المدينة الحضارى وخصوصاً من الناحية الثقافية سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد ، وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها ، وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

إن الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ويضع مكانها الشعور بالمسئولية وإقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

## ثانياً : فى المجال الصناعى

إن الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى ، والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعاً ثورياً حاسماً [١] .

---

( ١ ) راجع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة ( الباب السابع ) الإنتاج والمجتمع .

إن مشكلة التصنيع فى اليمن الجنوبية من المشاكل الأساسية التى تواجه أى حكم وطنى ثورى ديمقراطى فى الجنوب يقوم بعد الاستقلال ، وهى ذات تشعبات ومداخل عديدة ومتعددة الجوانب دقيقة الحساسية .

إذ أن المشكلة الاقتصادية وتأتى على رأسها قضايا التصنيع مرتبطة أساسا باستقرار الوضع السياسى ، وتأمين القدرة الدفاعية والعلاقات الحسنة مع مجموعة الدول النامية ، وهى ترتبط أساساً بنجاح متطلبات التطور الزراعى وجميع المجالات الأخرى التى تعد المواد الخام لتطوير الصناعة وبنائها وتقدمها . والمعروف أن الاستعمار البريطانى لم يوجد أى مظهر للصناعة فى الجنوب ، ماعدا بعض الصناعات الخفيفة التى يملكها بعض الأفراد كصناعة الصابون والمياه الغازية ومنتجات الألمونيوم وصناعة السفن واستخراج الزيت من بذرة السمسم وصناعة تكرير البترول وصناعة الملح ، وهى صناعات . — كما أسلفنا — يسيطر عليها رؤوس الأموال الأجنبية . وما عدا ذلك فإن الجنوب تبدأ فى هذا المجال من نقطة الصـــفر ، وكيف إذن يواجه الحكم الوطنى مشكلة الصناعة

ما هى مظاهرها ؟ وما هى الحلول المقترحة للتصدى لها ؟

سنحاول فى هذا المجال السريع والذى هو ليس من بين مهمات الكتاب الأساسية أن نستعرضها بإيجاز ، محاولين بقدر الإمكان تصنيفها ، وإيجاد الحلول لها . وعذرنا للقارئ إذا أخطأنا فإننا لسنا أساتذة فى علم الاقتصاد ، وقد نصيب وقد نخطئ ، وربما تساعدنا الظروف بعد ذلك أن نقوم بدراسة كاملة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بطريقة أشمل وبدراسة أعمق وأدق ، معتمدين على عديد من الدراسات والمراجع [١] .

* * *

(١) الواقع أن المراجع والدراسات الاقتصادية عن الجنوب تكاد تكون مفقودة تماماً من المكتبة العربية باستثناء بعض المقالات والدراسات القليلة جداً التى تناولتها أقلام عربية هنا وهناك باللغة العربية واللغات الأجنبية ، وهى لا تشبع رغبة الدارس لملء هذا المجال الهام الذى ندعو جميع المهتمين بالشئون العربية والمتخصصين فى الاقتصاد أن يعالجوه بدقة وإسهاب .

# المصادر والمواد الأولية للتصنيع
## ( فى الجنوب )

ويمكننا فى هذا الصدد أن نلخص المصادر والمواد الأولية للتصنيع فى جملة من الأوليات :

**أولاً : تصنيع المنتجات الزراعية والثروة السمكية والحيوانية :**

ويدخل تحتها تصنيع الحاصلات الزراعية : القطن — الحبوب — الفواكه اللحوم والأسماك وتصديرها . . . وصناعة الجلود وغيرها .

**ثانياً : تصنيع المنتجات المعدنية :**

ويدخل تحتها البترول ومشتقاته واليورانيوم والألمونيوم والملح بمشتقاته وجميع المعادن والمواد الخاصة المتوافرة فى الجنوب بكثرة .

**ثالثاً : تطوير الحرف اليدوية المحلية إلى صناعات آلية .**

**رابعاً : العمل على إيجاد نوع من التصنيع الإنتاجى :**

كصناعة الآلات والأدوات الزراعية والأسمدة والمحركات وبناء السفن ومواد البناء وغيرها .

**خامساً : تطوير الميناء .**

* * *

وفى هذا المجال سوف نحاول توضيح كل نقطة من النقاط بمزيد من الإيضاح مراعين حقيقة علمية هامة ، وهى أنه من الخطأ محاولة نقل أى حلول جاهزة . ذلك أن لكل بلد ظروفه الاقتصادية الخاصة من حيث درجة نموه

الاقتصادى وأوضاعه السياسية والاجتماعية . . . غير أن ذلك لا يمنع من أن نحاول مجرد محاولة واجتهاد لطرح عديد من المقترحات والحلول السريعة للخروج بصيغة توضيحية لمشاكل التصنيع فى الجنوب على النحو التالى :

**أولاً : بالنسبة لتصنيع المنتجات الزراعية والثروة السمكية والحيوانية :**

**( ا ) تصنيع الثروة الزراعية :**

● هناك مجالات واسعة وغنية لتنمية الاقتصاد القومى ، وإيجاد حالة من الانتعاش الاقتصادى ، وذلك بالاتجاه السريع نحو التصنيع للمنتجات الزراعية ، فالثروة الزراعية ليست هدفاً بقدر ما هى وسيلة ومناخ حيوى لتهيئة الظروف المساعدة للتصنيع السريع ، وإجراء تحول جذرى وعميق فى هيكل الاقتصاد الوطنى . والمعروف أن الجنوب بلد زراعى إذ أن الغالبية العظمى من السكان تعتمد على الزراعة ، ولما كانت الزراعة فى ظل الاستعمار البريطانى وخاصة زراعة القطن مجالا للاستغلال والنهب ، وذلك بمحاولة الاستعمار عزل البلاد نهائيًّا عن الاستفادة من ثروتها الزراعية إذ اعتبرت الثروة الزراعية فى ظل الوجود الاستعمارى مجالا خصباً لتغذية مصانعه وإعادة تصديرها إلى البلاد المستعمرة المنتجة للمواد الخام من القطن ، فإن الصورة الآن يجب أن تتغير فى ظل أى حكم وطنى يستهدف مصلحة البلاد والشعب ، لذلك فإننا نرى من الضرورى أن تبدأ حكومة الثورة بتصنيع الثروة الزراعية واستغلالها إلى أبعد الحدود .

● هناك مجال واسع وسريع لتصنيع الثروة الزراعية والاستفادة منها ، وذلك بإيجاد مصانع لتصنيع بذرة القطن واستخراج الزيوت منها إلى جانب السمسم الذى يمكن أن يكون مورداً للتصدير واستجلاب مزيد من العملات الصعبة .

● وهناك مجال واسع لتعليب بعض المنتجات الزراعية . مثل الفواكه والخضراوات ، وتصنيعها محليًّا بعد إشباع الاستهلاك المحلى منها . والمعروف أن

الجنوب ينتج معظم المحاصيل الهامة من الفواكه والخضراوات الصالحة للتصدير وبالذات فى منطقة لحج وأبين ، وننصح كذلك بالتوسع فى إنتاج هذه المحاصيل لأهمية تصنيعها باعتبارها مورداً طبيعياً للدخل القومى ، وللحصول على مزيد من العملات الصعبة لتقوية وإنعاش الدخل القومى ، ويجب أن تخضع هذه المصادر الإنتاجية لإشراف قطاع عام تقوم الدولة بتنظيمه ، ووضع القوانين والتشريعات الكفيلة بتطويره وتدعيمه وإحكام الرقابة عليه . ولا يمنع ذلك بالطبع من إيجاد قطاع خاص غير مستغل تشرف الدولة عليه ويخضع بالتالى للرقابة الإدارية ويرتبط ذلك أيضاً بالسياسة العامة للدولة التى يجب أن تشرف أساساً على السياسة الداخلية والخارجية فى هذا الصدد وبصفة خاصة سياسة الاستيراد والتصدير .

وهناك حقيقة علمية خلاصتها أنه لا يمكن أن تقوم أية صناعة بعيداً عن إيجاد الكوادر والمهارات الفنية والإدارية ، فلابد أن تقوم الدولة بإيجاد مراكز للتدريب المهنى ، وإنشاء معاهد للأبحاث الصناعية ،وإرسال بعثات تدريبية إلى الخارج ، وإيجاد تعليم صناعى ، وإنشاء معاهد للتدريب الإدارى يساعد على تطوير الصناعة وتنميتها .

وهناك ملاحظة لابد من ذكرها ، وهى أن على حكومة الثورة أن تنوع محاصيلها الزراعية ، لأن اعتماد البلاد على تصدير عدد محدود من هذه المحاصيل أمر ينطوى على أخطار عدة أبرزها تعريض اقتصاد البلاد لأخطار عديدة ، وذلك نتيجة للتقلبات الحادة فى الأسواق الخارجية من جهة ولجميع الأضرار الناجمة عن الانخفاض المستمر فى أسعار التبادل التجارى بين المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية لصالح البلاد الصناعية وعلى حساب البلاد الزراعية ، وهذه حقيقة علمية معروفة . لذلك لابد من زيادة المشاريع الصناعية وتنويع الصادرات ، وفى نفس الوقت تصنيع جزء كبير من السلع المستوردة لتوسيع استثمار المواد المحلية وتخفيض نسبة البطالة وزيادة الدخل القومى والتوفير فى استخدام موجودات البلاد من العملات الصعبة . .

● وهناك مجال واسع لصناعة الغزل والنسيج التى تقوم على زراعة القطن .

( ب ) تصنيع الثروة السمكية :

أما بالنسبة للثروة السمكية وتعتبر المصدر الثانى من مصادر الدخل القومى بعد القطن فإنها تشكل أهمية كبرى إذا ما أعيد تنظيمها وفق قوانين وتشريعات ثورية تحقق للدخل القومى مورداً حيوياً لإنعاش الخزينة العامة وتنمية البلاد . والمعروف أن شواطئ الجنوب ممتدة على مسافة ٧٥٠ ميلا من باب المندب جنوباً فى مدخل البحر الأحمر ، مروراً بشواطئ البحر العربى حتى أقصى الشرق على شواطئ حضرموت التى تكتظ بالثروة السمكية الهائلة ، لذلك فإن هذا المورد الحيوى يتطلب إيجاد خطة مدروسة لكيفية استغلال هذا المورد وتصنيعه ، وتنظيم وسائل وطرق إنتاجه وتصديره . والمعروف أن الثروة السمكية فى ظل الاستعمار كانت تعتمد على الأفراد ، أى أنها لم تنظم ولم تستغل استغلالا يعود بالنفع على البلاد . لأن الوجود الاستعمارى عادة يقدم مصالحه الاستغلالية قبل مصلحة البلاد المستعمرة . والمعروف أن سواحل حضرموت بالذات تنتج أكثر من ثلاثمائة نوع من أجود أنواع السمك الذى يصاد ويباع بأثمان غالية فى الأسواق المحلية والبلاد المجاورة ، حيث كان الصيادون يقومون بتمليح السمك وتجفيفه بطرق بدائية لتصديره إلى أنحاء الجزيرة العربية وشرق إفريقيا والشرق الأقصى .

● ومن الضرورى الآن أن نتصور بعض المقترحات والحلول السريعة للاستفادة من هذه الثروة السمكية الهائلة :

١ ــ على الحكومة الوطنية أن تقوم فوراً بإنشاء أسطول بحرى من السفن لاستغلال هذه الثروة وفق خطة علمية مدروسة وهادفة .

٢ ــ ويمكن أن تقوم بتكوين جمعيات تعاونية للصيادين تقوم بتمويلها ودعمها والإشراف عليها لاستغلال هذه الثروة وتسويقها وتصنيعها تحت إشراف الحكومة .

٣ – إنشاء مراكز إقليمية فى المحافظات لتجميع الأسماك من الصيادين المنضوين تحت الجمعيات التعاونية وترتيب عمليات شرائها وتنظيم تسويقها محلياً بما يسد حاجة الاستهلاك المحلى ، ثم إعادة تصنيعها وتصديرها إلى الخارج .

٤ – إنشاء مصانع لتعليب الأسماك وإيجاد الأسواق الخارجية لتصديرها بما يوفر مزيداً من العملات الصعبة تساعد الدولة على عملية التنمية الاقتصادية فى البلاد .

* * *

(ج) الثروة الحيوانية :

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فلا شك أن الجنوب لا يفتقر إلى هذا المجال ، بل على العكس فإن الثروة الحيوانية متوافرة فى الجنوب إذا ماعلمنا أن الزراعة وهى المناخ الطبيعى الذى يساعد هذه الثروة على النماء والازدهار والازدياد من الحرف الأساسية للسكان ، وبالتالى فإن العلاقة بين عملية التنمية الزراعية وموضوع الثروة الحيوانية علاقة متصلة الجذور ، فحيث توجد الزراعة توجد المراعى ، وحيث توجد المراعى يزيد الإخصاب الحيوانى ، ولذلك فإنه ينبغى على الحكومة الوطنية أن تعطى هذا الجانب اهتماماً كبيراً من عنايتها واهتمامها .

فالمعروف أن البلاد فى ظل الاستعمار البريطانى كانت تستورد حاجتها من استهلاك اللحوم من الصومال فى الوقت الذى كانت الثروة الحيوانية متوافرة فى الجنوب ، غير أنه فى ظل أى حكم وطنى يجب أن تختلف الصورة الآن وأن تتغير ملامحها كماً وكيفاً بما يوفر للبلاد العملات الصعبة التى يمكن توجيهها إلى مجالات أخرى من مجالات التنمية .

والحلول المقترحة فى هذا الصدد :

١ – رسم خطة علمية مدروسة لزيادة الثروة الحيوانية وتنظيمها وتوفير المراعى الخاصة

٢ — تشجيع الزراع وتوعيتهم بفوائد هذه الثروة وكيفية تنظيم وتسويق منتجاتها من لحوم وألبان وخلافه مع إيجاد مراكز إقليمية فى المحافظات لتنظيم هذه العملية تحت إشراف الدولة .

٣ — تنظيم سلالات النسل الحيوانى الجيد ، وإنشاء حظائر خاصة لاختيار النوع الحيوانى وتربيته وتنظيم استغلال منتجاته من اللحوم والألبان فى جميع المشتقات الأخرى علاوة على ما توفره هذه الحظائر من فوائد للزراعة كالسماد وخلافه .

٤ — تنظيم تربية الدواجن فى حظائر خاصة بالدولة وتوفير الأجهزة الحديثة للتفريخ واستغلال منتجات هذه الثروة محلياً وخارجياً .

٥ — إنشاء مصانع لتعليب اللحوم والألبان وتصنيع الجلود وتصديرها إلى الخارج بعد سد حاجة البلاد من الاستهلاك المحلى والاكتفاء الذاتى .

* * *

## ثانياً : التصنيع والتعدين :

### ( ا ) تصنيع المنتجات المعدنية :

يؤكد الخبراء رغم الدراسات المحدودة عن هذا الجانب ، أن المواد الخام من المعادن كاليورانيوم والألمونيوم والبترول والملح والكبريت والأسمدة والأسمنت وغيرها متوافرة بالجنوب ، فاليورانيوم بالذات متوافر بكميات كبيرة فى حضرموت . وقد استطاعت بريطانيا استخراجه والاستفادة منه قبل رحيلها ، كذلك فإن الكبريت متوافر فى مناطق عديدة فى الجنوب ولم يستغل بعد ، هذا إلى جانب تأكيد الخبراء بوجود كمية كبيرة من البترول فى منطقة ثمود . والبترول فى هذه المنطقة بدأت قصته منذ نحو ثلاثين عاماً عندما قامت شركة P. C. L. البريطانية بإجراء عملية مسح جوى وجيولوجى أكدت فيه وجود البترول ، ولكن بعد مضى ٢٥ عاماً لم تنتج هذه الشركة منه شيئاً ، فسحبت الحكومة الامتياز

منها وقدمته عام ١٩٦١ م لشركة بان أمريكان بموجب شروط مجحفة[1] .

وقيل إنه رغم وجود البترول إلا أن الشركة تعلل عدم الحصول عليه بعدة تبريرات منها أنه لايوجد ميناء كبير ، أوطريق معبد يؤدى إلى مناطق الحفر الجبلية التى تبعد ثلاثمائة ميل عن المكلاعاصمة حضرموت الساحل ، مما صعب معه نقل الأدوات التى تزن الواحـــدة منها مائة طن ، فكانت الآلة تصل إلى مكان الحفر وهى مهشمة مما جعل الشركة بعد حفر البئر الثالث تؤجل العمل وهكذا لاعتبارات ودوافع سياسية أعلن عن عدم وجود البترول فى حضرموت فى الوقت الذى نعتقد أن مناطق الجنوب غنية بهذه الثروة إذا ماواصلت حكومة الثورة أعمال التنقيب عن هذه الثروة البترولية الحيوية .

يبقى إذن أن نتصور المقترحات السريعة لاستخراج واستثمار وتصنيع المواد الخام من المنتجات المعدنية .

١ — رسم خطة علمية مدروسة للبحث والتنقيب عن هذه المعادن واستخراجها بواسطة الخبراء والمتخصصين ومن الفنيين العرب والدول الصديقة[2] .

٢ — إذا ما توافرت هذه المواد الخام الأساسية واستخرجت من باطن الأرض لابد من إقامة المشاريع اللازمة لتصنيعها ، واستخراج مشتقاتها ، كصناعة البترول ومشتقاته ، وصناعة الملح ومشتقاته ، وصناعة الأسمنت ومواد البناء ، وصناعة الأسمدة والكيماويات أو غيرها من الصناعات الأخرى ، والتنقيب عن الغاز الطبيعى ، وتأسيس المشاريع اللازمة لاستثماره .

٣ — وهناك مجال واسع لتطوير الصناعات القائمة كصناعة الصابون والزيوت والملح وغيرها من الصناعات القائمة فى الجنوب .

---

(١) نصت عليها الاتفاقية التى أبرمت فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ م بين شركة بان أمريكان الزيت وسلطنتى القعيطى والكثيرى آنذاك لاستخراج بترول ثمود فى حضرموت واستثماره .

(٢) بالنسبة للبترول قد تعجز الحكومة فى وضعها الحالى عن إيجاد التكاليف الباهظة للتنقيب عن البترول ، ويستحسن فى هذا الصدد أن تتعاقد الدولة مع الشركات الأجنبية تحت شروط أفضل تعود بالفائدة على البلاد على المدى القريب والبعيد .

**( ب ) تطوير الحرف اليدوية المحلية إلى صناعات آلية :**

لم يعد هناك شك فى أن معظم الصناعات تعتمد على الطريقة البدائية ، والعمل اليدوى يحتاج إلى تطوير شامل ، وذلك بتحويل الحرف والصناعات اليدوية كصناعة الجلود وصبغ الأقمشة وصناعة الزيوت وصناعة الأخشاب ومشتقاتها وبعض الحرف اليدوية الأخرى إلى صناعات آلية توفر الوقت وتزيد الإنتاج. وفى هذا الصدد ينبغى أن تقوم الحكومة برسم خطة علمية شاملة مدروسة لتحقيق هذا الغرض .

* * *

**( ج ) العمل على إيجاد نوع من التصنيع الإنتاجى :**

المعروف أن الصناعة لا تقوم إلا بوسائلها ، ووسائلها هنا تكمن فى إيجاد نوع من العوامل المساعدة على تطويرها ، وذلك بإيجاد نوع من الصناعات التى تنتج السلع الإنتاجية ، خاصة تلك الصناعات اللازمة للتطور الزراعى كصناعة الآلات والأدوات الزراعية والأسمدة والمحركات والعلف الحيوانى ومعدات البناء .

وفى هذا الصدد لابد من وضع خطة علمية مدروسة لإنشاء سلسلة من المصانع المنتجة للمواد . والتجهيزات الإنتاجية تشكل فى حد ذاتها حلقة رئيسية فى سياسة التصنيع .

* * *

**( د ) تطوير الميناء :**

سبق أن تكلمنا عن ميناء عدن بالتفصيل فى الصفحات السابقة ، ويهمنا هنا أن نطرح السؤال التالى : هل يؤمم ميناء عدن أم يبقى ميناءً حرًّا ؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال يهمنا هنا أن نوضح أن الميناء يبقى فى ظل الحكم الاستعمارى مرتبطاً بالسياسة الاستعمارية . ولكن فى ظل الحكم الوطنى فى الجنوب لا بد

أن تتغير صورة هذه التبعية ، ولابد أن تتغير كذلك السياسة الإدارية التى يسير عليها الميناء بما يتفق ومصلحة البلاد كضرورة حتمية تقرها الأوضاع الجديدة .

وفى هذا الصدد ذكر قحطان الشعبي رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فى مناقشة أجراها معه ( ممدوح رضا ) فى صحيفة الجمهورية فى عددها الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٨ م ما يلى :

« بالنسبة لموضوع ميناء عدن هناك خلط بالنسبة لهذا الموضوع خارج منطقتنا — ميناء عدن — عمليًّا ، مرتبط بالدولة وهو ليس خاضعاً لمؤسسة أجنبية . قد يكون تركيبه الإدارى غير سليم أو لا يتفق والمفاهيم الثورية الجديدة التى طرحت نفسها كنتيجة للثورة والاستقلال . . غير أن هذا الأمر يمكن أن يصحح ، لكن ميناء عدن سيظل ميناء حرًّا » .

وقال : « إن ميناء عدن من أهم الموانئ العربية ، وقد تأثر تأثيراً كبيراً بعد عدوان ٥ يونيو الأخير . فإغلاق قناة السويس جعل الميناء شبه مشلول . . لأن عدداً كبيراً من البواخر التى كانت تمر بالقناة كانت أيضاً تمر بميناء عدن ، وهذا الأمر بلاشك زاد من حدة الأزمة المالية التى نعانيها » .

وقال : « . . لقد كان متوسط دخلنا من السائحين على أساس عددهم الذى يصل إلى ربع مليون سائح يصل إلى قرابة ١٠ ملايين جنيه ، عدا رسوم البواخر والأرباح من تموين السفن ، وغير ذلك من الموارد الأخرى التى تمثل دخلا كبيراً لبلدنا الصغير . . ونحن نأمل أن تساعدنا بعض الدول العربية لمواجهة هذه الظروف » .

ونحن هنا نتفق مع هذا القول ، ونرى - فى ظل الظروف العصيبة التى يمر بها الجنوب — ضرورة أن يبقى الميناء ميناء حرًّا ، لما فى ذلك من مزايا ، ولما قد ينتج عن التأميم من مساوئ قد تكون فى غير صالح البلاد . . .

وعن مزايا الميناء الحر يقول « سعيد سنبل » مدير تحرير أخبار اليوم . . .

« إن الميناء الحر يساعد على تنشيط التجارة ويساعد فى نفس الوقت على إقامة صناعات مخصصة للتصدير » .

كيف ؟

**بالنسبة لتنشيط التجارة :**

يتم فى الميناء الحر عمليات بيع للسلع معفاة من الرسوم الجمركية للمسافرين العابرين كما تتم فى شكل عمليات تجارية .

موقع عدن كميناء يقع على مدخل البحر الأحمر يجعل تجارة الشرق الأقصى مع أوربا تمر به . وكما يمكن تمويل السفن . يمكن تزويد المارة بما يحتاجون إليه من مشروبات . . أغذية . نظراً لأن السلع المعروضة ستباع بأسعار رخيصة لأنها معفاة من الأعباء الجمركية . ثم إن كل هذه العمليات تتم بالنقد الأجنبى

**العمليات التجارية الواسعة :**

تقام مصانع كل ميناء حسب ظروفه وإمكانياته . ويمكن إقامة صناعة كاملة فيه مثل صناعة النسيج أو أية صناعة أخرى فى هذه المنطقة وتصدير إنتاجها للأسواق الخارجية مباشرة بأسعار لا تخضع للرسوم الجمركية وهذا يجعل سعرها رخيصاً وقيمتها زهيدة .

أو تتم صناعات تكميلية فى الميناء الحر . . يمكن إقامة مصانع لصباغة النسيج . تساهم مساهمة فعالة فى زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى عن طريق الخدمات التى تؤديها للمستفيدين .

**ثالثاً : المجال التجارى والمالى والمصرفى :**

**( ا ) فى مجال التجارة :**

سبق أن ذكرنا أن القطاع التجارى فى عدن كان يخضع فى ظل الاحتلال للشركات التجارية الأجنبية ، وكانت سياسة التصدير والاستيراد أيضاً تخضع

لسياسة المصالح الأجنبية . فقد ارتبط اقتصاد الجنوب بالاقتصاد البريطانى والصناعات الأجنبية الأخرى ، ونستطيع أن نلمس مدى السيطرة الاستعمارية على اقتصاد الجنوب من دراسة جدول الصادرات والواردات ( ١٩٦٢ و١٩٦٣ م) . التالى [١] :

---

( ١ ) راجع الطليعة القاهرية العدد السابق الإشارة إليه .

# جدول بالصادرات والواردات ( ١٩٦٢ م – ١٩٦٣ م )

| النوع | الواردات ١٩٦٣ جنيه | الواردات ١٩٦٢ جنيه | الصادرات ١٩٦٣ جنيه | الصادرات ١٩٦٢ جنيه |
|---|---|---|---|---|
| الضأن والماعز | ,٩٤٠,٤٠٧ | ,٩٥٤,٦٨١ | ,٠٠٢,٢٨٢ | ,٠٢١,٨٢٤ |
| الأسماك المجففة | ,٠٧٢,٨٢٢ | ,٠٤٧,٦٩٥ | ,٢١٠,٧١٢ | ,١٢١,٤٩١ |
| الأرز | ١,٦٥٥,٨٩٦ | ١,٣٦٩,٣٥٦ | ,٨٦٤,٥٠٩ | ,٨٣٦,٦٩٥ |
| الفاصوليا والفول والحبوب الأخرى | ,١٦٤,٣٧٧ | ,٢٣٥,٢٥٩ | ,٠٠٧,٧٧٧ | ,٤٠٢,٢٦٩ |
| دقيق البر | ١,٢٧٤,٧٤٦ | ١,٠٨٢,٧٨٣ | ,٢٨٠,٥١٧ | ٤٠٢,٢٥٩ |
| السكر المصفى | ٢,١٠٨,٥٩٦ | ١,٠٦٦,٥٢٦ | ,٩٩٢,١٩١ | ,٧١٧,٢٨٢ |
| البن | ٨٢٨,٥٩٢ | ٧٥١,٩١٥ | ١,٠١٥,٠٠٩ | ١,١٣٨,٢٢٧ |
| الشاى | ٧٥٧,٩١٤ | ,٦٦٢,٦٤٥ | ١٤٧,٢٩٩ | ٢٥٦,٩٢٥ |
| البيرة | ,٢٨٥,٣١٩ | ,٢٤١,٢١٥ | ,٠٠٥,٣١١ | ,٠٠٥,٥٦١ |
| المشروبات الكحولية والمقطرة | ,٠٧٨,٥٤٢٠ | ,٠٦٩,٢١٧ | ,٠١٤,٩٤٥ | ,٠٠٣,٣٩٧ |
| القات | ١,٤٧٤,٧٦٨ | ٠,٠٩٣,٣٩٨ | ,٠٠٠,٢٢٨ | ,٠٠٠,١٩٥ |
| التبغ الخام | ,٣٨٨,٧٤٤ | ,٣٥٣,٤٩٠ | ١٧٩,٧٠٠ | ,٢٧٤,٨٩٩ |
| التبغ المصفى | ١,٥٠٥,٧٢٦ | ١,٢٥٢,٧٨٢ | ,٨٤٧,٢٩١ | ,٨٦٩,٨٤٣ |
| جلود البقر والعجول | ,٠٣٩,٣٣٩ | ,٤٤٤,٧٤٧ | ,٠٦٠,٠٢٤ | ,٠٩٠,٠٧٢ |
| جلود الضأن ( خام ) | ,٣٨٥,٩٣٦ | ,٣٠٤,٧٢٦ | ,٨٥١,٢٠١ | ,٤٨٥,٥٧٩ |
| جلود الماعز ( خام ) | ,٢٣٠,٧٣٣ | ,١٧٥,٢٧٦ | ,٢٨٠,٣٦١ | ,٢٧٢,٧٧٦ |
| جلود الجدايا ( خام ) | ١,٢٣١ | ,٠٠٧,٢٥٧ | ,٠٤١,٧٠٢ | ,٠٣٥,٨٠١ |
| بذور القطن | ١٢,٥٢٨ | ,١٥٩,٥٣٦ | ,٢١٨,٧٨٨ | ,١٥٧,٢٩٠ |
| بذور الزيت | ,٤٩٧,٢٩٨ | ,٤٠١,٧٧٥ | ,٠٧٦٢,٤٤٩ | ,١٠٦,٢٢٣ |
| القطن الخام | ٥,٥٦٥ | ١,٣١٦,٩٧٥ | ١,٤٧١,٠٤٧ | ١,٣٩١,٠١٦ |
| الملح | ١,٠١٧ | ,٠٠٢,٣١٩ | ,١٧٤,٣٣٩ | ١٨٩,٣٢٦ |
| الصمغ الطبيعى | ,١٠٦,٤٣٢ | ,١١٢,٩٧٣ | ١٢٣,٨٠٩ | ,١٣٦,٤٢٠ |
| الفحم | ١٧,٧٦٠ | ......... | ,٠٠١,١٨٢ | ......... |
| المنسوجات والخيوط والغزل | ,٢٧٦,٤٠٤ | ,٢٩١,٨٨٤ | ,٠٧٧,٤٥٧ | ,٠٧٥,٦٩٤ |
| البضائع القطنية والريون | ٧,١٠٧,١٢٥ | ٥,٣٣٥,٩٨٨ | ٢,٢١٧,٠٩٣ | ٢,٢٠٤,٤٥٦ |
| أسمنت وحديد وآلات | ٢,٤٤٥,٣٣٥ | ٢,٤٩٥,٢٧٥ | ,٢٤٩,٠٨١ | ,٢٣٠,٩٦٧ |
| كماليات ومستودعات البواخر | ٣٢,٣٤٢,٥٦٥ | ٢٦,١٥١,٤٣٢ | ٥,٠٧٤,٧٥٧ | ٥,١٦٨,٦٧٠ |
| البترول الخام ومنتجاته | ٨٤,٥٣٦,٤٥٠ | ٧٨,٢٥٧,٣٠٠ | ١٠٧,٧٤٢,٠٥١ | ٧٢,٩٢٣,١٤٦ |

وهذا الجدول يعطينا صورة لمدى ارتباط اقتصاد الجنوب بالاقتصاد البريطانى والصناعات الأجنبية الأخرى ، ويرينا كذلك تضخم للعجز فى الميزان التجارى رغم ازدياد حجم تجارة إعادة التصدير ، وإن كانت حكومة الاتحاد والإدارة الاستعمارية السابقة قد حاولتا تبرير هذا العجز فى الميزان التجارى بأنه يرجع إلى الواردات من ( القات ) وهى كما يرى القارئ لم تتجاوز فى عام ١٩٦٣ م مبلغ ١,٤٧٤,٧٦٨ جنيهاً بينما العجز يزيد على العشرين مليوناً من الجنيهات وكان الأمل كل الأمل فى تغطية هذا العجز من دخل مصافى البترول التى تحقق أرباحاً خيالية تفوق حصيلتها فى كل العمليات الأربعين مليون جنيه تذهب كلها إلى خزينة الشركة البريطانية المالكة ، بينما كانت حكومة الاتحاد السابقة تحصل من الشركة سنوياً على مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه فقط . كضريبة على الدخل ، وهو مبلغ ضئيل جداً ولا يمثل حتى إيجار الأرض التى تقوم عليها هذه المصافى .

يقول ميثاق الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الصدد :

● « يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الإشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فإن تجارة الاستيراد والتصدير يجب أن تكون كلها فى إطار القطاع العام وإن كان من الواجب على رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات ، وفى هذا المجال فإن القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعاً لاحتمالات التلاعب ، وإذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فإن القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع هذا النطاق من الصادرات مشجعاً للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها » .

● « يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات — أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعاً من الاحتكار ليفسح مجالا واسعاً فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى . على أن يكون مفهوماً بالطبع أن

التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف » .

● وإن التجارة يجب أن يعاد تنظيمها فى ظل الحكم الوطنى ، ويجب أن تخضع التجارة الخارجية استيرادية أو تصديرية للإشراف الكامل للشعب وفى هذا الصدد حدد الميثاق الوطنى للجمهورية العربية المتحدة بوضوح هذه السياسة حيث جاء فى هذا الصدد ما يلى :

وثمة ملاحظة جديرة بالتسجيل فى هذا الصدد ، وهى أن الأخذ بهذه السياسة لا يخضع كلياً لها ، ولكن يجب أن يؤخذ فى هذا الصدد بالاعتبارات والظروف الموضوعية الخاصة بالجنوب . فإن الاستفادة من التجارة لا يعنى نقلها وتطبيقها حرفياً بقدر ما يعنى الاستفادة من التجربة تكييفها وفقاً للواقع والظروف الموضوعية الخاصة بكل إقليم ، ولكن الدول النامية بالذات وخاصة حديثة الاستقلال تتطلب ظروفها تنظيم السياسة التجارية الخارجية والداخلية وفق مقتضيات واعتبارات المصالح العامة للبلاد .

**( ب ) فى المجال المالى :**

من المهمات الأساسية للحكم الوطنى فى الجنوب تحسين أوضاع البلاد المالية ، وذلك بإيجاد الوسائل العلمية فى وضع الخطة المدروسة للميزانية العامة ، ذلك أن السياسة المالية تلعب دوراً هاماً فى توجيه الاقتصاد الوطنى، وفى الذلك لابد أن تعمل على إجراء إصلاح جذرى فى هذه الناحية . إذ أن الأخذ بمبدأ وحدة الميزانية على أحدث الأساليب العلمية أمر ضرورى ، خاصة وأن وضع الميزانية العامة بجانبها و ( الإيرادات والنفقات ) يشكل عاملا مهما من عوامل التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين . ذلك أن أغراض التنمية السريعة يتطلب توزيع العبء بين المواطنين من حيث الوضع الضريبى ، بشرط ألا تضار الطبقات الفقيرة من تلك السياسة ، ولذلك لابد أن تضع الدولة

خطة شاملة لتدعيم نظام الضرائب النوعية على الدخل ، كفرض ضريبة الدخل على الأرباح التجارية والصناعية وإيجاد ضريبة نوعية خاصة بأرباح المهن الحرة والدخل المتأتى من العقارات . وفرض ضريبة على الرواتب والأجور ، وتحديد الضريبة على المنتجات الزراعية بما يتلاءم والعدالة الاجتماعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التقلبات السنوية للإنتاج ، ثم حالة المكلف الزراعى عند تحقيق هذه الضريبة ، وإيجاد نوع من الضرائب على الكماليـــات للحد من الاستهلاك . وفرض ضريبة على التركات والوصايا والهبات والثروات الآيلة بلاعوض عموماً بشكل تحقيق المساواة فى الدخل بين المواطنين .

ويقابل هذه الناحية ( ناحية الإيرادات ) أن ترسم الدولة سياستها فى النفقات على مبدأ التقشف الذى يهدف إلى توفير أقصى ما يمكن توفيره من الموارد المالية لأغراض التنمية الاقتصادية .

( ح ) المجال المصرفى :

فى مجال تعرضنا للنظام المالى والمصرفى أشرنا عند الحديث عن مصادر الاستغلال البشع لموارد الجنوب إلى أن المصالح البريطانية كانت تتمثل فى البنوك والمصارف المالية ، إذ توجد فى عدن سبعة بنوك تقوم بكل العمليات المالية والمصرفية ، وتلك الخاصة بالتجارة فى خدمة المصالح الأجنبية . وقد تميز النظام المصرفى فى الجنوب — كما أسلفنا — بثلاث حقائق هى : انعدام البنوك الوطنية . وتركز المؤسسات المصرفية فى عدن المدينة ، وتوجه المصارف المطلق نحو النشاطات التجارية بعيداً عن أى نشاط إنمائى للبلاد .

لذلك فإنه يتحتم على الحكومة الوطنية ضرورة الإسراع فى إنشاء مصرف مركزى ، وإيجاد فروع له فى جميع المحافظات ، وذلك لخدمة التنمية الاقتصادية لصالح الشعب مع تأمين جميع البنوك والمصارف الأجنبية حتى يمكن التغلب على

ما ينشأ من مساوئ إذا ما استطاعت حكومة الثورة رسم سياسة عامة وفق خطة مدروسة فى هذه الصدد .

وقد أشار ميثاق الجمهورية العربية المتحدة فى هذا الصدد إلى أنه يجب أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة ، فإن المال وظيفته وطنية لاتترك للمضاربة أو المغامرة ، كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس إطار الملكية العامة وصيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

**رابعاً : فى مجال النقل والمواصلات :**

وفى هذا الصدد لابد من استعراض طرق المواصلات التى وجدت فى ظل الاحتلال البريطانى من باب العرض، ثم نتعرض بعد ذلك للحلول المقترحة فى هذا الصــدد — فيما عدا عدن [1] التى ترتبط كل أجزائها بشــبكة طرق حديثة مرصوفة بالأسفلت — فإن الإمارات لا تعرف حتى الآن غير بعض الطرقات الرئيسية الصالحة لاستعمال السيارات — إلا أنها طرقات وعرة وغير معبدة فى أكثر الأحيان ، وغير مرصوفة بالأسفلت إطلاقاً ، وبالرغم من استعمال السيارات كوسيلة هامة من وسائل النقل إلا أن الجمل ما زال أحد وسائل النقل الهامة وبالذات فى حضرموت .

وأهم الطرقات الموجودة هى التى تربط عدن بالإمارات الواقعة على حدود الجمهورية العربية اليمنية ، منها الطريق الرئيسى الذى يربط جنوب اليمن ( عدن والمحميات ) بشمال الجمهورية العربية اليمنية . وتبتدئ هذه الطرق من عدن جنوباً حتى تصل إلى تعز شمالا مارة بسلطنة لحج ، ثم سلطنة الحواشب ثم كرش الواقعة على ما يسمى بالحدود ، ثم تمتد هذه الطرق إلى الراهدة فى الجمهورية

---

( ١ ) انظر كتاب قحطان الشعبى « الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن » ص ١٢٣ وما بعدها .

العربية اليمنية ، ومنها إلى تعز ، وهذا الطريق فى الحقيقة الطريق الرئيسى للتبادل التجارى بين عدن والجمهورية العربية اليمنية . ويمتد طريق ثان من عدن جنوباً إلى الشمال الغربى ماراً بطور الباحة فى الصبيحة، ثم إلى المفاليس ومعبق فى الجمهورية العربية اليمنية، ويمتد طريق ثالث من عدن جنوباً إلى الضالع شمالا ومنها إلى قعطبة الواقعة فى الجمهورية العربية اليمنية ، ويمتد طريق رابع من عدن إلى مدن مشروع أبين الزراعى ماراً بزنجبار فى سلطنة الفضلى ، ثم مدينة جعار والحصن فى سلطنة يافع السفلى. والطريق الخامس هى التى تمتد من عدن جنوباً إلى الشمال الشرقى فى إمارة بسلطنة الفضلى ودثينة والعوالق حتى بيحان بالقرب من حدود الجمهورية العربية اليمنية . وفى عام ١٩٦٠ م امتدت الطريق التى تربط عدن بسلطنة العوذلى من لودر إلى مكيراس الواقعة بالقرب من مدينة البيضاء فى حدود الجمهورية العربية اليمنية . وقد اخترقت هذه الطريق جبل ثره المشهور فى السلطنة العوذلية ، ويقدر ارتفاع الطريق فى أعالى الجبل بثلاثة آلاف وأربعمائة قدم تقريباً وفيها خمسة وأربعون منعطفاً. ومن عدن تمتد طريق ساحلية مارة بسلطنة الفضلى ثم أحور فى سلطنة العوالق السفلى ، ومن أحور تمتد شرقاً إلى سلطنة الواحدى ثم المكلا فى سلطنة القعيطى ( حضرموت ) وهذه هى الطريق الرئيسية التى تربط عدن براً بحضرموت ، وطولها لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين ميلا والطريق الآخر الذى يمكن أن يربط عدن والإمارات الغربية بحضرموت هى التى تمتد من عدن إلى بيحان ثم تصل إلى حضرموت من ناحيتها الشمالية الغربية .

وفى حضرموت يمتد طريق رئيسية من المكلا إلى الشمال الشرقى وتصل إلى سيون فى السلطنة الكثيرية وتعرف بالطريق الشرقى ولا يقل طولها عن مائتين وعشرين ميلا ، وطريق رئيسية أخرى، تمتد من المكلا إلى الشمال الغربى وتصل إلى شام فى السلطنة القيطية ثم إلى سيون وتعرف هذه الطريق بالطريق الغربى .

وأغلب هذه الطرق فى الإمارات الغربية والشرقية تمر بمناطق جبلية وعرة وهى جميعها غير مرصوفة بالأسفلت وتعتبر طرقاً من الدرجة الثانية .

وقد سهلت هذه الطرق زيادة التبادل التجاري ونقل البضائع من عدن وميناء المكلا إلى المناطق الداخلية ، إلا أنها ولا شك قد خدمت قوات الاحتلال البريطانية بشكل إيجابي حيث سهلت لها سرعة التنقل والحركة بين الإمارات ، وأمنت تموين القوات البريطانية المرابطة فى مكيراس وعتق وبيحان والضالع ودكيم وغيرها بمتطلباتهم من عدن .

وهناك قليل من الخطوط الجوية الداخلية تحتكرها شركة الطيران البريطانية لما وراء البحار بواسطة فرعها فى عدن ( خطوط عدن الجوية ) وكثيراً ماتستعمل المطارات الصغيرة فى الإمارات التى تستعملها الخطوط الجوية المدنية بواسطة سلاح الطيران البريطانى إضافة إلى بعض المطارات الحربية الفرعية التى ذكرت فيما سبق فى الإمارات .

أما المواصلات البحرية فتكاد تقتصر على الخط البحرى بين عدن والمكلا . أما بقية الموانئ الصغيرة والمراسى على طول ساحل المنطقة فيقتصر استعمالها على استقبال بعض السفن الشراعية فقط .

وفيما يتعلق بالسكة الحديد التى تعتبر شريان المواصلات الداخلية الفعال فى عصرنا الحديث فهى معدومة تماماً فى كل المنطقة .

ونستنتج من هذا أن المواصلات فى هذا الجزء من الوطن العربى ما زالت متخلفة إلى حد كبير ، بل بدائية فى كثير من الأحيان مما أدى إلى عزلة سكان المنطقة عن بعضهم البعض وعدم تفاعلهم وتأخر انتعاشهم التجارى والحياتى . . فإذا عرفنا هذه الحقيقة وعرفنا أن الاستعمار البريطانى قد دخل إلى هذه المنطقة منذ ١٢٩ عاماً أمكننا أن ندرك مدى ما يسمى بالخدمات الإنسانية التى أداها الاستعمار لهذه المنطقة المحتلة من العالم !!! هذه الخدمات التى زادت التخلف تخلفاً ، وأعادت شعب الجنوب إلى عصور الإنسان الأولى . . عصور الجمل والصحراء والأكواخ . عصور الجوع والعرى والأمراض التى ما زال شعب الجنوب يعيشها حتى اليوم [١] .

* * *

( ١ ) انظر كتاب قحطان الشعبى السابق الإشارة إليه .

**الحلول المقترحة لوسائل النقل والمواصلات :**

تعتبر المواصلات فى الوقت الحاضر من العوامل الهامة نحو التقدم الاقتصادى والحضارى وأن أى تقدم فى هذه المرافق والاستثمارات الموضوعة لتحسينها إنما هو جزء من رأس المال الاجتماعى الضرورى لعملية التنمية الاقتصادية وهما إحدى الدعائم التى تعتمد عليها جميع القطاعات الإنتاجية .

فللمواصلات دور كبير وهام فى خدمة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لدى أى شعب من الشعوب ، لذلك فإن من المهام الأساسية على حكومة الثورة أن تقوم بإيجاد قفزة هائلة فى هذا المجال على نحو سريع يعوض الشعب عما فاته طوال سنوات الاحتلال من التخلف الحضارى وذلك على النحو التالى :

١ — إيجاد شبكة من الخطوط البرية تربط عدن المدينة بالمحافظات الداخلية وبالجمهورية العربية اليمنية ، وذلك بإيجاد ثورة هائلة فى مجال تعبيد الطرق ورصفها على درجة كبيرة من الكفاءة الفنية يكفل أقصى درجة من الأمان والسلامة وراحة الركاب والسرعة . لما لهذا المجال من مزايا اجتماعية وثقافية واقتصادية واستراتيجية أيضاً .

٢ — رسم خطة كاملة لإنشاء الطرق الريفية الداخلية يتم بموجبها ربط جميع القرى والريف بالطرق الرئيسية لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية وربط القرى بالمدن .

٣ — إيجاد أسطول تجارى بحرى حديث يربط عدن المدينة بالمدن والمحافظات كربط عدن بحضرموت وعدن بشمال اليمن ، وتحسين ميناء المكلا وتطويره بحيث يكون صالحاً لرسو السفن والبواخر الكبيرة لما لهذا من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية ، وكذلك إيجاد موانئ بحرية فى شواطئ البحر العربى على امتداد الخط الساحلى من عدن مروراً بساحل شقره امتداداً نحو الشرق حتى قشن فى منطقة المهرة .

٤ — تطوير النقل الجوى فى الداخل والخارج ، وذلك بتوسيع شبكة الطيران بين عدن المدينة وبين المدن الداخلية فى المحافظات ، وإيجاد نشاط جوى خارجي مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنمية هذا المرفق وتنظيمه وفق الأساليب الحديثة .

٥ — ومن الطموحات التى نعتقد أن شعب الجنوب يتطلع إليها بعد الحرمان الطويل ولصالح التقدم الحضارى على الدول أن تشرع فى إنشاء شبكات الاتصال الهاتفى الآلى بين المدن والأرياف على ضوء الإمكانيات المالية المتوافرة والظروف المتاحة .

٦ — إيجاد التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المرافق بما يكفل سلامة المواطنين واعتبارات الأمن العام للبلاد .

* * *

**خامساً : مجال السياحة والاصطياف :**

تعتبر السياحة من الموارد الحيوية الهامة لاستجلاب العملات الأجنبية ، ووسيلة حيوية من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن آثارها الاجتماعية والتربوية ودورها فى تنمية التفاهم بين الشعب . والسياحة فى عصرنا الحاضر أصبحت ذات طابع شعبي ودولى منظم ، ولم تعد تقتصر على طبقة الأغنياء ، بل إن دول العالم قد أخذت بعد الحرب العالمية الثانية تذلل شتى العقبات التى تعترض سبيل السياحة والسائحين ، وترصد الاعتمادات اللازمة للنهوض بمشاريع السياحة ، فالجنوب ذو موقع استراتيجى هام ، ونظراً لطبيعة مناخه المعتدل شتاء والحار صيفاً ووجود الآثار التاريخية فيه فإن استثمار السياحة لو أحسن تنظيمها يمكن أن يعود بمورد حيوى لإنعاش الدخل القومى إذا ما علمنا أن الجنوب يمكن أن يكون قبلة للسياح شتاء وصيفاً .

غير أننا نرى فى هذا الصدد على خلاف بعض الدول التى تأخذ بمبدأ إفساح

المجال فى هذا المرفق الحيوى لنشاط الأفراد بضرورة إخضاع هذا المرفق الحيوى لإشراف الحكومة ورعايتها وخاصة فى بلد نام كالجنوب . وهناك عديد من المقترحات لتطوير هذا المجال لابد من طرحها .

١ — رسم خطة علمية لتنظيم أجهزة السياحة ، وإنشاء مؤسسة عامة للسياحة والاصطياف تكون تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد القومى توفر لها الإمكانيات المادية والفنية لكى تتمكن من تنمية هذا المرفق الحيوى وتطويره .

٢ — إعادة النظر فى تحسين الآثار ورسم خطة لتطويرها بحيث تستهوى أنظار السياح والباحثين ، وهى موجودة فى الجنوب بكثرة وخاصة فى منطقة عدن وبعض المناطق الداخلية الجبلية ، ولكى يتحقق هذا الغرض لابد من تحسين الطرق المؤدية إلى تلك الأماكن الأثرية والمناطق السياحية لتسهيل وصول السائحين إليها .

٣ — إيجاد جهاز للمرشدين السياحيين وتثقيفهم عن طريق إنشاء معاهد خاصة لتثقيف المرشدين وتدريبهم ورفع مستواهم الثقافى بحيث يكونوا مؤهلين ثقافياً لتقديم الخدمات السياحية بما يعود نفعه على البلاد وعلى سمعتها .

٤ — إنشاء مكاتب للاستعملامات السياحية فى الخارج للعمل على تنظيم الدعاية السياحية وتسهيل معاملات السياحة .

٥ — إيجاد نوع من الصناعات الشعبية التى تجذب انتباه السياح وتدر العملات الصعبة .

٦ — عقد الاتفاقيات السياحية مع الدول الأخرى والاهتمام بتوعية الشعب على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة والاهتمام بالدعاية السياحية بمختلف الوسائل .

٧ — الاهتمام بتعمير مناطق الاصطياف الساحلية ووضع خطة مدروسة لإنشاء الفنادق والاستراحات والمتنزهات عبر مناطق الاصطياف الساحلية كساحل عدن وأبين وشقره وحضرموت .

**آراء ومقترحات :**

وفى نهاية بحثنا المختصر ، نورد هنا استكمالا للفائدة بعض الآراء ووجهات النظر المتخصصة فى المجال الاقتصادى .

## رؤوس الأموال الحضرمية

فى رأى بعض الكتاب الاقتصاديين : أنه بالنظر للوضع الاقتصادى الشاذ الذى يجعل الحكومة عملياً بغير موارد ونظراً لأنه لا يمكن التحويل بصفة دائمة على بريطانيا فلابد من خطة سريعة لمدة ثلاث سنوات مثلا لتدبير الموارد اللازمة لتنظيم جهاز الدولة الحديث والقيام بالدراسات والأبحاث الخاصة بالتنمية الشاملة ، وخلال هذه الفترة يمكن أن نتصور الإجراءات الآتية :

١ — إنشاء هيئة عامة وطنية لإدارة ميناء عدن مع الإبقاء على وضعه كميناء حر والاستعانة بالشركات الأجنبية فى الأعمال الفنية التى لا يمكن تدبيرها محلياً ذلك لأن الإيرادات المحققة من وضع عدن كميناء حر ستشكل المورد الأساسى للدولة الجديدة .

٢ — العمل على اجتذاب رؤوس الأموال الحضرمية للعودة إلى أرض الوطن والسعى إلى استثمارها :

( ا ) فى التجارة بتقديم الجانب العربى وتغليبه شيئاً فشيئاً على المصالح الأجنبية.

(ب ) فى تطوير الزراعة فى الحدود التى لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة .

( ح ) فى تطوير صناعة صيد الأسماك مع احتمال البدء فى الإعداد لصناعة السمك المحفوظ .

٣ — إنشاء بنك وطنى تساهم فيه الدولة بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس ماله لخلق قطاع وطنى فى الجهاز المصرفى حتى لا تظل الحياة الاقتصادية تحت رحمة البنوك الأجنبية .

٤ — البدء فوراً فى استقدام خبراء عرب ومن أبناء الدول الصديقة لبحث إمكانيات التنمية وتجديد المشروعات الأساسية منها .

٥ — توفير التعليم اللازم حتى تجد البلاد العدد المعقول من الكادر عند بدء مشروعات التنمية الكبرى .

* * *

أما فيما يتعلق برؤوس الأموال الأجنبية فلا ينبغى التعويل عليها كثيراً إذ أن التجربة تثبت أن رأس المال الخاص الغربى لا يقبل على الاستثمار فى بلاد العالم الثالث إلا فى حالات محدودة أهمها البترول ، وذلك بسبب خشيته من الحركات الوطنية والاجتماعية ، وتفضيله للعائد السريع ولوكان قليلا نسبيًّا . وأما المعونات الحكومية التى تقدمها الدول الاستعمارية فالغالب أنها تستخدمها كوسيلة ضغط تصادر بها الاستقلال الوطنى . وفرصة الجنوب اليمنى هى رؤوس الأموال المملوكة لأبنائه فى المهجر ، ولو نجح فى اجتذاب جزء هام منها فإن ذلك سيساعده كثيراً على التغلب على مصاعبه الاقتصادية المباشرة . ويجب أن نراعى بصفة عامة أن من الخطأ محاولة نقل أى حلول جاهزة حيث إن لكل بلد ظروفه الاقتصادية الخاصة من حيث درجة نموه وأوضاعه السياسية والاجتماعية التى تقتضى حلولاً خاصة ، فمثلا التساؤل حول وضع التجارة الداخلية من حيث تأميمها أو عدم تأميمها ليس له جواب مطلق ، فى كل بلد يوجد نوع من الحلول ، فى الدول الاشتراكية النامية نجد أن التجارة الداخلية مؤممة ، وفى الجمهورية العربية المتحدة التأميم مقصور على تجارة الجملة فقط . هذا إلى ما ينشئه القطاع العام من مجمعات استهلاكية وبالقطع لا يتصور تأميم التجارة الداخلية بجملتها فى الجنوب العربى .

**وفى رأى آخر :**

إن الاتجاه الجديد فى علم الاقتصاد أن يكون أقرب إلى النواحى التاريخية .

وإذا كان ميناء عدن ظل منذ عام ١٨٥٣ ميناء حراً ، فإن التفكير العلمى السليم يقضى أن يسير فى نفس هذا الاتجاه . بمعنى أن يظل ميناء عدن حراً . لا سيما وأننا نعلم أن النمو الاقتصادى ــ وهو الهدف الأساسى من أهداف البلاد. حديثة الاستقلال ، يتطلب عملات صعبة . وبقاء عدن ميناءً حراً يساعد فى الحصول على العملات المطلوبة ، ولا تعارض إطلاقاً بين وجود دولة مستقلة اشتراكية تتمثل فى جمهورية اليمن الجنوبية ، ووجود ميناء حر فيها. وإنما الأمر المهم أن تدرس بعناية وسائل تطوير الميناء بما يخدم المصلحة العليا للجنوب .

وفى رأيى أن وجود ميناء عدن حراً سوف يعطى له أفضلية على غيره من الموانى التى تمر عليها المراكب نظراً لطبيعة الأسعار التى ستكون سائدة فى الموانى الحرة ، الأمر الذى يؤدى إلى فتح مجال للعمل أمام العمال فى هذه المنطقية أو على الأقل الإبقاء على العمالة على ما هى عليه حتى يمكن فتح مجالات عمل أخرى .

وحول ضرورة تكوين « بنك مركزى » فى الجنوب يرى أصحاب هذا الرأى

أن تكوين « بنك مركزى . أمر ضرورى وعاجل ، والخدمات التى يمكن أن يقدمها هذا البنك عديدة أبرزها :

١ ــ التشاور مع الحكومة فى وضع السياسة الاقتصادية ، وله أن ينصح الحكومة بما يراه فى هذا الصدد .

٢ ــ إصدر أوراق البنكنوت ، كما أنه يكون بمثابة مندوب للحكومة .

٣ ــ يتولى إيداع حصيلة الضرائب .

٤ ــ يشرف على إصدار القروض الحكومية .

٥ ــ يتولى دفع الفائدة المستحقة عن هذه القروض .

٦ ــ تحتفظ الحكومة بحساباتها طرف البنك .

٧ ــ فى بعض الأحيان يقوم بالعمليات المصرفية العادية

٨ ــ يشرف على البنوك التجارية ، إذ هو بنك البنوك . .

**وفى رأى ثالث:**

إن أبرز مشكلتين تواجهان الدول حديثة النمو هما مشكلة سيطرة رأس المال الأجنبي ومشكلة التنمية . . . وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى يمكن التغلب عليها بأحد طريقين :

طريق التأميم . . أو طريق إخضاع الاقتصاد القومى للتوجيه الحكومى . بعض الدول النامية نجحت فى تأميم المصالح الأجنبية وتحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية كما حدث فى ج . ع . م مثلا . وقد ساعد على نجاح التأميم فى مصر ظروف عدة أبرزها توافر الخبرة وتوافر رؤوس الأموال القادرة على تعويض أصحاب المؤسسات والشركات المؤممة . والمثل الواضح فى هذا الصدد تأميم قناة السويس ، فعندما صدر قرار تأميمها كانت مصر تملك الجهاز الإدارى الذى تمكن من إدارة الشركة والجهاز الفنى الذى تمكن من تسيير الملاحة فى القناة . ونتيجة لذلك استطاعت مصر أن تتصدى لقرار سحب المرشدين كمحاولة لوقف العمل فى القناة وبالتالى تعطيل الملاحة فيها . لكن وبفضل وجود الجهاز الإدارى والفنى فى مصر أمكن التغلب على كافة الأزمات التى اختلقتها الشركة المؤممة . أضف إلى ذلك أن مصر كانت تملك القدرة الكافية لتعويض أصحاب الأسهم . ولقد لعبت العوامل السياسية التى نتجت عن عدوان ١٩٥٦ دوراً بارزاً فى هذا الصدد . فقد تم بسببه إخضاع جميع رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية للحراسة ، وتم بعد ذلك تمصير المصالح الأجنبية . هذه الخطوات أدت إلى القضاء على السيطرة الأجنبية تدريجياً دون أن تتعرض البلاد لهزات اقتصادية مثل الحصار الاقتصادى الذى حاولت بعض البنوك الأجنبية أن تفرضه حول مصر فى الفترة ما بين تأميم القناة وعدوان ١٩٥٦ .

خلاصة القول ، أن مصر استطاعت استغلال هذه الظروف السياسية التى نشأت فى تلك الفترة ، ووضعت أسس السيطرة على المصالح الأجنبية التى بدأت بالحراسة ثم التمصير وانتهت بالتأميم .

وهناك بلاد نامية أخرى تعرضت لمتاعب عديدة نتيجة لتأميم المصالح الأجنبية فيها ، مثل إندونيسيا ، وهناك دول أخرى لجأت إلى التأميم مما سبب أزمات اقتصادية بالغة أدت إلى الإطاحة بالنظم السياسية التحررية التى تنتهجها حكوماتها والعودة إلى النظم الرجعية كما حدث فى إيران . وحدث أيضاً أن تعرضت أندونيسيا لضغط شديد عندما أممت المصالح الأجنبية ، وسبب لها أزمة اقتصادية ، ساعدت على تنفيذ التغيير الذى تم فيها أخيراً .

والخلاصة أن أية دولة نامية تلجأ إلى التأميم تتعرض لألوان عديدة من المضايقات ، أهمها محاربة الشركات الرأسمالية لها من جهة ، ومن جهة أخرى محاربة الاحتكارات العالمية لأن هذا الإجراء يهدد مصالحها فى مختلف البلاد .

مما تقدم يمكن أن نستنتج أنه إذا لم تكن لدى الدولة النامية القدرة على مواجهة آثار التأميم قد يكون التأميم خطراً عليها أكثر من أن يكون فائدة لها .

وعندما نتحدث عن دولة/اليمن الجنوبية فإن السؤال الذى يتعين طرحه هو : هل هى تملك الكوادر الفنية والإدارية ، ورأس المال الذى يمكن من تأميم المصالح الأجنبية الموجودة دون أن تتعرض لخطر ما ؟ وهل تستطيع بوضعها الحالى الذى خلفه الاستعمار مواجهة الضغوط التى سوف تمارسه ضدها — بالتأكيد — الشركات الرأسمالية والاحتكارات الأجنبية ؟

الجواب :

لقد حرص الاستعمار طوال سنوات احتلاله الأسود لليمن الجنوبية على عدم خلق أية كوادر فنية أو إدارية على المستوى المطلوب وترك البلاد فى حالة اقتصادية متدهورة مما قد يجعل التأميم الآن على الأقل فى غير صالح الجمهورية الجديدة .

إذن ما هو البديل ؟

الأمر الذى لا يختلف حوله اثنان هو ضرورة القضاء على السيطرة الأجنبية حتى يمكن للدولة الجديدة السير فى عملية التنمية . ومما لاشك فيه أيضاً ، أن

الدولة الجديدة فى احتياج شديد إلى رؤوس الأموال ، وإلى الخبرة الفنية التى تمكنها من المضى فى تنفيذ عملية التنمية .

كيف يمكن تحقيق الهدفين معاً ؟

يرى سعيد سنبل أنه لابد من الاتجاه إلى الدول العربية فى هذا الشأن ، إذ أن بعض الدول العربية تملك رؤوس الأموال التى يمكن استثمارها فى خطة التنمية ؛ والبعض الآخر من الدول العربية يملك الخبرة الفنية التى يمكن تقديمها لإدارة المشروعات وتنفيذ خطة التنمية . وأعتقد أنه لو أمكن للدولة الجديدة أن تستفيد من رؤوس الأموال العربية ومن الخبرة العربية ، فإن هذا العمل يمكن أن يحقق أكثر من هدف ، وأبرز هذه الأهداف :

١ — تكوين شركات عربية فى الدولة الجديدة تحل محل الشركات الأجنبية القائمة وتمارس نشاطها ، وبالتالى يمكن التخلص من الشركات الأجنبية الموجودة حالياً إما بتجميد نشاطها أو بتأميمها مستقبلا بعد التأكد من وجود الشركات العربية البديلة .

٢ — إن الدول العربية التى ستقدم رؤوس الأموال ستستفيد مادياً نتيجة استثمار أموالها فى مشروعات تدر عليها عائداً وربحاً . إلى جانب أن الدول العربية المصدرة للخبرة ستستفيد بدورها نتيجة لتصدير هذه الخبرة فى شكل إيرادات غير منظورة . ومن ناحية أخرى فإن رأس المال العربى والخبرة العربية سيكونان حريصين على نجاح المشروعات التى تحتاج إليها الدولة الجديدة بعيداً عن الأطماع والسيطرة والاحتكار .

ومن ناحية ثالثة فإن هدفاً أوسع يمكن تحقيقه لو أخذ بهذا الاقتراح ؛ وهو تحقيق نوع من التعاون العربى الإيجابى ، وتحقيق بداية للتكامل الاقتصادى فى المنطقة العربية تؤدى إلى خلق سوق عربية واسعة لها قدرة كبيرة على الاستهلاك.

# الباب الثانى

## القضايا والمشاكل الاجتماعية

**مدخل إلى المشكلة الاجتماعية :**

من القضايا والمشاكل الخطيرة التى خلفها الاستعمار طوال احتلاله الطويل للجنوب هى مشكلة التخلف الاجتماعى فى كل مظاهره وصوره البشعة ذات التشعبات الخطيرة والجذور العميقة التى تنخر فى البنية الاجتماعية والتركيب الشعبي لسكان المنطقة .

ولقد أسهم الاستعمار — بدون شك — وهذه حقيقة ، فى سيطرة النزعة القبلية وعمقها ، مما نتج عنها آثار بغيضة سيظل شعب الجنوب يعانى منها طوال فترة الانتقال والفترات اللاحقة ، وهى مشكلة ليس من السهل حلها لأنها تتعلق بعادات وتقاليد و بأعراف عميقة الجذور فى النفسية البشرية

وعلاج هذه المشاكل لن يأتى طفرة وقد يعوق مسيرة التقدم بكل معانيه .

وهذه الفترة مهما قصرت أو طالت ، يحتاج إليها شعب الجنوب للبناء والتنمية التى تعتبر من أهم الأهداف المباشرة للثورة وللتقدم الإنسانى والحضارى ، ولا شك أن مشكلة القبلية وهى من أهم المشاكل الاجتماعية ترتبط ارتباطاً عضوياً بمشاكل التخلف الاجتماعى الأخرى كالبطالة والجهل والمرض والخوف من المستقبل . ووضع الجالية الأجنبية ، وتخلف المرأة إلى غير ذلك من القضايا التى تتعلق بمشاكل التخلف وكيفية التغلب عليها . وفى هذه الدراسة السريعة سوف نحاول بقدر الإمكان إبراز أهم هذه القضايا وتصفيتها ، مع محاولة واقعية قدر الإمكان لإيجاد الحلول المقترحة للتصدى لها إسهاماً فى خدمة الثورة والإنسان العربى فى جنوب شعب الجزيرة العربية ، أحد القلاع والركائز الأساسية للثورة العربية الشاملة .

## أولاً : المشكلة القبلية :

### مدخل إلى المشكلة :

فى الواقع أن الاستعمار البريطانى طوال احتلال دام ١٢٩ عاماً لمنطقة جنوب شبه الجزيرة العربية عمل على تعميق النزعة القبلية وتكريسها ، وذلك خدمة لمصالحه وأطماعه التوسعية ، علاوة على ما تخلفه هذه الوضعية من آثار سيئة يتلهى بها الشعب عن مشاكله الأساسية ، وتطلعه نحو الأفضل والأحسن كنزعة الثأر المتأصلة فى النفسية القبلية والدفاع عن الظلم حتى وإن كان فى ذلك مجافاة للمبادئ والشرائع الدينية ، هذا إذا ما علمنا أن شعب الجنوب وبالذات القبائل منهم وأبناء الريف شعب متدين بالفطرة ومحافظ على كل القيم الدينية والأعراف والتقاليد العربية كالشهامة والنبل وحماية المستجير وإكرام الضيف إلى غير هذه وتلك من الفضائل العربية الأصيلة .

## مظاهر النظام القبلي وتركيبه

والواقع أن الاستعمار لعب دوراً أساسيًّا فى تخلف هذا القطاع الهام الذى يشكل ثلاثة أرباع سكان المنطقة وذلك باعتماده على السلاطين الذين اتخذ منهم الاستعمار ركائز أساسية لتنفيذ مخططاته ، ولقد اعتمد السلاطين — وهم العملاء التقليديون للاستعمار البريطانى والمستفيدون من وجوده — على توثيق الصلة ببعض المشايخ ، كما عمل الاستعمار على توثيق صلاته ببعضهم الآخر ، وهم يشكلون القمة الفوقية فى التركيب القبلى ، واتخذ منهم الاستعمار فى بعض الأحيان أداة ضغط على السلاطين فى حالة تهديدهم لمصالحه التى تتعارض مع مصالحهم فى بعض الأحيان .

وباستثناء عدن المدينة ، فإن التركيب القبلى فى الإمارات متشابك ومعقد . فالمزارعون فى الإمارات ينتمون إلى القبائل أساساً ، وهؤلاء يدينون بالولاء للقبيلة

باستثناء بعض المزارعين الذين يعيشون فى المناطق السهلية الحضارية الذين لم يكن هذا الولاء عميقاً فى نفوسهم .

والنظام القبلى فى المنطقة يبدأ بالسلطان الإقطاعى وهو الذى يملك الأرض ويسخر الفلاحين لخدمة هذه الأرض . وبالتالى ، فهو سيد الأرض وسيد البشر إذا صح هذا التعبير . والسلطان فى التركيب القبلى يرأس عدة مشايخ فى إمارته أو سلطنته ، والشيخ يرأس القبيلة فى منطقته . ويعرف ( بالعاقل ) أى ( عاقل الفخيذة ) والقبيلة تضم عدة فخايذ أى فروع للقبيلة والعاقل فى الجنوب ، يمكن تشبيهه بالعمدة فى مصر قبل الثورة . فالسلطان يتصل بالشيخ ، والشيخ يتصل بالعاقل ، وهكذا يستمر التدريج حتى يصل إلى الأفراد السفلية التى تشكل قاعدة القبيلة وأرضيتها .

## مظاهر التخلف القبلى

والواقع أن القطاع القبلى من الشعب فى الجنوب يعيش بوجه عام فى حالة تخلف حضارى بشع وبؤس وشقاء اجتماعى رهيب وجهل ضارب أطنابه وفقر مدقع وحرمان تام من كل وسائل العناية بالخدمات الصحية ، فى الوقت الذى تنتشر فيه الأمراض المتوطنة بشكل رهيب مما يهدد السكان ، وانعدام المواصلات أساساً وصعوبتها فى معظم المناطق أدى إلى تخلف حضارى ، وعزل المناطق القبلية فى الريف عن المدينة حيث توجد بعض المظاهر الشكلية للتطور ، كذلك فإن مشكلة الجهل وانعدام المدارس فى أغلب مناطق الريف باستثناء بعض الكتاتيب الصغيرة ساهم كذلك فى هذا التخلف وتكريس الروح القبلية وتعميقها ، وإذا كان الاستعمار قد أوجد بعض المدارس الابتدائية فى بعض القرى الكبيرة فى الإمارات فإن هذه المدارس لا تتعدى المرحلة الابتدائية ، وفى بعض المدن

لا تتعدى المرحلة الإعدادية باستثناء عدن المدينة حيث توجد بها ثلاث مدارس ثانوية إحداها أهلية

كذلك ساعد على التخلف القبلي ضآلة عدد المثقفين من أبناء القبائل ، والأخذ بعادة الثأر والحروب القبلية القديمة التي عمقت آثارها وترسباتها في النفوس .

وقد ساعد حمل السلاح على استمرار الحروب القبلية بين بعض المواطنين ، وساهم الاستعمار كذلك في إشعالها لكي يحقق مصالحه بهدوء في الوقت الذي تظل بعض القبائل متمسكة فيه بعاداتها وتقاليدها وبالانتقام من بعضها البعض ومما هو جدير بالذكر أن القبائل في الجنوب تضع كل إمكانياتها في شراء الأسلحة ، لدرجة أن كل شخص قبل أن يفكر في الزواج ، يفكر أولا في جمع كمية من الأسلحة والذخيرة ، ولذلك فإن الاستعمار أيضاً ساعد على توزيع السلاح بشكل كبير لمشايخ القبائل وعقالها عن طريق السلاطين الذين كانوا يتلقون السلاح بكميات متفاوتة لبيعها والاتجار بها ، وكسب ولاء المشايخ والعقال عن طريق الهبات التي تعطى لهم من هؤلاء السلاطين .

وكان الاستعمار يهدف من ذلك كله إلى صرف القبائل من الولاء للوطن ، وتوجيه ولائهم للقبيلة تعميقاً للانفصال والتجزئة .

وقد ساعد الاستعمار على ذلك من الناحية النفسية بتنمية الحس الفردي عند القبلي والاعتداد بالذات مما يجعل من السهل استفزازه والتغرير به في بعض الأحيان ولهذا كله نتائجه الخطيرة والمؤلمة .

## دور القبائل في الثورة

بالرغم من كل ما سلف ، وهي نتيجة طبيعية للاحتلال البريطاني والسيطرة الاستعمارية ، إلا أنه بقيام الثورة تغيرت ملامح الصورة نسبياً

وأصبح دور القبائل فى الثورة دوراً أساسياً إذا ما علمنا أن الثورة تفجرت من ردفان على أيدى رجال القبائل أنفسهم بمفهومها ومنطلقها الصحيح ، ويمكن أن ندلل على صدق هذا القول بما سبق أن قلناه من أن الشيخ راجح بن غالب لبوزه ، وهو من رجال القبائل البواسل ، ومن الطلائع الأساسية التى فجرت الثورة واستشهد فى يومها الأول ، كان من هذه التربة ، ومن هذا القطاع الهام .

إذن فالقبائل كانت الوقود الأساسى للثورة ، والمشعل الذى ألهب المنطقة بشرارة هذه الثورة وتعاظمها ، وبالتالى فإن الولاء للقبيلة تقلص كلياً عند أولئك الذين تحملوا عبء الثورة وأسهموا بها ، وتحول الولاء بالنتيجة إلى ولاء للوطن وللوطن وحده ، وإن لم يكن غير وارد بالنسبة لأولئك الذى لم يشاركوا بها إلا أن آثار الثورة عكست نسبياً مفهوم الولاء للوطن عند جميع أبناء القبائل ، وطغى نسبياً على ولائهم للقبيلة ، لكن المشكلة لا زالت قائمة رغم الروح الثورية التى عمقتها الثورة فى نفوس الشعب ومنهم هذا القطاع الهام .

وتظل المشكلة اليوم — بعد الاستقلال — مشكلة مزدوجة إذا ما علمنا أن بعض المشايخ قد ساهم فى الثورة سواء عن طريق جبهات القتال أو عن طريق التنظيمات الشعبية ، وهم مازالوا يحتفظون بثقلهم القبلى ، فولاؤهم للوطن لا يصرف ولاءهم للقبيلة . فالقبيلة تتعصب إلى جانب شيخها وهكذا تظل المشكلة قائمة ، فكيف يمكن التغلب عليها ؟

## الحلول المقترحة

وتبرز كمدخل لهذه الحلول حقيقة علمية هامة ، وهى أن التغيير والتصدى لهذا الواقع المؤلم لابد أن يتم بالتدرج فى التغيير ، أى التغيير المتدرج ، وليس التغيير المفاجئ العنيف ، لأن هذا التغيير العنيف لاينفع مع الذين لهم قيمهم

التى تشربوها ببطء منذ النشأة الاجتماعية الطويلة، ولا يمكن تغيير هذه القيم التى هى روح العادات والتقاليد بين يوم وليلة بقانون يسن، إذ أن التجارب أثبتت أن القوانين التى تسن لهذا الغرض إنما تسن لتكسر ، وخاصة إذا كانت هذه القيم مرتبطة بعادات وتقاليد تلمس جوانب عاطفية عميقة فى الإنسان.

فالحلول إذن ليست جاهزة، والمشاكل التى تواجه الدول النامية يمكن التغلب عليها بشكل عام بنشر التعليم مع الاعتماد الكبير على وسائل الإعلام فى حركة توعية شاملة على أيدى متخصصين ، وبذلك تتعاون التوعية العامة التى تؤثر فى الناس بطريقة غير مباشرة مع التعليم الذى يؤثر فى الناس بطريقة مباشرة ويتدرج معه منذ طفولته حتى نهاية مرحلة الشباب، ولهذا فإن جملة من المقترحات للتصدى لمعالجة مساوئ النظام القبلى يمكن طرحها على النحو التالى :

أولا : دراسة هذا النظام دراسة شاملة متكاملة على الطبيعة وتطوير هذا النظام والانتقال به من شكله الحالى إلى شكل يعد مرحلة انتقال بين الشكل القديم وبين النظام الحديث للحياة وللحكم .

ثانياً : من الممكن تحقيق الديمقراطية السياسية بنوع من التمثيل القبلى بالالتجاء إلى التقسيم الجغرافى لكى يكون أساساً لتوزيع السكان بدلا من الأساس القبلى ، والهدف من ذلك هو إضعاف الروح القبلية والعصبية بينهم .

( ا ) التعليم العام الذى يسلكه كل طفل فى الدولة فيطبع الأفراد بطابع قومى بعيداً عن الطابع القبلى .

(ب) الخدمات العامة التى تؤدى للسكان عن طريق هيئات قومية تخدم الناس بصرف النظر عن انتمائهم القبلى .

( حـ ) ومن أهم الخدمات العامة ذات الآثار الكبيرة فى إضعاف العصبية والنظام

القبلى تلك الخدمات التى تؤدى فى محيط الأمن العام كنظام الشرطة والتحقيق ونظام القضاء ثم النظام العقابى .

فالعصبية لا تقوى إلا فى غيبة جهاز المحافظة على الأمن أو ضعف هذا الجهاز ، فيعتمد الناس فى هذه الحالة على القوة التى يكتسبونها من العصبية ، والانتماء إلى القبيلة ولكن بإيجاد جهاز الأمن القومى سرعان ما يصبح الناس معتمدين عليه فى المحافظة على أنفسهم ومتاعهم من عدوان الغير ، فالشرطة فى داخل المجتمع ، كالجندى الذى يدافع عن المجتمع إزاء ما يمكن أن يقع عليه من عدوان خارجى ، وهذا لا يعنى قيام حكم بوليسى إرهابى يضع الشرطة فى خدمة الأهواء والأغراض ، ولكن الشرطة تكون فى خدمة الشعب بحيث توفر الأمن والحماية للجميع تنصر الضعيف وتضرب بيد من حديد على المعتدى الأقوى . وبذلك تتقلص النزعة إلى القوة والعدوان وبالتالى يضعف النزوع القبلى وتضعفه بالتالى عاداتها وتقاليدها .

( د ) وسائل الإعلام ، وعندما نذكر وسائل الاعلام تبرز أهمية الإذاعة والتليفزيون ثم الصحافة على التوالى ويحتاج الأمر فى هذه الحالة إلى إيجاد جهاز الإعلام القومى بإمكانياته المادية والبشرية .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن وسائل الإعلام السمعية والمرئية هى من أهم الوسائل الحديثة للتثقيف إذا ما علمنا أن معظم قطاع القبائل لا يجيد القراءة والكتابة . أما التعليم فيحتاج إلى تدريب أعداد كبيرة من أبناء القبائل لكى يقوموا هم بأنفسهم بعد ذلك بتعليم أبناء قراهم وتثقيفهم فى محاولة لمحو الأمية والجهل بين أبناء القبائل ، إلى جانب إحداث ثورة فى التعليم ، وذلك بفتح مدارس على كافة المستويات فى مناطق القبائل .

ثالثاً : الاهتمام بوسائل المواصلات المختلفة باعتبارها عاملا من عوامل التفاعل

الحضارى والتحام المدينة بالريف وكذلك تسهيل التبادل التجارى بين مناطق الريف والمدينة .

رابعاً : الاهتمام بالخدمات والمرافق العامة كوسائل الخدمات الصحية للقضاء على الأمراض المتوطنة ، والمرافق الزراعية لتوعية المزارعين وإدخال الكهرباء والمياه النقية باعتبارهما من وسائل الحياة الضرورية للإنسان المتحضر والمجتمع الأفضل .

خامساً : ملء الفراغ القاتل الناتج عن البطالة المستمرة بتصنيع حاصلات الريف ومنتجاته لتشغيل أكبر عدد من أبناء القبائل ، وإلى جانب إيجاد بعض الخدمات العامة كالنوادى والمنتديات والجمعيات الثقافية والرياضية والزراعية . . . إلخ .

وبذلك يمكن التدرج فى تقليص النظام القبلى وتطويره إلى خدمة الثورة والوطن . فحيث يوجد العمل تقل البطالة ، وحيث تقل البطالة يتقلص الفقر وبالتالى تنعدم الجريمة وتذوب كثير من العادات والتقاليد البالية . وعلى سبيل المثال : عندما فتحت شركة المصافى واستوعبت عدداً كبيراً من العمال اتجه أبناء الريف إلى المدينة وتغير تفكيرهم وانعكس ذلك على طريق حياتهم وعلى علاقاتهم . والمعروف أن أصحاب الحرف اليدوية فى الجنوب كالحدادين وغيرهم من أصحاب المهن الترفيهية كانوا محتقرين فى ظل الوجود الاستعمارى إلا أن إشراك ومساهمة هؤلاء فى كل نواحى الحياة الاجتماعية وتوعية الشعب بأن العمل شرف وحياة وواجب يمكن أن يغير من نظرة القبيلى إلى أخيه الإنسان .)

وعلى العموم فإن الطبقة المثقفة يبقى عليها دور هام وبالغ الأهمية إزاء المشكلة القبلية ، فعلى المثقفين فى هذا الصدد مهمة الإسهام فى التوعية والنزول إلى الجماهير ، وألا يعيشوا فى أبراج عالية منعزلين عن التفاعل وعن الإسهام القومى فى هذا المجال ، كما أن على هؤلاء ألا يشعروا رجال القبائل بأنهم طبقة لها امتيازات

وألا تكون طبقة متعالية على الجماهير حتى لا تتدخل الرجعية وتستفيد من هذا التناقض الطبقى بين قطاع القبائل وفئة المثقفين .

* * *

**ثانياً : مشكلة البطالة :**

**مدخل إلى المشكلة :**

سوف نتحدث بإيجاز فى هذا الصدد عن جزء من مشكلة كبيرة هى مشكلة العمال فى عدن ونظراً لأن هذه الدراسة ليست هى الهدف فإننا سنتناول بإيجاز أجزاء من هذه المشكلة .

**البطالة فى ظل الوجود الاستعمارى :**

المعروف أن الاستعمار البريطانى خلف للثورة تركة مثقلة من المشاكل الاجتماعية ، ومن بينها مشكلة البطالة وارتفاع الأجور ، وقد نتج عن رفع القاعدة البريطانية وعن رفع بعض المشاريع الأجنبية وجود بطالة حقيقية فى الجنوب إلى جانب البطالة السائدة هنالك ، فكيف إذن تقابل الحكومة الوطنية هذه المشكلة ؟

**الحلول المقترحة :**

إن السبيل إلى مواجهة مشكلة البطالة هو إيجاد مشروعات استثمارية اقتصادية على أساس خطة مرحلية ( فترية ) قائمة بدورها على أسلوب علمى من البحث والدراسة للأوضاع الحقيقية للمجتمع والأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه . . والعلاج الجذرى لتلك المشكلة هو تدعيم العمالة وتنظيمها بشكل عام ، وتكافؤ توزيع فرص العمل على المواطنين بما يكفل لهم سبيل العيش فى عزة وكرامة وفى المستوى اللائق عن طريق العمل ، لا عن طريق المساعدات أو الإعانات مهما كانت مسمياتها . ومن أجل ذلك فإن مشكلة البطالة وثيقة الصلة بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى وبرامج التصنيع فى الدولة لأن تنفيذ

الخطط والبرامج يستلزم تدبير فرص عمل جديدة تستوعب القوى العاملة المتعطلة فى الدولة ، وتنظيم خطة متكاملة وافية بالغرض للتنمية الاقتصادية يستتبع حصر الإمكانيات البشرية المتاحة من القوى العاملة فى الدولة وتحديد أنواع ومستويات تأهيلها وتدريبها ، وتقدير الأعداد اللازمة منها فى كل مرحلة من مراحلها والمقارنة بين تلك الاحتياجات الفعلية وبين الإمكانيات المتاحة وتقييم تلك الإمكانيات لإعداد ما تتطلبه خطة التنمية ومن تنظيم للتدريب المهنى ووضع سياسة تعليمية وتدريبية تكفل حسن إعداد الخطة بما تحتاج إليه فى مراحلها المتلاحقة من القوى العاملة المدربة والمؤهلة على مختلف الأعمال والصناعات والخدمات التى يقتضيها تنفيذ الخطة .

ومن أهم الأساليب الاشتراكية للحد من البطالة وتوسيع القاعدة العمالية هو خفض ساعات العمل ، مع الاحتفاظ بمعدلات الإنتاج أو زيادتها ، والنهوض بمستوى المعيشة فى الريف عن طريق نظم الإصلاح الزراعى وتوفير الخدمات التعاونية والصحية والثقافية والاجتماعية ، وتنمية الصناعات الريفية عن طريق استخدام القوى العاملة فى الريف الزائدة عن حاجته والتى تسعى إلى الهجرة نحو المدن لالتماس حياة أفضل (١) .

فإذا أمكن تنظيم العمالة ، وتكافأت فرص توزيع العمل المنتظم لجميع المواطنين ، وتوافرت وسائل التدريب المهنى السليمة أصبح من السهل التغلب على مشكلة البطالة ، ولا يعتبر أى نظام تأمين ضد البطالة مهما توافرت له مقومات الكمال فيه حلا للمشكلة فى حد ذاتها .

وإذا كانت بعض الدول قد تخطت هذه المشكلة ، مشكلة البطالة الحقيقية والمقنعة ، وقطعت شوطاً كبيراً فى إيجاد التشريعات والتأمينات الاجتماعية ، فإن ذلك لا ينطبق على منطقة الجنوب ، إذ أن المشكلة تكمن فى إيجاد العمل أولا للقوى البشرية الضخمة التى تعانى من مشكلة البطالة بصفة أساسية ، ثم بعد ذلك

---

(١) راجع كتاب التأمين ضد البطالة فى التشريع المقارن والعربى تأليف محب الدين محمد سعد .

يأتى موضوع إيجاد الضمانات الأخرى للعمال كالتأمينات الاجتماعية ضد إصابات العمل والتأمين الصحى والتأمين ضد البطالة والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة . . المشكلة إذن مشكلة عمال بلا عمل ، والمشكلة ليست سهلة ولا هينة ، فتوفير العمل للعاملين يكمن فى إيجاد ثورة فى مجال التصنيع والعمران والمشاريع الإنمائية للقضاء على هذه المشكلة ولتحقيق التقدم والرخاء والتنمية العاجلة .

وهنا لابد أن نهيب بكل من يملكون الإمكانيات المادية والعلمية إلى جانب الدولة أن يوجهوا اهتماماً متزايداً لإيجاد هذه المشروعات التى يمكن أن تستوعب — ليس فقط أعداد المتعطلين عن العمل — بل أيضاً أعداداً أخرى يمكن تدريبها وتأهيلها للحياة الصناعية الجديدة . . والسؤال الآن . . . : كيف تفكر الحكومة الجديدة فى الجنوب فى مشكلة البطالة ؟

يقول عبد الملك إسماعيل وزير الشئون الاجتماعية والعمل فى حكومة اليمن الجنوبية فى حديث له :

« إن هناك حلولاً عاجلة لمواجهة المشكلة ، وحلولاً آجلة تتصل بخدمة التنمية الاقتصادية وتهدف إلى فتح مجالات جديدة للعمل ، بالنسبة للحلول العاجلة فإن هناك رأياً يقول بتخفيض عدد ساعات العمل فى المصانع والشركات حتى يمكن استيعاب عدد أكبر من الأيدى العاملة . وقول آخر يقترح استغلال واستثمار الأموال التى حصل عليها المتعطلون مثل مكافآت نهاية الخدمة فى مشروعات إنتاجية تدر دخلا وتوظف أيد عاملة جديدة تستوعب آلاف المتعطلين .

وفى رأس الدولة أيضاً حلول مرتبطة بتنمية الاقتصاد القومى على المدى الطويل ، وعن طريقها يمكن فتح مجالات كثيرة للعمل أمام جيوش المتعطلين كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد . وليس سراً أن نقول إن أمامنا عرضاً مقدماً من شركات سيارات لإقامة مصنع للسيارات فى عدن ، وعرضاً

آخر لإنشاء مصنع ترانزستور ، ومصانع تعليب الخضراوات والأسماك . ونحن من جانبنا سنبذل كل التسهيلات من أجل دخول رأس المال الأجنبى إلى الجنوب وكذلك تشجيع استثمار رأس المال المحلى لإيجاد نوع من المؤسسات الاقتصادية الهامة والضرورية . ولا ننسى الإشارة إلى أن هناك مجالات أخرى لتشغيل مزيد من الأيدى العاملة ومواجهة البطالة ، فإن الأراضى الزراعية التى استولت عليها الدولة ، لابد من تطويرها بسرعة وهذا يحتاج إلى العنصر البشرى وكذلك مشروعات توسيع شبكة الطرق فى الجنوب وغيرها من مشروعات تحرك الحياة الاقتصادية وتبعث فيها نشاطاً مؤقتاً .

* * *

**ثالثاً : مشكلة التعليم :**

**مدخل إلى المشكلة :**

من المشاكل الهامة التى تواجه الحكم الوطنى فى الجنوب ، مشكلة التخلف العلمى والثقافى لأن الاستعمار البريطانى عمل طوال احتلاله الذى دام أكثر من ١٢٩ عاماً على تخلف المنطقة ثقافيًّا ، رغم المحاولات الشكلية والسمة السطحية التى أوجدها الاستعمار فى مدينة عدن . فالمشكلة إذن مشكلة جهل ضارب أطنابه فى كل مناطق الجنوب إذا ما قيست نسبيًّا ببعض البلدان العربية المستقلة ، وعندما يتصدى الإنسان لمشكلة التخلف التعليمى والثقافى فى الجنوب فإن/مجموعة من الحقائق تطرح نفسها بشكل واضح وبارز .

أهم هذه الحقائق ، أن نسبة المتعلمين فى الجنوب إذا ما قيس إلى نسبة السكان الذين لايتجاوزون المليون والنصف نجدها ضئيلة جدًّا ، أى لاتتعدى ٣ ٪ — تقريباً من مجموع السكان . والحقيقة الثانية أن نسبة المتعلمين فى الجنوب إذا ما قيست إلى نسبة المتعلمين فى البلاد العربية المستقلة ، فإنها تعتبر ضئيلة جدًّا ، ويعتبر مستوى التخلف بالقياس إلى البلاد العربية بنسبة ١ : ١٠ .

والحقيقة الثالثة أنه رغم ذلك كله ، فإن شعب الجنوب بطبيعته شعب ذكى ووعيه مرتفع فلقد ألهب الاحتلال شعلة الوعى القومى ، هذا إلى جانب أن قيام الثورة فى الجنوب ساعد هو الآخر على تعاظم الوعى القومى وانتشار الوعى السياسى بين أبناء المنطقة .

يبقى الآن أن نحدد عنصرين أساسيين يمكن أن يتناولهما بحثنا :

**العنصر الأول :**

كيف كانت السياسة التعليمية فى ظل الاحتلال البريطانى ؟ وما هى أهدافها ؟

**العنصر الثانى :**

كيف يمكن أن تكون السياسة التعليمية فى ظل حكم وطنى ديمقراطى قوى ؟ وما هى أهدافه ؟

**أولاً : أهداف السياسة التعليمية فى ظل الاحتلال :**

كان الاستعمار البريطانى فى ظل احتلاله الطويل يستهدف من رسم السياسة التعليمية فى عدن المدينة بالذات إلى إعداد وتخريج جيش من الموظفين ، وأنصاف المتعلمين لمكاتب الحكومة ، وتلبية مطالب الشركات الأجنبية فى ملء الوظائف الصغيرة (كتبة محاسبون . مدرسون . فنيون متوسطون) ، بينما كانت الوظائف الكبيرة الهامة تمنح دائماً للإنجليز القادمين من أوربا ، وبعض الجاليات الأجنبية . فالإنجليز وأبناء الجاليات الأجنبية يتميزون عن أبناء المنطقة فى الوظائف وفى الفرص ، وبالتالى كانوا ينافسونهم فى حياتهم المعيشية وفى ثروات بلادهم ، وبالمقارنة كان الموظف الإنجليزى يعيش فى وضع السادة فى الوقت الذى يعيش فيه الموظفون من أبناء البلاد حياة العبيد . بل إن كبار الموظفين الإنجليز تختلف حياتهم عن كبار الإقطاعيين من السلاطين ، فالسلطان الإقطاعى

رغم ما يملكه من الإقطاعيات ومن الدخل السنوى الكبير يعيش فى وضع أقل إذا ما قيس بهذا الموظف الأجنبي .

وباستثناء مدينة عدن التى لم يكن يوجد بها أكثر من مدرستين حكوميتين ثانويتين للبنين ، ومدرسة أهلية ثانوية للبنين كذلك ، ومدرسة ثانوية للبنات ، وعدد قليل من المدارس الابتدائية والمتوسطة ، فإن الإمارات لم يكن يوجد بها غير بضع مدارس ابتدائية صغيرة ، وبعض المدارس المتوسطة التى لا تتجاوز أصابع اليد . فى كل من زنجبار ولحج وغيل باوزير وسيون ، وإن كانت السياسة البريطانية حاولت فى الفترة الأخيرة إيجاد بعض المدارس المتوسطة فى إمارة أو إمارتين أخريين إلى جانب المدارس الابتدائية .

وهذه المدارس المتوسطة على طول الجنوب وعرضه لا تستوعب أكثر من ١٥٠٠ طالب سنوياً تنتهى دراستهم بانتهاء هذه المرحلة ، ولم تتوافر لهم فرصة مواصلة التعليم حتى المرحلة الثانوية باستثناء عدد بسيط لا يذكر . ولم يتخرج من الجامعات فى الخارج غير عدد قليل جداً لا يتجاوز المائة خريج تقريباً حتى الآن ؛ أما المدارس الثانوية التى أنشأها الاستعمار فلم تكن تستوعب إلا عدداً قليلا ، أما الغالبية الساحقة فلا يجدون فرصاً للتعليم وبالذات التعليم الثانوى ، ونظراً لانعدام التعليم العالى الجامعى فقد التحق معظم خريجى المدارس الثانوية بجامعات لندن وببعض جامعات البلاد العربية حيث توجد الآن أعداد ضخمة تربو على ألفى طالب فى جامعات لندن والقاهرة وبغداد ودمشق وبعض الدول الاشتراكية ، مهيأة للتخرج طوال الأربع سنوات القادمة .

أضف إلى ذلك أن التعليم فى عدن لم يكن منتظماً ، فالإضرابات الطلابية والسياسة التعليمية التعسفية التى فرضها الاستعمار ، عطلت الدراسة سنة كاملة . بل إن نصيب كل سنة من الدوام لا يتجاوز شهرين ، وهذا يدلنا على مدى التخلف الذى ساعد الاستعمار بسياسته التى تتصف بالعنف والإرهاب على استمراره .

ونوجز هنا نشرة صدرت عن إدارة العلاقات العامة الموقعة باسم N.G.Wàt ضابط العلاقات العامة لمستعمرة عدن سابقاً والمسجل برقم B.R. /88/60 بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٥٩ م ( عدد المدارس ٦١ مدرسة ، وعدد الطلبة ١٣,٠٠٠ طالب . مقسمة ــ كما زعم المستر وات ــ حسب الجدول الآتي :

| | | الطلبة | |
|---|---|---|---|
| | مدرسة | بنين | بنات |
| المدارس الابتدائية | ٣٥ | ٥٠٧٣ | ٢٦١٧ |
| المدارس المتوسطة ( إعدادى ) | ١٦ | ٣٠٤٨ | ٧١٥ |
| المدارس الثانوية | ٧ | ١٠٨٣ | ٢٣١ |
| المدارس الفنية | ١ | ٣٠٠ | ٠٠٠ |
| مراكز تدريب المعلمين | ٢ | ٢٦ | ١٥ |
| | ٦١ مدرسة | | |

ولم يذكر المستر وات عدد المدرسين . إلا أنهم فى الواقع لا يتجاوزون المائتين والخمسين مدرساً . . وتجب الإشارة قبل أن ندخل فى مقارنات حسابية إلى أن عدد المدارس السابقة تشمل مدارس الجاليات الأجنبية مثل الهندوك واليهود والأوربية . كما أنها تشمل المدارس الأهلية التى تعوزها الإمكانيات فتضطر أمام تخلي الحكومة عن مدها بالإعانات المالية أن ترفع رسوم الالتحاق بها ؛ هذا علاوة على عجزها عن استيعاب الطلبة الذين تلفظهم المدارس الحكومية بحجة كبر السن .

كما تجب الإشارة إلى أنه حتى قبل عام ١٩٦١ م لم يكن فى المنطقة سوى مدرستين ثانويتين إحداهما للبنين وأخرى للبنات ومدرسة فنية لا تستوعب أكثر من ٣٠٠ طالب ، مستثنين من ذلك المدارس الثانوية الخاصة بالأوربيين والإرساليات المختلفة .

أضف إلى ذلك أن هذه المدارس الثانوية تضم كثيراً من أبناء الجاليات الأجنبية يمثلون ثلث طلبتها تقريباً . . وبعملية حسابية تتبين أن عدد طلبة المدارس المتوسطة ٣٧٦٣ طالباً وطالبة تقبل منهم المدرستان الثانويتان والأخرى الفنية ١٦١٤ فقط أما الباقى وقدره ٢١٤٩ طالباً فلا تقبل منهم المدارس الأهلية أكثر من ٣٠٠ طالب وما تبقى فمصيرهم الضياع ، ويبلغ عددهم حوالى ١٨٤٩ طالباً .

وإذا كان قد اتضح لنا أن عدد المدارس لم يتجاوز ٦١ مدرسة كما جاء فى النشرة الرسمية لحكومة بريطانيا وأن عدد المدرسين — كما ذكرنا سابقاً — لا يتجاوز ٢٥٠ مدرساً لتبين لنا بعملية حسابية أخرى أن نصيب كل مدرسة من المدرسين لا يتجاوز الأربعة .

هذه المتناقضات لم تأت عفواً ، وإنما خلقتها الحكومة البريطانية رغبة منها فى الهبوط بالمستوى التعليمى ، وبجانب هذه المتناقضات نجد أن السلطات البريطانية تستغل بعض الظروف والأحداث التى تتصل بالنضال الوطنى والتى يشترك فيها المدرسون لتفصل كل من يثبت لها إخلاصه لقضية بلاده كما حدث فى حوادث ( ديسمبر سنة ١٩٦٤ م ) حيث فصلت خمسين مدرساً . . كما أصدرت وزارة المعارف قراراً تمنع فيه الخريجين المنخرطين فى سلك التدريس من الكتابة فى الصحف المحلية والخطابة فى الاجتماعات العامة الشعبية .

ولكن . . كل هذه الأساليب اللاإنسانية لم توهن من عزيمة الطلبة ولم تبعدهم عن قضيتهم الوطنية ، لقد آمنوا أن من واجبهم أن يشاركوا أفراد الشعب فى المطالبة بالاستقلال وجلاء قوات الاحتلال . لأنهم يعتبرون أنفسهم الطليعة الأولى فى قضية بلادهم مع العمال والمزارعين والتجار والموظفين . ولقد زادتهم هذه الأساليب قوة وصلابة وإيماناً وتمسكاً بمطالب الشعب فى الحرية والاستقلال .

أما المناهج التعليمية التى رسمها الاستعمار ، فهى مناهج دراسية تتفق مع سياسته الاستعمارية وتقوم على الأساليب التربوية الممسوخة المشوهة

للتاريخ العربى وللثقافة العربية . كما اعتبر الاستعمار البريطانى اللغة الإنجليزية ، اللغة الأصلية التى تدرس بها المواد الدراسية فى عدن فى المرحلة الثانوية ، وجعل منها اللغة الرسمية الأولى تمهيداً لمسخ عروبة المنطقة وإماتة اللغة العربية ومحاربة القومية العربية والتراث الفكرى والحضارى لأبناء المنطقة من العرب .

**ثانياً : أهداف السياسة التعليمية فى ظل الحكم الثورى :**

ومن هذا الواقع التعليمى الذى خلقه الاستعمار يبقى على الحكم الوطنى فى الجنوب أن يقفز قفزة سريعة وعاجلة لإحداث ثورة ثقافية فى مجال التربية والتعليم ، وقلب النظام القديم رأساً على عقب ، وإحلال سياسة تربوية جديدة تهدف إلى تغيير تفكير المواطن وسلوكه بما يتلاءم ومصالح المجتمع الجديد على أسس اشتراكية علمية حرة يتحقق معها نوع من التكامل بين أهداف الثورة وبين سياسة التربية والتعليم ، أى لا بد من جعل سياسة التعليم تهدف إلى تحقيق أهداف الثورة ، ويمكن فى هذا الصدد أن ينتهج الحكم الوطنى سياسة تعليمية وفق خطة علمية مدروسة على النحو التالى :

١ — رسم سياسة عامة وأهداف ووسائل وسبل محددة لربط التعليم بسياسة وأهداف الثورة .

٢ — تعريب المناهج الدراسية وتعديل البرامج التعليمية بما يتلاءم وأهداف النضال القومى على مستوى الداخل وعلى المستوى العربى .

٣ — فرض النظام الإجبارى فى التعليم الابتدائى وتعميم التعليم المجانى .

٤ — التوجه السريع نحو بناء عديد من المدارس وخاصة فى القرى للتعليم الابتدائى والتعليم المتوسط .

٥ — اختيار الكفاءات العلمية المؤهلة وتدريبها على أحدث الأسس التربوية حتى تقوم بإيجاد جيل من الشباب الواعى المتفتح على أهداف ثورته وتطور بلاده ونهضتها ، وبالتالى تأمين المعلمين المؤهلين وتحسين مستواهم المادى والمعنوى .

٦ — إنشاء مدارس صناعية وزراعية تجارية ، وتوفير كل الإمكانيات الممكنة لها بحيث يتلاءم هذا النوع من التعليم مع سياسة التنمية ويتطور مع متطلباتها .

٧ — وضع خطة علمية مدروسة لإنشاء جامعة وطنية فى المنطقة تضم كل فروع وأقسام التعليم التطبيقى والأكاديمى ، وهذه ضرورة وطنية عاجلة وملحة .

٨ — إرسال البعثات العلمية إلى الخارج للتدريب والدراسة بشكل يتلاءم مع متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وضرورة الاستفادة بالخبرات العربية فى مجال التربية والتعليم ، والأخذ بنظام الاستعارة من الدول العربية .

## ثالثاً : مشكلة الخدمات الصحية :

### مدخل إلى المشكلة :

من البديهيات أن الاستعمار ينمو حيث ينمو الجهل والمرض ويستمر حيث يستمر الفقر ، وبالتالى فإن الاستعمار قد استفاد من أوضاع التخلف العلمى والصحى والفقر المدقع الذى ظل مخيما على الجنوب فترة طويلة ، وما زال حتى الآن يشكل الثالوث الخطير الذى يواجه بتحد أى حكم ثورى فى الجنوب . فالأمراض بمختلف أنواعها وأشكالها متفشية فى الجنوب ، ومنتشرة على أوسع نطاق وخاصة الأمراض المتوطنة كالحميات بأشكالها المختلفة والسل والجدرى والدوسنتاريا والسرطان والأمراض الجلدية والسعال الديكى والحصبة وغيرها من الأمراض الفتاكة ، التى تنخر فى جسم الإنسان العربى فى أقصى الجنوب بسبب قلة العناية الصحية ونقص التغذية ، إلى غير ذلك من الأسباب التى تساعد على انتشار الأمراض بين المواطنين بشكل مخيف حيث ترتفع نسبة الوفيات بين السكان بشكل لا يتناسب مع العدد السكانى الضئيل الذى يسكن على هذه الرقعة الواسعة من الأرض فى الجنوب :

**مظاهر التدهور الصحى فى ظل الوجود البريطانى :**

تبين مما تقدم أن هناك ظاهرتين أساسيتين ساعدتا على انتشار الأمراض فى الجنوب هما انعدام المستشفيات والعناية الصحية بالمواطنين وتعاطى القات .

**بالنسبة للظاهرة الأولى :**

فإن عدم العناية الصحية ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم اهتمام الحكومة البريطانية ببناء المستشفيات والوحدات الصحية المجمعة فى مناطق الريف .

وباستثناء عدن المدينة التى يوجد بها مستشفى يطلق عليه مستشفى الملكة اليزابيث ، ومستشفى سلاح الطيران البريطانى الخاص بالإنجليز ، وعيادة صغيرة تابعة للإرسالية الأسكتلندية فى الشيخ عثمان ، ومستشفى جيش اللوى فى خور مكسر ، ومستشفى شركة المصافى فى البريقة ، ما عدا هذه المستشفيات الضئيلة التى تتكدس فقط فى مدينة عدن وضواحيها فإنه لا يوجد فى المنطقة وخاصة الإمارات غير مستشفى صغير فى أبين ( المخزن ) وهو مستشفى مشترك لسلطنتى يافع الساحل والفضل سابقاً ومستشفى فى لحج ومستشفى فى المعلا فى سلطنة القعيطى سابقاً وآخر فى سلطنة الكثيرى سابقاً ، وهذه المستشفيات جميعاً لا يوجد بها غرف للعمليات الجراحية أو أقسام داخلية بالمعنى الدقيق ، كما أنه لا يوجد بها أطباء متخصصون ، بل هى عبارة عن صيدليات ، أكثر منها مستشفيات . أما فى بعض المدن الصغرى والقرى الكبيرة فى الإمارات الغربية والشرقية والتى يطلقون عليها اسم الوحدات الصحية فإنها ليست سوى صيدليات للعلاج الوقائى فحسب ، ويشرف عليها مساعدون صحيون من أبناء المنطقة لم يتلقوا أكثر من تدريب بسيط على الإسعافات الأولية .

وفى المنطقة يوجد بعض الأطباء أغلبهم من الإنجليز والهنود والعدد الكبير منهم فى مدينة عدن نفسها . وفى السنوات الأخيرة قدم بعض الأطباء العرب ولكنهم عوملوا معاملة الاضطهاد والمضايقة من السلطات الاستعمارية .

**الظاهرة الثانية وهى ظاهرة تعاطى القات :**

ساعدت هذه الظاهرة بالإضافة إلى سوء التغذية وانتشار الأوبئة وقلة العناية الصحية إلى تدهور الحالة الصحية بين المواطنين .

إذ يحتوى القات – كما أثبت تقرير الأمم المتحدة – على المخدرات ، وهى وإن كانت نسبة لا ترتفع إلى نسبة المخدرات المعروفة عالمياً إلا أن من آثارها فقدان الشخص لشهية الأكل الطبيعية ، كما يصاب متعاطى القات فى كثير من الأحيان بالاضطرابات المعدية والمعوية .

ويذهب يومياً من عدن ما يقارب خمسة آلاف جنيه إسترليني إلى الحبشة المصدرة الرئيسية للقات ، أى أن ما تخسره عدن سنوياً ثمناً للقات المستورد من الحبشة يساوى مليوناً وثمانمائة وخمسة وعشرين ألف جنيه إسترليني ، هذا عدا ما يصرف على شراء القات المزروع محلياً فى شمال اليمن وبعض الإمارات كالضالع ويافع ، وقد شجعت السلطات الاستعمارية هذه الآفة ، إيماناً منها بأن ذلك يمتص طاقة الشعب واقتصادياته وصحته .

وشعب هذا شأنه لايستطيع أن يجابه مخطط الاستعمار ويتحمل مسئوليات العبء النضالى ضد المطامع الاستعمارية ، وهو نفس ما صنعه الاستعمار فى الصين عندما شجع على انتشار مخدر الأفيون . وهى نفس السياسة التى طبقها الاستعمار الغربى فى إفريقيا بالنسبة لانتشار الخمور ومن ذلك سعى إسرائيل الدائب لانتشار المخدرات فى بعض أجزاء الوطن العربى .

**حلول ومقترحات :**

أمام هذا الوضع الصحى السيئ فإن على الحكم الوطنى فى الجنوب يقع عبء كبير فى تحمل مسئولية رفع المستوى الصحى فى البلاد باعتباره ضرورة إنسانية وإنتاجية فى الوقت نفسه . فتحسين الصحة ذو علاقة وثيقة بزيادة الإنتاج

(١) راجع كتاب قحطان الشعبى المرجع السابق الإشارة إليه صفحة ٨٣ وما بعدها .

والعمل ، وعلى الدولة أن تقوم برعاية المواطنين فى هذا الصدد وإيجاد الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية على كافة المستويات .

وفى هذا الصدد يمكن الأخذ بالمقترحات التالية :

١ ــ إيجاد خطة علمية مدروسة لإحداث ثورة فى مجال الخدمات الصحية وتعميم تلك الخدمات على الشعب فى الجنوب والاهتمام بشكل أساسى بالريف.

٢ ــ بناء وتشييد مستشفيات ومستوصفات صحية فى جميع المدن والقرى

٣ ــ توفير الأطباء والمتخصصين فى مجال الصحة العامة وكذلك الممرضين ، وإنشاء معهد للتمريض فى المنطقة .

٤ ــ توفير الرعاية الطبية المجانية ، واعتبار الرعاية الصحية حقاً لكل مواطن.

٥ ــ عدم تركيز الأطباء فى المدن والانعزال عن الريف وخاصة أولئك الذين يعملون فى المجال الحر ، وهذا واجب قومى وطنى على كل الأطباء الوطنيين قبل أن يكون إلزاماً ، وإنسانى قبل أن يكون احترافاً لمجرد الاستغلال والإثراء .

٦ ــ استيراد الأجهزة الطبية الحديثة ، وإرسال بعثات إلى الخارج للتدريب عليها تمهيداً لاستخدامها .

٧ ــ إصدار تشريع تدريجى فى تحريم استيراد القات ومنع زراعته وفرض عقوبات تدريجية حازمة على استيراده أو الاتجار فيه .

* * *

### خامساً : مشكلة الجاليات الأجنبية [١] :

عملت سلطات الاحتلال البريطانية فى عدن منذ وقت طويل على فتح باب الهجرة الأجنبية إلى عدن . ومكنت لكثير من العناصر الأجنبية الاستيطان فيها كما سهلت لهم سبل العيش فى شكل أعمال تجارية ووظائف فى الحكومة والشركات والبنوك على حساب أبناء الشعب العربى فى المنطقة .

---

(١) راجع كتاب قحطان الشعبى المرجع المشار إليه سابقاً صفحة ١٠٣ وما بعدها .

ولم يكتف الاستعمار بإعطاء الأجانب كل التسهيلات فى عدن ، بل لقد مكن لكثير منهم أن يصبحوا مواطنين شرعيين فيها حسب تعريف الاستعمار للمواطن العدنى ، فى الوقت الذى يعتبر الإنجليز العرب من أبناء شمال اليمن المستقل دخلاء على عدن مع أنهم مع إخوانهم أبناء عدن وأبناء الإمارات أصحاب الحق الشرعى فيها .

ومخاطر الهجرة الأجنبية إلى عدن ، ووجود الجاليات الأجنبية فيها كثيرة متعددة ، فهى تؤدى إلى منافسة العربى — ابن البلاد — فى رزقه من قبل الوافدين من الخارج ، فى التجارة والوظائف وكل مرافق الحياة ، مع أن هؤلاء الأجانب لا يفوقون أبناء البلاد من ناحية الكفاءة أو المستوى الثقافى فى كثير من الأحيان .

وقد جعلت بعض أفراد هذه الجاليات الأجنبية من نفسها نصيراً للاستعمار فى سياسته ومخططاته قبل الاستقلال .

**ما يرمى إليه المستعمر :**

ولم يقتصر المخطط الاستعمارى على استجلاب الأجانب إلى عدن لتمكينهم من السيطرة على الناحية الاقتصادية فقط ، بل كان يرمى أولا وقبل كل شىء إلى محاولة تغليب العناصر الأجنبية على العنصر العربى صاحب البلاد الشرعى أو على الأقل أن تكون أعداد العناصر الأجنبية كبيرة إلى حد يجعلها تطالب — وقت حاجة الإنجليز إليها — بأن لها الحق فى أن تكون طرفاً فى قضية البلاد السياسية ، وتقرير المصير حتى يتخذ منها الاستعمار مخلب القط لمقاومة الحركات الوطنية ، وصرفها عن محاربته بالصراع مع الأجانب . ولا شك أن المخطط الإنجليزى قد عمل على خلق مشكلة الأقليات والجاليات الأجنبية كما هو حال الاستعمار دوماً ، حتى يتخذ منهما ذريعة لاستمرار بقائه ووجوده بحجة حماية مصالحهما واستجابة منه لمطلبها ببقائه عندما تقوى الحركة الوطنية وتطالب بجلائه . . إن أسلوب الهجرة الأجنبية ، قد اتبعه الاستعمار الإنجليزى فى بعض أجزاء الوطن

العربى كالبحرين وبعض إمارات الخليج العربى وساحل عمان ، وعلى أساس الجالية الأجنبية الموجودة فى البحرين رأينا كيف يتآمر الاستعمار اليوم وحكومة إيران على عروبة البحرين وتهديد البحرين العربية بأنها جزء من إيران .

ولقد تنبهت العناصر الوطنية فى عدن إلى خطورة الأجانب فيها ، وطالبت بإيقاف سيل الهجرة الأجنبية . وأمام هذا ، وتحت ضغط الرأى العام ، اضطر المستعمر أخيراً إلى إصدار قرار يقيد الهجرة الأجنبية إلى عدن ، ولكن هذا القرار لم ينفذ لأن الوظائف الإدارية الرئيسية فى الحكومة والشركات والبنوك كلها بيد الأجانب من الإنجليز والهنود والأوربيين واليهود أيضاً وما زالت وفود الأجانب تغزو عدن بعدة طرق ملتوية يتحايل بها المستعمر على قانون منع الهجرة . والحقيقة أن هذا القانون لم يتمخض إلا عن تهديد أبناء شمال اليمن المستقل ( الجمهورية العربية اليمنية ) ومنعهم من دخول عدن أو الإقامة فيها فى حالة محاولتهم الإسهام مع إخوانهم أبناء جنوب إقليم اليمن فى الحركة الوطنية أو الحركة العمالية .

والجاليات الأجنبية فى عدن كالآتى :

**١ — الأوربيون المدنيون :**

ويقدر عددهم بحوالى ألف نسمة ، وأغلبهم من الإنجليز ثم طليان وعدة أفراد من الألمان واليونان والفرنسيين ، هذا عدا الجيش البريطانى المرابط فى عدن والإمارات لأن الجيش وحدة قائمة بذاتها .

والجالية الأوربية إذا ما قورنت بالجاليات الأخرى تجدها أصغر عدداً إلا أنها أكثر أهمية ، فأغلب أفراد الجالية من الإنجليز وهم بطبيعة الحال المستعمرون لعدن والمنفذون لسياسة دولتهم الاستعمارية ، ولا تتوقع منهم إلا امتصاص خيرات البلاد ، وتنفيذ كل ما فيه صالح بريطانيا . ويشتغل أفراد الجالية الأوربية فى عدن من إنجليز وغيرهم فى الوظائف الرئيسية فى الحكومة

والشركات الاحتكارية والبنوك والمشاريع الزراعية ، وهم لهذا يسيطرون على سياسة البلاد واقتصادياتها .

**٢ - الجالية اليهودية :**

وقد كانت حتى عام ١٩٤٨ أهم الجاليات الأجنبية فى عدن ، حيث كان عدد أفرادها لا يقل عن ثمانية آلاف نسمة وكانوا يسيطرون فعلا على جزء كبير من اقتصاد عدن ، ويعملون لصالح الاستعمار والحركة الصهيونية العالمية ، وعند دخول العرب المعركة ضد العصابات اليهودية المدعمة بالطاقات الاستعمارية فى عام ١٩٤٨ م فى فلسطين ، تجاوب الشعب العربى فى عدن مع قضيته المقدسة فى فلسطين ، وقام بثورة جبارة ضد اليهود الموجودين فى عدن الذين كانوا يدعمون عصاباتهم فى فلسطين من الأموال العربية التى امتصوها من كد وعرق شعب الجنوب فى غفلة منهم وفى عصر إنحطاط مظلم . عصر ما قبل نكبة ١٩٤٨ — وقد قتل الكثير من اليهود فى عدن فى تلك المعركة ، كما أحرق الحى اليهودى والمدارس فى المعركة ضد العرب ، وعلى أثر هذه المعركة اضطر اليهود إلى أن يهاجروا من عدن ، ولم يبق إلا عدد ضئيل منهم . إلا أنهم بدءوا أخيراً يعودون من جديد إلى عدن[1] ، حسب مخطط صهيونى استعمارى وذلك لترويج البضائع الإسرائيلية فى عدن ، والعمل على تسربها إلى بقية أجزاء إقليم اليمن جنوبه وشماله ، تساعدهم فى ذلك السلطات الاستعمارية البريطانية التى فتحت سوق عدن للبضائع الإسرائيلية ، متجاهلة أن عدن عربية وأنها بذلك تطعن كرامة الإنسان العربى فى الصميم ، بل إنها بذلك تتحدى الإجماع العربى بمقاطعة ما يسمى بإسرائيل وبضائعها .

ويقدر عدد اليهود فى عدن حالياً بما لا يقل عن ألف نسمة مكنهم الاستعمار من استعادة سيطرتهم من جديد على جزء كبير من تجارة البلاد واقتصادياتها . ومن أكبر شركاتهم وتجارهم ومتاجرهم فى عدن شركة ( بنين ) و ( تيب توب )

---

(١) قبل الاستقلال .

و ( جراند بازاروم ) و ( منصوروم ) و ( يهوذا ) و ( المتجر الجديد ) و ( مستودع الجيش والبحرية ) و ( شبتاى اليهودى ) المعروف بتهريب العملات الأجنبية والذهب والماس ، وكل هذه الشركات والتجار والمتاجر اليهودية تقوم بجمع الاشتراكات والتبرعات من أفراد الجالية اليهودية فى عدن ومن السياح ، علناً ، ويضعون صناديق مخصصة فى متاجرهم لهذا الغرض ، ثم يبعثون بالمال المجموع إلى إسرائيل . ويذهب الشباب اليهودى من عدن بطريقة سرية إلى إسرائيل ليتلقى تدريباً فى العسكرية والجاسوسية والتخريب ، ثم يعودون إلى عدن انتظاراً لتنفيذ المخطط الإسرائيلى الاستعمارى فى هذا الجزء المحتل من الوطن ، ورغم كل هذا لا يزال اليهود فى عدن يعيشون فى رعب ، وما زال جيش الاحتلال البريطانى يحمى منازلهم ومتاجرهم ومؤسساتهم .

٣ ــ الجالية الهندية [1] :

وأفرادها من رعايا الحكومة الهندية ، ويقدر عددهم بما لا يقل عن سبعة آلاف نسمة . . وقد اتضح الآن أن الإنجليز بعد فشلهم فى حماية الجالية اليهودية ، وانكماش هذه الجالية فى عدن ، أصبحوا يسعون فى مخططهم الاستعمارى بالنسبة لخلق مشكلة الجاليات والأقليات فى عدن على بعض أفراد الجالية الهندية بالذات . . فقد عمل الاستعمار فى الفترة الأخيرة على فتح باب الهجرة للهنود ، وقدم لهم كل التسهيلات والمساعدات من أعمال تجارية ، ووظائف ومنها وظائف رئيسية فى الحكومة والشركات والبنوك .

كما عمل الحاكم الإنجليزى فى عدن دوماً على إعطائهم حق الانتساب للمجلس التشريعى الاستعمارى فى عدن ، وعمل فى الوقت نفسه على تعيين المستر « جوشى » أحد أفراد الجالية فى المجلس التشريعى ، وأسند له أخيراً ما يسمى بوزارة الأشغال العامة والطيران المدنى فى الوزارة الصورية التى خلقها

---

( ١ ) راجع كتاب قحطان الشعبى السابق الإشارة إليه .

الاستعمار فى عدن ( المستعمرة ) تمشياً مع ما يسمى بالتطورات الدستورية التى يهدف الاستعمار من ورائها إلى تخدير الشعب العربى فى المنطقة والانحراف به عن الطريق الثورى السليم لتحقيق حريته .

وقد اتخذ بعض أفراد الجالية الهندية فى أبريل عام ١٩٦١ م موقفاً عدائياً صريحاً من قضية الشعب القومية التحررية ، وذلك عند زيارة وزير المستعمرات البريطانى السابق المستر ماكلويد لعدن فى الفترة ما بين ٣ و ٦ أبريل سنة ١٩٦١م ، فى الوقت الذى قابل فيه الشعب هذه الزيارة بالمظاهرات والمطالب القومية قابله أفراد من الجالية الهندية بالترحيب ، وبعثت الجمعية الهندية التى تضم أفراد الجالية بوفد رسمى لمقابلة وزير المستعمرات البريطانى ، وقدم له مذكرة رسمية تتضمن ما يسمى بوجهة نظر الجالية الهندية فى عدن حول مستقبل عدن السياسى ، وقد أدى هذا إلى غضبة الشعب العربى فى عدن بعد أن اتضح له أن بعض أفراد الجالية الهندية يحاولون فرض أنفسهم طرفاً فى قضية بلاده القومية التحررية ولم يحاول المستر نايير سكرتير الجمعية الهندية بعدن التستر على محتويات تلك المذكرة التى قدمت لوزير المستعمرات ، بل لقد اعترف فى تصريح صحفى له أن المذكرة تضمنت طلب الجالية الهندية فى أن يكون لها الحق فى تقرير مصير عدن السياسى كأحد الأطراف الشرعية فيها ، كما تضمنت المذكرة طلب الجالية الهندية أن تقدم لها بريطانيا ضمانات للمحافظة على ما يسمى بحقوقها السياسية فى عدن .

إذن فبعض أفراد الجالية الهندية قد انصاعوا وراء المخطط الاستعمارى ، وألقوا بأنفسهم بدون أى حق لهم فى الصراع الدائر بين الشعب وبين المستعمر الغاصب ، ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال البريطانية فى عدن ، قد أوعزت إلى عملائها من بعض قادة الجالية الهندية أن يتخذوا ذلك الموقف العدائى من قضية الشعب العربى فى المنطقة حتى يصرف الاستعمار نضال الشعب المباشر ضده إلى معركة جانبية ثانوية مع الجاليات . والجدير بالذكر هنا أن نتساءل كيف يتفق

موقف بعض زعماء الجالية الهندوكية فى عدن مع موقف حكومتهم فى الهند الذى عبر عنه جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند السابق بقوله : « إن على الجاليات الهندية أن تقف دائماً إلى جانب الحركات التحررية القومية لا إلى جانب الاستعمار فى كل الأقطار المستضيفة لهذه الجاليات ، والتى ما زالت تناضل من أجل استقلالها وسيادتها و وحدة أراضيها »(١) .

٤ - الجالية الصومالية :

ويقدر عدد أفرادها بعشرة آلاف نسمة ، وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من الصومال إلا أن مزاحمتهم لأبناء البلاد فى أرزاقهم غير خطيرة ، كما هو الحال بالنسبة للجاليات الأخرى ، والمعتقد أن الجالية الصومالية لا تشكل خطراً على قضيــة الجنوب . ولا شك أن الارتباطات التاريخيــة والمصالح المشتركة بين العرب والصومال لم تمكن الاستعمار البريطانى من أن يتخذ من الجالية الصومالية أداة للمساهمة فى خلق مشكلة الجاليات والأقليات وتسخيرها لتنفيذ سياسته الرامية إلى جعل هذه الجاليات تقاوم الحركة القومية التحررية المستقلة المرتبطة مع الجمهورية العربية المتحدة بغرض الصداقة الوثيقة والتعاون والمصالح المشتركة ، ولهذا فمن غير الممكن أن تنصاع الجالية الصومالية فى عدن وراء المخطط الاستعمارى للتدخل فى قضية البلاد السياسية ومقاومة نضاله التحررى .

وقد حاول الاستعمار وعملاؤه فى الفترة الأخيرة أن يغرروا بالعمال الصوماليين فى عدن كى يقفوا موقفاً معارضاً لموقف الحركة العمالية العربية هناك ، وكان هدف تلك المؤامرة هو تفتيت الحركة العمالية ، أو على أقل تقدير إيجاد بعض المعارضين لمواقفها العمالية والقومية فى داخل القطاع العمالى نفسه ، إلا أن الاستعمار قد فشل فى محاولته الخطيرة هذه ، بعد أن أدرك العمال الصوماليون

(١) راجع كتاب قحطان الشعبى سالف الذكر .

فى عدن أن إقدامهم على عمل كهذا لن يكون فى صالحهم ، ولا فى صالح الشعب الذى فتح لهم صدره وقبلهم ضيوفاً كراماً فى وطنه ، وأحسن معاملتهم ، وأظهر كل عطف على القضية الصومالية وحفظ للصومال الود الصادق والمحبة الأخوية ، وأن الاستعمار وحده هو الذى سيستفيد من تنفيذ المؤامرة .

ويعمل أفراد الجالية الصومالية فى شراء وبيع المواشى المستوردة أصلا من الصومال إلى عدن ، كما يعمل بعضهم عمالا فى الميناء وفى شركة المصافى لتكرير البترول والأعمال الأخرى ، ويزاول عدد آخر منهم الأعمال التجارية العادية ، كما يشتغل بعض أفراد الجالية فى الوظائف الحكومية ، وبالذات فى الشرطة والشرطة المسلحة .

**٥ — جالية الهنود المسلمين :**

ويقدر عدد أفراد هذه الجالية بعشرة آلاف نسمة ، إلا أن هذه الجالية بالذات تتميز رغم كبر عددها بالتفاعل مع العرب وعاداتهم ونوع حياتهم فى عدن . وقد اختلط الكثير منهم بالشعب العربى فى عدن أكثر من اختلاط أفراد الجاليات الأخرى ، وتزوج الكثير منهم من العرب. وقد انقطعت صلة نسبة كبيرة منهم بوطنهم الأصلى فأصبحوا ينظرون إلى عدن كوطن أول لهم ، فهم يعيشون كما يعيش العرب ، ويدرب أبناؤهم فى مدارس العرب ويتكلمون العربية ويتعاملون بها فى أعمالهم وحياتهم .

ويعمل أفراد هذه الجالية فى التجارة والوظائف الحكومية والشركات والبنوك .

**٦ — الإيرانيون :**

وقد تميز هؤلاء بخدمتهم المستميتة للمستعمر فى عدن ، إلا أن عددهم صغير وهم لهذا لا يستطيعون أن يشكلوا خطراً كبيراً على اقتصاد البلاد وتضيتها السياسية .

* * *

**حلول ومقترحات :**

لا شك أن الحكم الوطنى فى الجنوب سيقابل هذه المشكلة بعقلية ثورية ذكية ، خاصة وأن هذه القضية كانت من نتاج المخلفات الاستعمارية ، ولها علاقاتها الإنسانية وامتداداتها الدبلوماسية ببعض تلك الدول التى تنتمى إليها الجاليات ، والتعرض من جانبنا لهذا الوضع بحل أو بآخر أمر قد يسبب حرجاً ، ولكننا نرى فى هذا الصدد جملة من المقترحات على النحو التالى :

١ ــ إيجاد تشريع ثورى يمنع ويوقف الهجرة الأجنبية تحت شروط وإيضاحات وأوضاع تحددها الحكومة الثورية ، وفق مقتضيات مصالح البلاد وأمنها القومى .

٢ ــ حماية هذه الجاليات الأجنبية وتحديد هوية المواطنة وفق تشريعات وقوانين محددة تحدد واجباتها والتزاماتها وحدود نشاطها ضمن إطار ومفاهيم القانون الدولى الخاص (١) .

٣ ــ إعادة النظر فى القوانين التى سنها الاستعمار فى تحديد المواطنة العدنية وفق مقتضيات البلاد ومصالحها القومية .

* * *

**سادساً : مشكلة المرأة :**

ساعد الاستعمار البريطانى طوال احتلاله الطويل للجنوب على تخلف المرأة وحجبها عن آفاق المشاركة مع الرجل فى كل ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية والقومية ، وقد ساعدت التقاليد والعادات القديمة على حجب المرأة عن ارتياد هذه الميادين والآفاق . لكن الثورة بقيامها فتحت أمام المرأة آفاقاً جديدة

---

(١) راجع كتاب « القانون الدولى الخاص » للأستاذ الدكتور عز الدين عبد الله وكذلك كتاب القانون الدولى العام للأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم .

من المشاركة والتفاعل أسلفناها فيما سبق غير أن ذلك لم يحقق للمرأة طموحها ، فبرغم مشاركة المرأة فى الثورة إلا أن هذه المشاركة كانت محدودة على أولئك الفتيات المناضلات اللائى تحدين التقاليد ، وخرجن على بعض الأعراف التقليدية التى حدت من انطلاق المرأة ، وكبلتها بقيود ثقيلة . وظاهرة الحجاب مازالت منتشرة فى الجنوب رغم مشاركة المرأة ومساهمتها فى الثورة وخاصة الفتيات اللائى تعلمن فى المدارس واشتغلن ببعض الوظائف كالتدريس والتمريض وأعمال السكرتارية .

ولقد كان خروج بعض الفتيات بدون العباءة السوداء خطوة جريئة تحدثت عنها وقتها وكالات الأنباء فى العالم ، حيث قادت بعض الفتيات المظاهرات النسائية فى الشوارع ، وقدمن مذكرات احتجاج ضد السياسة البريطانية بشكل عام . وبالنظر إلى السياسة التعليمية نجد أن تعليم الفتيات بوجه عام يوجد بشكل نسبى فى عدن ، وإن وجد فى بعض الإمارات فإنه لا يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائى ، خاصة وأن التقاليد تلعب دورها فى تعليم الفتاة بحكم البيئة المحافظة فى الجنوب ، وامتناع بعض الأهالى عن تعليم بناتهم .

والتعليم إذا وجد فى بعض القطاعات فإنه غير موجود نهائيًّا فى قطاعات أخرى وحتى المساهمة التى أسهمت فيها المرأة لم تتم فى بعض الأحيان على أسس سليمة .

فى الريف مثلا تساهم المرأة كأية فلاحة مع زوجها ، ولكن مكانتها فى المجتمع غير كريمة ، وتعيش حياة تعيسة جدًّا . وفى المدن ما زالت القيود تحكم المرأة وتعتبرها آلة طيعة بيد الرجل ، وبالتالى تقيد من انطلاقاتها ومن مساواتها بالرجل . لكننا نعتقد أنه بانتصار الثورة فى الجنوب ، يجب أن يشع العلم بنوره فى كل جنبات المنطقة ، وأن تفتح الأبواب التى طالما أغلقت على مصراعيها لكى تساهم المرأة وتشارك جنباً إلى جنب مع الرجل فى معركة البناء والتطوير . فالمرأة التى حرمت من الحقوق فى السابق يجب أن تحصل على حقوقها ، ونحن لا ندعو إلى

التبرج أو الحرية العمياء أو المساواة المطلقة ، ولكننا نعتقد بالنسبة لمجتمع كمجتمع الجنوب أن يتم ذلك بطريق التدريج وليس التغير المفاجئ السريع .

إن المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة .

**حلول ومقترحات :**

هناك وسائل ومقترحات كثيرة للتغلب على مشكلة تخلف المرأة وإسهامها فى صنع الحياة وتطويرها ، أهمها التعليم والتوعية ، وممارسة الأعمال بالفعل ، كاشتغال المرأة بالتعليم ، واشتغالها بالصحة العامة كممرضة أو طبيبة . وكذلك اشتغالها بالخدمة الاجتماعية فى ميادين الأسرة والطفولة . ولا شك أن خروج المرأة إلى ميدان العمل سوف يبدأ بأعداد قليلة أول الأمر ، ولكنه سرعان ما يتزايد العدد بفعل التغيير السريع الذى سيسير فى المجتمع لتحقيق الرفاهية التى تنشدها كل المجتمعات النامية — ولعل تجربتنا فى مصر شاهد على ذلك ، ففى مدى نصف قرن تقريباً أصبحنا نلمس تقدماً كبيراً فى وضع المرأة فى مصر ، وفى تحررها ، ثم جاءت الثورة فتوسعت فى تشغيل النساء كما أنها منحتهن حقوقاً مساوية لحقوق الرجل ، لم تكن تحلم بها من قبل ، وقد تقلدت المرأة مناصب كبيرة فى كل الوزارات ، بل إنها تقلدت منصب وزيرة للشئون الاجتماعية مدة طويلة . ولاشك أن المرأة فى الجنوب سوف تثبت جدارتها كما أثبتت ذلك زميلتها فى المجتمعات النامية الأخرى ، وفى المجتمعات المتقدمة على السواء .

وهناك آفاق رحبة فى مساهمة المرأة فى النشاط الاجتماعى كتشجيع

الجمعيات النسائية والنوادى ، وتشجيع الدولة لها على ممارسة كل أوجه النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية . . . إلخ ؛ لتسهم فى عملية البناء والتطوير والتنمية لمجتمع كريم يصبو إلى حياة كريمة ومستقبل أعز وأفضل .

# الباب الثالث

## المشاكل والقضايا السياسية

**مدخل إلى القضية :**

نتج عن رحيل الاستعمار البريطاني وانتصار الثورة المسلحة ، وتسلم القوى الوطنية للحكم ، عديد من القضايا والمشكلات ذات الشئون والشجون من الناحية السياسية . ولعل من أهم المشاكل التى تقابل الحكم الوطنى فى الجنوب هى قضية وحدة القوى الثورية فى الجنوب وتلاحمها من أجل العمل نحو البناء والتطوير ، إذ بدون هذه الوحدة الوطنية لا يمكن لأى شعب من الشعوب أن يحقق أهداف المرحلة الانتقالية بسهولة .

كذلك فإن مشكلة الديمقراطية تطرح نفسها بإلحاح جنباً إلى جنب مع قضايا الحقوق والحريات العامة للشعب ، وفوق ذلك كله يبرز أمام الحكم الوطنى عديد من الأعباء والمشاكل الخاصة بالدولة ، كمشكلة الدستور ، ومشكلة التنظيم الإدارى ، ومشكلة الجزر التى لا زالت موضع خلاف بين الحكم الوطنى وبين الحكومة الاستعمارية .

وفى معرض تناولنا لهذه القضايا ، سوف نتناول من بينها على وجه الخصوص قضية الديمقراطية وما تستلزمه من إيجاد الصورة الملائمة للتنظيم السياسى الواحد فى ظل وحدة القوى الثورية . هل الأصلح للجنوب مثلا ، الأخذ بنظام الأحزاب المتعددة ؟ أم بنظام الحزب الواحد ؟ أم بنظام التنظيم السياسى المستوعب لكل القوى الثورية ؟ ثم كيف يكفل الحكم الوطنى ممارسة الحقوق وحماية الحريات العامة ؟

سنعرض هنا لهذه القضايا باعتبارها من القضايا الهامة والملحة فى هذه الفترة

التى يستقبلها الجنوب فى ظل الاستقلال ، وفى فترة من أهم فترات انتقاله من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة تثبيت الاستقلال ، وسوف نغض النظر عن بقية القضايا تاركين ذلك لدراسات أخرى مستقلة آملين القيام بها قريباً .

## أولا : قضية الديمقراطية

حين تثار قضية الديمقراطية تبرز معها بالضرورة قضية التنظيم السياسى ، ذلك لأن قضية الديمقراطية فى التحليل النهائى تعنى قضية السلطة ، أو بمعنى أدق أساليب ، ممارسة الجماهير لهذه السلطة ، أو المشاركة فيها ، وهذا يتأتى عن طريق التنظيم السياسى السليم المعبر عن إرادة الجماهير .

**والسؤال الآن :**

هل يأخذ الجنوب بنظام الحزب الواحد؟ أم بنظام الأحزاب المتعددة ؟ أم بالتنظيم السياسى الواحد المستوعب لكل العناصر والقوى الثورية التى شاركت فى مسيرة الثورة وتحملت أعباءها ؟

إن تحديد النظام الملائم للجنوب أمر متروك لأبناء المنطقة أنفسهم ، وإذا سمح لغير أبناء المنطقة أن يقولوا رأيهم حول هذه القضية ، فإننى أقول بصراحة كاملة إن الظروف والملابسات التى رافقت حركة النضال المسلح وواقع الحال فى المنطقة يؤكد حقيقة هامة ، وهى أن تحمل أعباء ومسئوليات مرحلة ما بعد الاستقلال ، وتحقيق أهداف الجماهير ، يتطلب بالضرورة وحدة القوى الثورية ، باعتبار أن هذه الوحدة هى السبيل إلى المناخ الديمقراطى ، والتفاعل الحقيقى والالتحام الكلى مع الجماهير بأهدافها وإمكانياتها . وإن تعبئة القوى الثورية فى تنظيم سياسى واحد ، يحقق تلاحم الشعب وتفاعله ضمن هذا التنظيم الشعبى السياسى الموحد . وهذه التعبئة تشكل أكثر من ضرورة ، وإذا لم تفرضها الظروف العاجلة فإن المشكلات الآجلة والضرورات المستقبلة ستحتمها ،

وتفرض وجودها لاعتبارات عديدة . وإذا كان نظام الحزب الطليعى الواحد فى بعض البلدان النامية قد حقق بعض النجاح فى برامجه الوطنية ، فإن الوضع فى الجنوب يختلف ، لأن القوى التى شاركت فى الثورة قوى متعددة ، وبالتالى فإنه من الصعب الأخذ بنظام الحزب الواحد بمعناه الضيق عند شعب تتعدد فيه التيارات السياسية ذات الأساليب المختلفة والغاية الواحدة

وتزداد المسألة تأزماً ، إذا علمنا أن الجنوب معرض بالطبيعة لتهديد القوى الرجعية والإمبريالية العالمية من جديد . وبالتالى فإن وحدة القوى الثورية أمر ضرورى وملح فى هذه المرحلة الهامة والخطيرة من تطلعات شعب الجنوب نحو الاستقرار والبناء .

وفى رأينا أنه إذا لم يكن التنظيم السياسى الواحد حلاً مقنعاً ، فإن ممارسة الديمقراطية تكمن فى إعطاء القوى الوطنية والثورية الأخرى حق ممارسة حقها فى العمل السياسى والمعارضة والنقد ، فى جو من الديمقراطية يحقق المناخ الطبيعى لاستمرار تفاعل هذه العناصر فى مسيرة حركة البناء والتقدم ، على وضع تشعر فيه هذه القوى بوجودها الفعال ، حتى لا تحرم من ممارسة حقها المشروع فى ظل الاستقلال الوطنى ، أو حتى لا تشعر فى ظل هذا الاستقلال بمرارة الماضى وحتى لا تشعر هذه القوى أيضاً أن الاستقلال جاء لإقصائها عن بلادها وأنها غريبة بالفعل عن مجتمع الاستقلال كغرابتها عن مجتمع الاستعمار .

وفى هذا الصدد لابد من الإجابة عن السؤال القائل : من هى القوى الثورية ؟

القوى الثورية بإيجاز هى التى شاركت فى الثورة وأسهمت فى عبئها ، وبالتحديد هى تلك القوى الوطنية والثورية التى تنطلق من منطلقات وغايات وطنية محددة مع اختلافها كمًّا ونوعاً فى الأساليب ، من حيث حجمها وفاعلية كل منها ومداها فى النضال الوطنى . هى إذن بالتحديد الجبهة القومية وجبهة التحرير . . التنظيم الشعبى للقوى الثورية والبعثيون والشيوعيون وكل التجمعات والهيئات النقابية والعمالية والطلابية والنسائية والمثقفون الثوريون . .

وأمامى الآن وثيقة أصدرتها الجبهة القومية فى مرحلة من مراحل تطورها تحت

عنوان ( مشروع برنامج لقاء استراتيجي بين أطراف القوى الثورية ) وهى تبين بوضوح ضرورة التقاء كل القوى الثورية بما فيها الجبهة القومية، وتحدد منطلق وضرورة تلاحم القوى الثورية والتأكيد على ضرورتها .

**ماذا تقول الوثيقة ؟ . . .**

تقول الوثيقة : « إن التحليل النهائي لأوضاع الجنوب اليمنى المحتل نتيجة لمؤثرات احتلال بريطانيا منذ عام ١٨٣٩ ولحكمه المباشر فى عدن عن طريق تثبيته لحكم أوتوقراطى سلاطينى خاضع لإشرافه ، ولدائبه المستمر على تمكين السيطرة على المنطقة . . . . إن التحليل النهائى لهذه الأوضاع يظهر الصورة التالية لمجتمعنا :

نظام اقتصادى مزيف تسيطر عليه بريطانيا بواسطة حكومة مزيفة تتربع فئة السلاطين قمتها ، وتساندها فى سلطتها الاحتكارات الأجنبية وطبقة المنتفعين الأثرياء فى المدينة والريف ، وتقع فئات الشعب الكادحة من عمال وفلاحين وقبائل وطبقات متوسطة فى حضيض السلم الاجتماعى . إن هذا النظام الاجتماعى هو النظام التى كرست بريطانيا جهودها فى خلقه وتثبيته عن طريق تشريعاتها وقوتها العسكرية . وهونفس النظام التى تخطط بريطانيا لإبقائه مع تعديلات بسيطة بعد تظاهرها بالانسحاب من المنطقة عام ١٩٦٨ م .

إن هذا النظام هو السبيل الوحيدة لبقاء سيطرة بريطانيا على المنطقة ، وبقاء سيطرة الإمبريالية العالمية على المشرق العربى ، والشرق الأوسط بصفة عامة . إن اهتزاز هذا النظام تحت تأثير ضربات المعسكر الثورى يعرض مصالحها الحربية والتجارية للأخطار الجسيمة . إنه انطلاق من الواقع الاجتماعى يجب أن تهب المقاومة الشعبية ضد الاستعمار بركائزه ومؤسساته والتى استمرت ردحاً طويلا من الزمن ، وتبلورت هذه المقاومة نهائياً فى اندلاع الثورة المسلحة فى الرابع عشر من أكتوبر سنة ١٩٦٣ م .

فواجب القوى الثورية أن تنطلق بدفع أقوى لحماية مسيرة الثورة ، وعليها تنظيم المقاومة الشعبية ، والوقوف والمراجعة الهادئة فى كل مرحلة ، والتصعيد باستمرار متجدد للنضال الشعبى ، والدفع بالثورة وبحركة الجدل التاريخى .

ومن هذا المنطلق يجب أن نفهم المهام الملقاة على عاتق الثورة بقيادة قواها الثورية . إن لقاء القوى الثورية التى دعت إليه الجبهة القومية فى ساحة الجنوب اليمنى ، هو لقاء استراتيجى مرحلى بين أطراف القوى الثورية فى المنطقة يتخذ شكل التنسيق فى النشاطات النضالية والسياسية والفكرية حول قضايا المرحلة الراهنة التى تعيشها القضية الوطنية اليوم ، والعمل على إيجاد الحلول الثورية بالارتفاع إلى مستوى مواجهة التناقضات الداخلية المختلفة ، وبهدف الوصول إلى إرساء وحدة وطنية ثورية ، تنصهر فيها جميع التنظيمات الثورية فى ساحة الجنوب اليمنى فى تنظيم ثورى تقدمى واحد ، مروراً بمراحل التنسيق العلمى الثورى المشترك .

**من هى القوى الثورية ؟**

القوى الثورية التى يشملها هذا اللقاء هى القوى التى تمارس العمل الثورى وتؤمن وتسعى إلى تغيير النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة تغييراً جذرياً على أن تكون أهداف هذا التغيير :

١ — تحرير المنطقة ( عدن — المنطقة الغربية — المنطقة الشرقية — وجميع الجزر التابعة لها ) تحريراً كاملا من الوجود الاستعمارى البريطانى كوجود عسكرى وسياسى واقتصادى ، وتصفية النظام الأوتوقراطى الفردى القائم . وإزاحة جميع العائلات السلطانية الحاكمة من سلطة الحكم وأى نفوذ مباشر . والعمل على منع تغلغل نفوذ الإمبريالية الأمريكية فى المنطقة عن طريق السعودية ، وتصفية كل المؤسسات التى تعتمد على الدعم الاستعمارى والإمبريالى بما يضمن وضع المنطقة على عتبة التحول الاجتماعى ، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الطريق إلى ذلك ليست سهلة وممهدة . فالقوى الثورية لا تسير فى طريق عريضة مستقيمة ، وإنما فى دروب وعرة مليئة بالمنعطفات الحادة ، ولكن ليس هناك من شك

— إذا ما صممت وتصلبت — فى أنها ستجد أقصر الطرق وأسلمها لتحقيق طموحات الجماهير .

٢ — الإيمان والعمل على اتخاذ العنف الثورى كوسيلة أساسية للنضال ، لتحقيق أهداف الشعب كاملة غير منقوصة .

٣ — الإيمان والسعى لتحقيق الوحدة العربية عبر وحدة التراب اليمنى واسترداد الأراضى العربية السليبة .

٤ — الإيمان بأن حركة التحرر فى الجنوب اليمنى جزء من حركة الثورة العالمية .

٥ — تأييد الأحزاب والحركات الثورية التقدمية المناهضة للاستعمار والإمبريالية والرجعية ، والتى تؤمن وتسعى إلى تغيير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية العتيقة البالية .

**أوليات اللقاء :**

( ا ) تعمل القوى المعنية على خلق مناخ مشجع بين قواعد التنظيمات المختلفة ، ليساعد على بلورة القضايا المطروحة ، ويدفع بعملية التقارب والالتقاء العملى .

( ب ) تسلم القوى المعنية بأن جميع الأحزاب والتنظيمات الجمهورية القائمة فى الساحة ليس بينها من يمثل لوحدة الشعب فى سائر أنحاء الجنوب اليمنى من عدن حتى المهرة — وعليه فإنها مطالبة بأن تعطى نفسها الحجم الطبيعى الحقيقى كفصيلة ثورية من بين الفصائل الفعلية الثورية الأخرى العاملة فى مناطق الجنوب .. وبوحدة القوى الثورية يتوافر للشعب التنظيم الواحد والممثل الشرعى الوحيد .

( ح ) يؤمل أن يمثل هذا اللقاء الثورى المرحلى على المدى البعيد نواة طبيعية للوحدة الوطنية المنشودة ، مبنية على أسس ثورية سليمة ومنهاج ثورى واضح . . .

**أسس اللقاء :**

١ — أن تتفق القوى الثورية على مفهوم ثورى موحد لمتطلبات المرحلة والمهام الثورية والمسئولية التاريخية الملقاة على عاتق القوى الثورية فى المنطقة .

٢ ــ على ضوء ذلك :

( ا ) تحدد وتقيم أطراف معسكر الثورة ومعسكر الثورة المضادة ، حتى يسهل تحديد الفئات والجهات التى يجب إيجاد اللقاء معها والفئات والجهات التى يجب وضعها فى الصفوف المعادية .

(ب ) يرسم برنامج عمل ثورى مشترك تتفق عليه القوى الثورية الملتقية ، وتسهر على تنفيذه بأمانة ومسئولية .

( حـ ) تسخر كافة النضالات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتجند كل إمكانيات القوى الثورية لتنفيذ وتحقيق البرنامج الثورى المشترك .

٣ ــ يتقرر بعد اتفاق بعض أطراف القوى الثورية حول هذا اللقاء تصورات الموقف فى حالة رفض أى طرف من أطراف القوى الثورية لهذا اللقاء الاستراتيجى .

٤ ــ يتخذ اللقاء الاستراتيجى المرحلى بين أطراف القوى الثورية شكل التنسيق فى النشاطات النضالية والسياسية والفكرية حول قضايا المرحلة الراهنة التى تعيشها القضية اليوم .

٥ ــ يشكل هذا اللقاء وجهاً لغالبية الفئات السياسية الفعالة والقوى الاجتماعية ذات الثقل فى الجنوب ويمثل حالتها الجماهيرية الواعية وسط التيار الشعبى العام » .

## ثانياً : الحقوق والحريات العامة

إن الدولة ما وجدت إلا للمحافظة على حقوق الأفراد وحماية حرياتهم ، ولا يمكن أن تتحقق تلك الحماية عملاً إلا بالاعتراف بأن للأفراد حقوقاً مرتبطة بأشخاصهم ، وباستعراض مختلف الدساتير الحديثة نرى أن حقوق الإنسان

يمكن ردها إلى أصلين أساسيين [1] :

١ — المساواة المدنية .

٢ — المساواة الفردية .

**أولاً : المساواة المدنية :**

ويراد بها عدم التفرقة بين الأفراد فى التمتع بمختلف الحقوق ، والالتزام بالواجبات . فلا يصح أن يكون للأصل أو اللغة أو الدين أو أى عامل آخر أثر فى تمتعهم بالحقوق وتحملهم الواجبات ، وأبرز مظاهر المساواة المدنية المساواة أمام القانون ، والقضاء على امتيازات الطبقات والطوائف والمساواة أمام القضاء ، فلا يجوز أن تتمتع بعض الطوائف بامتيازات قضائية كأن تنشأ لهم محاكم خاصة بهم وأن يخضعوا لقانون واحد ، وكذلك المساواة أمام الوظائف العامة والمساواة أمام المصالح العامة وأخيراً المساواة فى الضرائب وكذلك أمام الخدمة العسكرية .

**ثانياً : الحريات الفردية : وهى تتضمن الصور الآتية :**

● الحرية الشخصية يراد بها حق الفرد فى الذهاب والإياب والتنقل بحرية داخل البلاد والخروج منها إذا أراد ، وكذلك حقه فى الأمن بمعنى ضمان عدم القبض عليه أو حبسه إلا بمقتضى القانون .

● حق التملك ويراد به قدرة الفرد قانوناً على أن يصبح مالكاً ، وتأمين ملكيته من الاعتداء عليها ، ويكون له حق التصرف فيها ، ولهذه القاعدة استثناءات يحددها القانون مثل نزع الملكية للمنفعة العامة .

● حرمة المساكن الخاصة ، وهى التى يعيش فيها الأفراد بحيث يكون لها حرمتها وقدسيتها ، فلا يجوز اقتحامها إلا فى الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

● حرية العمل والتجارة والصناعة ، بمعنى عدم الحيلولة بين الشخص وبين

---

(١) راجع كتاب القانون الدستورى للدكتور محمد كامل ليله .

العمل الذى يريد مزاولته . ولا يجوز إكراه الفرد على أداء عمل معين ، وهذا لا يتعارض مع تدخل الدولة فى هذا المجال لحماية اقتصاد الدولة وتدعيمه وحماية المستهلكين ، وتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل . . . إلخ .

● كفالة الحريات المتعلقة بمصالح الأفراد المعنوية مثل حرية العقيدة والعبادة وحرية الاجتماع وتأليف الجمعيات وحرية التعليم والتعلم . وبديهى أن حرية التعليم لا تؤتى ثمارها إلا إذا كفل للقائمين بأمر التعليم حرية التعبير عن آرائهم تعبيراً علمياً نزيهاً مخلصاً .

● حرية الصحافة وهى من أهم مظاهر حرية الرأى فى العصر الحاضر .

● حق تقديم العرائض ( الشكاوى ) ومعناه أن يكون فى استطاعة كل فرد التقدم للسلطات العامة بشكواه ، وتظلمه من أى أمر يتعلق بحياته وعرض مطالبه بخصوص ذلك الأمر .

**ثالثاً : قضية الدستور :**

قضية هامة من قضايا الدولة والديمقراطية لاتتحقق إلا بتحديد شكل الحكم ونظامه بأجهزته ومنظماته الشعبية ، وتحديد العلاقات بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وموقف الأفراد منها ، وتقرير ما للفرد من حقوق وحريات ، وما عليه من واجبات ، وبذلك تعتبر قضية الدستور من القضايا الأساسية التى تحقق الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد وواجباتهم ، وبالتالى فإنها على هذا الأساس من القضايا الهامة والعاجلة ، على الحكومة ( حكومة الثورة ) الإسراع فى بلورة وإخراج هذا الدستور بشكل مؤقت وتحديد السلطة التى تضعه فى فترة الانتقال تمهيداً لطرحه للاستفتاء الشعبى خلال فترة قصيرة .

وبفقدان الدستور تفقد الديمقراطية عنصراً أساسياً من عناصرها ، وبالتالى فإن أية حكومة لا يمكن أن تثبت ديمقراطيتها ثورياً إلا بتحديد هوية الحكم وشكله

ونظام علاقة سلطاته بعضها ببعض وضمانات حقوق وواجبات الأفراد ، وهناك نظريات عامة تحدد فلسفة المبادئ الدستورية واتجاهاتها ليس هنا مجال بحثها ، ولكننا ننوه فى هذه العجالة إلى ضرورة وجود دستور للشعب ينص على شكل الدولة ونظام الحكم فيها والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق العامة والواجبات وسلطات رئيس الدولة واختصاصاته ثم اختصاصات كل من السلطات الثلاث وعلاقات بعضها ببعض ، وتحديد الأحكام العامة التى تتعلق بشكل الدولة وعلمها وشعارها وبرجعية القوانين وحكمها وبطريقة نشر القوانين... . إلخ ؛ ثم تحديد الأحكام الانتقالية والختامية ووضع التشريعات القائمة فى البلاد ، ووضع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدولة والدول الأجنبية ، وتحديد ميزانية الدولة وترتيب المصالح العامة ، والنظم الإدارية القائمة ، ووضع التنظيم السياسى وعلاقته بالدولة . إلى آخر هذه القضايا الهامة التى يجب أن يحتويها الدستور ويشملها .

* * *

**رابعاً : الوضع الإدارى وأجهزة الدولة :**

خلف الاستعمار وضعاً إدارياً معقداً ، وتركه أمام حكومة الثورة يتطلب منها حزماً وعملا دائباً لإيجاد جهاز إدارى ينفذ أهداف الثورة تتوافر فيه صفات الإخلاص لمبادئ الثورة والكفاءة والخبرة والأساليب العلمية التى تخدم البلاد ، ونسف كل الأنظمة الإدارية التقليدية التى نتجت عن وجود الاحتلال البريطانى ، وفى هذا الصدد لابد من رسم خطة ثورية شاملة لإعادة النظر فى تنظيم الجهاز الإدارى ودراسة مشاكله وإيجاد الحلول المناسبة لها . . إلى آخر هذه القضايا فى والأمور التى سنعود إليها بالتفصيل كما أسلفنا فى دراسة أخرى مستقلة . . . .

**خامساً : وضع الجزر :**

بخروج الاستعمار البريطانى من الجنوب ظهرت مشكلة من المشاكل الهامة

التي تتعلق بسيادة الدولة ، وهى مشكلة جزر كوريا موريا التي تطالب بريطانيا بفصلها عن الجنوب وضمها إلى سلطنة مسقط . وهذه القضية تشكل أهمية خاصة من الناحية الدولية لتعلقها بسيادة دولة مستقلة ، كما أن بريطانيا تستهدف من ذلك بقاءها كموقع استراتيجي لتنفيذ الاستراتيجية الغربية شرقي السويس ، وحول هذه القضية قال سيف الضالعي [1] :

« إن بريطانيا كعادتها دائماً تحرص على أن تخلف بعد جلائها عن أية دولة كانت تحتلها مشكلة . . وتضع بذور الانقسام بين هذه الدولة وجيرانها ، مثال ذلك ما حدث فى الهند وباكستان بالنسبة لكشمير . . . . ومشاكل الحدود بين الصومال وكينيا وأثيوبيا . . ومشكلة قبرص ومشكلة نيجيريا . . . إلخ .

وقد خلقت بريطانيا لنا مشكلة جزر كوريا موريا التي حاولت تسليمها لسلطان مسقط وعمان . »

ومشكلة أخرى . . مشكلة عملة دول شرق أفريقيا التي كان يجرى التعامل بها فى بلادنا قبل إصدار الدينار العربي .

وقد وصل الأمر بالنسبة لهذه المشكلة أن أصبح هناك قضيتان حولها فى بريطانيا الآن : قضية لمجلس النقد فى شرق إفريقيا ، وقضية لمجلس النقد فى عدن .

ونحن نأمل أن نتوصل إلى حل لهذه المشكلة ، وقد سافر وزير المالية بالفعل إلى زنجبار ليبحث فى هذه المشكلة وستجرى اتصالات بحكومات تنزانيا وكينيا وأوغندا للغرض نفسه .

---

(١) راجع مناقشة ممدوح رضا مدير تحرير جريدة الجمهورية مع سيف الضالعي وزير خارجية اليمن الجنوبية الشعبية — العدد الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٨ م .

**مشكلة كوريا موريا :**

وقلت للوزير : هل يمكن توضيح مشكلة جزر كوريا موريا ؟ وقام الوزير إلى مكتبه ليحضر مجموعة من الوثائق والمذكرات والخرائط المتصلة بهذه المشكلة ثم بدأ حديثه حولها قائلا : لقد أكدنا حقنا فى هذه الجزر ، واحتفظنا بحق ممارسة سيادتنا عليها بالصورالتى تناسبنا ، وسنعمل على تثبيت حقنا وعدم التفريط فيه .

واستطرد قائلا : ونحن لا نريد إثارة هذه المشكلة فى هذه المرحلة على مستوى دولى ، ولكن إذا استمرت بريطانيا فى موقفها ،وحاول سلطان مسقط وعمان الاعتداء على سيادتنا فسوف نلجأ إلى أية وسيلة مناسبة للاحتفاظ بسيادتنا وحقنا فى هذه الجزر .

قلت له : ما هى مساحة جزر كوريا موريا وما عددها وما عدد سكانها ؟ وأين تقع بالنسبة للعاصمة ؟ قال : جزر كوريا موريا عددهاخمس ، أما مساحتها فتصل إلى ٢٥ ميلا مربعاً ، يقطنها قرابة ٨٠ مواطناً وهى تبعد عن عدن بحوالى ٧٠٠ ميل وتبعد عن آخر حدودنا إلى الشرق بحوالى ٢٠٠ ميل .

قلت : هل لجزر كوريا موريا أهمية معينة ؟

قال : لهذه الجزر أهمية استراتيجية . . فالسفن الذاهبة إلى الخليج أو باكستان تمر على مقربة منها .

هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى فقد يكون لموضوع اكتشاف البترول فى مسقط دخل فى هذا الشأن .

قلت : هل أثيرت هذه المشكلة فى محادثات الاستقلال التى جرت بينكم وبين بريطانيا فى جنيف ؟

قال : نعم . . وقد أوضحنا أن هذه الجزر جزء من أراضينا ، وأنه لا يمكن التفريط فيها ، وقد استندنا فى ذلك إلى مجموعة من الحجج اعتبرها الوفد البريطانى نفسه حججاً منطقية ، غير أنه أشعرنا بأن قرار بريطانيا بالنسبة لهذا الموضوع لا يمكن التراجع عنه .

قلت : ماذا كانت الحجج التى قدمتموها ؟

قال : لقد أوضحنا أن هذه الجزر ظلت مرتبطة ببلادنا طوال فترة الاستعمار كانت دوماً تحت الإدارة المباشرة للحاكم البريطانى فى عدن ، وذكرنا أن هذه الجزر منذ القرن الماضى حتى عام ١٩٥٨ كانت مع جزر ميون وكمران ، جزءاً لا يتجزأ من مستعمرة عدن . وفى عام ١٩٥٨ ، وقبل قيام الاتحاد الفيدرالى عملت بريطانيا على تجزئة هذه الوحدة السياسية ، فبدلا من أن تصدر دستوراً واحداً لكل هذه المناطق أصدرت دستوراً خاصًّا بعدن ، أوامر دستورية لكل من كمران وكوريا موريا ، وعين لعدن حاكم عام كما عين لكل من هذه الجزر حاكم هو نفس الشخص .

ولقد قامت بريطانيا بفصل هذه الجزر على أساس مخططها الدفاعى الذى يحرص على الاحتفاظ بهذه الجزر لاستعمالها كقواعد ، نظراً لمواقعها الاستراتيجية.

وقال وهو يتصفح ملفات صخمة : ليستخلص منها ما يؤكد حق بلاده فى جزر كوريا موريا :

بموجب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة تلتزم بريطانيا بتقديم تقارير حول المناطق التى تديرها توضح فيها خطوات تطويرها .

١ — وفى عام ١٩٦٥ م وفى تقرير الأمم المتحدة حول المناطق المحتلة ، أكدت بريطانيا فى الصفحة الخامسة من التقرير — وتحت عنوان جزر كوريا موريا — أن هذه الجزر تعتبر من الناحية القانونية والفنية جزءاً لا يتجزأ من عدن .

٢ — فى عام ١٩٦٥ م أيضاً وفى عام ١٩٦٦ م اعتبرت قرارات الأمم المتحدة جزر كوريا موريا جزءاً من منطقة عدن .

٣ — فى عام ١٩٦٦م صوتت بريطانيا لصالح قرار يشمل تعريباً لمنطقتنا بضم جزر كوريا موريا .

٤ — فى العام الماضى . . شكلت فى دار المندوب السامى البريطانى بعدن بعثة تضم السكرتير العام لوزارة الأمن الداخلى ، وبعض موظفى إدارة الأسماك ، للقيام بعمليات مسح فى جزر كوريا موريا، وتقديم تقرير عنها إلى الحكومة . وقد أذاعت إذاعة عدن وقتئذ نبأ سفر البعثة ، وعند عودتها أذاعت أنها قدمت تقريرها .

وهذا يوضح أن بريطانيا كانت تنوى تسليم الجزر للسلاطين إذا تولوا الحكم فى المنطقة .

٥ — فى مايو عام ١٩٦٧ م قدم مشروع للبرلمان البريطانى يحدد يوم ٩ يناير موعداً لاستقلال الجنوب ، وقد جاء فى القرار توصيف للمنطقة على أساس أنها تضم جزر كوريا موريا .

٦ — فى الدستور الذى أعده خبيران بريطانيان هما سير ريف هون وسير جاوين ، بل قبل الاستقلال عرفت المادة الثامنة منه جمهوريتنا بأنها تتألف من مساحة الأرض التى تشملها ولاية عدن الحالية ومدينة الاتحاد وجزر ميون وكمران وكوريا موريا .

وقد أقر هذا الدستور عام ١٩٦٧ م أى أثناء احتلال بريطانيا .

٧ — فى جميع الكتب التى صدرت عن حكام المنطقة البريطانيين السابقين والسياسيين البريطانيين ، كانوا يؤكدون أن الجزر جزء لا يتجزأ من المنطقة .

قلت : وماذا كانت وجهة نظر بريطانيا بعد توضيح كل هذه المعلومات ؟

قال : لقد أوضحنا تمسك بريطانيا بموقفها من هذه الجزر ، وكان مما قالوه

أيضاً إن جزر كوريا موريا قدمت كهدية من سلطان مسقط وعمان إلى الملكة فيكتوريا عام ١٨٥٤ بمناسبة زواجها .

فرددنا على الفور : بأن البرتغال سبقت أن قدمت بومباى كهدية إلى الحكومة البريطانية وبعد استقلال الهند لم تعد بومباى إلى البرتغال ولكنها سلمت للحكومة الهندية .

وقد ألح الوفد البريطانى على فكرة تدويل هذه الجزر ، فرفضنا الفكرة على الفور وهددنا بإنهاء المحادثات ، الأمر الذى جعل الوفد البريطانى يقترح إحالة الموضوع إلى حكومة ما بعد الاستقلال .

قلت : وما هى الخطوات التى اتبعت بالنسبة لهذا الموضوع بعد الاستقلال ؟

قال : لقد بعثنا إلى الأمم المتحدة ببرقية فى ٣ ديسمبر الماضى أكدنا فيها حقنا فى هذه الجزر ، وطلبنا توزيع مضمون البرقية على كافة الدول الأعضاء .

واستطرد قائلا :

ونحن الآن بصدد تهيئة الموضوع من الناحية القانونية لإثارته فى المحافل الدولية .

قلت : ماذا سيكون الموقف إذا حاول سلطان مسقط وعمان ممارسة حق السيادة على جزر كوريا موريا ؟

قال : كما قلت لك نحن لا نقر تسليم هذه الجزر لسلطان مسقط وعمان ، وسوف تعتبر أية محاولة لإرسال أحد من طرفه عدواناً وسيكون من حقنا فى هذه الحالة أن نرد على هذا العدوان بأية طريقة مناسبة » .

**سادساً : الوحدة بين الشمال اليمنى والجنوب اليمنى :**

واستكمالا للحديث حول قضايا المستقبل السياسية فى الجنوب ، نجد من الضرورى أن نطرح قضية الوحدة بين الشمال اليمنى والجنوب اليمنى باعتبارها

من القضايا المطروحة الآن للنقاش . . كيف يكون هناك تجسيد فعلى لشعار وحدة التراب اليمنى ؟

وبادئ ذى بدء نحاول أن نجيب عن السؤال التالى :

لماذا الجنوب اليمنى ؟ وما هى حقيقة هذه التسمية .

جنوب يمنى أم جنوب عربى ؟ ولماذا ؟

فى السنوات الأخيرة ، وخاصة فى أواخر الخمسينات وبداية الستينات ظهرت أهداف الاستعمار البريطانى جلية فى مسخ عروبة المنطقة ، وتعميق انفصالها ، خاصة بعد قيام الاتحاد الفيدرالى عام ١٩٥٩ ، ومحاولة بريطانيا تطوير هذا الاتحاد انطلاقاً إلى خلق دولة الجنوب العربى الهزيلة المسخ ، التى يحاول بها امتصاص النقمة الشعبية ، والوثوب فوق وعيها من خلال تطوير مفاهيمه تمشياً مع نمو الوعى القومى فى الوطن العربى ، وجاء قيام الاتحاد الفيدرالى بعد قيام الوحدة الدستورية بين الشعب العربى فى مصر والشعب العربى فى سوريا عام ١٩٥٨ م ليلهى الجماهير وليستقطب نقمتها وليمتص حماسها وانفعالها ، ولكن الشعب فى جنوب اليمن المحتل كان وعيه أكبر من ذكاء الاستعمار ، وكانت مقاومته لمشاريع الاستعمار أكبر من قوة الحديد والنار وأساليب الإرهاب والقهر الاستعمارى التى حاول الاستعمار أن يكبت بها الجماهير المناضلة فى الجنوب التى أدركت أبعاد مخططه ، وخطورة أهدافه ومنطلقاته .

نعود لنقول : إنه فى أواخر الخمسينات بدأ معظم القوى الوطنية بمختلف هوياتهم ومنطلقاتهم — يطرحون فى مفاهيمهم النظرية وكتاباتهم مفهوم وحدة التراب اليمنى باعتباره مبدأ أساسياً من مبادئهم ، وظهرت تسمية الجنوب اليمنى المحتل كمصطلح سياسى فى الفترة الأخيرة رداً على أبعاد النغمة التى يروجها الاستعمار وخطورتها ، وهى نغمة الجنوب العربى ، ليس من حيث الشكل ، ولكن من حيث المحتوى والمضمون . وتبلور مفهوم وحدة التراب اليمنى فى السنوات الأخيرة ، وخاصة فى بداية الستينات بين

أغلبية المثقفين من أبناء الجنوب والشمال معاً وبدءوا يحاربون بالفعل نغمة الجنوب العربي ويعارضون هذه التسمية بشدة من حيث محتواها . ولم تكن تسمية الجنوب العربي فى حد ذاتها من الناحية الشكلية مشكلة أو معضلة بقدر ما كانت تكمن خطورتها فى الجوهر الذى يستهدفه المخطط البريطانى لتعميق العقليات الانفصالية .

وتسمية الجنوب العربي من حيث الشكل أشمل وأعرق من تسمية الجنوب اليمنى التى تضيق وتنغلق ، ولكن الخطورة تكمن فى المحتوى والهدف الأساسى منها ، ولذلك جاءت تسمية الجنوب اليمنى كمصطلح سياسى لدحض تسمية الجنوب العربي التى برزت كمدلول سياسى جديد يستهدف تجزئة المنطقة وتكريس الانفصال . . . .

ولقد اتخذ الجدل الذى ثار حول تلك التسمية فى السنوات الأخيرة طابع الحدة لدقة الموضوع وخطورته — بين القوى الوطنية مما أدى إلى كثير من الخصومات السياسية بين رجال الحركة الوطنية أنفسهم وتحديد مواقفهم على أساس من رفضهم أو معارضتهم لهذا الشعار .

فوحدة التراب اليمنى حقيقة تاريخية يؤكدها التاريخ الطويل للمنطقة التى عاصرت أحداثاً تاريخية هامة ، وأكدت بأن منطقة اليمن كلها وحدة واحدة . فجميع أجزائها شمالاوجنوباً خضعت فى فترات تاريخية متعاقبة لحكومة مركزية واحدة سواء كانت تلك الحكومة فى صنعاء أو عدن أو تعز أو حضرموت . فحيناً تكون العاصمة السياسية صنعاء — وحيناً آخر تكون عدن وفقاً للدول التى تعاقب حكمها فى المنطقة . يؤكد ذلك ما حدث أيام المتوكل إسماعيل من أئمة الدولة القاسمية التى حكمت اليمن كله شماله وجنوبه ، وما حدث كذلك أيام حكم الملك الظافر من ملوك الدولة الظافرية ( بنى ظافر ) ، وما حدث أيضاً أيام الدولة

الرسولية فى حكم الملك المظفر . ولقد كانت الدولة الظاهرية والقاسمية دولتين حكمتا اليمن من صنعاء حتى حضرموت ، واستمر ذلك الحكم الموحد لليمن فترة كبيرة ضعفت أثناءها السلطة المركزية فى صنعاء نتيجة للحروب الداخلية فاستقل كل شيخ بمنطقته وتجزأت بعدها مناطق الجنوب إلى إمارات صغيرة ومشيخات .

وكانت تلك الانقسامات مقدمة لدخول المستعمر التركى ، ثم البريطانى إلى المناطق اليمنية الشمالية منها والجنوبية على السواء ، ولم تكن وحدة الأراضى اليمنية هذه فى العهد الإسلامى فقط بل كانت كذلك ممتدة الجذور فى التاريخ قبل الإسلام أيام المعينيين والسبئيين والحميريين أيضاً .

**والسؤال الآن :**

لماذا يتمسك البعض بعد تأكيد هذه الحقيقة التاريخية بتسمية الجنوب العربى؟ ولماذا يصر البعض على تأكيد يمنية المنطقة ؟ وهل سيظل مبدأ وحدة التراب اليمنى أمراً هامـاً يجب تجسيده أم أن هناك ظروفاً موضوعية وواقعية تحول على الأقل فى مرحلة انتقالية من مراحل تسلم القوى الوطنية للسلطة دون تحقيقه ؟

سؤال هام سنحاول فى هذا العرض السريع الإجابة عنه .

عن الشطر الأول من السؤال تقف أمامنا حقيقة التسمية التى تتشبث بها رابطة أبناء الجنوب العربى وهى تسمية الجنوب العربى .

يقول شيخان الحبشى وهو يعبر عن رأى رابطة الجنوب — ونحن ننقله هنا بأمانة : « إن وحدة التراب اليمنى ، أو تسمية الجنوب اليمنى نظرية خرافية تعكس تطلعات قومية جغرافية على غرار مبادئ القوميين السوريين التى رفضتها كل الجماعات العربية . هى خرافة لأنه لا يوجد شىء اسمه طين يمنى متميز بملامح وسمات وخصائص وصفات عن التراب العربى . ومن أجل ذلك قلنا إنها خرافة . وهى تعكس تمنيات قومية قطرية تناهض على وجه التأكيد القومية العربية وتكون هدماً فيها ، لأنها تدعو على سبيل المحاكاة إلى قيام وحدة التراب المغربى

الأفريقى ، ووحدة التراب العربى السورى ، ووحدة التراب العراقى الخليجى ، بدلا من الدعوة إلى وحدة الشعب العربى فى كل أقطاره وأمصاره وإزالة الفواصل الجغرافية بين أجزائه . ولو تمت مثل هذه الدعوة فإنها تكون هدماً خطيراً وتخريباً لدعوة الوحدة العربية التى لاتعترف بقوميات قطرية داخلها . ثم إن هذه الفكرة نفسها تكوّن موضوعاً جدليا نظريـًّا لا طائل تحته ولاجدوى إطلاقاً من إثارته» .

وخلال مناقشة مع شيخان الحبشى حول تسمية الجنوب العربى ، والتّهم الموجهة إلى هذه التسمية باعتبارها تسمية انفصالية تجسيداً لرغبة الانفصال عن اليمن ، وأنها تسمية وضعها الاستعمار قال :

فى الحقيقة أن تسمية الجنوب العربى قد استحدثتها الرابطة ووضعتها لأغراض ثلاث :

١ — للقضاء على التسمية القديمة التى ثبتتها بريطانيا واستعملتها كل الدوائر العربية والأجنبية وهى تسمية عدن والمحميات أو ( المحميات التسع ) لما فى هذه التسمية من معانى التجزئة .

٢ — وهذه التسمية التى وضعناها من شأنها أن توحى بفكرة وحدة المنطقة ، وتذكى مشاعر الولاء لها كقطر موحد ، وتحث على القضاء على الحدود الوهمية للسلطنات والإمارات والمشيخات التى قارب عددها ٢٣ إمارة ومشيخة ،كل منها منفصلة عن الأخرى تمام الانفصال .

٣ — كادت عدن تتحول إلى قومية دولية ( أممية ) ، لأن السياسة البريطانية عمدت إلى إشباعها بالأجناس الغربية وتوطينها فيها ، بحيث تصل فى مجموعها إلى أقليات ضخمة من حيث العدد ، ومتنوعة من حيث النوع والقدرة . فعمدنا إلى تسمية الجنوب العربى لتأكيد عروبة المنطقة ، وقد نجحت التسمية فى تحقيق الكثير من أهدافها المطلوبة ؛ فبدأ الولاء للبلاد كقطر موحد ينمو تدريجيـًّا ، ومشاعر الانفصال الإقليمى داخل المنطقة تتلاشى وتذوب ، واحتمالات تقلب أسماء السلطنات والولايات تتلاشى . ومنذ البداية أعلناها صريحة أن الرابطة

تستهدف أساساً المشاركة الإيجابية فى تحقيق الوحدة العربية ، وهى الحلم الذى داعب خيال أعضائها منذ طراوة الشباب .

وطبيعى أن تؤمن الرابطة بوجوب الوحدة بين القطرين : الجنوب العربى والجمهورية اليمنية ، وهى تؤمن أيضاً بأن الوحدة العربية ينبغى أن تتم لا على أساس تكتلات جغرافية أو قوميات إقليمية كفكرة القومية عند السوريين ، ولا على أساس استعادة الحدود التاريخية لدولة من الدول ، إن هذه الأسس يرفضها منطق القومية العربية ، ويهدمها من أساسها ، ومن أجل ذلك نؤيد فكرة توحيد القطرين الجنوب العربى واليمن ، لا على أساس أن الجنوب تابع وخاضع لليمن أو بعض منه ، أو أن عرب الجنوب ينتسبون إلى العرق اليمنى ، بل على أساس قطرين عربيين متجاورين ، بل لا تقر الرابطة نظرياً المبدأ القائل بأنه يجب على الجنوب أن يتوحد مع اليمن أولا وقبل كل شىء مهما كان النظام القائم فى اليمن .

ولكن كان شغلنا الشاغل هو توفير ضمان وحدة الجنوب العربى وهى الوحدة التى كانت بعيدة المنال جداً ، وتتعرض الآن وستظل تتعرض لأخطار الانفصال .

وأمام هذه الأخطار بحكم التجزئة القائمة فى الجنوب نفسه ، لم يكن هناك مجال إطلاقاً لبذل جهود فى سبيل الوحدة مع اليمن ، خاصة وأن اليمن كانت فى ذلك الوقت ملكية رجعية شديدة التخلف .

وقال شيخان :

هذه النظريات التى تمسكت بها الرابطة بحق ، والمسالك التى اتخذتها استغلها خصومها من ملكيين يمنيين ومن دعاة القومية اليمنية ، واستغلها أعداء الرابطة أسوأ استغلال ، وكانت مواقف الخصوم هذه من أشد العوامل التى عاقت نمو الحركة الوطنية . وأجهدتها وأضرت بها أيما إضرار .

وهناك نقطة أثير حولها جدل طويل ، وهى تتعلق بكون الجنوب جزء من

اليمن باعتبارهما عاشا تطوراً تاريخياً واحداً. ويرد على هذا القول بأنهما حقاً عاشا وحدة واحدة نحو ألفى عام ثم انفصلا ، ولم يتوحد القطران أبداً تحت حكومة واحدة لمدة تزيد على الألف سنة ، فمن الصعب إذن أن نسير فى خط استعادة الوحدات الجغرافية لأنه يتنافى مع مبدأ القومية العربية الواحدة التى لا تقر بوجود قوميات قطرية ضمنها . ثم لو أقررنا مبدأ خطر استعادة الوحدات الجغرافية أو الحدود التاريخية لاقتضى الأمر تغييراً كلياً » .

هذا رأى رابطة الجنوب العربى كما يعبر عنه شيخان الحبشى الأمين العام للرابطة ، ولكن ماذا تقول القوى الوطنية الأخرى فى تبريرها ليمنية المنطقة .

يقول قادة التنظيم الشعبى للقوى الثورية :

« إن يمنية المنطقة مبدأ أساسى من مبادئ شعبنا فى الجنوب اليمنى المحتل ، و إن هذا المبدأ كان هدفاً ومطلباً من مطالب الجماهير المناضلة فى الجنوب ويقع هذا المبدأ فى موقع بارز من أهداف الثورة ومطالبها يلى مباشرة مبدأ التحرير من السيطرة الاستعمارية . وهو مبـــدأ أكدته أحداث التاريخ ، وأبرزته سياسات الاستعمار الهادفة إلى تعميق التجزئة وتكريس الانفصال ، ونحن متفقون مع كل القوى الوطنية فى الجنوب على ضرورة تجسيد هذا المبدأ عملياً فى مستقبل الأيام القادمة.

إن النضال من أجل الحرية يرتبط فى مفهومنا بالنضال من أجل الوحدة ، والوحدة لا يمكن أن تقوم على التجزئة وعلى الانفصال ، وبالتالى فإننا نشجب كل الدعوات الانفصالية ونعمل جاهدين من أجل تحقيق مطلب وحدة المنطقة ، و بالتالى وحدة التراب اليمنى وصولا من ذلك كله إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة . و إذا كانت هناك أية ظروف موضوعية ، أو معوقات خارجية قانونية أو دولية تعترض هذا المبدأ مؤقتاً من الناحية الواقعية ، إلا أنه من ناحية المبدأية سيظل شعارنا ومطلبنا الأساسى بعد تحقيق مطالبنا الوطنية العاجلة فى الحصول على استقلالنا وحريتنا الحقيقية ، وتحقيق مطالب الشعب فى بناء

مجتمع تقدمى يحقق للجماهير حقها العادل فى المساواة وتكافؤ الفرص ، وترسيخ دعائم الحرية الحقيقية والديمقراطية السليمة لكل الشعب وجماهيره العاملة المناضلة. وانطلاقاً من هذا الفهم سيظل التنظيم الشعبى للقوى الثورية وهو الذى تحمل عبء النضال الثورى ضد الوجود الاستعمارى ، وحمل السلاح من أجل الحصول على الحرية . . . سيظل هذا التنظيم حاملا سلاحاً جديداً فى تغيير الأوضاع والمخلفات التى تنجم عادة بعد رحيل المستعمر ، وسيظل عاملا من أجل الأهداف الوطنية بنفس الأسلوب وبنفس القوة التى حمل السلاح بها ضد السيطرة الاستعمارية .

إن أهدافنا الوطنية تتحدد بتحقيق الحرية الحقيقية للشعب، وبناء مجتمع تقدمى عادل وسليم انطلاقاً إلى أهدافنا القومية فى تحقيق الوحدة العربية ، وبالتالى العمل مع الجماهير العربية المناضلة من أجل تحقيق أهداف النضال العربى فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

إن ثورة الجنوب جزء من الثورة العربية الشاملة ، وبالتالى فإن شعبنا يؤمن بأن تحقيق أهداف الثورة العربية يقع عبؤه على الجماهير العربية فى كل مكان . ونحن نؤكد هنا أننا عرب ، وعرب بكل ما تعنيه هذه الكلمة . وأن ثورتنا ثورة عربية وطنية وقومية وإنسانية وبالتالى فإن وحدة المنطقة من الناحية القومية أمر ضرورى ومطلب قومى يرفض كل مبررات الإقليمية أو السلوك المزدوج الذى لا تتفق نظرياته وشعاراته مع أعماله وسلوكه اليومى .

والأيام القليلة القادمة ستؤكد أن الشعارات وحدها غير كافية إذا لم ترتبط أساساً بسلوك سليم يجسد هذه الأقوال إلى حقائق وأعمال — نحن لا نردد شعارات ، ولكننا نؤكد أننا سائرون على طريق النضال ، ومواصلة المسيرة الثورية حتى نحقق أهدافنا الوطنية والقومية والإنسانية . وهنا نؤكد أن التنظيم الشعبى للقوى الثورية إذا كان قد شغل فى المرحلة السابقة ، وهى مرحلة النضال من أجل جلاء المستعمر بحمل السلاح ، ولم تتوافر لديه المفاهيم الفكرية الواضحة ، إلا أننا نأمل

أن تتبلور مفاهيمنا ومنطلقاتنا الفكرية ونحقق الربط التنظيمي لكل الجماهير التي ترتبط بهذا التنظيم وتعبئتها للنضال من أجل أهداف الثورة ، وبالتالي تحقيق الوحدة الفكرية المطلوبة وصولا إلى إيجاد البديل الثوري المطلوب لتغيير كل أوضاع المجتمع الخاطئة في الجنوب اليمني المحتل » .

* * *

أما عبد الله باذيب ممثل الشيوعيين في جنوب اليمن المحتل فقد قال :

« إن الشيوعيين في الداخل ، والطلبة الشيوعيين من أبناء الجنوب في الخارج وخصوصاً في مصر ، هم أول من طرحوا شعار الوحدة اليمنية عام ١٩٥٦م ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن يرفع هذا الشعار في عام ١٩٥٦ م إذ أنه في هذا العام بالذات ظهرت الطبقة العاملة في الجنوب اليمني المحتل لأول مرة كقوة منظمة نقابيًّا وسياسيًّا . وكانت إضرابات مارس سنة ١٩٥٦ م المجيدة هي بداية ميلاد الطبقة العاملة كقوة منظمة ، والشيوعيون يؤمنون بالوحدة اليمنية ، ليس لأسباب تاريخية فقط ، وإنما لأسباب واقعية وموضوعية أيضاً ، وبصرف النظر عن أن الجنوب اليمني كان تاريخيًّا جزءاً لا يتجزأ من اليمن التي هي الآن الجمهورية اليمنية ، فإن معظم سكان عدن هم من أبناء الشمال ، وكذلك فإن العمال من أبناء الشمال يكونون العمود الفقري للطبقة العاملة في عدن ، والطبقة العاملة في عدن هي القوة الرئيسية في الحركة الوطنية ، ومن هنا فإن ارتباط الدعوة إلى التحرر الوطني بالدعوة إلى الوحدة اليمنية ارتباطاً عضويًّا ، كان أمراً ضروريًّا وأساسيًّا ، إذ بدونه تنعزل الحركة الوطنية عن السواد الأعظم من الشعب في الجنوب اليمني المحتل ، ولهذا وجدنا أن جميع الجهات المعادية للوحدة اليمنية قد عزلت نفسها عزلا كاملا عن جماهير العمال ، وبالتالي عن جماهير الشعب في المنطقة . إلى جانب ذلك ، فلا شك أن تأييد الجمهورية اليمنية لقضية الجنوب كان دائماً عاملا مهمًّا في دفع الحركة الوطنية في الجنوب إلى الأمام . ومن الثابت الآن أنه ما لم يكن للثورة المسلحة في الجنوب قاعدة خلفية في الشمال لما كان يمكن أن تكون هناك ثورة

فى الجنوب على الإطلاق ، ولهذه الأسباب كلها فإن الوحدة اليمنية كانت دائماً مسألة حياة أو موت بالنسبة للحركة الوطنية ، وأنه حتى من أجل الحصول على استقلال حقيقي للجنوب اليمنى المحتل لابد من التمسك بالوحدة اليمنية .

أما مسألة الوحدة الدستورية ، فهذه مسألة يجب أن تحسم فى حينها وفقاً للظروف الواقعية فى الشمال والجنوب آنذاك ، ومع ذلك فإن مصلحة الثورة فى الشمال وفى الجنوب تستلزم أن تتكون أقوى العلاقات بين القوى الثورية فى الجنوب والشمال ، كما تطرح مسألة الوحدة اليمنية بصورة قوية ملحة » .

* * *

وأما عبد الله الأصنج رئيس حزب الشعب الاشتراكى سابقاً وعضو قيادة مجلس الثورة فى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل فيقول : ،

« لقد كان المؤتمر العمالى أول من طرح شعار وحدة التراب اليمنى ، وكان هذا المؤتمر يمثل الطبقة العاملة فى الشمال والجنوب . وإن المؤتمر العمالى ، إيماناً منه بوحدة اليمن الطبيعية ، دافع عن ثورة ٢٦ سبتمبر حيث أرسل ١٢ ألف مقاتل من عمال الجنوب إلى الشمال لنصرة ثورة اليمن ، وهذا الموقف يعطينا دليلا قاطعاً على ضرورة وحتمية وحدة النضال فى الشمال والجنوب . إن إيماننا بوحدة التراب اليمنى كان ولا يزال فوق كل شك . وحزب الشعب الاشتراكى لم يكن إلا الجناح السياسى للمؤتمر العمالى وأن قاعدة حزب الشعب الاشتراكى الرصينة هى الطبقة العاملة .

إن تصوراتنا بالنسبة للمستقبل هى أولا : الحصول على استقلال كامل ، ثم ثانياً : تأتى الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية باعتبار أن اليمن الطبيعى جزء من الوطن العربى ، ومن ثم ثالثاً : تكون وحدة اليمن الطبيعية طريقاً مفتوحاً للوحدة العربية الشاملة . وإن الوحدة مع الجمهورية العربية اليمنية ستكون على أساس أننا إخوة وأشقاء .

وإن تسمية الجنوب اليمنى باسم الجنوب العربى هى تسمية استعمارية ،

قصد بها تجسيد الانفصال وإقامة الحواجز بين البلد الواحد حفاظاً على مصالحه ، ولكن نضال الطبقة العاملة استطاع أن يحقق الالتحام ويجسد هذا الشعار من خلال نضاله اليومى » .

* * *

وأما عبد الفتاح إسماعيل عضو الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل وأحد أعضاء قيادة حركة القوميين العرب فى جنوب اليمن فقد طرح رأيه على النحو الآتى :

« إن ميثاق الجبهة القومية يشكل بالنسبة لنا موقفاً استراتيجيًّا لكافة قضايا الثورة . ومن جملة هذه القضايا وضمنها قضية الوحدة اليمنية ، باعتبارها قضية أساسية ومهمة . ولقد نص ميثاق الجبهة القومية على أن منطقة اليمن شمالا وجنوباً ظلت تشكل وحدة طبيعية متكاملة تجمع شعبها روابط وعوامل كثيرة ، منها وحدة الأرض ووحدة اللغة ووحدة المعاناة اليومية للحياة ووحدة المصلحة ووحدة المصير ، وقد تجسدت هذه الوحدة على مستواها السياسى فى عصر الإسلام فى دول متعددة تعاقبت على المنطقة ،كدولة الزياديين والباطنيين والزيديين والصلحيين والرومانيين تضم شملها وتعبر عن وحدتها .

إن الوحدة مع اليمن لم تعد شعارات يرددها كل من هب ودب ، بل هى مطلب حيوى للجماهير الكادحة المستغلة التى ظلت خاضعة للاستعمار والرجعية والإقطاعيين . والجبهة القومية مطالبة بأن تقف أمام هذه القضية باستمرار لا من حيث رفع قضية وحدة التراب اليمنى كشعار يردد ولكن من حيث التجسيد الحقيقى لهذا الهدف » .

* * *

وأما البعثيون فبرغم معرفتى للكثيرين منهم ومعرفتى بأسماء بعض أشخاصهم إلا أن بعضهم يخفى هويته ، ويحاول أن ينكر انتماءه إلى حزب البعث ، ولهذا لم أتمكن من أخذ رأيهم نتيجة لهذه الاعتبارات السالفة ، وإن كانوا نظريًّا يطرحون شعار وحدة التراب اليمنى ، إلا أننى عمليًّا لم أتمكن من الحصول قطعيًّا

على رأى واضح ـ ومحدد ، يعبر عن وجهة نظرهم ، وعن كيفية الحلول العملية والواقعية والموضوعية لتحقيق وحدة التراب اليمنى .

بهذا أكون قد سجلت معظم آراء أطراف الحركة الوطنية فى مبدأ وحدة التراب اليمنى ، و يبقى على البعثيين أن يجهروا بوجهة نظرهم حول هذا الموضوع أمام شعب المنطقة لتتحدد بعد ذلك هوية كل الأطراف الوطنية والثورية فى الجنوب بوضوح وتحديد ، لتكون وجهات النظر ملزمة لأطرافها ومحكًّا فى مستقبل الأيام القادمة للتطبيق والتجسيد ؛ وعلى العموم يمكن القول بأن البعثيين كانوا من أكثر العناصر حماساً لفكرة الوحدة اليمنية .

وأخيراً فإن هناك عدداً غير قليل من المثقفين قد لعبوا دوراً بارزاً فى هذا الصدد من بينهم محسن العينى الذى كان ـــ بحق ـــ من أبرز العناصر التى دعت إلى ضرورة تحسين شعار وحدة التراب اليمنى ، وفلسفت فكرة الوحدة اليمنية فى عدة مقالات صحفية .

## كيف تتحقق إذن الوحدة اليمنية دستوريًّا ؟!

وبعد : فقد حرصت من البداية على عرض مختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدة التراب اليمنى « يمنية المنطقة » ويبقى الآن أن نجيب عن السؤال التالى :

كيف تتحقق إذن يمنية المنطقة من الناحية الموضوعية والواقعية ؟

ومن البداية أعترف أنه من الصعب الإجابة عن هذا السؤال بموضوعية ودقة ، ولكننى أضع هنا محاولة للإجابة عنه فى هذه الظروف الانتقالية الحرجة فى حياة المنطقة والتبدلات الجديدة التى تطرأ عليها تاركاً الإجابة عنه لآراء أخرى أرجو أن تكون أكثر صواباً وعمقاً وموضوعية .

فى مستهل الأيام القادمة سيحصل الجنوب على حريته واستقلاله [1] ، ومن

(١) كتبت هذه السطور قبل التطورات الأخيرة ، وقبل انفراد الجبهة القومية بالسلطة عشية إعلان الاستقلال .

المشاكل الأساسية التى سيقابلها مشكلة التوفيق بين الاعتبارات القانونية والدولية لنظام وشكل الحكم وبين الاعتبارات المبدأية لمبدأ وحدة التراب اليمنى « يمنية المنطقة » . وهذه الحقيقة تبرز اليوم ونحن على مسافة قريبة من تحقيق الاستقلال ، ويزيد من بروزها أن القوى الوطنية ، وفى خلال محادثاتها التى تتم مع كتابة هذه السطور فى القاهرة ، تعيش إحساسات مريرة وحيرة موجعة بين الاعتبارات المبدأية وبين الظروف الموضوعية والواقعية التى ستنجم عن حصول الجنوب على حريته واستقلاله .

والحيرة تكمن فى كيفية التوفيق بين الشعارات التى ترفع لتجسيد يمنية المنطقة ، وبين الاعتبارات الخارجية ، ونعنى بها الاعتبارات الدولية والقانونية لنظام وشكل الحكم الجديد .

كيف يمكن التوفيق بين المبدأ وبين إطلاق صفة الدولة على الجنوب اليمنى ؟

كيف يمكن التوفيق بين المبدأ وبين الاعتبارات السالفة ؟ أسئلة كثيرة يرددها الكثيرون ممن يجلسون على موائد المفاوضات ، وممن يتابعونها من الخارج .

إذن لابد من الخروج من هذه الحيرة والتغلب على هذا التردد بالاعتبارات الواقعية والصالح العام الذى يحقق للشعب فى الفترة الانتقالية المؤقتة استقلالا حقيقياً . . وصفة دولية كاملة .

هذا من الوجهة الواقعية كما أقررها هنا — من وجهة نظرى الخاصة — لعلمى أن هذا الموضوع شائك وصعب المسالك . . وأياً كان التقدير للقوى الوطنية فى بلورة شكل الحكم ونظامه . جمهورياً «رئاسياً أو برلمانياً» فإننى أقترح كمحاولة للخروج من الأزمة أن تعمل الحكومة الوطنية الجديدة فى فترة الانتقال لتحقيق يمنية المنطقة على تكريس المفاهيم الوطنية لتحقيق هذا المبدأ بالوسائل التالية :

أولا : العمل السريع والفورى على توحيد المنطقة « عدن والإمارات » ، وتحقيق الترابط العضوى بينها على أساس من الدراسة الواعية للتركيب الشعبى ،

وتحقيق الانسجام الكامل بين كل القطاعات الشعبية ، وتوفير الولاء الشعبي العام للحكومة الوطنية الجديدة وفقاً لاعتبارات الوحدة الوطنية الثورية التي يجب أن تستوعب كل قطاعات الشعب ، وتستقطب ولاءها وحماسها لصالح أهداف الثورة ومتطلباتها القريبة والبعيدة .

ثانياً : إيجاد تنظيمات نقابية محلية فى كل منطقة من مناطق الجنوب أياً كانت هذه التنظيمات « باستثناء السياسية منها » ، ونعنى بذلك تنظيمات نقابية اجتماعية وعمالية وطلابية وجمعيات زراعية ونوادي رياضية وندوات ثقافية ، تعمل كلها فى حدود أهداف الثورة ، وتحرص على تعميق مفهوم الوحدة الوطنية ، وبلورة الوعى الوطنى فى تعميق وحدة يمنية المنطقة انطلاقاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ثالثاً : يتبع ذلك مباشرة إيجاد اتحاد عام لكل قطاع من القطاعات الشعبية السالفة الذكر ، لبلورة مفاهيم القضايا الوطنية والقومية وتحقيق الهدف نفسه وبلورة العمل الجاد السريع فى تحقيق وحدة المنطقة ويمنيتها .

رابعاً : من الضرورى والمهم جداً إيجاد مراكز إعلامية وثقافية مركزية ومحلية فى كل المدن والقرى وخاصة الريف « مراكز التجمعات القبلية » فى المناطق المحتاجة إلى تركيز وسائل التوعية القومية فيها . وبالتالى توجيه كل وسائل الإعلام والثقافة لكل مجالات وأهداف البناء الوطنى . .

خامساً : العمل على محو الأمية فى الريف ، وبسرعة وخاصة فى مناطق القبائل ، وذلك بإيجاد مراكز ثقافية لتعليم كبار السن إلى جانب المدارس التى يجب أن تفتح وبسرعة فى كل منطقة من مناطق الجنوب ، وبالتالى تعميم المفاهيم الوحدوية فى المناهج التربوية الوطنية .

سادساً : إيجاد لجنة مركز داخل إطار التنظيم السياسى الموحد الذى نأمل أن تعمل القوى الوطنية على إيجاده ، لتحقيق الاستقرار وتوجيه الجهود والطاقات الخلاقة لخدمة الوطن والولاء له دون اعتبار لأية ولاءات خارجية . وفى هذا الصدد أقترح أن تنبثق هذه اللجنة المركزية ، إذا لم يتحقق هذا التنظيم السياسى المقترح

من داخل المجلس الوطنى أو البرلمان أو أية مؤسسة شعبية تتفق عليها القوى الوطنية وتصطلح على تسميتها ، وذلك لتوجيه جميع القطاعات السالفة الذكر للتوجيهات العامة المتعلقة بمفاهيم وسياسة الثورة « حكومة الثورة الجديدة » فى تعميق وترسيخ وبلورة مبدأ يمنية المنطقة .

* * *

**والآن . . .**

ماذا تقترح القوى الوطنية المختلفة لتحقيق هذه الوحدة ؟

تقتضى الأمانة التاريخية أن نستمع إلى آراء بعض القوى الوطنية فى الإجابة عن ذلك السؤال .

يقول عبد الله باذيب ممثل الشيوعيين فى الجنوب :

« إن مسألة الوحدة اليمنية هى مسألة مبدأ . أما مسألة تحقيقها دستوريًّا فهى مسألة خاصة للأوضاع والظروف الواقعية فى الجنوب والشمال . وأقصد بذلك أنه لو أمكن للجنوب أن يحصل على استقلاله وأن يقيم حكماً أكثر تقدماً وأكثر ديمقراطية من الحكم القائم فى الشمال آنذاك فإن أحداً لن يطلب من الجنوب والحالة هذه أن يعجل بالوحدة مع الشمال ، كما أن ذلك لن يعتبر مخالفة أو رفضاً للوحدة الوطنية ، بل يعتبر تعزيزاً وتكريساً لها ، وتقديماً لها فى الصورة الثورية القديمة ، ومع ذلك فإننا نعتقد أن الجنوب سيحصل على استقلاله ، وسيحكم حكماً وطنيًّا وثوريًّا فى وقت تدعو فيه الحاجة إلى أن يقيم أوثق العلاقات مع القوى الوطنية والثورية فى الشمال ، أما مسألة شكل هذه العلاقة وكيف تكون : وحدوية أو اتحادية أو تنسيقية ، فتلك مسألة متروكة لتقدير القوى الوطنية والثورية فى الجنوب والشمال » .

قال عبد الفتاح إسماعيل ممثل الجبهة القومية [1] :

---

(١) ونحن بصدد طبع أصول هذا الكتاب ، نشرت جريدة الجمهورية القاهرية فى عددها الصادر بتاريخ ١ فبراير ١٩٦٨ مناقشة مع عبد الفتاح إسماعيل ، أجراها معه ممدوح رضا جاء فيها :=

« الحقيقة أن مثل هذا الموضوع لا يمكن أن يصفه الإنسان من الآن تفصيليا ، لأنه مرتبط بالظروف الموضوعية التى تعيشها المنطقة شمالا وجنوباً ، ولكن لابد أن تكون هناك خطوات عملية لتحقيق وحدة التراب اليمنى . هذه الخطوات تبدأ بالإسهام الحقيقى من قبل الجبهة القومية فى تثبيت النظام الجمهورى فى الشمال اليمنى وتوثيق العلاقة مع القوى التقدمية فى الشمال . . . كل هذا كخطوات أساسية لتنتقل بعدها إلى وضع وحدة المنطقة موضع التنفيذ ، وما من شك فى أنه يجب على من يتسلم السلطة فى الجنوب أن يجابه موضوع وحدة التراب اليمنى من أول يوم » .

---

= وانتقلت المناقشة إلى الشق الآخر من مسئولية عبد الفتاح إسماعيل . أعنى وزارة شئون الوحدة . وسألته عن هدف إنشاء وزارة الوحدة فقال :

كانت « الجبهة القومية » تطرح بإيمان منذ بدأت النضال المسلح فى المنطقة ، قضية تحقيق وحدة التراب اليمنى .

وإذا كانت هذه القضية فى الماضى مجرد شعار نظرى ، فإننا اليوم نجد أن الواجب يحتم علينا أن ندفع بهذا الشعار نحو التنفيذ العملى لأننا – بالفعل بلد واحد وشعب واحد .

وإذا كان الاستعمار قد استطاع أن يخلق حواجز وفواصل بيننا . فقد انتهى العهد الاستعمارى وأصبحت فى يدنا القدرة على تجسيد شعار الوحدة المطروح منذ عدة سنوات .

وقال : ونحن نعتقد أن قضية تحقيق وحدة التراب اليمنى لا تعنى أن الدعوة إلى مقام وحدة ثورية أو وحدة دستورية بين الشمال والجنوب. ونحن نرغب فى إيجاد ظروف موضوعية تشكل مدخلا طبيعياً لتحقيق هذا الهدف . فالوحدة الدستورية أثبتت التجربة فشلها نتيجة لعدم نضوج الظروف الاجتماعية والموضوعية التى تستطيع أن تحقق وحدة قادرة على الصمود والثبات ، لذلك فما يهمنا اليوم هو أن نخطو خطوات عملية على هذا الطريق .

وسألته عن هذه الخطوات فقال :

أولا : نحن نعتقد أن الحفاظ على النظام الجمهورى فى الشمال هو الواجب الأساسى الذى يجب أن تلتق عنده كافة القوى الوطنية والتقدمية فى المنطقة ، وفى هذا المجال نحن نؤكد أننا سنعمل – بقدر إمكانيتنا – على دعم النظام الجمهورى فى الشمال والحفاظ عليه .

ثانياً : لا بد أن نخطو خطوات واضحة نحو تنسيق العلاقة بين الشمال والجنوب ، وهذا التنسيق لا بد أن يتم – أولا – على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى حتى يصل إقليم اليمن – ككل – إلى حياة واحدة مشتركة . وما من شك فى أن فتح مكاتب لنا فى الشمال وفتح مكتب للجمهورية اليمنية فى الجنوب ، يعتبر مدخلا عملياً لعملية التنسيق .

ثالثاً : من القضايا الأساسية قضية وحدة أداة الثورة شمالا وجنوباً ، ونحن نعتقد أنه إذا قدر شعب اليمنى فى المنطقة كلها أن يخطو خطوات إيجابية نحو تجسيد وحدة الأداة الثورية ؛ فإننا بذلك نكون قد صنعنا الوحدة الحقيقية بين جماهير الشعب حتى نستطيع – بعدها – أن نخطو الخطوة الثانية فى تحقيق وحدة اليمن .

# الباب الرابع

## المشاكل العسكرية

**مدخل إلى القضية :**

فى بلد مستقل كالجنوب اليمنى الذى حصل على استقلاله من الحكومة البريطانية فى الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧ م بعد نضال طويل واحتلال دام ١٢٩ عاماً . فى بلد كهذا عانى من الاحتلال والسيطرة العسكرية وخرج إلى مصاف الدول المستقلة والمتحررة ومتطلعاً إلى التقدم وتحقيق المجتمع الاشتراكى التقدمى المبنى على فهم الاشتراكية العلمية ، بلد كهذا يحتاج فعلا إلى جيش وطنى قوى ومدرب ومجهز بأحدث وسائل التسليح ، لكى يقوم بأعبائه كاملا فى حماية استمرار الثورة وأهدافها .

ولما كانت بريطانيا قد أرادت من تكوين الجيش العربى فى الجنوب اليمنى تحقيق جملة من الأغراض السياسية الاستعمارية ، هى باختصار حماية المصالح والأطماع الاستعمارية والأغراض الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية فى جنوب شبه الجزيرة ، بل فى منطقة شرق السويس كلها . وبالتالى حماية المنشآت — البريطانية والطرق الاستراتيجية الممتدة من الجنوب عبر الساحل الشرقى إلى إمارات الخليج العربى ، إلى جانب الأهداف الداخلية للاستعمار فى إرضاء بعض القبائل والمشايخ فى تجنيد أبنائهم لكى يكونوا عاملا مساعداً من عوامل استقراره وبقائه فترة أطول ، وليضرب بهم إخوتهم فى الداخل ، وكل انتفاضة وطنيـــة محلية تستهدف مقاومة الاستعمار وإحباط ممتلكاته ولقد استفاد الاستعمار بالفعل من سياسة التجنيد حيث عمل على تعميق النزعة القبلية فى صفوف الجيش ، وحاول فعلا إيجاد نوع من التمييز والتعصب بين أبناء القبائل والجيش ، ومما زاد الطين بلة أنه عمل على تعميق ولاء الجندى للعصبية والقبلية ،

وحاول إبعاده بشتى وسائل التأثير والإيحاء عن تكريس ولائه لقضية الوطن .

كانت هذه أهداف الاستعمار من إقامة الجيش فى البداية .

والسؤال الآن : هل حقق الاستعمار بتكوين الجيش أهدافه وأغراضه ؟ وما دور الجيش فى الثورة وما دوره بعدها ؟ وكيف يمكن أن نتصور التطوير فى بنية الجيش وتكوينه ؟ وما هى الوسائل التى تؤدى إلى إيجاد جيش وطنى قوى يخدم أهداف الثورة ؟ ويحمى الأمن والاستقرار فى المنطقة ؟

ما هى مشاكل الجيش بالتحديد ؟ وكيف يمكن مواجهتها ؟

كيف يمكن أن تكون العلاقة بين الجيش العربى ؟

وكيف يمكن تكييف العلاقة بينه وبين الحرس الشعبي « مليشيا » الحزب الحاكم ، وتشكيلات الفدائيين ، وجيش التحرير الشعبي للثورة ككل ؟

كيف يمكن أن نتصور دور الجيش الحالى مستقبلا ؟

وكيف يمكن أن نحمى استمرار النظام الجمهورى من خطر المغامرات الليلية والانقلابات والطموحات الفردية ؟

ما هى القناعات الموضوعية لأسلوب التصفية فى الجيش ، وما آثارها وانعكاساتها مستقبلا ؟

عشرات الأسئلة تطرح نفسها اليوم على الحكم الوطنى القائم تبحث عن أجوبة دقيقة وسليمة . وبالإجمال فإن الإجابة عنها ليست سهلة كما يتصور المرء من اللحظة الأولى .

لكننا سنحاول هنا بأمانة ودقة تحديد بعض الآفاق التى يمكن أن تشكل فى مجملها جانب من إجابة مؤقتة على جملة تلك التساؤلات . وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة سنحاول إعطاء لمحة سريعة عن تكوين هذا الجيش وعن تشكيلاته وتنظيمه فى ظل النظام الاستعمارى القديم بقدر الإمكان ، ثم محاولة لإبراز

أهم المشاكل التى يعانى منها الجيش ، مع التعرض للإجابة عن تلك التساؤلات وأخيراً تصور بعض المقترحات الممكنة فى هذا الصدد .

**أولاً : تكوين الجيش وأوضاعه :**

أسلفنا فيما سبق أن طبيعة النشأة كانت تستهدف أهدافاً استراتيجية وسياسية واقتصادية للاستعمار البريطانى ، ويرجع تكوين الجيش العربى بالدرجة الأولى إلى عام ١٩٣٨ وقد تكون الجيش على أربع مراحل .

**المرحلة الأولى : جيش « مجافى » :**

وكان يشرف عليه ضباط هنود ، يشرفون على تدريبه وتنظيمه، وكان هذا الجيش مكوناً فى البداية من فرقة هجانة وفرقة حراسة واحدة ، وقد كان هذا الجيش فى منطقة عدن بالذات .

**المرحلة الثانية : جيش محميات عدن :**

وقد كانت هذه المرحلة بالنسبة للمرحلة السابقة ، مرحلة تطور فى الجيش من حيث التدريب والعدد ، إذ وصلت قوته إلى ثلاث كتائب ، وكانت مهماته داخل عدن وخارجها فى المناطق الداخلية التى كان يطلق عليها الاستعمار اسم المحميات ، وقد كان يعرف هذا الجيش بجيش « شبر » و « اللوى » .

**المرحلة الثالثة :**

وقد كانت هذه المرحلة بالنسبة للمرحلتين السابقتين مرحلة تطوير نسبى من وجهة نظر الاستعمار . وبالطبع وقد سلم هذا الجيش إلى حكومة الاتحاد التى أنشأها الاستعمار فى عام ١٩٥٩ م . وقد تم ذلك فى عام ١٩٦١ حيث وصلت قوة الجيش إلى خمس كتائب مشاة ، وسرية لاسلكى ، وسرية مصفحات ،

وسرية نقل ، والمعروف أنه بانضمام هذا الجيش المعروف بجيش محميات عدن إلى الحرس المحلى الذى كان يطلق عليه الحرس القبلى المحلى فى كل إمارة ، تكون جيش الاتحاد .

المرحلة الرابعة :

تكون من جيش الاتحاد والحرس الأول ما يسمى بجيش اتحاد الجنوب العربى ، بعد أن أضيفت إليه أربع كتائب جديدة من الحرس الأول ، وأصبح عدده عشر كتائب فى الفترة التى جلا فيها الاستعمار . وقد حاول الاستعمار فى هذه المرحلة رفع مرتبات الجنود والضباط ، وكان يستهدف من وراء ذلك خلق عبء أكبر على كاهل الحكم الوطنى بعد رحيله ، وقد كان قائد الجيش بريطانيًّا يدعى الزعيم « داى » . والمعروف أن راتب الجندى كان قبل هذه السياسة ٨٧ شلناً فارتفع إلى ٣٦٠ شلناً ، وكان راتب الضابط الملازم ١٥٨ شلناً ، فارتفع خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى ٧٠٠ شلن والمقدم يحصل على راتب يجاوز ١٢٠ ديناراً ، أى حوالى ١٢٠ جنيهاً استرلينيًّا والعقيد يحصل راتبه الذى يصل إلى حوالى ٢٠٠ دينار أى ما يساوى حوالى ٢٠٠ جنيه إسترلينى ، وإذا ما قورنت مرتبات هذا الجيش بالنسبة للجيوش العربية يأتى جيش الجنوب فى المرتبة الثانية بعد الكويت .

والهدف من ذلك واضح كما أسلفنا ، وهو إرهاق ميزانية الحكومة الجديدة حتى لا تقوم بالتزامات الوفاء بها مستقبلا ، وحتى تحس طبقة الضباط الكبار بأن استمرار مصالحها مرهون ببقاء الأوضاع القديمة ، لأن الاستعمار خلق منها طبقة ذات مصالح متميزة عن بقية طبقات الشعب ، وهذا أمر له دلالته ومغزاه على مستقبل الجيش ومستقبل الثورة كذلك .

والمعروف أن الحكومة البريطانية ، وإن سلمت هذا الجيش من الناحية الشكلية لحكومة الاتحاد ، إلا أنه ظل تحت الإشراف المباشر لرياسة قيادة الشرق الأوسط فى عدن ، وتقوم بتمويله الحكومة البريطانية وكانت تريد من وراء ذلك أن يخدم المصالح الاستعمارية .

وبريطانيا لم تكن تعتمد على هذا الجيش اعتماداً كلياً ، بقدر ما كان اعتمادها على القوات البريطانية المرابطة هناك ، حيث يوجد مقر قيادة الشرق الأوسط البريطانية فى عدن ، بل كان هدفها أن تجعل من جيش الاتحاد أداة لقمع الانتفاضات المحلية والداخلية ، وكبح جماح شوكة القبائل فى المنطقة . أما فى الإمارات الشرقية فتختلف الصورة ، إذ يوجد هناك أنواع من القوات المحلية — جيش البادية ، فالجيش النظامى ، ثم الشرطة المحلية وأخيراً الحرس القبلى فى الداخل .

**جيش البادية (١) :**

ويتكون من بعض أفراد قبائل حضرموت ، ويخضع مباشرة لسلطات الاحتلال البريطانية فى عدن وللمستشار البريطانى فى المكلا . ويشرف عليه ضابط إنجليزى ، كما كان يشرف عليه فى الماضى بعض الضباط الأردنيين ، وتعداده لا يزيد على ألف جندى ، وهم من ناحية التدريب فى مستوى « الحرس الوطنى الاتحادى » فى الإمارات الغربية ، ويصرف على هذه القوة من منحة خاصة من الحكومة البريطانية ، ومقر جيش البادية الرسمى فى المكلا عاصمة السلطنة القعيطية .

---

(١) راجع كتاب قحطان الشعبى صفحة ١١٧ وما بعدها .

( ب ) الجيش النظامى للسلطنة القعيطية :

وتعداده حوالى خمسمائة جندى ، ويشرف عليه ضباط محليون وتدريبه بسيط ، ويصرف عليه من ميزانية السلطنة .

( ح ) شرطة السلطنة القعيطية :

ويقدر عددها بحوالى ثلاثمائة جندى ، موزعين فى المدن الرئيسية فى السلطنة كالمكلا والشحر وغيل وباوزير وشيام ، ويصرف على هذه القوة من ميزانية السلطنة .

( د ) الحرس القبلى والشرطة للسلطنة الكثيرية :

تحتفظ السلطنة الكثيرية بقوة صغيرة من الحرس القبلى يقدر عددها بحوالى مائتى ، جندى وقوة بوليسية صغيرة ويتلقى الحرس القبلى مساعدة مالية من الحكومة البريطانية .

## القواعد البريطانية فى المنطقة

من المعروف أن الاستعمار كان يحتفظ قبل الجلاء بقاعدة حربية ضخمة فى عدن تتسع لأكثر من خمسين ألف جندى وضابط من القوات البرية والجوية والبحرية البريطانية .

** هذه القاعدة تحوى القيادة البريطانية للقوات البحرية والبرية للجزيرة العربية كما أعلن رسمياً فى عام ١٩٥٨ م ، ثم أصبحت فيما بعد مقراً لقيادة القوات البريطانية لكل الشرق الأوسط .

** تعتبر القاعدة الحربية فى البحرين فى الخليج العربى قاعدة فرعية للقيادة الرئيسية فى عدن ، وكانت قاعدة البحرين فى الماضى تابعة للقيادة

البريطانية فى قبرص ، ثم وضعت تحت القيادة البريطانية فى قبرص ، ولكنها أصبحت أخيراً تحت القيادة البريطانية فى عدن . . .

* تمركزت القوات البريطانية فى المنطقة فى الأماكن الآتية :

١ ـ خورمكسر ، جبل حديد ، ومنطقة القلعة فى التواهى ، ومنطقة بين الجبيلين فى فقم ، وكل هذه الأجزاء من عدن المستعمرة .

٢ ـ المنطقتان الرئيسيتان اللتان ترابط فيهما القوات البريطانية فى الإمارات هما : مكيراس فى سلطنة العواذل والضالع فى إمارة الضالع ، وكلتاهما واقعة على ارتفاع معين من سطح البحر حيث جعل طقسها دائماً معتدلا ، وليس حاراً كبقية أجزاء المنطقة ، مما يناسب الجندى البريطانى . وتتمركز بعض القوات البريطانية بين وقت وآخر فى كل من بيجان فى إمارة بيحان ، ودكيم فى السلطنة اللحجية ، والريان فى السلطنة القعيطية ، وكل هذه الإمارات التى ترابط بها القوات البريطانية تقع على حدود الجمهورية العربية اليمنية .

* المطار الحربى الرئيسى للقوات الجوية البريطانية يوجد فى خور مكسر ، وقد وسع أخيراً بحيث أصبح صالحاً لكل أنواع الطائرات الحربية البريطانية .

* توجد مطارات فرعية حربية تستطيع القوات الجوية البريطانية أن تستعملها فى أى وقت فى أنحاء كثيرة من الإمارات ، كمطار عتق فى العوالق العليا ، ومطارات الريان والقطن والغرقة وثمود فى حضرموت ، ومطار فى كل من مكبراس والضالع وبيجان وساحة الحمراء وبئر فضل وبئر عزيه فى الإمارت الغربية ومطار فى جزيرة سقطره التابعة لسلطنة المهرة .

* القوات البحرية البريطانية ترابط فى ميناء التواهى « عدن » ، وبالقرب من سواحل عدن ، حيث تحصل على تموينها وتجوب البحر العربى فى المحيط الهندى والخليج العربى والجزء الجنوبى من البحر الأحمر ، ويوجد بصفة مستديمة عدد من المدمرات البريطانية فى ميناء التواهى . . كما أنه تجوب حاملة طائرات واحدة على الأقل البحر بين عدن والخليج العربى بصفة مستديمة .

* تحتفظ الحكومة البريطانية بمطار صغير فى جزيرة ميون الواقعة بالقرب من باب المندب فى المضيق الجنوبى من البحر الأحمر ، ويمكن استعمال هذا المطار الفرعى فى أى وقت عندما تستدعى الحاجة إلى ذلك .

* تحتفظ الحكومة البريطانية بقوة عسكرية صغيرة وبمطار فرعى فى جزيرة كمران الواقعة بالقرب من ميناء الحديدة فى الجمهورية العربية اليمنية .

* أشيع فى عدن أن الإنجليز يعملون على إنشاء قاعدة حربية فى جزيرة سقطرة وكذا جزيرة مصيرة الواقعتين شرق المحميات الشرقية .

* المعتقد أن عدن قد أصبحت مخزناً للقنابل الذرية والهيدروجينية البريطانية ، وقد نشرت الصحف البريطانية هذا الخبر قبل مدة ولم تكذبه الحكومة البريطانية رسمياً . وعندما سئل وزير الحرب البريطانى أثناء زيارته إحدى المناطق فى عدن عما إذا كانت عدن قد أصبحت قاعدة ذرية بريطانية ؟ لم يستطع الوزير البريطانى أن يؤيد هذا الخبر أو ينفيه بل قال « إن عدن قد أصبحت مزودة بكل وسائل الدفاع ضد أى هجوم ذرى . . » وفى هذا اعتراف ضمنى بأن عدن أصبحت فعلا قاعدة ذرية بريطانية رغم النفى الأخير الذى صدر عن وزير الحرب البريطانى السابق المستر جون بوفومو عند زيارته الأخيرة لعدن فى يناير عام ١٩٦٢ م ، حيث قال فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى عدن « بأن الأخبار القائلة بأن عدن أصبحت قاعدة للأسلحة النووية مختلفة ولا أساس لها من الصحة » إلا أن وزير الحرب السابق أردف قائلا : « إنه من غير المعقول أن يهمل المرء الاستراتيجية لأية قاعدة عسكرية » والمعروف أن الاستراتيجية الحديثة عند الدول التى تملك الأسلحة النووية تعتمد على تجهيز قواعدها الحربية بالأسلحة النووية الفتاكة .

* تعتبر القاعدة الحربية البريطانية فى عدن إحدى القواعد الثلاث الرئيسية التى تعتمد عليها الاستراتيجية البريطانية الحربية فى العالم ، وقد أكد هذا هارولد وليتكنسون وزير الدفاع البريطانى ، حيث قال فى تصريح حديث له فى مارس

سنة ١٩٦٢م: « إن القواد البريطانيين أجروا تغييراً أساسياً فى سياسة الدفاع بحيث تعتمد القوات البريطانية على ثلاث قواعد فى بريطانيا وعدن وسنغافورة » .

**ثانياً : موقف الاستعمار من الجيش :**

هل حقق الاستعمار البريطانى أغراضه الأساسية من تكوين الجيش ؟ وما دور الجيش فى ثورة التحرير فى الجنوب ؟

إن إجابة جازمة دقيقة لهذه التساؤلات تتطلب حرصاً كبيراً ودقة بالغة .

**تحقيق الأهداف الاستعمارية :**

لا شك أن الاستعمار حاول أن يحقق كثيراً من الأهداف عن طريق هذا الجيش ، ولكن محاولات الاستعمار كانت تقابل برفض تام من قبل الغالبية العظمى من رجال الجيش .

عمل الاستعمار على ضرب هذا الجيش بالشعب ، وتسخيره فى معظم الأحيان لضرب الانتفاضات الوطنية المحدودة ، والعصيان القبلى ضد سياسته فى الإمارات .

وحاول الاستعمار تعميق وتكريس النزعة القبلية والعصبية العنصرية فى الجيش من خلال الامتيازات التى كان يمنحها لبعض ذوى الولاءات والعصبيات فى هذا الجيش ، وخلق مشكلة التنافس غير الطبيعى بين أبناء القبائل فى الجيش وعمل على تعميق الشعور الحاقد والبغيض بأن قبيلة ما تتميز بامتيازات معينة وتشكل أكثرية معينة ، إلى آخر هذه المخططات الخطيرة التى تستهدف إثارة أبناء الوطن الواحد على بعضهم البعض ، وكمثال على ذلك مسألة الحقد الذى حاول الاستعمار إيجاده بين أبناء منطقة العوالق وبين أبناء عمومتهم وإخوانهم من قبائل الجنوب . كان العوالق يشكلون أكثر من ٥٠ ٪ من جيش الاتحاد بالنسبة لبقية

مناطق الجنوب [1]، كان معظم ضباط الجيش الكبار من أبناء هذه المنطقة ، وهذا لا يعنى حبًّا لهذه القبيلة ، ولكنه تخطيط ذكى للعقلية الاستعمارية فى تكريس وتعميق الولاءات القبلية قبل الولاء للوطن ، هو من ناحية ثانية محاولة إغراء لهذه القبائل لاستمرار تمسكها بالوضع القديم وارتباط مصالحها به مستقبلا ، مستغلة التخلف الموجود فى هذه المنطقة والتشدد بالتمسك بالولاء القبلى ، وهذا لا يعنى من وجهة نظرنا مجاراة لما كتب فى هذا الموضوع من بعض الزملاء ، ولكنه تصور للحقيقة مع نبذنا للفكرة أساساً فى ظل حكم الثورة ، أى أن تعميق هذه النظرة ، ومحاولة الحكم على الأمور من خلالها فى هذه المرحلة لا يشكل إلا نظرة خطيرة للفرقة بين أبناء الشعب الواحد . وهذا أمر يجب أن يستبعد تماماً فى هذه المرحلة ، مع مراعاة الاعتبارات القومية والوطنية واستمرار سلامة الثورة ومصلحة الشعب أولا وأخيراً . . . .

** عن طريق العناصر الرجعية من أبناء الأمراء والسلاطين والعناصر الإقطاعية ، استطاع الاستعمار أن يحافظ على التوازن بين الولاءات القبلية والولاء الطبيعى لتربة الأرض والوطن .

وبرغم الاندفاعات الوطنية عند صغار الضباط والجنود فى الجيش ، إلا أن الاستعمار أحكم اختياره لبعض الأفراد من القادة الكبار فى الجيش ، واستطاع أن يجعل منهم مخلب قط لتنفيذ سياسته وأهدافه من خلال الأوامر اليومية التى تعطى لهم من مصادر الإدارة البريطانية .

** حاول الاستعمار أن ينفذ بواسطة بعض أفراد من كبار قادة الجيش مخططه الذى يهدف إلى الإيقاع بين القوى الوطنية وترجيح بعضها على

---

(١) وبعد تصفية الجيش فى أحداث يوليو ١٩٦٨ أصبحت الظاهرة الغريبة أن معظم عناصر الجيش من منطقة دثينة والعواذل .

الأخرى ، كما حدث فى الاقتتال الأهلى ، وما تلى ذلك من مآسٍ ونتائج تعرضنا لها فيما سلف ، برغم الدور المشرف الذى أداه الجيش فى بداية الأمر . والحقيقة أن ترجيح إحدى الجبهتين على الأخرى كان يرتبط بمصالح بعض القيادات البارزة فى الجيش التى فهمت عن طريق الإيحاء الاستعمارى أن جيش التحرير الذى كونته جبهة التحرير سيكون بديلا لجيش الاتحاد ، وهذا الإيحاء من صنع الاستعمار لكى يحقق أهداف المؤامرة .

لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا بإلحاح : ما هو حجم الدور الذى قام به الجيش فى ثورة التحرير ؟

## دور الجيش فى الثورة

كغيرهم من أبناء الشعب العربى فى الجنوب ، أحس أفراد القوات المسلحة ، رغم كل المزايا والإغراءات التى وضعت له بخطورة المخططات الاستعمارية لضرب الثورة وإجهاضها . وكان طبيعياً أن يؤدى الجيش دوره فى الثورة على كل المستويات الفردية أو الجماعية ، مع اختلاف طبيعة هذا الدور ومفاهيمه بحكم طبيعة العمل العسكرى وظروف أفراد القوات المسلحة . وكان من أبرز الأعمال الوطنية التى كان يقوم بها الجيش :

* * مساعدة الثوار الوطنيين فى نقل الأسلحة فى السيارات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية من منطقة إلى أخرى فى المناطق التى توجد فيها القوات البريطانية ، لأن القانون الإنجليزى هناك لا يسمح بتفتيش السيارات العسكرية .

وكان أفراد القوات المسلحة من صغار الضباط الذين كانوا يرتبطون بعلاقات ثورية مع الثوار يستغلون هذه النطقة لأبعد الحدود .

** ساهم بعضهم بالعمل العسكرى ضد قوات الاحتلال خلال قيامهم بإجازاتهم السنوية بطريقة أو بأخرى . وكانوا يمدون الثوار بالأسلحة والذخيرة من الجيش نفسه .

** قام بعضهم بعمليات فدائية داخل ثكنات الجيش ، وخاصة القواعد والمراكز العسكرية ذات الحراسة المشددة ، والتى لم يستطع الفدائيون الوصول إليها ، ومساعدة الثوار على دخولها مستعملين البطاقات الشخصية لأفراد القوات المسلحة التى تثبت انتماءهم إلى هذه القوات .

** كان بعضهم ينقل إلى الثوار أسرار التحركات والدوريات البريطانية ، ويخطرون الثوار بالعمليات الخاصة بالتفتيش قبل البدء بها كى يمكنوا الثوار من إخفاء الأسلحة .

** قامت محاولات من بعض الضباط المثقفين والجنود فى الجيش لتنظيم أنفسهم داخل القوات المسلحة بشكل أو بآخر ، وتقديم اشتراكات وتبرعات شهرية تسلم سرًّا للثوار . وكانت هذه التبرعات يختلف فى توزيعها بين القوى الوطنية ، فمنهم من كان يؤيد جانب الجبهة القومية ، ومنهم من كان يؤيد جانب التنظيم الشعبي للقوى الثورية فى جبهة التحرير . إلا أن هدف الجميع كان تحقيق حرية البلاد من الاستعمار البريطانى ، وهو الغاية التى يتطلع إليها الجميع .

** يسجل للجيش الموقف الوطنى البطولى الذى وقفه إلى جانب الثورة فى ٢٠ يونيو عام ١٩٦٧ م وإعلانهم العصيان على الحكومة البريطانية لفترة دامت أكثر من ثلاثة أسابيع أحبطوا فيها مخطط الاستعمار الهادف إلى إجهاض الثورة ، وتسليم السلطة إلى القوى العميلة كركيزة يحقق الاستعمار من ورائها أهدافه فى القضاء على الثورة ، وقيام حكم عميل فى جنوب شبه الجزيرة العربية كنوع من الاستعمار الجديد يختلف عن الاستعمار القديم .

**ثالثاً : أهم المشاكل التى خلفها الاستعمار بعد رحيله داخل الجيش :**

وهناك جملة من المشاكل خلفها الاستعمار من ورائه ، أهمها النزعة القبلية التى تحكم العلاقات فى داخل الجيش ، ثم نظام التسلح الذى وضعه الاستعمار لخدمة أهدافه ليبقى الجيش دائماً فى حاجة إلىدعم بريطانيا . وأخيراً المستوى الذهنى المتدنى لبعض رجال القوات المسلحة من ناحية البناء الفكرى [(١)] .

١ — بالنسبة للنزعات القبلية داخل الجيش ، فإن الاستعمار قد عمل على تعميقها أكثر من اللازم ، وقد كان فى الإمكان تذويبها لو أن هناك أيادى مخلصة عملت على ذلك من خلال العمل اليومى بين الأفراد . ولكن الاستعمار كان يعتبر وجود مثل هذه النزعات هو أحد الأسلحة التى يعتمد عليها لضرب قوى الشعب .

٢ — أما فيما يتعلق بنظام التسليح ، فهناك حقيقة مؤسفة ، وهى أن الإنجليز لم يتركوا فى يد الجيش سوى البندقية البدائية ، هذه البندقية التقليدية « لى أنفيلد » التى أصبحت الآن فى المتاحف كانت هى عماد الجيش فى التسليح .

إن حكومة الثورة تدرك أن الجيش هو الدرع الواقية لمكاسبها ، ولابد لها من إعادة تسليحه بما ينسجم مع متطلبات المرحلة القادمة .

ولا شك أن كسر قيد السلاح يعد من أهم المشاكل التى تعانيها البلاد المستقلة حديثاً . وبالتأكد فإنه لا يمكن أن يحمل شعب الجنوب سلاحاً تكون ذخيرته فى مخازن العدو ، لذلك يجب أن يحصلوا على السلاح اللازم من أى بلد ، ونحن نعلم جيداً أن الغرب لن يعطيهم السلاح دون قيد أو شروط .

---

(١) انظر حديث وزير دفاع اليمن الجنوبية مع حافظ إمام مندوب آخر ساعة العدد الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١/١٧ م .

إذن فليتجهوا إلى البلاد الاشتراكية والتقدمية ليحصلوا منها على حاجتهم من السلاح ، لكن بلا شروط أوقيود كذلك » .

### ٣ — البناء الفكرى والذهنى لرجال القوات المسلحة :

إن البلاد التقدمية والتى تنهج منهجاً ثورياً فى إعادة بنائها وتركيب مؤسساتها الاجتماعية والعسكرية لابد أن تستهدف فى المقام الأول إعادة بناء الإنسان يجب أن النظر إلى العنصر البشرى كعامل أساسى فى بناء المجتمع ومؤسساته . وفى الجيش لابد من الاهتمام بالبناء الفكرى ، وتوضيح دور القوات المسلحة فى المجتمع ، بمعنى أن على الجيش أن يؤدى دوره الأساسى فى الدفاع عن الثورة ، لكن عليه أن يؤدى هذا الدور بمفهوم سياسى ، ولا ينسى فى الوقت نفسه الالتزام بالقوانين والقواعد العسكرية لأنها الركائز التى يرتكز عليها كل جيش قوى .

إن دور الجيش ليس فقط مجرد حمل السلاح ، بل عليه أن يشارك فى قضايا الجماهير . يجب على الجندى أن يكون على استعداد لأن يحمل المعول ، و يساهم فى الإنتاج عندما تتطلب المصلحة العامة ذلك . إن جنود الجنوب وضباطه كانوا وما زالوا من الشعب يمثلون جزءاً من حركة الجماهير المتقدمة نحو رفعة الوطن العربى كله . لذلك فإنه لا يمكن فصل الجيش عن أى تنظيم سياسى قائم فى البلاد بل يجب أن ينخرط فى هذا التنظيم السياسى ويلتزم بمنهجه الفكرى .

* * إلى جانب هذه المشاكل الأساسية ، هناك بعض المشاكل الجديرة بالتمعن ، باعتبارها مشاكل ذات علاقة وطيدة بالتركة المثقلة التى خلفها الاستعمار منها :

**مشكلة المرتبات :**

عرفنا فيما سبق أن الحكومة البريطانية تعمدت قبل رحيلها رفع المرتبات بشكل غير طبيعى وغير مقبول لتضع الحكومة الوطنية الجديدة أمام معضلة ليس من السهل حلها ببساطة دون أن تخلق مضاعفات وتذمر داخل صفوف القوات المسلحة ، وبالفعل ظهرت هذه المشكلة غداة اليوم التالى للاستقلال إذ قامت الحكومة الوطنية بتخفيض المرتبات بنسبة ٢٥٪ .

* * وسائل الدفاع إذا ما قيست بالدول الأخرى ، تبدو غير متوافرة لحماية استقلال المنطقة من أى تهديد رجعى أو استعمارى ، كما تبدو غير قادرة على توفير الحماية الداخلية ؛ لأن القبائل الموجودة فى المنطقة تملك من الأسلحة الأوتوماتيكية ما يجعلها تتفوق بإمكانياتها الذاتية على إمكانيات القوات المسلحة نفسها ، وهذا أمر خطير له دلالته ومغزاه .

* * كذلك لا يوجد أى سلاح بحرى أو جوى ، عدا ثمان طائرات هوكر هنتر خلفتها بريطانيا ، وقد كانت تستعمل لتدريب الطيارين الإنجليز فقط ، وزورقين بحريين كانا يستخدمان لصيد الأسماك فى الماضى . ثم زودت بمدفعية مضادة ، ومدفع هاون بسيط وتستخدم كقوة بحرية ، وهذه مشكلة من مشاكل الدفاع الحديثة . . .

**علاقة القوات المسلحة بالحرس الشعبى « المليشيا » :**

قبل تسلم القوى الوطنية للسلطة ، كان هناك نقاش بين الجبهتين حول وضع ومصير جيش التحرير والجيش الشعبى « تشكيلات الفدائيين ». كيف يمكن دمجهما فى الجيش الاتحادى ؟ وكيف يمكن أن يتحقق الربط التنظيمى العسكرى والانضباط بين هذه القوى الأساسية ؟ تلك التى شاركت فى النضال إبان فترة التجربة النضالية ، وتلك القوة المسلحة باعتبار أن رجال القوات المسلحة من أبنـــاء هذا الشعب ، ومعظمهم أسهم إسهاماً كبيراً كعامل من

العوامل المساعدة فى الثورة . وكان هناك أكثر من رأى .

رأى . يرى إبعاد جيش التحرير والجيش الشعبي عن القوات المسلحة لاعتبارات كثيرة ليس هنا محل بحثها[1] .

ورأى آخر يرى ضرورة إدماج جيش التحرير والحرس الشعبي فى القوات المسلحة ، وإعادة تطوير هذا الجيش وتجهيزه ككل متكامل على أحدث النظم العسكرية الحديثة ، مع مراعاة الاعتبارات القومية والوطنية فى هذا التعديل .

وبعد تسلم الجبهة القومية السلطة منفردة كونت الحرس الشعبي أو مليشيا الحزب وجعلت منه جيشاً مستقلا ، وذلك لعدة اعتبارات أبرزها مصالح التنظيم الحزبى ، وحماية الحزب من تطلعات بعض كبار قادة الجيش . وهنا تفجر الصراع والخلاف بين الجيش النظامى والحرس الشعبي ، وتحدد هذا الصراع على أشكال وصور متعددة :

* * بعض قادة الحرس الشعبي « المليشيا » ركزوا ضغطهم على المسئولين فى قيادة الجبهة القومية لإتاحة الفرصة لهم ، وإعطائهم الأفضلية فى مناصب القوات المسلحة . وجانب من القيادة حاول بدوره فرض هذا الرأى على الجيش ، ولكن الجيش تشدد باعتبار أن هذه المطالب صعبة .

* * أصرت قيادة الجبهة القومية ، أو بمعنى أصح بعض القادة العسكريين فيها على بقاء وحدات من الحرس الشعبي لتمارس أعمالها بهدف الحفاظ على الحزب ، ولكن بقاء هذه الوحدات من الحرس الشعبي كان يشكل صعوبة فى نظر القوات المسلحة لأن بقاء هذا الحرس الشعبي فى شوارع عدن ـــ حسب تعبير النقيب على ناصر لا يخدم الأمن والاستقرار ، ويسلب مسئولية القوات المسلحة والأمن .

---

(١) انظر محادثات الوحدة الوطنية بين الجبهتين أكتوبر – نوفمبر ١٩٦٧ .

وعليه لم توافق القوتان القوة المسلحة فى الجيش ، وقوة الأمن على هذا المطلب ، مما نتج عن ذلك — وفق رأى هذا المصدر — إلى انقسام الرأى فى قيادة الجبهة القومية إلى رأيين :

رأى يؤيد هذه الفكرة بهدف الاحتفاظ بسيطرة ونفوذ الحزب ، ومواجهة أى خطر يهدد التنظيم من قبل بعض قادة القوات المسلحة .

والرأى الآخر ممن عارض هذه الفكرة كانت له ثقة تامة ، فى القوات المسلحة ، وكان يدرك أنه يتعذر وجود ثلاث كتل[1] منفصلة عن بعضها البعض لحفظ الأمن فى المنطقة ، والقيام بمسئوليات حماية النظام . ونتيجة لتلك الآراء المختلفة حدث إلقاء القبض على بعض الأشخاص ثم إطلاق سراحهم من من قبل القوات المسلحة ، ثم ألقى القبض عليهم مرة ثانية فى نفس الوقت من قبل الحرس الشعبى بعد أن أفرج عنهم من قبل القوات المسلحة .

السؤال الآن : لماذا يصر بعض قادة القوات المسلحة فى الجيش على رفع الحرس الشعبى من المدن ؟

الرد عليه يأتى على لسان أحد القادة العسكريين فى القوات المسلحة ، إذ يقرر أن القوات المسلحة لم تصر على رأيها إلا بعد أن تسلمت عدة شكاوى من المواطنين يشكون فيها من تصرفات غير مسئولة من قبل بعض أفراد الحرس الشعبى .

ونعود فنسأل : هل هذا الكلام يشكل وجه الحقيقة ؟

هذا ما لا نستطيع تقريره .

**ويأتى سؤال آخر :**

لماذا إذن — من الوجهة الأخرى — يصر بعض قادة الجبهة القومية على بناء الحرس الشعبى ؟

---

(١) يقصد بذلك القوات المسلحة وقوات الأمن والحرس الشعبى .

حسب رأى المصدر نفسه ، هو عدم الثقة فى بعض قادة القوات المسلحة ، والخوف من سيطرتهم على الحكم بمجرد انتهاء الحرس الشعبى ، وحتى لا تضعف القيادة السياسية للجبهة القومية ، وتصبح عاجزة أمام مطالب الجيش وطموحاته . فهل هذا الكلام صحيح أيضاً ؟

هذا ما لا نستطيع تأكيده الآن .

ونتيجة لكل هذه الملابسات والصراعات داخل الجيش وبين قادة الحرس الشعبى مارس الحكم الوطنى من البداية نوعاً من التصفية كإجراء من إجراءات الأمن داخل صفوف الجيش ، وفسرت تفسيرات عديدة من وجهات نظر متعارضة . والحكم القائم يبررها بأنها تصفية للعناصر الإقطاعية والرجعية فى الجيش ، علماً بأن بعض العناصر التى صفيت كان لها دور فى ترجيح كفة الجبهة القومية لاستلام السلطة ، مثل اللواء عبد الهادى شهاب ، والعقيد محمد أحمد العولقى الذى عينته بريطانيا قائداً عامًّا للجيش قبل رحيلها ، والعقيد محمد أحمد ابن عرب ، ومجموعة من ضباط الصف — الذين كان لهم دور أيضاً فى المساهمة الوطنية إلى جانب بعض الضباط من ذوى الانتماءات الإقطاعية الذين ينتمون إلى أسر الأمراء والسلاطين السابقين . وهنا يقول البعض : قد يكون هناك حق للثورة فى أن تحمى نفسها من بعض العناصر الرجعية ، لكن ما هو وجه الحق فى إقصاء بعض العناصر الوطنية فى الجيش ؟

مجرد سؤال .

بقى سؤال : كيف إذن نضمن سلامة استمرار النظام الجمهورى من خطر المغامرات الليلية والانقلابات والطموحات الفردية ؟

بين هذه التناقضات التى تتشكل جذورها فى طبيعة النشأة ، وبين نتائج الصراع التى تحدث الآن بين صفوف الجيش . كيف يمكن أن نضمن استمرار المحافظة على النظام من خطر المغامرات الليلية ؟

هل يمكن وفق هذه المقاييس أن نعتمد على الجيش كقوة أساسية فى

حماية الثورة وخاصة أولئك الضباط الكبار ؟ أم أن الاعتماد على الحرس الشعبي « المليشيا » يشكل ضرورة لحماية هذه الثورة لا الحزب ؟

لا يستطيع المرء أن يجزم في هذا الصدد . برأى علمي ودقيق . أى الآراء يمكن أن ينتصر أو أن يكون أسلمه . إن الاعتماد على الجيش وفيه وضعيه بعض ضباطه الكبار لا يمنع النزوع إلى المغامرات الليلية ، كذلك فإن الاعتماد على الحرس الشعبي ، وإن شكل حماية للحزب قد لا يشكل ضمانة كافية لحقوق وحريات المواطنين عامة . هناك حقيقة تجمع فى حد ذاتها حصيلة المغامرات الليلية ، وهى أن الجيش وبعض أفراده ذوى الطموحات الفردية عندما يحسون بتقلص مصالحهم ونفوذهم يتحركون من خلال هذا الجيش للاستيلاء على السلطة ليلا ، ثم يفاجأ الشعب فى الصباح بأنباء نجاح الانقلاب أو فشله. والشعب فى هذه الحالة كالغريب الذى لا يملك من أمر نفسه شيئاً ، ولا يستطيع أن يحكم من البداية ما إذا كانت هذه الفئة الجديدة تقف معه أو تقف ضد إرادته . بعض الكتاب [١] يرجعون ذلك إلى أنه نتيجة حتمية لغيبة التنظيمات السياسية التى يمكن أن تجمع جماهير الشعب ، وتوحد إرادتها ، وتبرز قوتها .

وهنا يبرز سؤال : هل تنظيم الجبهة القومية أو الحزب الحاكم فى الجنوب هو الضمانة الأساسية لحماية هذه الثورة من مغامرات الليل ؟

الإجابة بكل صراحة ، أن الحزب الحاكم فى الجنوب لا يشكل بمفرده القوة الوحيدة لضمان استمرار حماية الثورة . ولكن ما هو البديل ؟

فى اعتقادى أن البديل هو وجود تنظيم طليعى ، يشكل الحزب الحاكم فى

(١) راجع مقال أحمد حروش رئيس تحرير روز اليوسف ( العلاج الوحيد للانقلابات ) العدد الصادر بتاريخ ١٥ / ١٢/ ١٩٦٧ .

الجنوب قوة أساسية فيه ، أى أن وحدة القوى الثورية ، ونعنى بها تلك التى ساهمت فى الثورة المسلحة ، وتلك التى لها وجودها الفكرى الفعال داخل المنطقة ، يمكن ككل متكامل أن تشكل ضمانة أساسية لحماية الوطن من خط المغامرات الليلية . أى أن وجود التنظيم الكلى المستوعب لكل قوى الشعب فى الجنوب هو من ضمانات المستقبل لاستمرار الثورة . وأى تنظيم بمفرده مهما كانت قاعدته وسلطته ، لا يمكن أن يشكل قوة حقيقية لحماية استمرار النظام .

إن الديمقراطية سلاح من أسلحة الاشتراكية [1] وهى لا يمكن أن تشكل خطراً على الثورة مطلقاً طالما هى تقترن بتكوين جهاز سياسى يضم صفوف الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فى البناء الاشتراكى . ومحاولة الانقلاب التى تتفجر هنا وهناك بين حين وآخر ، هى تعبير صريح عن غياب هذه التنظيمات كقوة مؤثرة فى المجتمع مما يخلق الفرص كاملة لتكوين « مراكز قوى » تخفى تحركاتها وانحرافاتها بعيداً عن ضوء الرقابة الشعبية . وبذلك يصبح عزل الأغلبية من الجماهير عن العمل السياسى أو بطء المحاولة فى تجميعها وتحريكها من خلال تنظيم سياسى من أكبر الطعنات التى يمكن أن توجه إلى الثورة .

**والآن . . .**

كيف يمكن أن نتصور بعض المقترحات لهذه القضايا والمشكلات العسكرية ؟

وكيف يمكن أن نحقق وحدة الجيش ، وتطوره وجعله قوة رادعة وحامية للنظام وضماناً لاستمرار الثورة .

---

(١) انظر المصدر السابق .

تبرز في هذا الصدد جملة من المقترحات . . . :

١ – ضرورة وحدة الجيش المسلح ، وتفاعله بالعناصر الثورية التي شاركت التشكيلات الفدائية في معركة التحرير ، ووضع هذا الجيش تحت قيادة ثورية عسكرية .

٢ – إيجاد الحلول السريعة لتسليح الجيش بأحدث الأسلحة والمعدات الحديثة ، وتزويده بما يحتاج إليه لاستكمال قواته ، وخاصة في مجال أداة السلاح الحديثة ، مع إيجاد قوة بحرية وأخرى للطيران الحربي . وفي هذا الصدد يمكن تحقيق هذه المهمة بعقد اتفاقيات ومعاهدات للتسلح مع الدول العربية المتحررة خصوصاً الجمهورية العربية المتحدة والدول الاشتراكية الصديقة .

٣ – إعادة بناء الجيش ، ووضع خطة ثورية جديدة ووضع التشريعات العسكرية التي تنسف كل الأنظمة التقليدية السابقة التي ورثها الجيش عن العهد الاستعماري القديم ، بحيث يكون الجيش شعبياً يعتمد على العناصر الوطنية الثورية المخلصة ويمكن أن يحقق التفاعل العلمي المدروس المستهدف صالح الوطن لا الحزب [1].

٤ – إقامة مدارس عسكرية وكليات للحربية والشرطة لتخريج المؤهلين ، والكفاءات العسكرية على كافة المستويات ، لتحمل أعباء شرف الدفاع عن النظام والأمن .

٥ – رسم خطة عامة للتوعية المعنوية على كافة المستويات ، الثقافية والقومية ومكافحة الأمية في صفوف الجيش .

---

(١) ليس المقصود هنا بالجيش الشعبي معناه الضيق « مليشيا الحزب » ولكنه تفاعل عناصر الثورة التي ساهمت في شرف النضال في معركة التحرير مع القوى المخلصة داخل القوات المسلحة القائمة .

**قوة الأمن الداخلى :**

تستهدف كل دولة من قوى الأمن الداخلى تحقيق الحماية الكاملة للنظام من التآمر المعادى وحماية الحريات الكاملة وأهداف الثورة ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإيجاد خطة عامة لرسم سياسة لقوى الأمن وحدود صلاحياتها ، ونظام تقييد سلطتها فى حدود حريات المواطنين وعدم المساس بها كفالة للأمن وحماية للثورة وللمواطنين .

**وبعد . . .**

فهذه الدراسة المتواضعة التى أقدمها للقارئ العربى لا أستهدف بها — كما قلت فى المقدمة — إلا الإسهام القومى ، وهو أقل الواجب الذى يمكن أن يقدمه المواطن العربى للثورة الظافرة وللشعب فى جنوب شبه الجزيرة العربية .

وهى تحية إكبار وإجلال لأولئك الصفوة من مناضلى الجنوب الذين حملوا السلاح بشرف دفاعاً عن الحق ، ودفاعاً عن الكرامة ، حتى انتزعوا الاستقلال بشرف من الاستعمار الذى سيطر على الأرض الخضراء فى الجنوب طيلة ١٢٩ عاماً من الاحتلال الأسود الأثيم ، فحققت الثورة ورجالها أمل شعبهم وأمتهم على امتداد أربع سنوات من النضال المشرف لشعب المنطقة . وإذا كان قد رافق الثورة بعض الأخطاء التى أسهم الاستعمار بقسط كبير فى إيجادها لتشويه منطلق الثورة ، فما تلك الأخطاء إلا خطوة على الطريق نحو تصحيح الأرضية الثورية التى يمكن — إذا ما انفتح الجميع من ثوار الجنوب على واقعهم المؤلم — أن يتخطوها بوعى ومسئولية وعذرنا إذا أخطأنا فى التقدير أننا حاولنا أن نخدم وإذا أصبنا القضية فإن غايتنا أن نكون عند مستوى المسئولية والواجب القومى .

ولقد حرصنا فى دراستنا لثورة الجنوب أن نعرض التجربة بكل تفاصيلها :

إيجابياتها وسلبياتها بصراحة ثورية لا نستهدف بها مجاملة أحد ولا الإقلال من دور أحد ، ودافعنا فى ذلك هو أن نقدم التجربة بكل إيجابياتها وسلبياتها للقارئ العربى بالذات ، المتحمس لمسئوليته القومية والراغب فى معرفة المزيد عن تجارب النضال القومى فى الوطن العربى ، حتى تستفيد القوى الثورية الأخرى على الساحة العربية التى ما زالت تناهض الاستعمار والقوى الرجعية المحلية بتجربة النضال فى هذا الجزء من الوطن . . . . الاستفادة من إيجابياتها وتخطى سلبياتها ، وخاصة أبناء الخليج العربى الذين يتأهبون اليوم للقيام بنفس الدور البطولى الذى خاضه شعب الجنوب ، ونحن على يقين بأن هناك عديداً من النواقص فى هذه الدراسة بعضها قصدنا تركه ، وبعضها الآخر حرصنا على عدم التعرض له الآن لمساسه بأوضاع ومقتضيات واعتبارات عديدة ، والبعض الآخر أهملناه لضيق الوقت ، واتساع مواضيع هذه الدراسة ، لكننا حريصون فى المستقبل على إكمال هذه النواقص فى دراسات مستقبلة . ونحن لا نحكم على هذه الدراسة من وجهة نظرنا الذاتية ، ولكننا نترك الحكم للقارئ العربى وللمواطنين من أبناء الجنوب ، ليقولوا رأيهم الحق فى قيمة هذه الدراسة بصراحة ، وبكل طرق النقد ، وأملنا أن نتلقى تعليقاتهم وانتقاداتهم الثورية الصريحة ، سواء بالاتصال بنا أو بالتعبير عن إرادتهم الثورية الصريحة فى وسائل الإعلام المختلفة ، فإن النقد والنقد البناء من الضمانات الضرورية لسلامة أى عمل وطنى . وأية محاولة لإخفاء الحقيقة يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب ، وجهده للوصول إلى التقدم .

هناك استدراك لابد من وضعه ، ونحن ننهى هذه الدراسة ، وهى أن الثورة فى الجنوب تتعرض الآن لمؤامرات ودسائس الرجعية المحلية من سلاطين ومستوزرين سابقين وقوى الرجعية العربية بدعم من الاستعمار الغربى .

والوحدة الوطنية بين ثوار الجنوب هى الضمانة الوحيدة لحماية النظام وتثبيت الاستقلال .

وإن محاولة الوحدة القوى الثورية لابد أن تطرح نفسها الآن فى الجنوب ، وفق أسس ثورية ، وخطة علمية للتقدم والبناء الاشتراكى ، وإن الانفتاح الكلى للقوى الثورية لابد أن يتحقق ، وإن أية محاولة للابتعاد عن هذه الحقيقية والانغماس فى إغراء السلطة لن يحقق أهداف المرحلة الحاضرة ومتطلبات المستقبل .

* * إن نظرة عميقة وتصوراً مسئولا للأمور لابد أن يفرض نفسه فى هذه المرحلة الحاسمة ، ونحن ندرك عن يقين أن القوى الثورية فى الحكم تعى ذلك وتدرك مسئولياتها التاريخية .

* * إن التعايش الثورى بين القوى الثورية أمر يشكل فى هذه المرحلة أكثر من ضرورة فوق كل الفلسفات والتصورات الخاطئة .

* * إن الثورة الحقيقية فى الجنوب تبدأ اليوم ، وإن الثوار الحقيقيون هم الآن أمام امتحان لمعدنهم الأصيل وأرضيتهم الثورية ، وسيفرز التطبيق معادن الثوار الأصلاء ويعزل الرجال الزائفين .

**إن الزيف يتلاشى ويزول ولكن المعدن يصقل ويبقى :**

هكذا علمتنا تجارب النضال الثورى فى الوطن العربى وفى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ومن هذه التجارب لابد أن يستفيد الجميع ، من كانوا اليوم على قمة السلطة ، ومن هم فى خارجها .

الكل مسئول أمام حماية النظام وتثبيت الاستقلال والكل مسئول مسئولية خطيرة أكبر من مسئوليات التجربة ذاتها .

دعاء من الأعماق بأن يحقق الله أهداف الشعب المناضل فى الجنوب ، وأن يلهم قادته وحكامه طريق الصواب وأن يحقق على أيدى أبنائه وحدة هذا الشعب وتماسكه ، ليبنى مستقبله ويصنع قدره ويحقق على الدرب آماله وتمنياته الجسام فى الوحدة والتقدم وصنع المستقبل الأفضل الكريم .

القاهرة فى : ١٩٦٨/٢/١٣

# فصل خاص

## وقفة سريعة على أحداث اليمن الجنوبية

### منذ الاستقلال فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ حتى الحركة المسلحة الأخيرة ضد نظام الحكم فى مايو عام ١٩٦٨

**مدخل :**

فى معرض الحديث عن الأحداث الأخيرة فى الجنوب اليمنى ، يطول التحليل ويتشعب . لأن الموضوع الذى نريد أن نتطرق إليه متعدد الجوانب والمسالك ، إلى جانب وجهات النظر المختلفة فى تكييفه وتحليله حسب وجهات نظر متعارضة فى تفكيرها وهويتها . لكن الحقيقة التى نأمل أن نطرحها فى هذه الوقفة السريعة سوف تعبر عن وجهة نظر محايدة تستهدف إيضاح الصورة بشكل عام ، بعيداً عن التفاصيل التى نرجئ الخوض فيها إلى دراسة مستقبلة ومستقلة حول تجربة الجبهة القومية فى الحكم .

**والسؤال الآن :**

ما هى تجربة الجبهة القومية فى الحكم ؟ وما هى حقيقة الأزمة والخلاف الدائر اليوم داخل صفوفها ؟

ما هى البداية الأسباب ؟ وكيف تطورت ؟ وما هى النتائج التى ترتبت على هذا الخلاف ؟

ما هى هوية الخلاف ؟ هل هو خلاف بين العسكريين والمدنيين ؟ أم هو خلاف بين اليسار واليمين ؟ أم بين المحافظين والثوريين ؟

وهل هذا الخلاف حديث عهد ؟، أم أن أسبابه وبدايته ترجع إلى فترة النضال ضد الاستعمار أم إلى الوقت الذى بدأت فيه الجبهة القومية تضم إلى

صفوفها خليطاً من الطبقات الكادحة والطبقات البورجوازية ذات التطلع الطبقى؟

وما هى بالتحديد حقيقة محاولة انقلاب ٢٠ مارس ؟ هل هو انقلاب عسكرى رجعى الاتجاه أم أنه محاولة من الداخل لتصحيح الأوضاع والأخطاء والنظرات المتطرفة ؟

ثم ما هى حقيقة الأحداث التى أعقبت ٢٠ مارس والتى أدت إلى انقسام الجبهة القومية إلى يسار ويمين ، وضرب تنظيمها من الداخل ؟ أو بصورة أدق ما هى حقيقة أحداث مايو ١٩٦٨ ، وما أعقبها بعد ذلك من تطورات ، أدت إلى حركة مسلحة ضد الحكم ، قامت بها القوى الوطنية الأخرى المنافسة للجبهة القومية ؟

ما هى حقيقة الحركة الأخيرة ؟ هل هى حركة استعمارية كما تقول بلاغات الحكومة ، أم هى حركة وطنية تستهدف تصحيح بعض الأوضاع ، وإقرار دعائم الديمقراطية وتثبيت تحالف القوى الوطنية والثورية ؟

كل هذه التساؤلات سنحاول — بقدر الإمكان — الإجابة عنها فى معرض وقفتنا السريعة عند أحداث الجنوب الأخيرة . وسنحاول تقسيم الموضوع إلى ثلاثة أقسام أساسية :

**القسم الأول :**

تجربة الجبهة القومية فى الحكم من ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، إلى ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ .

**القسم الثانى :**

من محاولة انقلاب ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ ، حتى أحداث مايو عام ١٩٦٨ .

**القسم الثالث :**

من أحداث مايو ، حتى أحداث يوليو ، وقيام الحركة المسلحة الأخيرة ضد نظام الحكم .

وهذه الأقسام الرئيسية للموضوع سوف تتخللها بعض الجزئيات والتفريعات التي تجيب عن معظم التساؤلات التي طرحناها فيما سلف .

* * *

# القسم الأول

## تجربة الجبهة القومية فى الحكم من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ حتى ٢٠ مارس ١٩٦٨

ذكرنا فى معرض تحليلنا لتجربة الجبهة القومية فى النضال المسلح فيما سلف على امتداد صفحات الكتاب حقيقة هامة ، وهى أن أية قوة من القوى الوطنية ذات التأثير الشعبي لا تستطيع بمفردها بعيداً عن تحالف القوى الثورية الأخرى أن تتحمل أعباء ومسئوليات ما بعد معركة التحرير . وأن الوضع الطبيعى للأمور هو تحقيق تحالف وطنى بين القوى التى شاركت فى النضال المسلح ، وتلك التى لها تأثير فعلى على ساحة المنطقة من القوى الوطنية الأخرى . وهذه الحقيقة قد تكون فى الماضى مجرد وجهة نظر نظرية وسطحية . ولكنها فى المرحلة الراهنة أصبحت عملياً أكثر من ضرورة ، فرضها واقع المنطقة ، وأكدتها الأحداث التى تلت تسلم الجبهة القومية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨ حكم البلاد .

من اليوم الأول الذى تلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ وأعقب رحيل الاستعمار عن المنطقة ، بدا للمراقبين أن الاستقلال الذى انتزع بالقوة وبالنضال المسلح خلق بين مآس وأحزان ومشاهد وملاحم دامية ، وضحت للمراقبين بما لا يدع مجالا للشك ، أن شعب المنطقة فى معظمه لم يستقبل اللحظات التاريخية لاستقلال المنطقة بالبهجة التى استقبلت بها شعوب قبله مثل هذا اليوم . ذلك لأن بعض العناصر الثورية التى شاركت فى معركة التحرير ضد الاستعمار كانت بين مطارد فى الصحراء ، أو شهيد ، أو مشرد . كانت معظم الأسر قد تركت منازلها ورحلت إلى شمال اليمن « الجمهورية العربية اليمنية » عقب الاقتتال الأهلى بين الجبهتين والذى سبق الاستقلال بأيام معدودات . وهنا بدأ المشهد للمراقبين كئيباً وحزيناً رغم الفرحة الجزئية التى تمثلت فى المنتصرين من رجالات الجبهة القومية .

ودخل الجنوب من لحظات الاستقلال الأولى فى مشاكل ما بعد الاستقلال المتعددة الجوانب ، كمن يدخل فى غابة لا منفذ للخروج منها ، ولا نهاية لمسالكها . وتصدرت الجبهة القومية لأعباء الحكم ، ومن اليوم الأول وضح تماماً أن المشكلة الأساسية هى مشكلة الفراغ الذى طرأ على الساحة باستئثار الجبهة القومية منفردة بالحكم بعيداً عن القوى الثورية الأخرى التى شاركت فى النضال ضد الاستعمار .

وكان طبيعياً أن تتعمق داخل صفوف الجبهة نفسها مشاكل داخلية ، منها دخول الأفواج المؤمنة وغير المؤمنة إلى صفوفها البورجوازية والكادحة ، وقوى أخرى جاملت الحكم أو القوى المنتصرة بهدف المحافظة على مصالحها . ونتيجة لهذه التناقضات التى رافقت استئثار الجبهة القومية بالحكم ، ودخول هذه القوى المتناقضة فى صفوف الجبهة القومية وهو التنظيم الذى أعلن نفسه « الحزب الحاكم » فى المنطقة . . . . كان من نتيجة هذا التناقض الذى طرأ على تنظيم الجبهة القومية ، وعلى نوعياته الثورية ، أن كل شىء كان يرتكب باسم الجبهة . ومن جهة أخرى كان الاضطهاد يمارس بلا حساب وبلا انضباط ضد القوى الوطنية الأخرى ، وكذلك أعمال تهديد المواطنين ومن ضمنهم التجار الذين اضطر بعضهم تحت حكم الجبهة القومية والنظرات المتطرفة ، إلى تهريب أمواله إلى الخارج .

وتسلمت الجبهة القوميـــة السلطة دون برنامج محدد ، ودون تخطيط ، وتنظيم للمؤسسات الأساسية التى كان يمكن أن تضطلع بمهمات وأعباء مرحلة ما بعد الاستقلال . ولقد لعبت فرحة الانتصار دورها فى عقول وأفكار القمة والقاعدة على السواء مما وضع تنظيم الجبهة القومية أمام مشكلة أكثر خطراً وتعقيداً من المشاكل التى خلفها الاستعمار . ومنها مشكلة الاقتصاد المنهار ، التى تعتبر المشكلة الأساسية للدول حديثة الاستقلال .

وفى خلال الثلاثة شهور الأولى لم تحقق حكومة الاستقلال معظم المنجزات العاجلة فى هذا المجال . بل إن حكومة ما بعد الاستقلال شغلت نفسها فى مجادلات كلامية غير منضبطة ، وغير محددة ، بعيداً عن لمس المشاكل الأساسية للبلد . كانت هناك تصريحات تطرح بالجملة وبلا حساب حول برامج وخطط ، ولكن معظم هذه البرامج والخطط لم تلمس التطبيق. وتاه تنظيم الجبهة القومية وسط خلافاته الداخلية ومشاكله الذاتية . لا علاج لمشكلة الاقتصاد، ولاعلاج لمشكلة التخلف الاجتماعى والثقافى ، ولا علاج للمشاكل السياسية وأهمها مشكلة الوحدة بين القوى الثورية والوطنية ، ولا علاج للمشكلة العسكرية . بل إن العلاج الذى قدم لم يكن متكاملا من البداية ، مما أدى إلى الصدام بين جناح من الجبهة القومية وبين القوات المسلحة .

وعقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية فى الفترة من ٢ مارس ١٩٦٨ إلى ٨ منه فى مدينة « زنجبار » بالمحافظة الثالثة من الجمهورية . وبعكس ما كان يتصوره المراقبون للمؤتمر من نجاحات ، تفجرت الأزمة داخل المؤتمر نفسه من اليوم الأول مما أدى إلى انقسام الجبهة القومية إلى جناحين : يسارى ، ومعتدل . ولقد فجر المؤتمر حقيقة الصراع الدائر داخل تنظيمات الجبهة القومية . وخرج بقرارات عامة ونظرية أكثر منها قرارات عملية وواقعية . وبصرف النظر عن التفسيرات المختلفة التى قيلت ، إلا أن المراقبين من خلال قرارات المؤتمر نفسه لاحظوا أن هناك اتجاهات متطرفة فى أفكارها وغير متفهمة للمشاكل الحقيقية لواقع المنطقة. والدليل على ذلك أن البرنامج الذى قدم ـــ بصرف النظر عن الاجتهادات الفكرية النظرية والحشو الكلامى النظرى الذى ملأ صفحاته ـــ لم يطرح لمسات واقعية لحلول تطبيقية نابعة من واقع المنطقة ، بقدر ما اعتمد على نقل تجارب الآخرين . وهذا المأخذ ليس من عندنا ، ولكن يأخذه الكثيرون من أعضاء الجبهة القومية

« الذين يطلق عليهم الجناح اليمينى » . لا من قبل القوى الأخرى المحايدة ، والمنافسة للجبهة القومية ، ووجهات النظر التى قيلت فى برنامج وقرارات مؤتمر الجبهة وحقيقة الأزمة متعارضة . ولكننا هنا نطرح وجهات نظر الاتجاهات المختلفة .

**تقول وجهة النظر المتطرفة فى الجبهة القومية :**

( إن مؤتمر الجبهة الرابع سجل " المواجهة الصريحة " بين اتجاهين : اتجاه يسارى تقدمى واتجاه محافظ وسطى . تقدمت مجموعة اليساريين فى الجبهة القومية — وهذا رأى اليسار نفسه — بتحليل فكرى لقضايا الثورة ، وتحت ظل الظروف الراهنة واعتبرت أن الأيديولوجية الوحيدة القادرة على حل هذه القضايا هى " أيديولوجية البروليتاريا " لا أيديولوجية البورجوازية . وبنتيجة التحليل تقدمت ببرنامج عمل محدد ، لحل مشكلات الثورة فى الجنوب . قالت : « إن حل مشكلة الاعتماد على المساعدة البريطانية لا يتم إلا من خلال تخفيف العجز فى الميزانية ، ولن يتم هذا إلا بتقليص النفقات والرواتب تقليصاً ملحوظاً . وهذا التقليص لا يتم إلا إذا استبدلنا أجهزة الجيش والبوليس والإدارة الحالية بأجهزة بسيطة تتوافق مع حاجيات البلد المحدودة . كما أن تخفيض الرواتب يجب أن يتم ضمن إطارين :

** تقليل الفروق بين الراتب الأعلى والراتب الأدنى بحيث تصبح النسبة بينهما ٣ : ١ .

** أن توزع الرواتب لا على حسب الرتب ، وإنما "حسب عدد الأفواه" التى يعيلها الموظف . بمعنى أن الذى يقرر ارتفاع راتب معين ليست رتبته ، وإنما عدد أطفاله وأفراد أسرته . وهكذا تلغى الحاجة إلى المساعدة البريطانية وتحقق البلاد استقلالها الكامل » .

وفيما يتعلق بالجيش والبوليس ، فقد اقترحت هذه المجموعة حله وتصفيته .

على أن يتم الاستعاضة عنه بجيش التحرير الذى تنضم إليه الإطارات الوطنية التى كانت فى الجيش بميليشيا شعبية لحماية البلد . أما عن طريق الديمقراطية الشعبية فقد تقدمت هذه المجموعة بمشروع يعطى كل السلطات للمجالس الشعبية . وفى المسألة الزراعية تقدمت بحلول مثل « الأرض لمن يزرعها » « العمل المأجور فى الزراعة ممنوع » . وبالنسبة للوحدة مع الشمال اليمنى فقد اقترحت هذه المجموعة أن تقوم أولا « وحدة أداة الثورة . أى وحدة بعض التنظيمات التقدمية القائمة فى الجنوب والشمال » ) .

* * *

كان هذا هو ملخص البرنامج الوحيد الذى قدم . ولقد تبين خلال الاجتماع وجود تيار معتدل . كان يعتبر القضايا التى طرحها الاتجاه الآخر « سابقة لأوانها » وأنه من الأفضل اللجوء إلى الأسلوب المعتدل فى مواجهة الأمور .

ويقول أنصار هذه الوجهة من اليسار المتطرف فى الجبهة القومية :

إن جو المؤتمر كان لصالح المجموعة اليسارية ، فأقر معظم ما تقدمت به ، وانتخب قيادة عامة جديدة مؤلفة من ٤١ عضواً بدلا من أعضاء القيادة السابقة « الـ ١٥ » . وما إن انتهى المؤتمر حتى بدأت المجموعة اليسارية ووراؤها القسم الأكبر من قواعد الجبهة تطالب بتنفيذ مقرراته بسرعة وشهدت القيادة العامة فى اليومين السابقين لمحاولة انقلاب ٢٠ مارس اجتماعات عاصفة تدور حول تنفيذ المقررات .

وخارج تنظيم الجبهة — كما يقول أصحاب هذا الرأى من اليسار المتطرف : بدأت العناصر المعادية للاتجاه الجديد عملها ، فشن بعض أئمة المساجد حملة شعواء على هذا الاتجاه ، ووصفوا أصحابه « بالشيوعية والإلحاد » . وبدأت الشائعات تنتشر بأن هذا الاتجاه « تخريبى » وأن مصدره اليمنيون

الشماليون الموجودون فى تنظيم الجبهة . وفى الوقت ذاته كان كبار الضباط فى الجنوب يتحركون لتنفيذ انقلابهم.

وفى ليل ١٩ — ٢٠ مارس ١٩٦٨ جرت حملة اعتقالات شملت ٨٠ قيادياً من الجبهة القومية . غير أن خروج الأمر من الإطار التنظيمى الداخلى قد دفع بقيادة الجبهة إلى الوقوف فى وجه محاولة الانقلاب ، وأطلق سراح المعتقلين بعد ثلاثة أيام فقط . ووقفت المحافظتان الخامسة والسادس «حضرموت والمهرة» . ضد الانقلاب منذ ساعته الأولى . وأعلنت تنظيمات الجبهة القومية هناك ووقوفها إلى جانب مقررات المؤتمر الرابع للجبهة .

وقد ذكرت جريدة « الشرارة » التى تصدر باسم تنظيم الجبهة القومية فى حضرموت ، أن سيف الضالعى وزير خارجية اليمن الجنوبية قد طرد الكوماندور « بيرى » ، الملحق العسكرى الأمريكى من عدن بعد أن ثبت أنه كان يتابع عملية الاعتقالات من غرفة العمليات فى معسكر اللواء السادس الذى تولى مهمة الاعتقالات بصفة أساسية .

أما الجانب الآخر وهو الذى يطلق عليه « الجناح المعتدل » فقد أكد على لسان بعض المتحدثين باسم الحكومة ، أن البرنامج الذى قدم للمؤتمر الرابع ، وهو ما أطلق عليه اليسار برنامج « التحرر الوطنى » كان متطرفاً وخيالياً ، حتى إن بعض أعضاء المؤتمر طلبوا تفسيراً لبعض العبارات الواردة فى البرنامج ولم يستطع الجانب اليسارى تفسيرها . وهو الأمر الذى جعل الكثيرين من المحايدين ، ومن القوى المنافسة الأخرى يصفون البرنامج بأنه برنامج منقول ومستورد من الخارج ، وبعيد عن واقع وظروف المنطقة الحقيقية . وهو أمر واضح من استعراض جريدة « الحرية » اللبنانية لبرنامج التحرر الوطنى الذى قدم من جانب اليسار فى الجبهة القومية[1] .

---

(١) راجع مقالات الأستاذ « نايف حواتمه » وتحليله لأحداث الجنوب . العدد ٤٠٦ من مجلة الحرية اللبنانية الصادر فى ١٩٦٨/٤/١ وما بعده .

بقى الآن : أن نوجز ملخصاً لمحاكمة ونقد حكم الجبهة القومية من واقع النقد الذى نشرته مجلة « الحرية » المتحدثة باسم القوميين العرب والمؤيدة للخط اليسارى فى الجبهة القومية دون تعقيب .

تقول الحرية[١] :

بالوقائع الملموسة وليس بأطنان التصريحات الثورية نحاكم تجربتنا منذ ثلاثين نوفمبر ، يوم استلام السلطة حتى هذه اللحظات . ترجمت السلطة المركزية المواقف اللفظية الاشتراكية الصاخبة بالشكل الآتى :

* « المحافظة على المجتمع القديم طبقياً واقتصادياً ، كما كان عليه قبل استلام السلطة . هذا مع بعض الرتوش التجميلية البورجوازية للمجتمع القديم المستغل " بكسر الغين " والقبيح . . علم ونشيد وطنى ، زيارات متبادلة وإجراء طبقى يتيم توقف عند مصادرة أملاك وأراضى بعض السلاطين » .

* « المحافظة على الدولة القديمة ذات التكوين " الطبقى الرجعى الاستعمارى " ومحاولة تصفية مؤسسات الثورة الرئيسية . . جيش التحرير ، محاولة حل الحرس الشعبى ، تجريد الفدائيين من السلاح » .

* « شل تنظيم الجبهة القومية ، وكبح مبادرات القواعد والجماهير »

* « فرض أمن واستقرار فى صالح الطبقات المستقلة والدولة القديمة ، والمطلوب ؛ أمنٌ واستقرارٌ ثوريان ، يأتيان تتويجاً ونتيجة لسلسلة الانقلابات الطبقية الجذرية فى الريف والمدينة وفى أجهزة الدولة القديمة . بما يضمن وضع الثورة فى قبضة العمال والفلاحين الفقراء والجنود ومؤسسات هذه القوى الطبقية الرئيسية : جيش التحرير . . الفدائيون . . المجالس الشعبية » .

* * *

---

(١) نفس المصدر .

# القسم الثانى

## من انقلاب ٢٠ مارس حتى أحداث مايو عام ١٩٦٨

هناك ملاحظة هامة من وجهة نظر بعض المراقبين قد يكون من المفيد طرحها قبل الدخول إلى الموضوع، وربطها بما سلف . وهى أن الجبهة القومية ومنذ استلامها للسلطة أوضحت أمام الرأى العام العالمى من خلال تصريحات الحكام الجدد أن الجيش الذى حدد موقفه فى الساعات الأخيرة التى سبقت الاستقلال هو جيش يدين بالولاء للجبهة القومية . وفات هؤلاء وهم فى نشوة الانتصار، أن بعض كبار قادة الجيش الذين حددوا موقفهم إلى جانب الجبهة القومية ، وضرب تجمعات رجالات جبهة التحرير من الفدائيين ، وأعضاء التنظيم الشعبى للقوى الثورية لم يحددوا موقفهم حبًّا فى الجبهة ، أو ولاءً لها ، ولكنه نتيجة لتخطيط بريطانى زكى يهدف — إفشال محادثات جبهة التحرير والجبهة القومية فى القاهرة ، وضرب الجبهة القومية بجبهة التحرير بدءا بتصفية جبهة التحرير وصولا إلى ضرب الجبهة القومية نفسها . ويرى بعض المراقبين أنه مهما قيل من تبريرات أو وجهات نظر فى هذا الموضوع فإن شعب المنطقة ورجالات الجبهتين أنفسهم يدركون هذه الحقيقة ، بدليل الأحداث الأخيرة ، التى شهدتها المنطقة بانقسام تنظيم الجبهة القومية إلى قسمين ، ومحاولة التصفية التى قام بها الجانب الحاكم فى الجبهة القومية للعناصر اليسارية المتطرفة فى مايو الماضى .

إلى جانب هذه الملاحظة فإن أحداث الثلاثة شهور الأولى بعد استلام الجبهة القومية للحكم ، عكست وجهات نظر متناقضة مع وجهات النظر السابقة

لطرف يسارى فى الجبهة القومية ضد الجيش وأصبح الحل الذى طرحه هذا الطرف لتلمس المشكلة العسكرية منذ البداية كان حلاً خاصاً ومتطرفاً ومتعارضاً تماماً مع ما قيل فى/ البدء من صفات ونعوت لجيش الجنوب التقليدى .

قيل إن الجيش جيش معظمه ومعظم قيادته رجعية ، وإنه يجب تصفيته والاعتماد على إجيش شعبي أشبه بالحرس الشعبي أو المليشيا . واصطدمت وجهة النظر هذه مع قيادات الجيش، ؛ لأنها تتعارض مع مصالح وطموحات بعض الضباط الكبار أو ما أسموهم « شلة العقداء » وبالفعل بدأ الموقف متأزماً ومعقداً . وكان طبيعياً أن ينفجر الموقف بين الجيش ، وبين هذا الفريق المتطرف فى الجبهة القومية .

ومما ساعد على هذه الأزمة وبلورتها ، مجموعة التصرفات التى مورست باسم التطهير ضد بعض العناصر الرجعية فعلا وبعض العناصر الثورية أيضاً فى الجيش ، ممن يدينون بالولاء لبعض القوى الوطنية ، ومنها جبهة التحرير . علاوة على ممارسة الحرس الشعبي أو المليشيا لتصرفات يومية ضد أفراد الشعب ، أو من يسمونهم بقوى الثورة المضادة القوى دون تحديد لما يعنيه مفهوم الثورة المضادة فى المنطلق الفكرى وهى القوى التى تقف ضد الثورة باعتبارها ركائز أو أدوات للاستعمار والاستعمار الجديد .

وطرح مفهوم الثورة المضادة من وجهة نظر الجبهة القومية فى غير موضعه الحقيقى لأنه شمل القوى التى شاركت فى النضال من جبهة التحرير والعناصر الأخرى المستقلة جنباً إلى جنب مع القوى العميلة والرجعية . وهكذا شمل هذا المفهوم خطأ كل عنصر لا يدين بالولاء للجبهة كحزب وكحكم .

كان هناك تحدياً جامداً لبعض قوى الثورة ، وكان طبيعياً أن يمتد السخط إلى صفوف الشعب نفسه . وظهر الاستياء ليس فقط فى صفوف المعارضين من القوى الوطنية الأخرى ولكن نزل إلى مستوى الشارع مما جعل الحكم

والجيش نفسه بحكم مصالحه ، وبحكم ردود الفعل أمام اختيار صعب . لا نسوق هذا تبريراً ولكنه مدخل إلى ما حدث ليلة ٢٠ مارس عام ١٩٦٨ .

فما هي حقيقة انقلاب مارس ؟ هل هو انقلاب رجعي أم هو انقلاب داخل خط الجبهة القومية نفسها ؟

سؤال نقف أمامه طويلا . وقبل أن نتناول وجهات النظر المتعارضة في تكييف طبيعة انقلاب ٢٠ مارس ، نود هنا أن نضع حقيقة من وجهة نظر بعض المراقبين المحايدين . وهي أن الانقلاب الذي حدث في ٢٠ مارس لم يكن لصالح القوى الوطنية الأخرى ، ولم يكن أيضاً لصالح الشعب نفسه .

ولا يستطيع المرء أيضاً أن يقرر أنه انقلاب رجعي أو استعماري ، ولكنه انقلاب من الداخل . انقلاب من الحكم ضد الحكم . أو بتحديد أوضح : انقلاب من الجناح المعتدل في الجبهة القومية بواسطة القوات المسلحة ، ضد الجانب المتطرف للجبهة القومية ، خدمة لاستمرار الحكم ولصالح بقاء الجبهة القومية على قمة هذا الحكم .

وأيًّا كان التناقض . وأيًّا كان التكييف الحقيقي لهذا الانقلاب ، فقد كان هدفه تثبيت حكم الجبهة القومية ، وإرضاء للشارع الساخط ، ولصالح بعض قادة الجيش والحكام المعتدلين الذين قيل إن الأمر فلت تنظيميًّا من أيديهم لصالح القوى اليسارية المتطرفة في الجبهة القومية .

إذن فانقلاب ٢٠ مارس كان انتصاراً للجناح المعتدل في الجبهة القومية ، وضربة قاضية للجناح اليساري ولقرارات وبرنامج التحرر الوطني المطروح من جانب اليسار ، والذي بدأ يتعارض كمًّا وكيفاً مع طموحات بعض قادة الجيش وتطلعات الحكام المعتدلين ، فهو في نظر البعض معالجة الخطأ بخطأ آخر حفاظاً على الخط الحاكم ، ليس أكثر ولا أقل .

ويظل السؤال قائماً :

ما هى حقيقة الانقلاب من وجهات النظر المختلفة ، داخل الجبهة القومية . نفسها ؟

للإجابة عن هذا السؤال يتضح لنا خطان متعارضان ، برزا فى مؤتمر الجبهة القومية الرابع .

خط يرى الوقوف بالثورة عند هذا الحد ، مع تقديم بعض الإصلاحات كالاستيلاء على بعض أراضى السلاطين .

وهذا الخط يمثله الجانب المعتدل فى الجبهة القومية والذى يرى أن انقلاب ٢٠ مارس « اجتهاد فردى مخلص خاطئ » [1] للضباط ، ووجه اللوم إلى الإطارات التقدمية فى القيادة العامة ، وإلى القواعد التى استفذت الجيش ، ومارست سياسات يسارية متطرفة .

وخط آخر ويمثله اليسار المتطرف يرى أن طريق التطور البورجوازى الصغير – السياسة الإصلاحية – لا يحل مشكلة التحرر الوطنى ، وأنه يؤدى إلى الارتماء فى أحضان الاستعمار الجديد . وذلك لأن الطبقات المؤهلة تاريخيًّا لحل معضلات التحر ر ، وبناء اقتصاد وطنى ، هى طبقة العمال والفلاحين الفقراء فى ظل قيادة اشتراكية واعية ، ولقد ترجم هذا الفريق رأيه كما يلى :

* البدء بتطهير الجيش والبوليس من العناصر التى تشكل خطراً على الثورة ، وتكوين الجيش الشعبى الثورى « المليشيا » . والذى يشكل جيش التحرير وتشكيلات الفدائيين قواته الأساسية .

* تطهير أجهزة الدولة الإدارية ، وتطويرها ضمن طاقات البلد الذاتية والاقتصادية ، فى ظل محاولة إلغاء الامتيازات الطبقية لتنتهى إلى جهاز إدارى محدود .

* إحداث انقلاب جذرى فى الملكية فى الريف ، وذلك بمصادرة كافة أراضى الإقطاع وتوزيعها بدون ثمن على الأجراء من الفلاحين .

---

(١) المصدر السابق .

* تأميم كافة المؤسسات المالية والمؤسسات البورجوازية الكبيرة . الأجنبية والمحلية ، وإلغاء ميناء عدن الحر وحصره فى منطقة جغرافية صغيرة للسياحة والترانزسيت .

* إقامة دولة العمال والفلاحين الفقراء . . إلخ . . . إلخ .

وهذا الطرف يرى أن انقلاب ٢٠ مارس إنما هو انقلاب رجعى لصالح الاستعمار الجديد ، ويقول إنه منذ صدور قرارات مؤتمر الجبهة الرابع أخذت الطبقات الرجعية ورجال الدين الرجعيون وكبار ضباط الجيش شن حملة منظمة فى الشارع تحت راية « محاربة الشيوعية والإلحاد . . . إلخ » .

ويرى هذا الفريق أنه بحدوث الانقلاب فى ٢٠ مارس دخلت ثورة الجنوب مرحلة التصفية ، والانتقال من الاستعمار القديم إلى الاستعمار الجديد .

هذه بإيجاز خلاصة الآراء التى قيلت حول انقلاب ٢٠ مارس .

ويأتى دور السؤال الثانى : ما هى النتائج التى أحدثها انقلاب مارس فى بنية الجبهة القومية نفسها ؟

إن الصراعات العنيفة التى ظلت تجرى داخل صفوف الجبهة القومية نفسها انفجرت علانية بعد انقلاب ٢٠ مارس ، ونزلت إلى الشارع وكان من نتيجتها :

* اعتقال مجموعة من قادات الجبهة القومية اليسارية وبعض العناصر ذات الميول اليسارية .

* وضحت وتحددت حقيقة القوى داخل الجبهة القومية نفسها وفقاً لنهجها وتفكيرها وانقسمت الجبهة القومية إلى جناحين : يسارى ومعتدل ، وظهر ذلك للشارع بعد أن كان يغطى بستار كثيف من الكتمان .

* وضح تصلب اليسار ضد الحكم ، ونزلت حملات عنيفة من التشهير بالحكم ساعدت على تأزم الموقف ، وعمقت حقيقة الصراع وأبرزت حقيقة الأزمة التى تعانيها الجبهة القومية .

* نزلت حملات واسعة فى المقابل ضد الجانب اليسارى تحذر من اتجاهاته المتطرفة من جانب رجال الدين الذين شنوا حملة واسعة النطاق من التحذيرات ضد الاتجاهات اليسارية التى أطلق عليها نعوتاً لا أول لها ولا آخر ، تركزت فى اتهام اليسار بالخروج على الدين والاتجاه نحو خطر الشيوعية .

* تحولت الأزمة من صراعات فكرية إلى تصفيات دموية ، كان سببها مقتل أحد الضباط من أعضاء الجبهة القومية فى مدينة الشعب قيل إنه تم من قبل الجناح اليسارى المتطرف ، مما عمق الأزمة ، وحول الصراع من صراع فكرى إلى صراع دموى ، اتجه نحو التصفية الحقيقية .

* تأزم الموقف بالفعل بعد ملحمة قرية « المخزن » فى المحافظة الثانية وهى الملحمة التى قام بها الحرس الشعبى من الجناح اليسارى ضد بعض المواطنين من « آل زيادة » ، وتحد الحكم بمحاولة اعتقال أشخاص بالجملة فى المحافظة الثالثة ، مما أدى إلى تدخل الحكومة فى عمل مسلح للتصفية ضد الجناح اليسارى . وزحفت فى ١٥ مايو وحدات من الجيش لقمع ما أسموه حركة التمرد التى وقعت فى المحافظة الثالثة والتى خرج فيها بعض الأعضاء الذين يمثلون الجناح اليسارى فى الجبهة القومية على الحكومية . وتعتبر الحملة التى قامت بها الحكومة ضد الجناح اليسارى فى ١٥ مايو ١٩٥٨ حملة تصفية وإقصاء نهائى للجناح اليسارى أدت إلى تساقط بعض أفراده فى الأحداث آنفة الذكر ، ونزوح مجاميع منهم إلى مناطق الجبال بعد مطاردة الجيش لهم واعتقال من تبقى من الخطيرين منهم . ولقد أصدر رئيس الجمهورية بياناً وصف فيه الجناح اليسارى المتمرد بأنهم « انتهازيون يساريون لا يختلفون عن أعداء الثورة واليمنيين المتطرفين » .

وبذلك تعتبر أحداث مايو حركة تصفية ضد الجناح اليسارى ، وذكر الجناح اليسارى أن الحكم قد سقط فى قبضة الجيش الحقيقية ، وأصبح الموقف الحقيقى

بيد الجيش . وبأحداث مايو أعلن الجانب اليسارى من الجبهة مشروعية النضال المسلح ضد الحكم . ويبرر الحكم هذه التصفية على لسان أحد الوزراء[١] بقوله :

إن هؤلاء الأشخاص الذين قضت الحكومة على حركة التمرد التى قادوها قد رفعوا شعارات لا تتفق مع المجتمع العربى ، كما حرضوا الطلبة على قتل أحد ضباط الجيش ، وأنهم قدموا برنامجاً للعمل السياسى يرتكز على نظرة طبقية تضمن « اعتبار الماركسية اللينينية منهجاً للتطبيق ونبذ سياسة التعايش السلمى وعدم الأخذ بالتجارب النضالية التحررية فى الدول العربية . وقال أيضاً : إن هنالك اتفاقاً فى الأسس العامة ، ولكن أسلوب التطبيق ، وطريقته ودقته مختلف عليها . وقد أثبتت مناقشة برنامجهم أنه معد فى الخارج .

والسؤال الآن : هل هذه هى النهاية ؟ أم أنها بداية لأحداث تالية ؟ وكيف؟

الحقيقة أن هذا الصراع الذى فجرته الجبهة القومية تنظيمياً فى صفوفها لم يكن نهاية ، ولكنه بداية لأحداث تالية ، ومبرر لأحداث يوليو التى سنتحدث عنها فيما يلى .

* * *

---

(١) راجع المؤتمر الصحفى الذى عقده عبد الملك إسماعيل وزير اقتصاد اليمن الجنوبية بالقاهرة فى ١٩٦٨/٥/١٧ م .

# القسم الثالث

## من أحداث مايو حتى أحداث يوليو عام ١٩٦٨ ، وقيام الحركة المسلحة ضد الحكم

إن ما جرى في الواقع من أحداث في اليمن الجنوبية في الفترة من ٢٧ يوليو وما بعدها ، كان انعكاساً للأحداث التي سلفت ، ولكي نتفهم الصورة والحجم الحقيقي والتكييف الموضوعي لما جرى في يوليو الماضي نشير هنا إلى حقيقة هامة . يؤكدها بعض المراقبين ، وهي أن ما حدث في ٢٧ يوليو لم يكن مؤداه استعمارياً ورجعياً ضد نظام الحكم في الجنوب ، ولكنها حركة شعبية مسلحة مستهدفة تصحيح بعض الأوضاع ، وتدعيم خط الثورة وتثبيت الاستقلال ، وفق شعار « تعايش القوى الثورية » من أجل تحقيق أهداف ومطامح الجماهير العريضة في الجنوب .

فما هي مبررات هذه الحركة وأسبابها ؟

وما هي حقيقة أهدافها ؟ وما هي القوى التي تحركها ؟ هل هي قوى ثورية أم قوى رجعية ؟ هل هي حركة مشروعة أم حركة مضادة ؟ ولماذا اختارت هذه الحركة هذا التوقيت بالذات ؟

سنحاول الإجابة عن مجموعة هذه الأسئلة وبوضوح وتجرد ، بعيداً عن المبالغات ، وبعيداً عن النعوت المستحبة والمستهجنة ؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة نقف قليلا أمام القوى التي تحرك هذه الأحداث ، ما هي حقيقتها ؟ وما هي هويتها ؟

في رأي عدد كبير من المراقبين أن الصورة التي طرحت فيها الأحداث لم تكن صورة حقيقية تعكس طبيعتها بتجرد . فهي صورة غير صادقة ، لأن وصف الحركة المسلحة التي قامت في ٢٧ يوليو بأنها حركة من صنع المخططات الإمبريالية

قد ، لا يكون دقيقاً ولا يعنى هذا دفاعاً عن المخططات الإمبريالية ضد الأنظمة الثورية فى الوطن العربى . فالإمبريالية الاستعمارية بطبيعة الحال عملت على استقلال هذه الأحداث ، وهذه حقيقة لاغبار عليها . لانستطيع أن ننكرها خاصة ، وأن البلدان المستقلة لن تسلم من مؤامرات الإمبريالية الغربية وخطر التدخل الأمريكى والبريطانى . لكن الذى حدث فى الجنوب — كما يقرر بعض المراقبين المحايدين هو ثورة شعبية من الداخل بمعنى أن قطاعات من الشعب هى التى قامت بهذه الانتفاضة ، ويأتى دور التنظيمات الوطنية بالتالى كدور منظم وموجه لهذه الحركة . ذلك هو المدخل الحقيقى لتفهم هذه الحركة ، وهذا ليس دفاعاً عن القوى الوطنية الأخرى أو تحيزاً ضد الحكم الوطنى القائم فى الجنوب .

ونود أن نعود أيضاً قليلا إلى الوراء ، لكى نربط الأحداث الأخيرة ، وما تم من تغيير داخل القوى الثورية فى الجانب الآخر من حركة الثورة . ونعنى بها جبهة التحرير .

فباستلام الجبهة القومية للحكم فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧ ظهر خطان فى جبهة التحرير .

خط يرى ضرورة إحراج الحكم بعمل مسلح من الداخل مع مطلع الاستقلال ، لفرض وجوده على الحكم القائم ، وتحقيق ماتم من محادثات الوحدة الوطنية ، وذلك من خلال حركة مسلحة تستهدف تعطيل الحكومة عن القيام بدورها فى حل المشاكل الأساسية التى خلفها الاستعمار .

وخط آخر يرى أنه ما دام العدو الأساسى قد رحل عن المنطقة وتولت بعض القوى الوطنية الحكم بصرف النظر عن استئثارها بالحكم ، وبصرف النظر عن المآسى التى حدثت ، إلا أنه لابد من إعطاء الحكم فرصة لكى يعيد النظر فى نظرته إلى القوى الثورية الأخرى ، وبالتالى الانتظار وفق سياسة طويلة النفس لما ستسفر عنه التجربة من تناقضات داخل الجبهة القومية ولقد نجح

الخط الثـــانى فى فرض رأيه على المجاميع التى كانت تتحفز بالفعل من اللحظات الأولى للاستقلال للوقوف فى وجه الحكم القائم. وكان طبيعياً أن تعيد قواعد جبهة التحرير تقييم أوضاع الجبهة وتصحيحها من الداخل . وظلت قواعد جبهة التحرير تتلمس المشاكل والحلول للأزمة التى تعانى منها تنظيمياً . وبرز خط تقدمى فى جبهة التحرير تقوده الطلائع الثورية الفدائية التى شاركت فى النضال المسلح ضد الاستعمار بقيادة التنظيم الشعبي للقوى الثورية ، عكفت فى خلال الشهور الأولى من انفراد الجبهة القومية بالحكم فى دراسة الأوضاع . ووضع الخطط لعمل جدى حقيقى على أسس جديدة من التنظيم والانضباط .

وسلكت أسلوب العمل الشعبي ، وتمت مشاورات قواعد جبهة التحرير بين طلائع التنظيم الشعبي وبين جبهات القتال وجيش التحرير عن عقد مؤتمر سرًّا فى قلب عدن ، فى الفترة من ١٠ إلى ١٤ يونيو الماضى ، أسفر عن قرارات أهمها :

* إعادة تقييم التجربة ، وتشكيل قيادة ثورية جديدة لجبهة التحرير من ٣١ عضواً من القوى الثورية التقدمية أطلقت على نفسها اسم القيادة العامة الثورية لجبهة التحرير .

* إعادة النظر فى بعض أعضاء القيادة السياسية التقليدية ، وفصل مجموعة من هذه القيادة ،

* إقرار برنامج للعمل ، حدد السياسة العامة للجبهة ، والخطوات المنهجية ، ولمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية وغيرها ، وتشكيل قيادات محلية فى كل المناطق ، واتباع أسلوب العمل الشعبي المنظم ، وفق خطة سرية أقرها المؤتمر .

ومن خلال هذه الوضعية التى طرأت على تنظيم جبهة التحرير

يبقى السؤال :

هل هناك ربط بين ما حدث فى يوليو الماضى من الحركة المسلحة ضد

الحكم وفق هذا التغير الجديد فى جبهة التحرير ؟ وهل هناك خطة وضعت فعلا لهذه الحركة ؟ أم أن هذه الحركة بدأت عفوية ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تؤكدها مصادر التنظيم الجديد لجبهة التحرير . إذ تقول إن الحركة المسلحة التى قامت فى الجنوب ما هى إلا استجابة حقيقية للسخط الشعبى ، ضد انفراد الجبهة القومية بالسلطة ولم تتم الحركة بصورة عفوية . بل إن التنظيم هو الذى يوجهها وينظمها ؛ ليس ذلك تأييداً لحركة اليسار ولكن تنظيمنا — هكذا يقولون وجد من حركة اليسار مبرراً مشروعاً للحركة المسلحة ضد نظام الحكم . كذلك وجد تنظيمنا مبرره من خلال إيماننا بضرورة الوحدة الوطنية بين قوى الثورة كطريق لإنقاذ الشعب من محنته الأليمة وقررت الحكومة إرسال وفود للتفاوض مع « ردفان » فى المحافظة الثانية وآخر للتفاوض مع مجاميعنا فى المحافظة الرابعة والثالثة كل على حدة ، تلبية لبعض مطالب الحكومة . وكان رد القيادات المحلية فى هذه المناطق ، هى أن مطالبها لا تعدو أن تكون مطالب شعب الجنوب كله وليست مطالب شخصية أو قبلية . وقد حدد التنظيم مطالبه فى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية ، وأن يتم التمهيد لها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الثوار وإطلاق الحريات العامة للمواطنين ، ولقد أعلن التنظيم أنه لن يقبل التفاوض على أساس مناطق . ولكن التفاوض يجب أن يتم على أساس تنظيمى . أى بين الجبهة القومية والقيادة العامة الثورية لجبهة التحرير .

والسؤال الآن : كيف بدأ الصراع ؟ وما هى أسبابه ؟

يقول بعض المراقبين فى الواقع أن الحركة التى كانت فى الجنوب كانت حركة منظمة مهد لها التنظيم الجديد لجبهة التحرير عن طريق تنظيمه السرى فى الجيش والأمن العام وقيادات المناطق المحلية بإعداد مسبق ، وبدأت هذه الأحداث بأن رفعت جبهة التحرير أعلام الوحدة الوطنية فى جميع المناطق التى تسيطر عليها الجبهة

فى المحافظتين الثانية والرابعة . وحتى فى المحافظة الأولى استطاع التنظيم أن يرفع شعار الوحدة الوطنية فى الشارع عن طريق المنشورات والمظاهرات المحدودة . وفى خلال هذه الفترة استطاع تنظيم جبهة التحرير فى المحافظة الثانية أن يقطع على الحكومة خط المواصلات بين عدن وردفان والضالع . فأصدرت الحكومة صباح يوم ٢٧/٧/١٩٦٨ أمراً إلى القوات المسلحة التى حشدت فى معسكر « الحبيلين » ست كتائب لضرب قوات جبهة التحرير فى « الحبيلين » و « الثمين » .

وفى نفس الوقت كانت الحركة المسلحة فى العوالق « المحافظة الرابعة » تأخذ نفس الطابع ونفس التوقيت . وبدأت الحكومة تعالج الموضوع وتطرحه بشكل غير دقيق .

ويرى فريق من المراقبين أنه مهما كان من نجاح أو فشل هذه المحاولة ، إلا أنها فى حقيقتها تعبر عن هوية وطنية تستهدف تحقيق وحدة القوى الثورية فى المنطقة ، وتثبيت الاستقلال ، وإقرار الديمقراطية ، واستقرار النظام وتثبيته ودفع مسار الثورة فى الخط الثورى السليم لتحقيق أهداف الجماهير العريضة من خلال تعايش سلمى بين القوى الوطنية ، وإقرار الديمقراطية والحرية على نحو سليم للشعب كله ، لا لأقلية حزبية محدودة . هذا هو مسار الحركة المسلحة الأخيرة فى الجنوب . ولقد ساعدها على ذلك انضمام بعض القوات المسلحة إليها ، وكذلك قطاع الأمن العام بصورة إجمالية .

* * *

## يبقى الآن :

أن نكرر ما سبق أن قلناه وهو أنه تقديراً لخطورة المرحلة التى تجتازها الثورة فى الجنوب ولأهمية عامل الزمن ووعياً بمصلحة الشعب وإدراكاً لمصلحة الجماهير والظروف التى تعيشها .

ومن أجل القضاء على كل مؤامرات المستعمرين وعملائهم من سلاطين ومستوزرين التى تستهدف إشعال نار حرب أهلية والوقيعة بين الوطنيين والخلاص من أكبر عدد منهم .

وحرصاً على تفويت الفرصة على الاستعمار وصنائعه والضالعين فى ركابه كيلا يكون بإمكانهم بعد اليوم الاستفادة من أى خلاف فى الصف الوطنى .

ومن أجل قطع الطريق على الخونة والعملاء . .

لكل ما تقدم : نعتقد أن محاولة لوحدة القوى الثورية فى المنطقة لابد أن تفرض نفسها الآن فى الجنوب ، وأن أية محاولة للابتعاد عن هذا الطريق ، لن تدفع ثمنها سوى النظرة الضيقة فى تفسير العمل الوطنى ، ومعالجة الأمور المصيرية بفهم قصير النظر ، وتحليل غير علمى . لقد كانت الوحدة الوطنية ولا تزال ، ضرورة شعبية ملحة وأمنية مبتغاة .

وما لم تتحقق هذه الرغبة الجماهيرية ، فإن الجنوب سيظل فى دوامة مفرغة لا نهاية لها ، وستراق دماء كثيرة من أجل مطلب الوحدة الوطنية .

إن الحل السليم لإنقاذ شعب الجنوب وحقن دماء أبنائه هو إيجاد تعايش سلمى بين قوى الثورة . وإيجاد انفتاح حقيقى من جانب الحكم القائم للقوى الوطنية الأخرى ، حتى تتم المشاركة الفعلية لهذه القوى فى مسيرة الثورة ، وحتى تتجنب البلاد مشاكل التخلف التى خلفها الاستعمار . والتى لن يحلها إلا تحالف القوى الثورية ، لأن أية قوة مهما ثقل وزنها من القوى الثورية الأساسية فى الجنوب لن تستطيع بمفردها حل معضلات التحرر الوطنى .

على القوى الوطنية فى الجنوب أن تستفيد من دروس الماضى ، ومن تجارب الشعوب التى تخوض معارك ما بعد التحرر الوطنى وفق تحالف ثورى حقيقى من أجل صالح شعبها وطموحات أجيالها .

إن الخلاف الحقيقى يجب أن يكون بين القوى الثورية العربية من جانب وقوى الإمبريالية والصهيونية من جانب آخر .

وعلى القوى الثورية فى الجنوب أن تتحمل مسئولياتها بأمانة وشرف وتجرد بعيداً عن التعصب الحزبى ، والانغلاق الذاتى والاستئثار .

ولتتدافع جماهير شعب الجنوب بوعى ومسئولية من أجل العمل الكبير لتنتهى بذلك مرحلة التمزق والتفكك والضياع ، وتبدأ مرحلة النضوج والارتفاع إلى مستوى شراسة العدو فى انصهار كلى حقيقى ، ووحدة وطنية . ولتواصل على الطريق العربى مسيرتها الثورية من أجل الحرية والتقدم .

# أهم المراجع

## أولا : باللغة العربية :

* الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن ـــ تأليف : قحطان الشعبى .
* قضايانا فى الأمم المتحدة ـــ تأليف : خيرى حماد .
* « الحركة الوطنية فى جنوب الجزيرة العربية » تاريخها . . مواقفها . . إيجابياتها . . سلبياتها ـــ تأليف : عادل رضا .
* الاستعمار البريطانى فى جنوب الجزيرة العربية ـــ تأليف : اللواء كمال عبد الحميد .
* حرب العصابات فى جنوب اليمن ( مجموعة أحاديث ـــ أرشيف الإذاعة ) ـــ إعداد : عوض عبد الله العرشانى .
* أضواء على الثورة فى جنوب اليمن المحتل ـــ تأليف : فيصل عبد اللطيف الشعبى .
* حقائق عن جنوب الجزيرة العربية ـــ تأليف محمد على الجفرى .
* هذا هو موقفنا ـــ تأليف : عبد الله الأصنج .
* مؤتمر لندن للخيانة ـــ تأليف : فيصل عبد اللطيف الشعبى .
* نشأة الحركة النقابية ودورها النضالى فى جنوب اليمن ـــ منشورات اتحاد العمال العرب سنة ٦٥ .
* اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية ـــ منشورات حركة القوميين العرب فى اليمن .
* تقارير الإدارة السياسية بجامعة الدول العربية حول ثورة الجنوب اليمنى .

* التقارير الرسمية الصــادرة عن الإدارة البريطانية في عدن ٦٠ ، ٦١ ، ١٩٦٢ .
* الحركة العمالية في جنوب اليمن ومخطط الاستعمار الجديد ـ منشورات حركة القوميين العرب في اليمن .
* وثائق هيئة الأمم المتحدة حول قضية الجنوب المحتل ـ عام ٦٥ وما بعده
* اليمن الكبرى ـ تأليف : حسين بن علي الويسي .
* اليمن عبر التاريخ ـ تأليف : أحمد حسين شرف الدين .
* تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية ـ تأليف : حمزة علي إبراهيم لقمان .
* ميثاق العمل الوطني ( ج . ع . م )
* ميثاق جبهة التحرير الجزائرية
* المنهاج المرحلي لثورة الثامن من آذار في القطر العربي السوري .
* منشورات وكتب الجبهة القومية .
* منشورات وكتب جبهة التحرير .
* منشورات رابطة أبناء الجنوب العربي .
* منشورات حزب الشعب الاشتراكي .
* الصحف العربية ( الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية ـ المساء ـ المصور ـ آخر ساعة

روز اليوسف ـ الحرية ـ الطليعة الكويتية ـ الطليعة القاهرية ـ السياسة الدولية ـ الأنوار ـ المحرر ) .
* الصحف العدنية .
* الصحف الأجنبية .
* منشورات الاتحاد الشعبي الديمقراطي بعدن
* دراسات مؤتمر الخريجين بعدن ٢ أبريل ١٩٦٥ .
* بلاغات وتقارير الإدارة البريطانية في عدن .

* مناقشات فكرية مع السادة عبد الله باذيب ، عبد الفتاح إسماعيل ، فيصل الشعبي ، عبد القوى مكاوى ، قحطان الشعبي ، محمد على الجفرى ، عوض العرشانى ، طه مقبل ، شيخان الحبشى ، ناصر السقاف ، محمد على العبسى ، خالد المفلحى عبد الله الأصنج ، محمد سالم على ، عبد الله مطلق وآخرين .

ثانياً : باللغة الإنجليزية :

* عدن — تأليف توم هيكنبوثام
* مملكة ملكيور — تأليف : هاميلتون
* الطريق غير المعبد — تأليف : هاميلتون
* الأوضاع الاقتصادية الاجتماعيـــة فى محمية عـــدن — تأليف : دورين انجرامس .
* الشرق هو الغرب — تأليف : فرياستارك .
* كراسة الاقتصاد فى مستعمرة عدن ١٩٦٠ لحكومة مستعمرة عدن .
* الصحف البريطانية .
* الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى حضرموت — انجرامس
* فى اليمن العليا — هيوج سكوت .

# محتويات الكتاب

صفحة



* * *

صفحة

الباب الثانى

## المراحل التى مرت بها الثورة وتجربتها النضالية

---

مطابع دار المعارف بمصر
١٩٦٩

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٨٥٠ / ١٩٦٩

# ثورة الجنوب

دراسة سياسة تحليلية لثورة الجنوب اليمنى، تتحدث عن تجربة الثورة المسلحة هناك وقضايا المستقبل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، من وجهة نظر محايدة ، وملتزمة بالخط الثورى ، مستهدفة الخروج بحلول علمية لمشاكل التخلف الاجتماعى والثقافى ، ومشاكل التنمية الاقتصادية فى المنطقة ، كما يتعرض الكتاب لقضية وحدة التراب اليمنى ، ويطرح الحلول الواقعية لتجسيدها .

ويتناول الكتاب بالشرح والتعليق الظروف التى نشأت فى ظلها الثورة ، والملابسات التى رافقتها ، ومحاولات الاستعمار لضربها ، وموقف الأحزاب السياسية غير المتعاونة من الثورة ، مع تقييم منصف لتجربة النضال ، وتحليل دقيق للانقسامات الفكرية التى حدثت فى كل من الجبهة القومية وجبهة التحرير .

ويجد القارئ العربى فى هذا الكتاب حديثا عن ملامح المرحلة الراهنة التى تمر بها الثورة ، وفقاً لآخر التطورات هناك ، وكيف يمكن مواجهتها مواجهة علمية ، مستفيدة فى ذلك من تجارب شعوب العالم الثالث ، كما يطرح الكتاب فى مواضع مختلفة الدعوة إلى وحدة أداة الثورة للوصول إلى تحقيق أهدافها الكاملة فى التقدم والبناء .. كل هذا فى ديباجة عربية مشرقة ، وأسلوب علمى متحرر من الاستطراد التاريخى ...

ص
٨٥



دار المعارف بمصر